



المجلة الدولية للدراستات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة



رقم التسجيل: VR.3341.6321.B



المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي



International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal



المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arab Center

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

مجلة دولية علمية محكمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا – برلين عن "المركز الديمقراطي العربي" تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات: العربية والانجليزية والفرنسية.

رئيس المركز الديمقراطي العربي

عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. لولو بوخاري

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – الجزائر

هيئة التحرير:

د. عميروش شلغوم – محمد الصديق بن يحي الجزائر

د. وليد لعاب – جامعة محمد البشير الإبراهيمي الجزائر

الهيئة العلمية والاستشارية:

- أ.د موسى لرباني - جامعة كارلتون، كندا
- أ.د محمد بن بوزيان - جامعة تلمسان، الجزائر
- أ.د آيين أكوي - جامعة اسطنبول للتجارة، تركيا
- أ.د محمد بوجلال - جامعة المسيلة، الجزائر
- أ.د بلقاسم زايري - جامعة وهران، الجزائر
- أ.د حيدر عباس - جامعة دمشق، سوريا
- أ.د مخلوفي عبد السلام - جامعة بشار - الجزائر
- د. إبراهيم محمد على - أستاذ مساعد اقتصاد بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- د.عبد الرحمن رشوان - أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا. غزة
- د حسن الزيدي - جامعة الكوفة، العراق
- د مؤيد السمارة - جامعة قطر، قطر
- د علي بن الضب - جامعة عين تموشنت، الجزائر
- د الأسعد الجبالي - جامعة تونس، تونس

شروط النشر:

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث واسم صاحبه وصفته العلمية، وعنوانه البريدي، والمؤسسة التي ينتمي إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- يحرر البحث باستخدام نظام (Word)، وفقاً للشروط التالية:
 - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Simplified Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
 - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و 10 بالنسبة للهوامش.
 - إعدادات الصفحة: أعلى 3، أسفل 3، يمين 2.5 ويسار 1.
 - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3... Arabic) في جميع ثنايا البحث.
 - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعاً بملاحظات هيئة التحكيم.
- يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.
- تعتبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.

- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني: economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة:

تتشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحاً لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفاً واسعاً من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنوع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشرف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزاً مهماً للدراسات النقدية (critical studies) للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

افتتاحية العدد

يسر المركز العربي الديمقراطي مرة أخرى أن يضع بين يدي القراء والباحثين الكرام المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، تضاف إلى مختلف المجالات التي تصدر بصفة دورية عن المركز، كمجلة العلوم السياسية ومجلة العلوم الاجتماعية، لتساهم بدورها في فتح آفاق بحثية في مجال الفكر والمعرفة الاقتصادية للباحثين والدارسين، كما نأمل أن تكون قناة فاعلة في ربط التواصل المعرفي بين الأكاديميين والمختصين، ونافذة لتبادل الأفكار بما يسهم في تطوير المعرفة في العالم العربي.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، كما تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. وترحب المجلة أيضا بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

احتوى العدد الأول من المجلة على أحد عشر بحثا، ساهم فيها عدد من الأساتذة والباحثين من مختلف الدول العربية والإسلامية، وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السعودية، فلسطين وماليزيا. تنوعت بين الدراسات النظرية والتطبيقية، الكلية والجزئية، اللغة العربية والانجليزية.

تتوجه هيئة تحرير المجلة إلى قرائها الكرام بأن يتقدموا عبر بريدها الإلكتروني بكامل ملاحظاتهم ومقترحاتهم، والتي من شأنها المساهمة في تطوير المجلة والارتقاء بها لتحقيق الريادة على مستوى المجالات العلمية المحكمة، وبما يخدم المجال البحثي والمعرفي.

لا يفوتني في الأخير أن أقدم بخالص الشكر والثناء والتقدير لجميع الذين أسهموا في إخراج العدد الأول إلى حيز الوجود، وعلى رأسهم الدكتور عمار شرعان رئيس المركز العربي الديمقراطي، على أمل أن تتبعه أعداد أخرى في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى.

د. لولو بوخاري

رئيس تحرير المجلة.

فهرس المحتويات

- 3..... الهيئة العلمية والاستشارية:
- 4..... شروط النشر:
- 5..... أهداف ومجالات المجلة:
- 6..... الافتتاحية
- 9..... نظام الاحتياطي الجزئي من وجهة النظر الإسلامية (الجزء الأول)
د.موسى لارباني د.جيلالي بن تهامي مفتاح
- 21..... نحو شراكة استراتيجية بين الصين والدول العربية
د.لحلو بوخاري د.وليد لعاب د.شलगوم عميروش
- 48..... تعدد رهانات القرار الجبائي وأزمة العدالة الجبائية بالمغرب
د. حسن بوغشي
- أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية
للتقارير المالية
- 63..... د.عبد الرحمان محمد رشوان د.محمد عبد الله أبو رحمة
- برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية تحليل اقتصادي اعتمادا على نظرية
المربع السحري لـ KALDOR ومعالجة البيانات وفق نموذج VAR لحالة الجزائر
- 84..... د.محمد بن عزة أ.جهيدة العياطي.....
- التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة : استكشاف العلاقة التوازنية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري
د.ابراهيم محمد علي علي
- 107..... التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية دراسة
تجربة دول مجلس التعاون الخليجي
- 123..... أ.عميرة أيمن
- مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر)
(2015-2010)
- 152..... أ.د. مليكة زغيب د.سوسن زيرق أ.سارة علالي.....

دور خلايا ضمان الجودة الداخلية في تحقيق جودة التكوين في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وفق
الدليل الجديد لضمان جودة التعليم العالي

د.ساوس الشيخ أ.هوارى منصوري.....171

الحرية السياسية وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية

د.أنور محمود النقيب188

Exogenous institutional chocks and Economic Vulnerability Index(EVI)

Lassaad JEBALI

212

نظام الاحتياطي الجزئي من وجهة النظر الإسلامية (الجزء الأول)¹

أ.د. موسى لارباني

قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

larbani61@hotmail.com

د. جيلاني بن توهامي مفتاح

قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا

babout2@yahoo.com

المخلص

يعتبر نظام الاحتياطي الجزئي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المصرفي المعاصر، وقد تعرض هذا النظام إلى عدة انتقادات من طرف الاقتصاديين الغربيين من عدة نواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية مدى شرعيتها ومن الناحية الأخلاقية أيضا، لذلك سنقوم من خلال هذه الورقة البحثية بالتطرق إلى الجانب الشرعي لنظام الاحتياطي الجزئي من وجهة نظر إسلامية، حيث قسمت هذه الورقة إلى جزأين، سنقدم في الجزء الأول أدلة وقرائن على انتهاك نظام الاحتياطي الجزئي للعديد من المبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالملكية والمعاملات، بمعنى آخر أنها مخالفة للشريعة وهو ما يجعلها محرمة. وفي الجزء الثاني من الورقة سنوضح أن المعاملات المصرفية التي تتم بين المصرف وزبائنه أو الاقتصاد من خلال عملية خلق النقود غير قانونية، كما قمنا بتوسيع تحليلنا إلى تطبيقات نظام الاحتياطي الجزئي في المصارف الإسلامية وتبيين مدى مخالفتها للشريعة الإسلامية.

Abstract :

Fractional Reserve Banking (FRB) is one of the fundamental tenets of contemporary banking and finance. FRB has been criticized on economic, legitimacy and ethical grounds by Western scholars. In this paper we analyze the legal aspect of FRB and its use from Islamic perspective. The paper consists of two parts. In Part 1 of the paper, we provide evidence that FRB violates several fundamental Islamic principles of ownership and transactions. In other words, it is illegal 'haram' from Islamic point of view. In Part 2 of the paper, we show that transactions banks make with their customers and with the economy through money created by FRB are unlawful as well. We extend our analysis to FRB practice in Islamic banking by showing that it is not Islamic as it is claimed.

Key words: bank, FRB, Islamic banking, lawful, unlawful.**JEL:** E14, E4, E5.¹ يتقدم المؤلفان بالشكر الجزيل للدكتور بوخاري لحلو نظير قيامه بترجمة هذا البحث من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية.

مقدمة:

كان المدخرون قبل سنة 1800 يبحثون عن الاحتفاظ بممتلكاتهم الثمينة في أماكن آمنة، لذلك كانوا يلجؤون إلى الصاغة لحفظ العملات الذهبية والفضية لديه مقابل حصولهم على شهادات إيداع تثبت ملكيتهم لهذه الودائع، وبعدما اكتسبت هذه الأوراق ثقة بين المتعاملين أصبحت تستخدم مباشرة كوسيط في عملية التبادل، وهذا ما سمح بظهور الشكل الأول للأوراق النقدية، وذلك على شكل شهادات إيداع التي يمنحها الصاغة للمودعين (United States Congress House, 196).

ولما لاحظ الصاغة استخدام الأفراد لشهادات الإيداع كوسيط للتبادل وعدم سحبهم لأموالهم في الوقت نفسه، قرروا استثمار هذه العملات وحصولهم مقابل ذلك على فوائد، وهو ما ولد دخولا للصاغة بحيث أصبح عدد شهادات الإيداع في التداول أكبر من مخزون الذهب والفضة لديها، وقد أدت هذه الآلية إلى تغيير دور الصاغة من حراس فقط لسبائك الذهبية والفضية يتلقون عوائد على هذه المهمة، إلى مقرضين يتلقون الفوائد نتيجة إقراضهم لهذه الأموال، وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بنظام الاحتياطي الجزئي.

يقوم النظام المالي العالمي بأكمله في الوقت الراهن على نظام الاحتياطي الجزئي والتي تعرف أيضا بمتطلبات الاحتياطي القانوني، وهو أحد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، حيث يقوم المصرف بالاحتفاظ بجزء من الوديعة لديه على شكل احتياط وإقراض الجزء الآخر للأفراد، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية (عملية خلق النقود)، حيث يكون حساب الزبون مدعم جزئيا فقط بأموال حقيقية توجد تحت تصرف المصرف (Hülsmann 2008, p. 6).

عادة ما تطلب المصارف المركزية من المصارف التجارية بالاحتفاظ بجزء من إجمالي الودائع في النظام المصرفي على شكل احتياط لمواجهة السحوبات غير المتوقعة التي قد تحدث مستقبلا، فعلى سبيل المثال تقدر نسبة الاحتياطي القانوني في ماليزيا والتي يفرضها بنك نيقارا ب 3%، إن هذا التعريف لنظام الاحتياطي الجزئي يبدو قانونيا ومقبولا من الناحية الاقتصادية والأخلاقية، معظم الناس والعلماء (المتخصصون في الاقتصاد والمالية) يفهمون نظام الاحتياطي الجزئي بهذا الشكل، وبالتالي لا يشكل لديهم أي إشكال.

ومع ذلك فإنه لا يتم تطبيق نظام الاحتياطي الجزئي في الواقع كما تم تعريفه أو كما هو مفهوم، حيث يحق للبنك القيام بخلق نقود إضافية انطلاقا من لا شيء استنادا على ودائع زبائنه. يتم خلق هذه النقود عندما يقوم المصرف بمنح قروض لزبائنه، ويتمثل القيد الوحيد لخلق نقود جديدة في أن نسبة ودائع الزبائن إلى إجمالي النقود التي يمتلكها المصرف يجب أن تكون مساوية لمتطلبات الاحتياطي القانوني. فعلى سبيل المثال تقدر نسبة الاحتياطي القانوني في ماليزيا ب 3 بالمائة، دعنا نفترض الآن أن بعض زبائن أحد المصارف التجارية قاموا

بإيداع 1 مليار رينغيت ماليزي ، وبناءا على هذه الوديعة الأولية يحق للبنك خلق نقود جديدة على شكل قروض، فإذا اعتبرنا هذه الوديعة (1مليار رينغيت) تمثل 3 %، فإن المصرف سيمتلك 33,33 مليار رينغيت، يمكن في الواقع من خلال عملية حسابية بسيطة للمرء أن يرى ما يلي 1 مليار تمثل بالضبط 3 % من 33,33 مليار، وبالتالي تكون الصياغة الرياضية لهذه العملية كما يلي 1 مليار $\times \frac{100}{3} = 99.99$ مليار، كما يمكن استخراج الصياغة العامة لهذا النموذج كما يلي:

$$T = D \times m$$

حيث تمثل T إجمالي النقود التي يمتلكها المصرف بعد العملية، D تمثل الوديعة الأولية للزبائن و تسمى بالمضاعف و $m = 1/r$ تمثل الاحتياطي الجزئي أو ما يسمى بمتطلبات الاحتياطي القانوني (إحدى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية).

بالعودة مرة أخرى إلى حالة ماليزيا، نجد أنه عندما يودع الزبائن وديعة بقيمة 1 مليار دولار، عندئذ يمتلك المصرف ما قيمته 33,33 مليار دولار كما تم حسابها أعلاه، ويطرح إجمالي النقود التي أصبح يمتلكها المصرف بعد عملية خلق النقود $(1 - 33,33) = 32,33$ مليار دولار، وهذا مبلغ ضخم جدا م يدفعنا لطرح عدة أسئلة حرجة، فهل ساهم المصرف في خلق أي ثروة ليستحق بذلك هذا المبلغ الضخم؟ وهل حاز المصرف هذا المبلغ عن طريق أي نشاط اقتصادي، فني أو فكري؟ وهل حصل عليه من خلال بيعه لأصول معينة؟ وهل تلقى المصرف هذا المبلغ عن طريق الهبة؟ أم هل ورث المصرف هذا المبلغ؟ لا شك أن الإجابة على هذا السؤال هي النفي القاطع لأنه تم خلق هذه النقود من العدم، وببساطة يخلق المصرف هذه النقود لأنه يمتلك الحق لفعل ذلك بقوة القانون. وعلى ضوء ذلك يبرز سؤالين بهذا الصدد. باستثناء الجانب القانوني هل هناك أي مبرر اقتصادي لخلق هذه النقود؟ وهل تعتبر هذه الممارسة مقبولة من الناحية الأخلاقية والمعنوية؟ تجدر الإشارة إلى أن هذين السؤالين قد أثارا جدلا واسعا في الأدبيات الاقتصادية، إذ وقف الكثير من الاقتصاديين المتمرسين ضد نظام الاحتياطي الجزئي، نذكر على سبيل المثال لا الحصر (Mises 1953; Horbarth 2008; Huerta De Soto, 2009; Hülsmann 1998; Hope et al. 1998; 2000, 2003, 2004, 2008; 1998) في حين وقف بعض الاقتصاديين مدافعين عن نظام الاحتياطي القانوني و نذكر منهم (Hayek 1933; Salin 1998; Selgin and White 1996).

سوف نعالج في هذه الورقة السؤال الثاني من وجهة نظر إسلامية، حيث سنبين أن نظام الاحتياطي القانوني يخالف الشريعة الإسلامية مما يجعله محرما، وسنعتمد في إثباتنا لذلك على المصادر الرئيسية للتشريع الإسلامي (القرآن والسنة النبوية بشقيها)

ستتضمن الورقة البحثية في جزئها الأول العناصر التالية: استعراض مشاكل نظام الاحتياطي الجزئي في الفرع الثاني، في حين يستعرض القسم الثالث مخالفة نظام الاحتياطي الجزئي للشريعة الإسلامية، ويتم الاختتام بالفرع الرابع.

2. الواقع ضد نظام الاحتياطي الجزئي في المصارف التقليدية والإسلامية

سنقوم في هذا الفرع من البحث بتقديم موجز لأهم المشاكل المتعلقة بنظام الاحتياطي الجزئي من الناحية الاقتصادية، القانونية والأخلاقية، وبناء على هذه المشاكل سنقيم مشروعية نظام الاحتياطي الجزئي من وجهة النظر الإسلامية، لن نستعرض الحجج المؤيدة لنظام الاحتياطي الجزئي بالتفصيل هنا، سنكتفي بإحالة القارئ إلى المراجع المذكورة أعلاه في المقدمة.

2.1 الجانب الاقتصادي:

حسب المدرسة النمساوية في الاقتصاد، يعتبر نظام الاحتياطي الجزئي من أهم مسببات دورة الأعمال (Mises 1953; Rothbard 2008, 1991; Huerta de Soto 2009; Hülsmann, 2008) وبالفعل حسب نظرية دورة الأعمال يوجد عدم التطابق في مواعيد الاستحقاق بين هيكل موجودات ومطلوبات النظام المصرفي، حيث تستخدم المصارف المطلوبات قصيرة الأجل (ودائع يمكن سحبها في أي وقت) لتمويل مشاريع طويلة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل (Bagus 2010). وقد تطرق Rothbard (2008, p. 98) إلى هذه المشكلة كما يلي:

"يمكن النظر من زاوية أخرى إلى التضارب الكبير والمتأصل في نظام الاحتياطي الجزئي مع إحدى المبادئ الأساسية في الإدارة المالية والتي يمكن أن نلاحظها في كل مكان باستثناء الأعمال المصرفية، وهي أن يكون الهيكل الزمني لأصول الشركة لا يجب أن يكون أطول من الهيكل الزمني لالتزاماتها."

إن اتباع نظام الاحتياطي الجزئي يجعل المصرف قريباً من الإفلاس، لأنه في كل لحظة تكون المطلوبات النقدية للبنك أكبر مما لديه فعليا في خزائنه، فعندما يقدم عدد كبير من الزبائن على سحب ودائعهم في الوقت نفسه، يمكن أن يتسبب ذلك في حدوث هلع مصرفي قد ينتهي بإفلاس المصرف. ونظرا لترابط المصارف مع بعضها البعض (تقوم المصارف بإقراض الأموال فيما بينها) فإن إفلاس بنك واحد يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة في النظام المصرفي ككل، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه بسبب عدم التأكد الذي يسود الأنشطة الاقتصادية فإنه من المستحيل التنبؤ بالضبط ما هو حجم السيولة الكافي لتغطية طلبات السحب. علاوة على ذلك تضطر المصارف إلى تخفيض متطلبات الاحتياطي الجزئي لكي تبقى قادرة على المنافسة (Huslmann 2000, p.105). ولتخفيف مشاكل الإفلاس أنشئت المصارف المركزية، حيث تقوم بالتنظيم والإشراف على المصارف التجارية، كما

تلعب دور الملجأ الأخير للإقراض كما تقوم بضمان ودائع المصارف التجارية. وهو ما جعل المصارف التجارية معتادة على توفير النقود في الأوقات الحرجة مما أبعد مخاوف الإفلاس واكتسبت شهرة أوسع (Hülsmann 2000).

في نظام الاحتياطي الجزئي يتم تحويل الملكية من المجتمع إلى مالكي وحملة أسهم المصارف، في الواقع عند قيام المصرف بخلق النقود من لا شيء عبر نظام الاحتياطي الجزئي، فإنهم يخلقون قوة شرائية لأنفسهم ويزيدون من عرض النقود مما يرفع من معدل التضخم، علاوة على ذلك عند حدوث دورة الأعمال وعجز المقترضين عن سداد القروض تقوم المصارف بمصادرة أملاكهم لاسترجاع نقودهم التي خلقوها من اللاشيء! وقد برهنا رياضياً في بحث سابق أن حدوث عجز جماعي عن السداد سيحدث بالضرورة لأن جزءاً من النقود المتعلقة بالفوائد لا يوجد فعلياً في الاقتصاد (Mydin and Larbani 2006).

يدافع بعض الاقتصاديين عن نظام الاحتياطي الجزئي من خلال ادعائهم من أنه يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ولعل الحجة الأساسية بهذا الصدد تلك التي قدمها الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد فريدريك هايك (1933 p.189-1990) كمايلي:

" طالما أننا نستخدم قروض المصارف كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية، يجب علينا أن لا نكثر نتائج دورة الأعمال، أي أن النتائج السلبية الناتجة عن خلق النقود تمثل الثمن الذي ندفعه لتسريع التنمية الاقتصادية والتي تتجاوز ما يمكن تحقيقه من خلال تجميع مدخرات الأفراد، وقد تم التصدي لهذه الحجة من طرف (Block and Hülsmann 2000) (Garschina 1996)، كما سنقوم بالتصدي لها من وجهة نظر إسلامية في الفرع الثالث.

2. الجانب القانوني:

يتميز العقد الذي يربط بين المصرف والمودع بعدم الوضوح، في نظام الاحتياطي الجزئي يحق لكل الزبائن سواء مقرضين أو مودعين استخدام نفس الوديعة، إذ يمكن لمالك الوديعة أن يسحبها في أي وقت شاء كما يحق للبنك القيام بإقراضها في أي وقت شاء قبل سحبها، وهذا ما يتناقض مع أحد مبادئ العقود والتي تحدد من له الحق ومتى يمكن له التصرف في أصل معين، حيث يقوم كل من المصرف والزيون بتقديم نفسه في تعاملاته مع الآخرين على أنه صاحب الوديعة، أي أن العقد يتضمن مالكين اثنين لنفس المال الذي يتم تداوله في السوق، وهو ما يبدو جلياً على أنه تحايل وخداع (Hülsmann 1998, p. 71). مما سبق يتضح أن العقد الذي يربط المصرف بالمودع عقد باطل.

في نظام الاقتصاد الحر يؤثر كل من قيام المصرف بخلق النقود واستخدام النقود الورقية على حرية اختيار الأفراد لوسائل التبادل، وهذا ما يجعل الطابع الحر للاقتصاد محل شك وتساؤلات عديدة، وفي نظام الاحتياطي

الجزئي تبقى السلطة في يد الأقلية التي تحتكر عملية خلق النقود لأنها هي من يقرر لمن تقرض النقد الذي قامت بخلقه مما يتسبب في التأثير على دورة الأعمال من خلال انخفاض المعروض النقدي. وفي نهاية المطاف سيؤدي ذلك إلى تحويل السلطة السياسية من الأشخاص والمؤسسات المنتخبة إلى المصرفيين، أما إذا تعلق الأمر باقتصاد يتضمن وسائل تبادل ودفعة مختلفة كالنقود السلعية مثل الذهب والفضة سوف لن تستطيع النقود الورقية ونقود المصارف مقاومة المنافسة لأن هذه الأخيرة لا تمتلك قيمة ذاتية (Hülsmann 2004). لذلك يمكن القول أن نظام الاحتياطي الجزئي لم يتمكن من الاستمرار والهيمنة كل هذا الوقت نظرا للفوائد والمزايا التي يقدمها للاقتصاد كما يدعي (Hayek 1933; Salin 1998; Selgin and White 1996)، وإنما تعود هيمنته واستمراره إلى لأنه النظام القانوني أي أنه محمي بواسطة القانون (Hülsmann 2003). ولمزيد من التفصيل حول التطور التاريخي النظام المصرفي من نظام التغطية بنسبة 100% وصولاً إلى نظام الاحتياطي الجزئي يمكن العودة إلى (Huerta de Soto 2009)، وسيوضح لنا أن نظام الاحتياطي الجزئي ظهر كنظام احتيالي ي على الودائع المصرفية ونتيجة أخطاء التشريع القانوني.

2.2 الجانب الأخلاقي:

لعل أهم تصور و أوسعهم انتشاراً لدى الناس عن كيفية عمل المصارف هو كم يلي: تقوم المصارف باقتراض أموال من المودعين (مدخرات) وتقوم بإقراضها إلى مصارف أخرى (مقترضين) في حاجة إلى أموال. وخلال هذه العملية يمكنك للمقرضين أن يسحبوا أموالهم في أي وقت، إلا أن المصارف لا تستطيع ضمان هذا الشرط نتيجة اتباعها لنظام الاحتياطي الجزئي. وذلك ليس بسبب عدم وجود ضمان بإعادة الأموال إلى أصحابها وليس بسبب قيام المصرف بإقراض كل الوديعة أو جزء منها، فالمصارف في ظل نظام الاحتياطي الجزئي تلعب دورين متناقضين: مصرف الإيداع أو التخزين ومصرف الإقراض، ويمكن الإطلاع بشكل أكثر تفصيلاً لهذا الخلط بين هاتين الوظيفتين ونتائجهما بالعودة إلى (Hülsmann 2003)، ويتم الخلط عمداً لأنه لو تم إعلام الزبائن بأنهم يتعاملون مع مصارف تتبع هذا النظام المفرط في الإقراض سيدفع البعض منهم إلى عدم إيداع أموالهم فيها مع العلم أنه لا توجد ضمانات لاسترداد أموالهم مرة أخرى، وهذا ما يدل على الجانب الاحتياطي لنظام الاحتياطي الجزئي وقد قام كل من (Rothbard (1991. p. 19)، (Hoppe et al. 1998)، بتبيين ذلك بشكل واضح:

إن إصدار الوعود لدفع وتلبية طلبات السحب التي تكون أكبر من ما هو متوفر فعلياً هو عين الاحتيال، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من خلال النظام القانوني، إذ أن قيام المصرف بإصدار شهادات إيداع وهمية يمكن تشبيهه بأونصة الذهب غير موجودة فعلياً في خزائن المصرف، وهو ما يعتبر تزويراً أو احتيالاً مقنناً. وهو ما يمكن اعتبارها أيضاً خلقاً للنقود دون وجود حاجة للإنتاج، وللتنافس على الموارد الاقتصادية التي قام الآخرون

بإنتاجها... أعتقد أن نظام الاحتياطي الجزئي ونظام كارثي ومدمر للأخلاق والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد السوق.

3. دراسة تحليلية لنظام الاحتياطي الجزئي:

يعتبر المال عنصراً أساسياً في حياة الفرد، لذا فقد أولى الإسلام أهمية كبيرة فيما يتعلق بخلق المال أو الثروة، وملكه، وتحويله، وتبادلته، استثماره وحمايته، وبما أن النقود أحد المكونات الرئيسية للثروة أو المال، فإن كل تقييد أو قانون يطبق على خلق أو إنشاء المال يطبق على خلق النقود أيضاً، لذلك سوف نتطرق في الفرع التالي إلى مايلي: أ- طريقة خلق النقود مخالفة للشريعة الإسلامية ما يجعلها محرمة من وجهة النظر الإسلامية، وفي الجزء الثاني من البحث سوف نرى أن نظام الاحتياطي الجزئي غير قانوني وذلك على مستويين: ب- طريقة دخول النقود إلى الاقتصاد من خلال نظام الاحتياطي الجزئي، ج- طريقة امتلاك المصارف للثروة في الاقتصاد عبر آلية نظام الاحتياطي الجزئي.

1.3 طريقة خلق النقود مخالفة للشريعة الإسلامية و محرمة:

وضحت الشريعة الإسلامية الطرق القانونية والمشروعة لخلق الثروة وحددتها بوضوح، دعونا نرى ما هي المبادئ الشريعة الإسلامية المنتهكة عند خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي.

وبصفة عامة فإن الحجج المذكورة في القسم الثاني أعلاه من البحث ضد نظام الاحتياطي الجزئي تبقى صالحة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية. في هذا القسم من البحث سنقدم أدلة من القرآن والسنة والمصادر الرئيسية للفقه الإسلامي كتنمة لما لم يرد فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم.

كما سبق وأن وضعنا ذلك في القسم الثاني من البحث، تتمثل المشكلة الأساسية في نظام الاحتياطي الجزئي في خلق نقود من العدم دون أدنى جهد أو مخاطرة، وبما أن هذه النقود لها قوة شرائية فهذا يعني خلق ثروة من العدم، في حقيقة الأمر ما تقوم به المصارف من خلق للنقود بهذه الطريقة ليس ثروة حقيقية، وإنما هي عبارة عن مدخلات فقط في الكمبيوتر ليس لها اية قيمة جوهرية أو مدعومة بسلع حقيقية، ولكن القانون يفرضها إلى جانب الأوراق النقدية و النقود المساعدة كأداة تبادل ووحدة تحاسب وحييدة في الاقتصاد. ولمناقشة مدى شرعية نظام الاحتياطي الجزئي من وجهة نظر إسلامية نحتاج للإجابة على السؤال التالي: هل تسمح الشريعة الإسلامية لأي هيئة كانت سواء كانت مصرفاً أو دولة بإرجاع أو تحويل قيم السوق إلى مدخلات في الكمبيوتر (النقود المنشأة بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي)، وفرضها كوسيلة تبادل رئيسية؟

إن القانون الذي يسمح للمصارف بإنشاء النقود من العدم يشبه أو يماثل القانون الذي يسوي أو يعادل بين شيء ليس له أي قيمة (أرقام منشأة في الكمبيوتر في حالة نظام الاحتياطي الجزئي)، مع شيء يمتلك قيمة قيمة، كالسلع والمجهود البشري، على سبيل المثال عند إنشاء الرقم 20000 من طرف المصرف عبر نظام الاحتياطي الجزئي كمدخلات في جهاز الكمبيوتر، سوف يجعل منه فوراً قوة شرائية تساوي 20000 دولار، وهذا ما يعني أنه بإمكان قيام شخص ما بشراء أي شيء تعادل قيمته 20000 دولار في السوق بهذا الرقم، سيارة على سبيل المثال. أي منطق أو عقلانية أو مبدأ أخلاقي يمكن أن يبرر هذه الممارسة التي تعادل بين سيارة بقيمة 20000 دولار مع رقم رمزي 20000؟ يمكن أن نلاحظ ببساطة أن هناك مجهوداً قد بُذل لإنتاج سيارة وتوفيرها للمستهلك، في حين أن الرقم 20000 قد تم إنشاؤه دون أي مجهود، بمعنى آخر لقد قام المصرف بمبادلة هذا الرقم مقابل السيارة، وهذا ما يعني أن المجهود الذي بذله صانعو السيارة قد خفضت قيمته إلى الصفر.

وبما أن المصارف هي المصدر الوحيد للنقود التي يتعامل بها الأفراد، فإن نظام الاحتياطي الجزئي يجعل من السلع والمجهود البشري عديم القيمة في كل الاقتصاد. وهذا فعل محرم في الإسلام لأنه يتعارض مع الآية 85 من سورة الأعراف، يقول سبحانه وتعالى: ﴿فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد أصلحها، ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين﴾، تعني هذه الآية في شقها الأول أنه لا يحق لأي كان بخس ملكية أو مجهود الآخرين إما كيلاً أو وزناً، ونتيجة لذلك يجب أن يكون مقياس القيمة له قيمة. وهذا ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، فلكي تكون المبادلة شرعية يجب أن يتم تبادل قيمة مقابل قيمة، وأي مخالفة لهذا المبدأ يعتبر احتيالا وضرباً من ضروب الغش حسب الآية الكريمة، وبناء على ذلك فإن "مدخلات الكمبيوتر" المنشأة بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي مخالفة للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي محرمة، لأنها تستخدم كمقياس للقيمة دون أن تحتوي على أية قيمة ذاتية أو جوهرية، أي أنها ببساطة غش واحتيال في الميزان. أما النقطة الثانية لآثار التلاعب والغش في مقياس القيم هو إفساد النظام الطبيعي الذي وضعه الله سبحانه وتعالى في الأرض، ومفهوم النظام هنا عام أو شامل، فهو يتضمن النظام الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي مادام يتعلق الأمر بالأرض، وفي وقتنا الراهن أغلب المعاملات الاقتصادية تمر عبر نظام الاحتياطي الجزئي، وهذا ما ينطبق تماماً على النقود المنشأة بواسطة النقود المنشأة من خلال نظام الاحتياطي الجزئي حيث تستخدم كمقياس زائف للسلع والمجهود البشري في الاقتصاد ككل، ومرة أخرى نجد القرآن الكريم يشجب القيام بالتلاعب والتطفيف بالميزان وأداة الكيل في سورة المطففين، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ويل للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم﴾ الآية (1-4 من سورة المطففين)،

يخبرنا الله عز وجل في هذه الآيات عن صنف من الناس يحرصون على استيفاء حقوقهم كاملة عندما يكتالون عند الآخرين، وعندما يقومون بالكيل أو الوزن لغيرهم لا يقومون بذلك على أكمل وجه ويغشون في الكيل والوزن، لذلك

وصفهم الله بالمطففين (المتحايلون في الكيل والوزن). وقد توعدهم الله بالعقاب في الحياة الآخوية، من المهم هنا الإشارة إلى أن كل المقاييس الاقتصادية الرئيسية والمهمة كالوقت، الوزن، المسافة، ترتكز على أسس مادية، أما نظام الاحتياطي الجزئي فهو المقياس الاقتصادي الوحيد الذي لا يرتكز على أساس مادي أو موضوعي. فعلى سبيل المثال مقياس الزمن يرتكز على دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس، مقياس المسافة يرتكز على المتر و له وجود مادي أو نموذجي، مقياس الوزن يعتمد على الكيلوغرام وله وجود مادي ونموذجي أيضا... إلخ. وفي النقود استخدم الذهب والفضة والنقود المدعومة بهما كمقياس حقيقي لتبادل وقياس القيم منذ العصور القديمة إلى غاية انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971. ويتميز الذهب والفضة بثباتهما واتساقهما مع المقاييس المادية الأخرى للقيم في الاقتصاد، كما تجدر الإشارة إلى أن نقود الحضارة الإسلامية تمثلت في الدينار الذهبي والدرهم الفضي على غاية 1924 م تاريخ انهيار الخلافة العثمانية.

وهكذا يمكن القول أن خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي عملية غير طبيعية في الاقتصاد لأنها لا ترتكز على أساس مادي أو حقيقي. علاوة على ذلك، تطرق القرآن في سورة هود إلى قصة شعيب عليه السلام مع قومه، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره، ولا تنقصوا المكيال و الميزان ، إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط﴾.

يتضح جليا من الآية الكريمة حرمت الغش والاحتتيال في الوزن والكيل وذلك بصفة مباشرة : "ولا تنقصوا المكيال و الميزان"، علاوة على ذلك فقد توعد النبي شعيب عليه السلام وحذر قومه من العقاب الإلهي نتيجة تخفيض قيمة الممتلكات وجهود الناس في الوزن أو الكيل. كما تخبرنا الآية بوجود علاقة قوية بين الغش في الكيل والميزان وفقدان مجتمع ما لازدهاره ، بعبارة أخرى سيادة مثل هذه الممارسات سيكون لها تأثير على الاقتصاد الكلي، وبما نظام الاحتياطي الجزئي يمارس على مستوى مؤسساتي من طرف المصارف التجارية والمصارف المركزية ، وليس على مستوى أفراد فقط أو جماعات محددة فإن غالبية النقود المتداولة في الاقتصاد هي نقود ناتجة عن نظام الاحتياطي الجزئي، وهو ما يعني اتساع دائر الغش في قياس القيم والجهد ما ينتج عنه ضرر واسع في المجتمع، هذا الضرر يتناقض مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم: " لا ضرر ولا ضرار" (Al-Baihaqui 1994, v6, p.158). بالإضافة إلى ذلك نجد أن نظام الاحتياطي الجزئي يندرج ضمن معاملة (النقود) التي لا يمتلكها المصرف فعليا، وهو ما يمكن إدراجها تحت القاعدة الإسلامية التي تمنع التصرف في ما لا نملكه، لأن الإسلام يحرم شراء أو بيع أو مبادلة الشيء الذي لا نملكه فعلا، مصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تبع ما لا تملك" (Al-Baihaqui 1994, v5, p.317).

كما ورد في سورة الإسراء حرمة وعدم مشروعية الاحتياطي في الكيل أو الوزن، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْفُوا الكيل إذا كلتم ووزنوا بالقسطاس المستقيم ، ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾، يتضح جليا من الأدلة المختلفة من القرآن الكريم والسنة النبوية أن نظام الاحتياطي الجزئي غير مشروع أو محرم في الإسلام.

يدعي بعض العلماء أن تبني نظام الاحتياطي الجزئي يسرع من عملية النمو الاقتصادي كما تم التطرق لذلك من قبل (Hayek, 1933)، والحديث التالي يدحض هذه الحجة بشكل قاطع: " ما بني على باطل فهو باطل" (Ibin Hazm v.8, p.101)². فعلى سبيل المثال أي تجارة تتعامل بالخمير فهي محرمة، لأن هذا الأخير محرم في الإسلام، وبما أن نظام الاحتياطي الجزئي محرم، فالنظام المالي المبني على نظام الاحتياطي الجزئي محرم أيضا.

علاوة على ذلك فإن الاقتصاد القائم على نظام الاحتياطي الجزئي غير قابل للاستمرار نتيجة حدوث الأزمات والدورات الاقتصادية المؤسس عليها، بعبارة أخرى إذا كان الاقتصاد يعاني من اختلال هيكلي ما، يمكن أن ينمو بسرعة في حال إتباع نظام الاحتياطي الجزئي، وعند حدوث أزمات أو دورات الأعمال ستكون الخسائر أكبر من الأرباح خلال فترة النمو كما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008، حاليا رغم أن هناك دول عديدة تواجه أزمات اقتصادية ومالية حادة كأيسلندا، اليونان، أيرلندا، البرتغال، إسبانيا وإيطاليا، ستتأثر كل منطقة اليورو. و سيتم تحويل ثروات ضخمة من الأفراد إلى المصارف أثناء الأزمات، النظام المالي الحالي في المجموع صفري إذ أن ما يخسر طرف سيربحه في المقابل طرف آخر.

خاتمة:

لقد توصلنا من خلال الجزء الأول من البحث إلى أن خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي غير مشروع في الإسلام ويساهم بشكل خطير بالإضرار بالنظام الاقتصادي والأخلاقي، وعليه فإننا نستنتج أن النظام المالي العالمي القائم على نظام الاحتياطي الجزئي لا يتماشى وقواعد الشريعة الإسلامية. ويظهر إلى السطح سؤالين: 1 - هل طريقة دخول نقود نظام الاحتياطي الجزئي إلى الاقتصاد تتوافق مع الشريعة الإسلامية؟ 2- هل طريقة تملك المصارف للأصول المختلفة في الاقتصاد عبر نقود نظام الاحتياطي الجزئي موافقة للشريعة الإسلامية؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الجزء الثاني من البحث، بالإضافة إلى ذلك سنحلل إدعاء المصارف الإسلامية التي ظهرت منذ عقود قليلة وانتشرت عبر العالم في السنوات الأخيرة موافقتها لقواعد الشريعة الإسلامية.

² بعض المراجع الإسلامية لا تذكر تاريخ النشر وربما يعود ذلك إلى شعبية الكتاب لذلك سنرمز له ب (n.d) وهو ما يعني

قائمة المراجع:

- Al-Baihaqui, Ahmad bin al-Hasan (1994). Sunan Al-Baihaqui al-Kubra. Edited by Muhammad Abdulqadir Ata. Makka: Dar al-Baz, v.6.
- Bagus F. (2010). Austrian Business Cycle Theory: Are 100 Percent Reserves Sufficient to Prevent a Business Cycle? *Libertarian Papers* 2(2), 1-18.
- Bank Negara Malaysia (2011). Statutory Reserve and Liquid Asset Requirement, **Monthly Statistical Bulletin, April 2011**. <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=109&pg=294&mth=4&yr=2011>.
- Golin J. (2001). *The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors*, John Wiley & Sons.
- Hayek F. A. (1933). *Monetary Theory and trade Cycle*. New York: Augustus M. Kelley.
- Hoppe, H.H., Hülsmann J.G. and Block W. (1998). Against Fiduciary Media. *Quarterly Journal of Austrian Economics*, 1, 19-50.
- Huerta de Soto, J. (2009). *Money, Bank Credit and Economic Cycles*. Ludwig Von Mises Institute. Auburn. USA: Alabama.
- Hülsmann J.G. (1998). Free Banking and Fractional Reserves: Reply to Salin. *The Quaterly Journal of Austrian Economics*. 1(3), 67-71.
- Hülsmann J.G. (2000). Banks Cannot Create Money, *The Independent Review*. 5(1), 101–110
- Hülsmann J.G. (2003). Has Fractional Reserve Banking Really Passed the Test? *Independent Review*, 7(3), 399-422.
- Hülsmann J.G. (2004). Legal Tender Laws and Fractional Reserve Banking. *Journal of Libertarian Studies*, 18(3), 33-55.
- Hülsmann J.G. (2008). *Ethics of Money Production*. Alabama: Ludwig Von Mises Institute, Auburn, Alabama.
- Ibin Hazm, Ali bin Ahmad (n.d). *Al-Mahalla*. Beirut: Dar alfikir, v8.
- Mises L.V. (1953). *The Theory of Money and Credit*. New Haven: Yale University Press.
- Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2006a). Part I: Seignorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The Unattainableness of the Maqasid. *Humanomics*, 22(1), 17-33.
- Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2006b). Part II: Seignorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The compatibility of the Gold Dinar with the Maqasid. *Humanomics*, 22 (2), 84-97.
- Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2009). Ownership effect of Fractional Reserve Banking. *Humanomics*, 25(2), 101-116 .
- Rothbard M. N. (1991). *The case for a 100 Percent Gold Dollar*. Alabama: Ludwig Von Mises Institute, Auburn.
- Rothbard M. N. (2008). *The Mystery of Banking*. Alabama: Ludwig Von Mises Institute, Auburn.
- Salin P. (1998). Free Banking and Fractional Reserve: a Comment on Jorg Guido Hülsmann. *Quarterly Journal of Austrian Economics*, 1(3), 61-65.
- Selgin G. and White L.H. 1996. In Defense of Fiduciary Media; or We are Not Devo(lutionists), We are Misesians! *Review of Austrian Economics*, 9(2), 83-107.

United States Congress House (1964). Banking and Currency Committee. Money facts; 169 questions and answers on money- a supplement to A Primer on Money, with index, Subcommittee on Domestic Finance, Washington D.C.

نحو شراكة إستراتيجية بين الصين والدول العربية

د. وليد لعاب

ayebwalid@hotmail.com

د. لحلو بوخاري

Lah.bouk@yahoo.fr

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر

د. عميروش شلغوم

جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر

chelghoum.amirouche88@yahoo.com

المستخلص:

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي، يتضح جليا أن العلاقات العربية الصينية قد أخذت منحى آخر ودخلت مرحلة جديدة من التعاون، فقد حقق المنتدى العديد من الانجازات، مما يفسح المجال لبناء شراكة إستراتيجية حقيقية تساهم في تحقيق التنمية وتقوم على الطاقة والمعرفة وتحويل التكنولوجيا في ظل وجود تطلعات مشتركة لمزيد من الانجازات والتكامل والاتفاق على رفع العلاقات الصينية العربية إلى مستوى استراتيجي.

تأتي هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على التعاون الصيني العربي في الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى واقع التعاون الصيني العربي، ثم تقييم النتائج المحققة لمنتدى التعاون الصيني العربي بعد مرور أكثر من عشر سنوات من تأسيسه، كما ستعرض الورقة إلى آليات ترقية العلاقات الاقتصادية العربية الصينية إلى شراكة إستراتيجية حقيقية تساهم في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه الشراكة والآفاق المستقبلية لها.

الكلمات المفتاحية: التعاون، منتدى التعاون الصيني العربي، شراكة إستراتيجية، الدول العربية، الصين، النفط.

Abstract:

After more than ten years of the establishment of China-Arab Cooperation Forum, it Clearly shows that China-Arab relations have taken another turn and entered a new phase of cooperation, the forum has achieved many accomplishments, that would help in building a real strategic partnership which contribute to achieve development based on energy, knowledge and technology transfer, in the presence of common aspirations for further achievements and integration, in addition to the Agreement on raising China-Arab relations to a strategic level.

This paper shed the light on the Arab-Chinese cooperation in the economic side, through addressing the reality of China-Arab Cooperation, and then evaluating the results of the Forum on China-Arab Cooperation Ten years after its establishment, the paper also exposed to promote partnership mechanisms of Sino-Arab economic relations into a real strategy partnership which contributes to the development, in addition to the challenges that faced this partnership and future prospects.

Key words: cooperation, China-Arab Cooperation Forum, strategic partnership, the Arab states, China, oil.

JEL : F02 , F15, F19.

مقدمة:

تتنمي كل من الصين والدول العربية إلى العالم النامي، وتمتلك الاثنان كمجموعة سُدس مساحة اليابسة وما يقرب من رُبع سكان العالم وثُمن حجم الاقتصاد العالمي، أما على الصعيد التاريخي فقد كانت الصين والعالم العربي مرتبطين ارتباطاً وثيقاً عبر طريقي الحرير البري والبحري قبل أكثر من 2000 سنة، حيث كمل بعضهما البعض في الاحتياجات من خلال التجارة واستفاد بعضهما من البعض من خلال نشر الثقافة والفنون.

يقع العالم العربي في منطقة التلاقي بين "الحزام" و"الطريق" في طرفهما الغربي، ويعتبر شريكا طبيعياً ومهما للصين في بناء "الحزام مع الطريق"، إذ أن التعاون الصيني العربي في هذا المجال سيساهم في تحقيق الالتحام المطلوب بين الجانبين من حيث الموارد والمزايا المالية وإمكانيات السوق، وكذا تعزيز التدفق الحر والمنتظم والتوزيع الأمثل لعناصر الموارد بين الصين والدول العربية، بما يمكن الجانبين من اختراق "عنق الزجاجة" الذي يواجهه التعاون العملي الصيني العربي في مسيرته نحو التحول والتطور، وتحقيق المواجهة المشتركة للتغيرات العميقة الجذور التي تكتنف المعادلات التنموية والتجارية والاستثمارية واتجاهات تدفق رأس المال في العالم. ورغم أن الجانبين الصيني والعربي يتباينان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، إلا أن كلاهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية، ويضطلعان بمهمة مشتركة لتحقيق نهضة الأمة وتقوية وإثراء الوطن، الأمر الذي يتطلب تضامناً وتنسيقاً وثقاً بين الجانبين، والتواصل والاستفادة المتبادلة في استكشاف الطرق التنموية، وتعزيز التعاون في السعي وراء التنمية المشتركة، والعمل يدا بيد على تدعيم أمن المنطقة، والتفاعل والتآزر في إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، بما يساهم في الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي للصين والدول العربية وتعزيز الاستقرار والاقتصاد وتحسين معيشة الشعب وزيادة الرفاهية للشعب الصيني والشعوب العربية.

يعتبر العالم العربي شريكاً مهماً للصين، والتي تسلك بخطوات ثابتة طريق التنمية السلمية في مساعيها لتعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية وإقامة علاقة دولية من نوع جديد تتمحور على التعاون والكسب المشترك. وينظر الجانب الصيني دائماً إلى العلاقات الصينية العربية من الزاوية الإستراتيجية، ويلتزم بتوطيد وتعميق الصداقة التقليدية بين الصين والدول العربية كسياسته الخارجية الطويلة الأمد.

إشكالية البحث:

مما سبق يمكن أن طرح إشكالية البحث على شكل مجموعة من الأسئلة، كما يلي:

ما هو واقع التعاون الصيني العربي قبل قيام منتدى التعاون الصيني العربي؟ ما هي النتائج التي حققها منتدى التعاون الصيني العربي بعد أكثر من عشر سنوات من تأسيسه والتحديات التي تواجهه والآفاق المستقبلية له؟ فيما تتمثل منجزات التعاون الصيني العربي؟ و ما هي الآليات المناسبة لترقية الشراكة العربية الصينية إلى شراكة إستراتيجية حقيقية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ما تحقق فعلا على أرض الواقع للشراكة العربية الصينية بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي، و معرفة التحديات التي تواجه المنتدى بالإضافة إلى آفاقه المستقبلية، كما تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة الآليات المناسبة لترقية الشراكة العربية الصينية إلى شراكة إستراتيجية حقيقية تحقق أهداف إعلان إطار التعاون "1+2+3"، كرفع حجم التجارة البينية الصينية العربية إلى 600 مليار دولار في غضون سنة 2024.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الشراكة العربية الصينية، لكلا الجانبين، فالعرب يبحثون عن فضاء للتعاون المشترك القائم على المصالح والمكاسب المشتركة، والصين كقوة صاعدة تبحث لنفسها عن موطئ قدم في المنطقة العربية، حيث تقع الدول العربية في منطقة التلاقي بين "الحزام" و"الطريق" في طرفهما الغربي، وتعتبر شريكا طبيعيا ومهما للصين في بناء "الحزام مع الطريق"، في ظل سياسة التوجه غربا.

أولا التعاون الصيني العربي بين الماضي والحاضر:

يسلط هذا المحور الضوء على تطور علاقات التعاون الصيني العربي بين الماضي والحاضر، بالتركيز على العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية قديما، ثم العلاقات الصينية العربية في العصر الحديث وذلك في المجال الدبلوماسي والاقتصادي قبل قيام منتدى التعاون الصيني العربي.

1-1 لمحة تاريخية عن العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية:

يرجع تاريخ العلاقات الصينية العربية إلى عصور قديمة، إذ تشير الدراسات التاريخية إلى الخليفة الراشدي عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما أوفد مبعوثا رسميا إلى تشانغ آن ومنذ ذلك التاريخ وحتى عهد الإمبراطور تانغ يوان الرابع عشر لأسرة تانغ كان العرب قد أوفدوا 37 مبعوثا دبلوماسيا للصين، كما يعتبر "طريق الحرير" و"طريق العطور" طريقين رئيسيين يربطان الصين والوطن العربي بعضهما ببعض يبدأ طريق الحرير من تشانغ آن (شي آن اليوم) ليصل إلى العراق وسوريا، حيث كانت تنقل كميات كبيرة جدا من حرير القز والمنتجات الحريرية وغيرها من البضائع الصينية إلى البلدان العربية وحتى إلى المناطق الغربية الأبعد منها عبر هذا الطريق، أما طريق العطور أو ما يسمى بـ "طريق الفخار" و"طريق الحرير البحري" فينطلق من الخطوط البحرية الجنوبية لقوانجو وتشوانجو ويصل إلى الخليج العربي أو البحر الأحمر، حيث كانت تنقل كميات كبيرة جدا من منتجات الخزف والفخار وأصناف عديدة من حرير القز والقطن وغيرها من البضائع الصينية إلى البلدان العربية ومناطق أخرى عبر هذا الطريق البحري.

كان التجار العرب يسافرون شرقا باتجاه شواطئ الجنوب الشرقي للصين، والكثير منهم يرسون في مدينة كوانجو أو مدينة يانجو الواقعة في الشمال منها، حيث كانوا ينقلون المئات من أصناف البضائع كالعطور (اللبن، الصمغ، الكافور، العنبر، الفلفل، عود الند، عود هندي، عود البخور وماء الورد .. الخ والمجوهرات (عاج الفيل،

قرن الكركدن، اللؤلؤ، العقيق، المرجان، الكهرمان) والأدوية (العز، الليلك، والقرنفول.. الخ) والمنتجات الزجاجية بمختلف الأشكال والأنواع، ويعودون محملين بالبضائع الصينية كالخزف والحريز والشاي والمسك وغيرها من البضائع الصينية واسعة الشهرة بينما السفن التجارية الصينية فكانت تبحر بعيدا لتصل عمان والبحرين والبصرة وبغداد وغيرها لمزاولة التجارة مع التجار المحليين هناك.¹

لقد كانت حركة التبادل التي جرت بين الصين والدول العربية في العصور القديمة صفحة مشرقة في تاريخ العلاقات الصينية العربية، و لم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل وكان العرب الذين بنوا جسرا موصلا بين شرق العالم وغربه، فقد نقلوا إلى العالم الغربي ما ابتكرته الصين من فنون في صناعة الورق والبوصلة والطباعة، مما ساهم في مسيرة الرقي الاجتماعي في أوروبا، وقد أشار كارل ماركس إلى أن البارود والبوصلة وفن الطباعة، هذه الاختراعات الثلاثة الرائعة، قد أذرت بميلاد المجتمع الرأسمالي.

1-2 العلاقات الصينية العربية قبل قيام منتدى التعاون الصيني العربي:

أقامت الصين علاقات دبلوماسية بين جميع الدول العربية قبل قيام منتدى التعاون الصيني العربي، مما فسح المجال للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

أ- العلاقات الدبلوماسية قبل قيام منتدى التعاون الصيني العربي:

تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة وذلك خلال الفترة ما بين عامي 1956 و1990، مما بشر بعهد جديد للتبادل الودي الصيني العربي، فقد كانت الصين تدعم بحزم الحركات التحررية الوطنية العربية، وتدعم بحزم نضال الدول العربية في سبيل الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية واستعادة وصيانة الحقوق والمصالح القومية والتصدي للتدخل والاعتداء الخارجيين، وتدعم بحزم القضايا العربية في تطوير الاقتصاد القومي وبناء الوطن وفي المقابل، قدمت الدول العربية دعما قويا للصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي قضية تايوان وغيرها²، وتتبنى الصين خمسة مبادئ في علاقاتها مع كافة الدول العربية وهي:

- دعم شعوب الدول العربية في نضالها ضد الامبريالية والسعي إلى تحقيق وحماية الاستقلال الوطني.

- دعم السياسة السلمية والعادلة غير المنحازة التي تنتهجها حكومات الدول العربية.

- دعم شعوب الدول العربية في تحقيق أمانها وتطلعاتها في الوحدة والتضامن بالأشكال والوسائل التي تختارها بنفسها.
- دعم الدول العربية في معالجة النزاعات فيما بينها من خلال المشاورات السلمية.
- تدعو الصين إلى ضرورة أن تلقى سيادة الدول العربية احتراماً من جميع الدول الأخرى، وتعارض أي اعتداء أو تدخل من أي جهة كانت.³

ب- العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية قبل قيام منتدى التعاون الصيني العربي:

حافظت الصين على علاقات التعاون والصداقة بينها وبين الدول العربية منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح سنة 1978، وبمرور الزمن تزايد التبادل التجاري بين الصين والدول العربية وانتقل إلى مجال التكنولوجيا والموارد ورؤوس الأموال.⁴ فقد أقامت الصين لجان اقتصادية وتجارية وفنية مشتركة مع كل من مصر والسودان وليبيا والعراق وسوريا والكويت ولبنان وتونس والمغرب والجزائر وغيرها من الدول العربية، يتناول التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي قطاع الطاقة والعمالة والاتصالات والنقل وصناعة النسيج الخفيفة وغيرها العديد من المجالات، بما يشمل بعض المشاريع الحيوية الهامة التي ساعدت الصين والدول العربية في تشييدها والتي أصبحت اليوم رموزاً معمارية وتذكارية في تاريخ التبادلات الودية بين الصين والدول العربية، بما فيها قاعة القاهرة للمؤتمرات الدولية في مصر، وقاعة الخرطوم للمؤتمرات الدولية في السودان، وجسر نهر النيل الأبيض الكبير الذي يربط الخرطوم العاصمة في مدينة أم درمان، والسد العالي سينديا في العراق... الخ. كما أحرز التعاون في العمالة لمقاولة المشاريع مع العراق والكويت وليبيا والجزائر وغيرها من الدول العربية نتائج مثمرة وغنية، ولقيت الفرق الطبية التي أرسلتها الصين إلى كل من اليمن والسودان وتونس والمغرب وليبيا والجزائر وموريتانيا وغيرها من الدول العربية ترحيباً حاراً من قبل الشعوب العربية، وفي الوقت نفسه قدمت الدول العربية معونات مالية ثمينة لبناء الاقتصاد الصيني، فعلى سبيل المثال، قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم قروض مالية في الفترة ما بين 1982 حتى أواخر 2003، بلغت 7.40 مليار دولار أميركي استخدمت في 32 مشروع من المشاريع الضخمة والمتوسطة، أنجز منها حتى الآن 24 مشروعاً، كما أنشأ البنك الوطني المصري والبنك العربي الأردني وبنك التجارة الخارجية المغربي فروعاً لها في الصين وقد أحرز التعاون الصيني مع السودان وسوريا والكويت والسعودية والجزائر وغيرها من الدول العربية في مجال تجارة الأسلحة تقدماً ملحوظاً، فبعد أن كان إجمالي الحجم

التجاري بين الصين والعالم العربي عام 1990 لا يتعدى 1.66 مليار دولار أميركي، ارتفع ليصل عام 2000 إلى 15.2 مليار دولار، وقد بلغ حجم استيراد الصين من النفط العربي عام 2000 ما يزيد عن 50% من مجموع حجم استيرادها النفطي للعام نفسه.

ثانياً: منتدى التعاون الصيني العربي: الأولويات، المنجزات، التحديات والآفاق

حقق الجانبان العربي والصيني منذ التوقيع على إعلان منتدى التعاون العربي الصيني في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية عام 2004 منجزات هامة جعلت من هذا المنتدى مثلاً يحتذى به لإقامة منتديات أخرى للتعاون بين الجامعة العربية والأطراف الدولية الهامة، فقد تمكن الجانبان منذ إنشاء المنتدى من إقامة أكثر من عشر آليات للتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتنمية. وفي هذا الإطار عُقدت العديد من الاجتماعات والفعاليات على المستوى الوزاري وعلى مستوى كبار المسؤولين والخبراء والمختصين في مختلف القطاعات، كما تم التوقيع على مذكرات لتفعيل التعاون في عدد من المجالات التي نصت عليها البرامج التنفيذية للمنتدى، غير أن بعض مجالات التعاون لا تزال تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتفعيلها ووضع الآليات الملائمة لتنشيطها. فما هي أولويات هذا المنتدى والمنجزات التي حققها خلال عقد من الزمن وما هي التحديات التي تواجهه والآفاق المستقبلية له؟

2-1 منجزات منتدى التعاون الصيني العربي:

استطاع منتدى التعاون الصيني العربي تحقيق العديد من المنجزات على أرض الواقع منذ تأسيسه سنة 2004، ويمكن تلخيص أهم منجزات المنتدى فيما يلي:

أ - على صعيد التكنولوجيا والتعليم: شهدت الفترة الماضية ارتفاع عدد الطلبة العرب الذين يدرسون في الصين بشكل كبير، وهو ما يلاحظ من خلال المنح الكثيرة التي تمنحها الجامعات الصينية للطلبة العرب في ظل السياسة الصينية المصممة على توسيع قوتها الناعمة في العالم العربي في مجال التعليم والثقافة⁵، كما ازداد نسق التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية كتبادل الأساتذة وزيادة عدد المعارض الثقافي والفنية. فقد أصبحت الصين وجهة لتكوين الكفاءات والمهنيين العرب حيث أرسلت الدول العربية بين 2012 و 2014 أكثر من 5000 مهني من مختلف المجالات للتدريب والتكوين في الصين، وبين سنتي 2012 و 2013 تم تسجيل أكثر من 100 شاب عربي لزيارة الصين في هذا الإطار.

ب - **على صعيد التبادل التجاري:** تعتبر المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية إحدى المجالات التي تشكل قاعدة صلبة لتعميق التعاون الاستراتيجي وتحقيق تنمية مستدامة، وقد عرفت التجارة البينية الصينية العربية ازدهارا كبيرا منذ تأسيس منتدى التعاون كما يوضح ذلك الجدول رقم (01).

يلاحظ من الجدول أن حجم التجارة البينية لم يكن يتجاوز العشرة مليارات دولار قبل سنة 2000، ليرتفع لأكثر من 251 دولار سنة 2014، في حين كان سنة 2004 وهو تاريخ إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي في حدود 36,7 مليار دولار، وهو ما يعتبر قفزة نوعية في حجم التجارة البينية ويعكس الجهود المبذولة في إطار المنتدى للوصول إلى الهدف المسطر وهو 600 مليار دولار بحلول 2024.

الشكل رقم (01): تطور التجارة البينية للصين والدول العربية (الوحدة: مليار دولار)

السنة	1998-	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التجارة	8	36.	51.	65.	80	132.	108	145	200	222	241	251					

- **Source :** - Mohammed Numan JALAL, *The China-Arab States Cooperation Forum: Achievements, Challenges and Prospects*, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 8, No. 2, 2014, p10.

- <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/0d5d955c-b089-48bb-b8da-267e8f1c9361>

وباعتبار دول مجلس التعاون الخليجي لم تتأثر كثيرا بالاضطرابات التي حصلت في المنطقة العربية والاستقرار الذي تمتعت به منذ إنشاء منتدى التعاون، أصبحت الشريك التجاري الثامن للصين، ففي سنة 2013 بلغ حجم التجارة بين الصين ودول الخليج 173 مليار دولار، كما أصبحت الصين الشريك التجاري الثالث للوطن العربي.

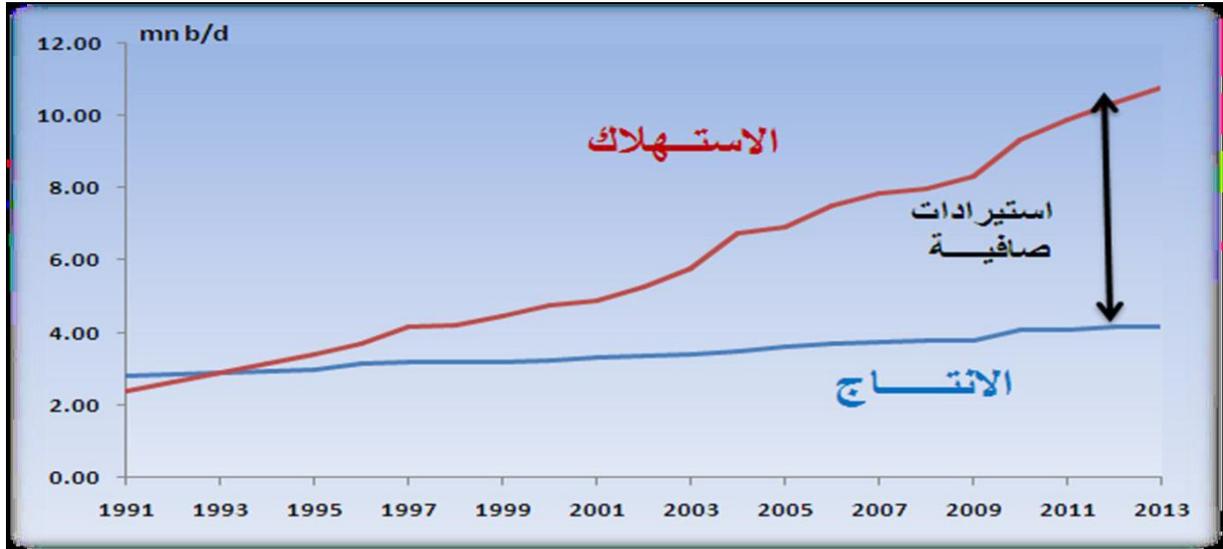
بالرغم من آثار الأزمة المالية العالمية إلا أن سنة 2009 قد حافظت على الثقة المتبادلة بين الجانبين بصفة قوية وإيجابية في مجال التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية حيث بلغ حجم التجارة البينية 108 مليار دولار، كما استمر التعاون في مجال الطاقة، المالية، الاستثمار والبنية التحتية في التقدم والازدهار.⁶ فقد تمت الاستفادة من آليات مؤتمرات رجال الأعمال لبناء تعاون اقتصادي متين والحصول على منافع لكلا الجانبين، مما مكن الصين والدول العربية تحقيق تكامل قوي في الجانب الاقتصادي وتجاوز الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الصينية في الدول العربية سنة 2008 حوالي 700 مليون دولار، بزيادة نسبتها 40% عن السنة السابقة، في حين كانت الاستثمارات العربية في الصين في حدود 400 مليون دولار. وبلغ حجم العقود الموقعة بين الصين والدول العربية في سنة 2010 حوالي 146,9 مليار دولار وأكثر من 100 مليار دولار قيمة المشاريع التي أنهتها الشركات الصينية في الدول العربية، أما قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد بلغت 5,5 مليار دولار،⁷ وفي سنة 2014 بلغ رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي، وشمل الاستثمار تنمية الموارد، تجميع الأجهزة المنزلية، الصناعات الخفيفة وإنتاج الملابس وغيرها من المجالات. بينما وصل رصيد الاستثمارات الفعلية للدول العربية في الصين إلى 3.1 مليار دولار أمريكي، وتغطي هذه الاستثمارات البتروكيماويات، والخدمات اللوجستية، الصناعات الخفيفة ومواد البناء وغيرها من المجالات.⁸

كما شهد التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة تطورا سريعا، فأصبح من أهم المحتويات في العلاقات الصينية العربية وأهم الآليات لمنتهى التعاون الصيني العربي. رغم أن التجارة الصينية العربية للنفط الخام بدأت في عام 1993م كما يوضح ذلك الشكل رقم (01)، وهو تاريخ بداية استيراد الصين للنفط بعد أن أصبح إنتاجها الداخلي لا يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي، ويلاحظ من الشكل أيضا تزايد حجم الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك بمرور الزمن ويتوقع أن ترتفع حاجة الصين للنفط المستورد إلى أكثر من 60 بالمائة بحلول 2025.

بلغ حجم التجارة في عام 2013م 136 مليون طن بمبلغ 107 مليارات دولار أمريكي، حيث أصبحت الصين والدول العربية أهم شريك للأخرى في مجال الطاقة. ويرجع ذلك إلى الصداقة التاريخية وأفكار التنمية المتشابهة التي تجمع بين الصين والدول العربية بصفتهما من الدول النامية، وأيضا إلى تكاملهما في مجال النفط والغاز الطبيعي حيث تتمتع الدول العربية بموارد وافرة بينما تكون سوق الصين مستقرة النمو، مما يضع أساسا ثابتا لتعزيز التعاون بينهما.⁹

الشكل رقم: (01): تطور إنتاج واستهلاك النفط في الصين 1991-2013



المصدر: علي رجب اليوسف، التعاون الصيني العربي في مجال النفط وآفاقه المستقبلية، الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، الرياض، 18-20 نوفمبر 2014، ص 16.

وفي عام 2010 تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي أدخل التعاون الجماعي الصيني العربي إلى مرحلة جديدة من التطور والتقدم النوعي على نحو شامل.

يلاحظ أهمية الدول العربية في التجارة والاقتصاد الخارجي للصين، في نمو معدل التجارة البينية الصينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو التجارة الكلية للصين، كما تزداد المبادلات التجارية عمقا والاعتماد المتبادل بمرور الزمن. هذه الحقائق لا تدل فقط على قوة العلاقات التجارية الصينية العربية، وإنما تدل أيضا على وجود إمكانيات كبيرة لترقية التعاون المشترك، كما أن الكثير من الدول العربية تعتبر من الدول المصدر للنفط في حين أن الصين من الدول المستوردة له، وتشكل الواردات الصينية من النفط العربي أكثر من 47 بالمائة، وهو ما يعني حوالي 25 بالمائة من الطلب السنوي للصين من النفط، وهو ما يجعل الاقتصاد الصيني في حاجة مستمرة إلى النفط لضمان واردات الطاقة من تلك المنطقة لحماية أمنها الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل مستدام.¹⁰

ج- على سعيد التعاون الصحي: تم انعقاد منتدى التعاون الصيني العربي للصحة عام 2015 سبتمبر هذا العام في مدينة يانتشوان بحضور المسؤولين عن شؤون الصحة من الصين وأعضاء جامعة الدول العربية، وقد تم الاتفاق

على النقاط التالية: بذل الجهود المشتركة لتنفيذ" البرنامج التنفيذي للتعاون في الصحة عامي 2014-2016" الذي تم التوقيع عليه بين لجنة الدولة للصحة وتنظيم الأسرة بجمهورية الصين الشعبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. تعزيز التعاون المباشر بين المؤسسات العلاجية والطبية، والدعوة إلى تأسيس رابطة صينية عربية للتعاون والتنمية في العلاج الطبي والصحة وتبادل المواهب بالخدمات الطبية والتعاون في التقنيات الطبية وإقامة مؤسسات طبية بجهود مشتركة ودفع التعاون في أهم الاختصاصات منها الطب السريري والوقاية والطب الصيني، إجراء التبادل والتعاون في الطب التقليدي ودفع المؤسسات الأكاديمية والعلمية لإنشاء آلية التبادل والتعاون دوريا في مجال الطب التقليدي والحديث للجانبين، دعم التعاون بين المؤسسات الصحية الصينية والعربية، وتشجيع نقل التكنولوجيا الطبية وتعزيز تبادل المعلومات بين الحكومات في مجال القوانين والسياسات الطبية، وإجراء البحوث والتجارب الطبية. تعزيز التعاون الصيني العربي في وضع معايير المنتجات الطبية والرقابة عليها، وضمان جودة المنتجات الطبية وسلامتها وفعاليتها تعزيز التنسيق والتأييد المتبادل في شؤون الصحة عالميا وغيرها من النقاط التي تصب في التعاون الصحي بين الطرفين.¹¹

2-2 تحديات منتدى التعاون الصيني العربي:

يواجه المنتدى العديد من التحديات في ظل الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة العربية، ويمكن إبراز أهم

التحديات في ما يلي:

- نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بين 2011 و 2013 في الكثير من البلدان العربية (مصر، تونس، ليبيا، السودان، اليمن وسوريا) والركود الاقتصادي المصاحب لهذه الأوضاع ونظرا لافتقار الصين للخبرة اللازمة للتعامل مع هذه الأوضاع تضررت المبادلات التجارية وفرص الاستثمار مع الصين بشكل كبير، خصوصا في الدول التي حدثت فيها هذه الاضطرابات،¹² فقد تسببت الاضطرابات السياسية والأمنية في ليبيا بخسائر تقدر بمليارات الدولارات، حيث ألحقت خسائر بـ 13 شركة عامة و 75 شركة خاصة وتوقف أكثر من 50 مشروع ، كما تم إجلاء 36000 عامل صيني من ليبيا. هذه الاضطرابات دفعت ببعض الخبراء للحكم على أن العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية سيكون لها آثار على المدى الطويل.
- إن الاضطرابات الحاصلة في الدول العربية ستدفع الصين إلى إعادة النظر في سياسة التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية. يمكن القول أن أحداث الربيع العربي قد أرسلت تحذيرات إلى السياسة التي

تنتهجها الصين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري،¹³ وهو ما يمكن أن ينعكس مستقبلا على عمل ودينامية التعاون الصيني العربي.

- بغض النظر عن الاهتمام النظري بمنتدى التعاون الاقتصادي الصيني العربي، يلاحظ أن هناك نوعا من تراجع الاهتمام الفعلي بالمنتدى من طرف الدول العربية والصين، حيث يلاحظ تراجع اهتمام الصين بالقضية الفلسطينية ومرد ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في الانقسام الفلسطيني الداخلي، اهتمام الدول المحورية العربية كسوريا ومصر بشؤونها الداخلية في السنوات الثلاث الأخيرة.
- عدم اتفاق الصين ودول الخليج حول الأزمة السورية، حيث عبرت دول الخليج عن عدم رضاها باستخدام الصين وروسيا لحق النقض في مجلس الأمن، وخلال زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي رفقة العديد من وزراء الخارجية والزعماء العرب للصين حاول إقناعها للتصويت على مشروع القرار الذي قدمته الجامعة، إلا أن الصين وروسيا بقيتا مصممتين على رأيهما فيما يخص الأزمة السورية.
- انقسام السودان يوم 4 جانفي 2011 إلى دولتين كان له أثر على الاستثمارات النفطية بين السودان والصين، ومع ذلك استمرت العلاقات الثنائية بينهما في مجال الثقافة والرياضية والتبادل الشبائي.¹⁴
- تراجع أسعار النفط بداية من جوان 2014 قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات والمبادلات التجارية نتيجة تراجع مداخيل الدول العربية النفطية بشكل كبير وتباطؤ معدلات النمو فيها، وهو ما يعيق دينامية المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية وتراجع الاستثمارات في قطاع الطاقة.

3-2 آفاق منتدى التعاون الاقتصادي الصيني العربي:

يمتلك منتدى التعاون الاقتصادي الصيني العربي آفاقا واعدة في المستقبل، إذ باستطاعة أن يساهم المنتدى في تحقيق تنمية مستدامة في المستقبل نظرا للأسباب التالية:

- يقوم المنتدى على قاعدة صلبة من العلاقات التاريخية والصدقة التقليدية مبنية على المصالح المشتركة، حيث ترجع العلاقات الودية بين الصين والعرب لأكثر من ألفي سنة عبر طريق الحرير وطريق الحرير البحري ربط بين الأمتين بشكل وثيق وساعدهم على التأثير والتعلم من بعضهما البعض وهو ما ساهم في تقديم خدمات جلييلة للبشرية جمعاء، وفي العصر الحديث كان الشعب العربي والصيني متضامنين معا ويدعم كل منهما الآخر في النضال ضد الامبريالية والاستعمار والكفاح من أجل التحرر والاستقلال الوطني، بالإضافة إلى السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما تلتقي الصين والدول العربية في معارضتها لسياسة القوى الكبرى وهيمنتها على صناعة القرار في السياسة الدولية، وهو ما يجعلها تدعو بكل حزم إلى إحداث تغييرات في حوكمة الاقتصاد العالمي وضرورة سيادة الديمقراطية في السياسة الدولية وتسوية النزاعات بالطرق الدولية من خلال المفاوضات السياسية وهو ما يساهم في تحقيق السلم العالمي وعدم التدخل الأجنبي.

- يقوم على الاحترام والتفاهم المتبادل، فقد أقام الطرفان شراكة مبنية على المساواة والسلمية والتعايش المشترك.¹⁵ ويمكن تلخيص السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية كما صرح بها وزير خارجية الصين إلى سنة 2013 إلى الجزائر في "أربعة تأييدات": أولاً، تأييد الدول العربية بثبات في سلوك الطريق الذي اختارته بأنفسها؛ ثانياً، تأييد الدول العربية في حل القضايا الساخنة بالوسائل السياسية؛ ثالثاً، تأييد الدول العربية في التعاون وتحقيق التنمية المشتركة مع الصين؛ رابعاً، تأييد الدول العربية في حماية حقوقها ومصالحها الشرعي.¹⁶
- يقوم على التعاون المتبادل والمصلحة والتنمية المشتركة وإنشاء آليات للتعاون بينهما وعلى رأسها مؤتمر رجال الأعمال وندوة التجارة والاقتصاد، والتعاون الذي يقوم على المنفعة المتبادلة هو الذي يحقق الاستفادة والتطور، وهو ما ينطبق دائماً على التعاون الصيني العربي، فمن ناحية عندما تتعاون الصين مع الدول العربية الضعيفة نسبياً، تراعي الصين المصالح المشتركة للبلدين ولا تركز فقط على مصالحها الخاصة ولا تتصرف بأنانية، كما تقوم الصين بمنح مساعدات لهذه الدول حسب قدرتها، فقد قدمت مساعدات للدول العربية بقيمة 23.6 مليار يوان وساهمت في بناء الجسور وإقامة الطرقات والمدارس، المستشفيات، مراكز المؤتمرات، وعدد معتبر من المشاريع المهمة، ومن ناحية أخرى تدعو الصين إلى الفتح المتبادل للأسواق والاستفادة من المزايا النسبية لكلا الطرفين وزيادة التجارة البينية خصوصاً أن الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في النواحي الجيولوجية، والموارد الطبيعية، ورؤوس الأموال المتوافرة بينما تمتلك الصين التكنولوجيا والآليات الصناعية المتقدمة، وهو ما يعني إمكانية إقامة شراكة تكامل بينهما، كما تحاول الصين استيراد المزيد من السلع غير النفطية من الدول العربي كما لا تسعى الصين إلى تحقيق ميزان تجاري فائض مع الدول العربية والهدف من كل هذا هو جعل التجارة أكثر معقولة وتوازناً.¹⁷
- تظهر البيانات والإحصائيات إلى أن الصين والدول العربية لديها إمكانات ضخمة في عدة مجالات، فعلى صعيد السكان يبلغ حجم سكان الصين أكثر من مليار وثلاث مائة مليون نسمة يتوزعون على مساحة 9,6 مليون كم²، وهو ما يجعلها سوقاً ضخماً للسلع والخدمات والاستثمار مع تسجيل معدلات نمو مرتفعة للغاية، فخلال العقود الثلاثة الماضية حققت الصين معدل نمو بحوالي 10%، وهو ما جعل منها أحد أسرع وأكبر بلدان العالم نمواً، كما تعتبر الصين صاحبة أكبر إنتاج في العالم، وتتنافس أهمية الناتج المحلي الصيني ووزنه على الصعيد العالمي يوماً بعد يوم، فقد قفزت الصين إلى المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية متجاوزة بذلك الاقتصاد الياباني، وتحل الصين المرتبة الأولى عالمياً في تجارة السلع والثانية في مجال الخدمات.¹⁸
- أما بالنسبة للدول العربية فقد تجاوز حجم 2,7 تريليون دولار سنة 2012، ويمتد على مساحة تقارب 14 مليون كم²، وحجم سكان أكثر من 400 مليون نسمة، كما تتميز الدول العربية بارتفاع معدل الخصوبة فيها

ومعدل النمو الاقتصادي، خصوصا دول الخليج العربي، حيث أصبحت ضمن أكبر عشر اقتصادات في العالم، وتعتبر السعودية أكبر اقتصاد عربي كما تعتبر عضوا في مجموعة العشرين بعد تجاوز ناتجها الإجمالي المحلي 746 مليار دولار سنة 2014، وتمتلك دول الخليج أعلى مؤشر للتنمية البشرية كمجموعة إقليمية ضمن الدول العربية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتمتاز باتساع سوق السلع فيها والاستثمار والبناء.

- كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أسباب تجعل من الشراكة الصينية العربية شراكة إستراتيجية في العهد الجديد:

أولاً: إذ أن الصين تعتبر أحد المدافعين عن النظام العالمي الراهن ولا تعتبر من الدول المارقة، مما يجعل من صعود الصين فرصة للدول الأخرى لتحقيق التنمية ولا سيما الدول النامية منها، فدبلوماسية طريق الحرير تتبع إستراتيجية التوجه غربا، في حين أن الدول العربية تريد إتباع إستراتيجية التوجه شرقا، وهو ما يوفر فرصة لبناء علاقة أوثق بالصين. فمن المؤمل أن تحقق الصين والدول العربية تنمية سلمية بالإضافة إلى إحياء الحضارة الصينية والحضارة العربية الإسلامية على حد سواء.

ثانياً: إن نمط التنمية السلمي المتبع في الصين يقتضي استقرار البيئة المحيطة به والعالم العربي يعتبر جزءا مهما من محيط الصين ودبلوماسيتها.

ثالثاً: تجمع الصين والدول العربية مصالح مشتركة في عدة مجالات وعلى ذلك سوف تكون الشراكة الإستراتيجية الثنائية أساسا لإرساء العلاقات الاقتصادية والتجارية.¹⁹

ثالثاً: آليات ترقية العلاقات العربية الصينية إلى شراكة إستراتيجية حقيقية

يعتبر إعلان إطار تعاون "3+2+1"، والذي اقترحه الرئيس الصيني شي جينغ بينغ في 6 جوان 2014 في حفل افتتاح المنتدى العربي الصيني السادس إحدى الآليات المهمة لترقية العلاقات الاقتصادية العربية الصينية إلى شراكة إستراتيجية حقيقية، وتتضمن "1" اتخاذ التعاون في مجال الطاقة كقاعدة أساسية وإقامة علاقات التعاون الاستراتيجي الصيني-العربي، حيث تشكل واردات الصين من النفط العربي أكثر من 47 %، "2" ضرورة اتخاذ مجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمارات كجناحين لتعزيز التعاون الصيني-العربي في مشاريع تنمية كبرى ومشاريع معيشية نموذجية ووضع ترتيبات نظامية تعزز التجارة والاستثمارات بين الجانبين. أما "3" فيركز

على ضرورة الارتقاء بمستوى التعاون العملي الصيني-العربي في ثلاثة مجالات ذات تكنولوجيا متقدمة كنقاط اختراق تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات المتجددة.

وقد صدرت في يناير 2016 لأول مرة وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية لتوضيح المبادئ الإرشادية التي تلتزم بها لتطوير العلاقات الصينية العربية ورسم خطط المستقبل المشرف للتعاون الصيني العربي المتبادل المنفعة على أساس استعراض واستخلاص الخبرة في تطوير العلاقات الصينية العربية، وتأكيدا من جديد على مساعيها السياسية في تدعيم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والارتقاء بالعلاقات الصينية العربية إلى مستويات أعلى.

3-1 التعاون في مجال الطاقة:

ركزت وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية على قطاع الطاقة كمدخل لتعميق التعاون الاستراتيجي وذلك من خلال إجراء التعاون على أساس المنفعة المتبادلة، ودفع ودعم التعاون الاستثماري بين الصين والدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي وخاصة في مجالات تنقيب النفط واستخراجه ونقله وتكريره، والدفع بالترابط والتناسق من حيث الخدمات الهندسية والتقنية في الحقول النفطية وتجارة المعدات والمعايير القطاعية. وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقات الشمسية والريحية والكهرومائية، والتشارك في بناء مركز التدريب الصيني العربي للطاقة النظيفة، بما يدفع التعاون بين الجانبين في المجالات ذات الصلة على نحو شامل.

يعود تاريخ تعاون الصين مع الدول العربية في مجال الطاقة إلى بداية الثمانينات عندما قامت الشركة الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية وهي فرع للشركة الوطنية الصينية للنفط، والتي تعتبر أكبر شركة نفطية حكومية للصين، ببدء نشاطها في العراق والكويت ثم وسعت نشاطها في المنطقة بعد ذلك في مصر والسودان ثم لحق بها فرع آخر للشركة وهو فرع غريتوال للتقيب، للتقيب عن النفط في كل من مصر، عمان، السودان، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

من المرتقب أن تستمر واردات الصين من النفط في الارتفاع مستقبلا، فمنذ بداية التسعينات أصبحت السودان أكبر قاعدة إنتاج للشركة الوطنية الصينية للنفط، وفي سنة 1999 بدأت الشركة بتطوير الموارد النفطية في حوض وبلاد جنوب السودان، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي المتحقق سنة 2002 من هذا المشروع 12,68 مليون طن من النفط، وفي سنة 2003 حققت الشركة اكتشافا ضخما فقد اكتشفت حقلًا نفطيا يحتوي حوالي 2 مليار برميل. وبلغ

إجمالي أرباح الشركة الوطنية الصينية للنفط في السودان سنة 2006 حوالي 25.8 مليار دولار، وريح صافي قدر بـ 14,69 مليار دولار، في حين بلغ حجم الناتج المحلي للسودان خلال هذه السنة 38 مليار دولار فقط.²⁰

كما تجدر الإشارة إلى أن زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني إلى السعودية سنة 1999 والإعلان عن شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة بين الصين والسعودية باعتبارها أكبر اقتصاد عربي مصدر للنفط قد فتحت آفاقاً واسعة للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، ومن المرجح أن تبقى السعودية مصدراً رئيسياً لواردات الصين من النفط، وذلك ليس فقط بسبب قيام شركة أرامكو السعودية بتوقيع عقد طويل المدى لتزويد مصفاة إضافية في كومينغ التي تقع في مقاطعة يونان، وإنما ما تتطلبه شبكة الأنابيب النفطية الضخمة التي أقامتها الصين عبر ماينمار من موارد نفطية كبيرة وموثوق بها كذلك التي تحوزها السعودية وذلك لتأمين واردات الصين النفطية.²¹

أما الدول العربية فتتظر إلى أن التعاون بين الجانبين لا يجب أن يقتصر فقط على قطاع النفط فقط، خاصة وأن الدول العربية تسعى الآن إلى تعديل بنيتها الصناعية عبر تخفيف اعتمادها على صناعة النفط تدريجياً، في محاولة لرفع نسبة مساهمة الصناعة غير النفطية في إجمالي قطاع الصناعة العربية.²² وفي إطار تنويع الشراكة بين الجانبين وعدم الاقتصار على مجال النفط فقط، خرج الاجتماع المشترك الأول للجنة خبراء الكهرباء ولجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية المنعقد في 19-03-2015 بالتوصيات التالية فيما يخص التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة:

- تعميم التقرير الختامي للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (نوفمبر 2014) والذي تم إعداده من قبل الجهات المختصة بالمملكة العربية السعودية، على جميع الدول العربية للاستفادة منه.
 - التنسيق بين الجانبين العربي والصيني لبدء الإعداد للدورة الخامسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الصين 2016) أخذاً في الاعتبار الملاحظات التي أوردها وفد المملكة العربية السعودية وأهمها ضرورة اتفاق الجانبين على وضع أسس مشتركة للتنظيم، وكذلك وضع آلية لتقييم المؤتمر في دورته السابقة والإنجازات التي تمت.
 - دعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للدورة الخامسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وتنظيم زيارات متبادلة وورش عمل في المجالات المختلفة.²³
- 3-1 التعاون في مجال الفضاء:**

تتبنى زيادة تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الفضاء، والعمل على البحث في إقامة مشاريع مشتركة في مجالات تكنولوجيا الفضاء والأقمار الاصطناعية وتطبيقاتها والتعليم والتدريب الخاص بالفضاء وغير ذلك، مع الإسراع بتشغيل منظومة "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية في الدول العربية، والعمل على تعزيز التواصل والتعاون بين الصين والدول العربية في مجال رحلات الفضاء المأهولة، بما يرتقي بمستوى التعاون بين الجانبين في مجال الفضاء²⁴.

وفي هذا الإطار وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم مع جمهورية الصين الشعبية لتحديد أسس التعاون في مجالات الأبحاث والتطوير والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. حيث ستعمل كل من وكالة الإمارات للفضاء وإدارة الفضاء الوطنية الصينية ممثلة عن الدولتين بموجب المذكرة على تبادل المعلومات والأبحاث والدراسات والبيانات العلمية في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في المجالات السلمية، والتي تتضمن الخبرات العلمية والبحثية المتطورة وموضوعات ذات صلة بالتدريب وبناء القدرات وعقد المحاضرات والمؤتمرات البحثية وغيرها من المبادرات المشتركة.

وتشمل المذكرة التعاون في الأبحاث وتطوير الأقمار الصناعية العلمية والإختبارية والاستشعار عن بعد والاتصالات والتي تشمل خدمات الإطلاق والمتابعة والتحكم إضافة إلى تطوير واستغلال أنظمة الأقمار الأرضية. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون في مجال الفضاء تجتمع كل عامين أو عند الضرورة، والتي تملك صلاحيات تشكيل مجموعات عمل مؤقتة أو لتنفيذ المهام محددة. وتتص الاتفاقية أيضا على أن تقوم المؤسسات المعنية العاملة في مجال الفضاء في كلا الدولتين والمحددة من قبل الطرفين بتوقيع اتفاقيات بشأن برامج تعاونية، وأساليب للتعاون²⁵.

3-2 التعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية:

يعد خيار اللجوء إلى الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر خيارا إستراتيجيا للعرب يجب الوقوف عنده والإعداد له على المدى البعيد والمتوسط، وهو ما يتطلب وجود خطة وطنية لنقل التكنولوجيا النووية من خلال اتفاقيات مع الدول المتقدمة نوويا، لذلك جاء التعاون مع الصين في هذا المجال لتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات تصميم وبناء المحطات لتوليد الكهرباء والتدريبات للتقنيات الكهرونووية وغيرها، والعمل على إجراء التعاون الصيني العربي في جميع حلقات الصناعة النووية، ولا سيما الدفع بالتعاون في الأبحاث العلمية

الأساسية في المجال النووي والتعاون في الوقود النووي والمفاعل البحثي والتطبيقات للتقنيات النووية والتأمين النووي ومعالجة النفايات المشعة ومواجهة الطوارئ النووية والأمن النووي وغير ذلك، مع الإسراع بالتشارك في بناء مركز التدريب العربي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما يرتقي بمستوى التعاون بين الجانبين في المجال النووي.

نظرا لحاجة الدول العربية إلى تنمية الكوادر البشرية وبناء القدرات وتعزيز البنية التحتية لبناء محطات نووية

تتعاون الهيئة العربية للطاقة الذرية بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية وأمريكا وتسعى لتوثيق

أواصر الصداقة والتعاون مع الصين، وذلك من خلال:

- اقترحت الهيئة العربية للطاقة الذرية أن يتم تنظيم برامج تدريبية في الصين خاصة بتكنولوجيا مفاعلات القوى لمتدربين عرب، ويتم التخطيط لدورات وأنشطة مشتركة في مجالات التخطيط للطاقة، الأمان النووي واختيار الموقع، وقد تم تنفيذ نشاطين تدريبيين خلال 2013 و2014.
- تنفيذ دورة تدريبية في بكين حول تقنية المفاعلات خلال شهر نوفمبر 2013، وركزت الدورة على أنواع مفاعلات القوى وتصميمها وتشغيلها ودورة وقودها والترخيص لها والتعرف على التجربة والخبرة والتقنية الصينية في هذا الميدان.
- تنفيذ ورشة عمل حول المفاعلات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال أبريل 2014 والتي ركزت على أنواع المفاعلات الصغيرة والمتوسطة وتصميمها وأمانها وتشغيلها ودورة وقودها والترخيص لها والتعرف على التجربة والخبرة والتقنية الصينية في هذا الميدان.
- قامت الهيئة العربية والصينية للطاقة الذرية بتنظيم برنامج تدريبي في الصين في شهر ديسمبر 2014 بهدف سد نقص الدول العربية من الخبرات المؤهلة تأهيلا عاليا وفهم التكنولوجيا الصينية في مجال مفاعلات القوة وتشغيلها وتساعد على استيعاب نظام القدرة النووية وتزويد المختصين العرب بالمعرفة الأساسية، والتجارب الصينية الحديثة المتعلقة بمحطات القوى النووية وأمانها والرقابة على سلامة تشغيلها، والورشة مكرسة للمهندسين والموظفين والفنيين المنضوين حديثا تحت مظلة البرامج الوطنية لإنشاء محطات القوى النووية ذات العلاقة بتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.²⁶
- إقامة أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، في الرياض بين 18 و20 نوفمبر 2014 ويعد المؤتمر محفلاً للتعاون متعدد الأطراف ومنبراً لتعزيز آفاق التعاون وتبادل المنفعة وتوجه لتحقيق التنمية المستدامة وقد خرج البيان الختامي للمؤتمر بخصوص التعاون الصيني العربي في الطاقة النووية بتأكيد الجانبين على ضرورة التعاون وتعزيز بناء القدرات في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، خاصة في توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر وتقديم يد العون والمساعدة في تأسيس وتطوير البنية التحتية للبرامج النووية العربية الصاعدة لإدخال الصناعة والتكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء وإزالة

ملوحة مياه البحر في الوطن العربي، بما يحقق اقتصاداً متنامياً يعزز أواصر التعاون العربي الصيني من أجل نقل المعرفة والخبرة الصينية في مضمار بناء محطات القدرة النووية.²⁷

- بدعوة من الهيئة الوطنية الصينية للطاقة الذرية (CNNC) شارك المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية في إقامة ورشة العمل والمؤتمر الترويجي لمفاعل القدرة الصيني المحلي الصنع (ACP1000) فوكينج فيوجان - جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة 15 - 17 يوليو 2015. وكان الهدف من الورشة والمؤتمر التعريف بالمفاعل لإنتاج الكهرباء حيث يعتبر هذا المفاعل من مفاعلات الجيل الثالث وله تحسينات عديدة في مدة التشغيل والفعالية والأمان وصمّمه وطوره بالكامل فريق صيني ممّا يعزز الصناعة الوطنية الصينية ويساهم في ازدهارها وعدم اعتمادها على التكنولوجيات الأجنبية. وكان من نتائج هذه الورشة إرسال رئيس الهيئة العربية للطاقة الذرية رسالة إلى نائب الشركة الصينية للطاقة الذرية تم فيها اقتراح المجالات التالية للتعاون بين الطرفين خلال سنة 2015:

- دورة تدريبية في مجال التطبيقات الكهربائية وغير الكهربائية لمحطات القوى النووية.

- ورشة عمل حول إدارة مشاريع بناء محطات القوى.

- برنامج دراسات عليا لعدد 10 مهندسين عرب شباب في مجال القوى النووية في مؤسسات تعليمية صينية معترف بها لمدة تتراوح بين 12 إلى 18 شهراً.²⁸

كما حملت وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية رؤية استراتيجية وآليات للتعاون في عدة مجالات أخرى

تتعلق بالاستثمار والتجارة يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- **التعاون في الطاقة الإنتاجية:** وذلك من خلال الالتزام بالدور الرئيسي للشركة والدور القيادي للسوق والدور التحفيزي للحكومة والتشغيل التجاري كالمبدأ وارتباط مزايا الصين في الطاقة الإنتاجية باحتياجات الدول العربية، لإجراء تعاون متقدم ومناسب وكفيل يساهم في زيادة التوظيف ويحافظ على البيئة مع الدول العربية في مجال الطاقة الإنتاجية، ودعم العملية الصناعية في الدول العربية.

ب- **بناء البنية التحتية والأساسية:** فقد حملت الوثيقة رؤية تركز على تشجيع ودعم الشركات الصينية والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع دائرة مشاركتها في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء والاتصالات ومنظومة "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية والمحطات الأرضية للأقمار الاصطناعية وغيرها من البنية التحتية والأساسية، وتوسيع التعاون في تشغيل المشاريع بخطوات تدريجية. والعمل على إجراء التعاون في المشاريع الكبرى في الدول العربية وفقاً لمجالاتها واحتياجاتها ذات الأولوية للتنمية، بما يرتقي بمستوى البنية التحتية والأساسية في الدول العربية بشكل مستمر.

ت- **التعاون الاستثماري:** وذلك بتشجيع ودعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتوزيع سبله، وتوسيع القنوات

الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل من خلال توزيع حقوق المساهمين والدائنين وبأساليب مختلفة تشمل القروض والتمويلات والاستثمارات المباشرة والصناديق وغيرها، إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وائتمانات التصدير وغيرها للدول العربية مع تقديم دعم تأميني لائتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج، والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفًا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

ث - التجارة: وذلك بدعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكل التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية، وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي بغية سرعة إتمام المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة والتوقيع على اتفاق التجارة الحرة ومعارضة الحمائية التجارية، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات التجارية من خلال المشاورات الودية، وصولاً إلى آليات ثنائية ومتعددة الأطراف للإنذار المبكر للنزاعات التجارية وللتعاون في المعالجة التجارية، تعزيز التعاون في مجال الحجر الصحي، والإسراع بوتيرة تتناسب المعايير وتبادل وتدريب الأفراد، مع العمل سويًا على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة.

ج - التعاون المالي: دعم تبادل فتح فروع والتعاون المهني المتعدد المجالات بين المؤسسات المالية الصينية والعربية التي تفي بالشروط المطلوبة، ومواصلة تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المختصة بالرقابة والإشراف، تعزيز التعاون النقدي بين البنوك المركزية لدى الجانبين، وبحث توسيع دائرة التسوية العابرة للحدود باستخدام العملات المحلية والترتيبات الخاصة بتبادلها، وزيادة الدعم التمويلي والتأميني. تعزيز التنسيق والتعاون في المنظمات والآليات المالية الدولية واستكمال وإصلاح المنظومة المالية الدولية بغية تعزيز حق الكلام والتمثيلية للدول النامية، كما يرحب الجانب الصيني بانضمام الدول العربية إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والقيام بدور فعال، بناء آليات وأطر التعاون الاقتصادي والتجاري التوظيف الفعال لأدوار الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل اللجان الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الحكومات والغرف التجارية الصينية العربية المشتركة والاستغلال الكامل لمعرض إكسبو الصيني العربي ومعارض أخرى كأطر تعزز الزيارات المتبادلة والتواصل بين حكومات الجانبين الصيني والعربي وشركتهما.

التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا: وذلك بتسريع وتيرة إقامة آليات حكومية صينية وعربية للتعاون في الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي، تنفيذ برنامج الشراكة العلمية والتكنولوجية الصينية العربية لمواصلة الارتقاء بالإمكانية العلمية والتقنية للدول العربية، استغلال "المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا" لإنشاء شبكة متكاملة تغطي الصين وجميع الدول العربية للتنسيق والتعاون في نقل التكنولوجيا، تنفيذ برنامج استضافة العلماء الشباب المتفوقين في الصين ليشمل الدول العربية، وتشجيع التواصل بين المواهب العلمية الشابة لدى الجانبين، التشارك في إقامة مجموعة من المختبرات الوطنية المشتركة ومراكز الأبحاث المشتركة والحدايق العلمية والتكنولوجية المتميزة، وبناء أطر تتجه خلالها الشركات نحو الخارج، وتشجيع الشركات العلمية والتكنولوجية على القيام بالأعمال الريادية المبدعة وإقامة مراكز البحث والتطوير في الدول العربية، دعوة الفنيين من الدول العربية للمشاركة في الدورة التدريبية الفنية الموجهة للدول النامية التي تقيمها وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية، العمل على زيادة تطبيق وتعميم ما لدى الجانبين من الإنجازات العلمية والتقنية والتكنولوجيا المناسبة الحديثة في الجانب الآخر.²⁹

الخاتمة:

يتضح في ختام هذا البحث أن الشراكة العربية الصينية في ظل منتدى التعاون العربي الصيني قد حققت مجموعة من الإنجازات المهمة على أرض الواقع مما يعكس متانة وصلابة العلاقات العربية الصينية، ففي السنوات الأخيرة شهد التعاون العربي الصيني في شتى المجالات تطورا ملحوظا، لذلك يمكن عرض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- ارتفاع حجم التجارة البينية الصينية العربية بشكل كبير منذ تأسيس منتدى التعاون، فقد انتقلت من 36,7 مليار دولار سنة 2004 إلى أكثر من 251 دولار سنة 2014. كما ارتفع حجم الاستثمارات المتبادلة بين الصين والدول العربية بشكل لافت، ففي سنة 2014 بلغ رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي بينما وصل رصيد الاستثمار الفعلية للدول العربية في الصين إلى 3.1 مليار دولار أمريكي.

- أصبحت الصين وجهة لتكوين الكفاءات والمهنيين العرب حيث أرسلت الدول العربية الآلاف من إطاراتها من مختلف المجالات للتدريب والتكوين في الصين منذ إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي، كما انعكست مؤتمرات رجال الأعمال والتجارة والاستثمار إيجابا على الشراكة العربية الصينية، وتحقيق تكامل قوي بين الاقتصاد الصيني والدول العربية وتجاوز الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

- تواجه الشراكة العربية الصينية العديد من التحديات في ظل الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة العربية، نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الكثير من البلدان العربية، وهو ما يمكن أن ينعكس مستقبلاً على عمل ودينامية التعاون الصيني العربي.
- يمتلك منتدى التعاون الاقتصادي الصيني العربي آفاقاً واعدة في المستقبل، إذ باستطاعة أن يساهم المنتدى في تحقيق تنمية مستدامة يقوم المنتدى على قاعدة صلبة من العلاقات التاريخية والصداقة التقليدية مبنية على المصالح المشتركة، ويقوم على التعاون المتبادل والمصلحة والتنمية المشتركة وإنشاء آليات للتعاون بينهما وعلى رأسها مؤتمر رجال الأعمال وندوة التجارة والاقتصاد، والتعاون الذي يقوم على المنفعة المتبادلة هو الذي يحقق الاستدامة والتطور، وهو ما ينطبق دائماً على التعاون الصيني العربي.
- بدأ إعلان إطار تعاون "3+2+1" كآلية لترقية العلاقات الاقتصادية العربية الصينية إلى شراكة إستراتيجية يحقق بعض النتائج على أرض الواقع فقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم مع جمهورية الصين الشعبية لتحديد أسس التعاون في مجالات الأبحاث والتطوير والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، كما قامت الهيئة العربية للطاقة الذرية بتنظيم برامج تدريبية في الصين خاصة بتكنولوجيا المفاعلات النووية بهدف سد نقص الدول العربية من الخبرات المؤهلة تأهيلاً عالياً وفهم التكنولوجيا الصينية في مجال المفاعلات النووية للأغراض السلمية، أما في مجال الطاقة فقد شهد التعاون الصيني العربي تطوراً سريعاً، فأصبح من أهم المحتويات في العلاقات الصينية العربية وأهم الآليات لمنتدى التعاون الصيني العربي، ويعد مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة محفلاً للتعاون متعدد الأطراف ومنبراً لتعزيز آفاق التعاون وتبادل المنفعة وتوجه لتحقيق التنمية المستدامة.
- حملت وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (يناير 2016) رؤية إستراتيجية للتعاون في عدة مجالات أخرى تتعلق بالاستثمار والتجارة والتعاون في الطاقة الإنتاجية، بناء البنية التحتية والأساسية، التعاون الاستثماري، التجارة، التعاون المالي، التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا وذلك بتسريع وتيرة إقامة آليات حكومية صينية وعربية للتعاون في الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي، تنفيذ برنامج الشراكة العلمية والتكنولوجية الصينية العربية لمواصلة الارتقاء بالإمكانية العلمية والتقنية للدول العربية، استغلال المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا لإنشاء شبكة متكاملة تغطي الصين وجميع الدول العربية للتنسيق والتعاون في نقل التكنولوجيا.

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم المقترحات التالية لدفع الشراكة العربية الصينية إلى مستويات أعلى تجعل منها شراكة إستراتيجية حقيقية:

- تقوية التعاون السياسي في ظل منتدى التعاون الصيني العربي لتحويل المنتدى إلى منظمة على غرار منظمة شنغهاي، خصوصا بعد صدور وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، والتي تحمل رؤية إستراتيجية للتعاون والشراكة مع الدول العربية.
- الاستفادة من نمط التعاون 3+2+1 الذي عرضته الصين، فهو يركز على مجالات هامة وإستراتيجية بالنسبة للدول العربية، مما يسمح للدول العربية من الاستفادة من الخبرة الصينية في هذه المجالات.
- رفع وتيرة مؤتمرات التجارة والاستثمار لرجال الأعمال بعد أن أثبتت فعاليتها في تحقيق تكامل قوي بين الاقتصاد الصيني والدول العربية، والاستفادة من مركز البحث لمنتدى التعاون الصيني العربي في صياغة السياسات والتوجهات المستقبلية للمنتدى.
- العمل على رفع حجم التجارة البينية الصينية العربية في ظل سياسة التوجه شرقا، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية لتتوسع شراكاتها مع القوى الكبرى في العالم بدلا من ارتباطها بالغرب.
- الاستفادة من رؤية وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية وتجسيدها على أرض الواقع في مجال الطاقة وذلك بدفع ودعم التعاون الاستثماري بين الصين والدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي وخاصة في مجالات تنقيب النفط واستخراجه ونقله وتكريره، والدفع بالترابط والتناسق من حيث الخدمات الهندسية والتقنية في الحقول النفطية وتجارة المعدات والمعايير القطاعية. وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقات الشمسية والريحية والكهرومائية، والتشارك في بناء مركز التدريب الصيني العربي للطاقة النظيفة.
- تعميم الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها بعض الدول العربية مع الصين على الدول العربية كافة، للاستفادة منها.
- إقامة مشاريع مشتركة في مجالات تكنولوجيا الفضاء والأقمار الاصطناعية وتطبيقاتها والتعليم والتدريب الخاص بالفضاء.
- الاستفادة من رؤية وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية في مجال الطاقة النووية والعمل على إجراء التعاون الصيني العربي في جميع حلقات الصناعة النووية، مع الإسراع بالتشارك في بناء مركز التدريب العربي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما يرتقي بمستوى التعاون بين الجانبين في المجال النووي.
- تشجيع ودعم الشركات الصينية والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع دائرة مشاركتها في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء والاتصالات.

- تسريع إتمام المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة، والسعي نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين وباقي الدول العربية.
- إنشاء بنك أو صندوق مشترك بين الصين والدول العربية على غرار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتمويل التنمية والبنية التحتية، والاستفادة من وفرة الموارد المالية للصين والكثير من الدول العربية.
- إنشاء جامعات مشتركة بين الصين والدول العربية تكون فضاء لتبادل المعارف الإنسانية والثقافية، وتساهم في التطور العلمي والتكنولوجي من خلال فرق البحث المشتركة.
- تسوية المدفوعات التجارية بالعملة الصينية والاستفادة من مراكز المقاصة للعملة الصينية الموجودة في الدول العربية. حيث تسمح التسوية التجارية بشكل مباشر بالعملة الصينية بتقليل مخاطر الصرف وعدم الحاجة إلى عملات عالمية وسيطة.

قائمة الهوامش والمراجع:

¹ لي رو نجيان، "تاريخ العلاقات الصينية العربية.. حاضرها ومستقبلها"، المركز العربي للمعلومات، دراسات إستراتيجية، متاح على الرابط: <http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.htm>

² وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، يناير عام 2016 ، ص 1 متاحة على الرابط:

<http://www.fmprc.gov.cn/web/zyxw/W020160115345078033294.pdf>

³ لي رو نجيان.

⁴ QIAN Xuewen, *Sino-Arab Economic and Trade Cooperation: Situations, Tasks, Issues and Strategies*, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 5, No. 4, 2011, p 67.

⁵ Siqi Gao, *China's Soft Power in the Arab World through Higher Educational Exchange*, Submitted in Partial Fulfillment Of the Prerequisite for Honors In Political Science, WELLESLEY COLLEGE, April 2015, p 5.

⁶ SUN Degang & Yahia ZOUBIR, *China-Arab States Strategic Partnership: Myth or Reality?* Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 8, No. 3, 2014, p75.

⁷ QIAN Xuewen, p 75.

⁸ مليار دولار حجم التبادل التجاري العربي الصيني في 251، متاح على الرابط:

<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/0d5d955c-b089-2014267e8f1c9361#sthash.Aqe2DwKi.dpuf>

⁹ لي تشنغ ون، آفاق تعاون الطاقة الصيني - العربي ، متاح على الرابط: <http://www.alriyadh.com/998010>

¹⁰ QIAN Xuewen, p 70.

¹¹ منتدى التعاون العربي الصيني لعام 2015 إعلان بينشوان، مؤتمر الأعمال الأول للجنة المنظمة لمنتدى التعاون الصحي الصيني - العربي من 10 إلى 12 سبتمبر، الصين، 2015، ص 1-3.

¹² Mohammed Numan JALAL, p 12.

¹³ QIAN Xuewen, p 79.

¹⁴ Mohammed Numan JALAL, p 12.

¹⁵ YAO Kuangyi, *China-Arab States Cooperation Forum in the Last Decade*, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 8, No. 4, 2014, p 34-36.

¹⁶ وزير الخارجية الصيني يتحدث عن السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية في ظل الوضع الجديد، متاح على الرابط:

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/8493133.html>

¹⁷ YAO Kuangyi, p 37.

¹⁸ Mohammed Numan JALAL, P 13-14.

¹⁹ SUN Degang, p 13-14.

²⁰ Degang Sun, *The Dragon Heads West: China-Arab Cooperation in the New Era*, Georgetown Security Studies Review: China in the Middle East, June 2015, p 18.

²¹ Zha Daojiong and Michal Meidan, *China and the Middle East in a New Energy Landscape*, Asia Programme | October 2015, p 6-7.

²² صحيفة الشعب الصينية، إنتقال التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة من "صنع في الصين" مقابل النفط، إلى التعاون

الاستثماري، مقال متاح على الرابط: <http://arabic1.peopledaily.com.cn/102267/102271/7607054.html>

²³ أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، الاجتماع المشترك الأول للجنة خبراء الكهرباء ولجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة

الطاقة في الدول العربية المنعقد في الرياض: 19-03-2015، ص 8.

²⁴ وثيقة الصين تجاه الدول العربية، ص 13.

²⁵ وكالة الإمارات للفضاء، الإمارات توقع مذكرة تفاهم مع جمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال الفضاء، ديسمبر 2015،

أبوظبي، متاح على الرابط: <http://space.gov.ae/ar>

²⁶ عبد المجيد المحجوب، ضو المصباح، آفاق التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة النووية، الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون

العربي الصيني في مجال الطاقة، الرياض، 18-20 نوفمبر 2014، ص 25-28.

²⁷ الهيئة العربية للطاقة الذرية، الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الرياض 18-20 / 11 /

2014) المقال متاح على الرابط: <http://www.aaea.org.tn/?p=1086>

²⁸ الهيئة العربية للطاقة الذرية، ورشة العمل والمؤتمر الترويجي لمفاعل القدرة الصيني المحلي، المقال متاح على الرابط:

<http://www.aaea.org.tn/?p=1038>

²⁹ وثيقة الصين تجاه الدول العربية، ص 13-15 .

تعدد رهانات القرار الجبائي وأزمة العدالة الجبائية بالمغرب

حسن بوغشي

عضو منتدى الباحثين بوزارة الاقتصاد والمالية المغربية

h.boughchi@gmail.com

الملخص:

بحكم النهج الليبرالي الذي اعتمده المغرب منذ ثمانينيات القرن العشرين، ستركز التحليل في هذا المقال حول تأثير هذا النهج على السياسة الجبائية. لهذا سنتناول الموضوع على ضوء الرهانات الأساسية المهيمنة على هذه السياسة وتوضيح وقعها على العدالة الجبائية والاختيارات التمويلية للدولة وعلى موارد الفاعلين المجتمعيين. الكلمات المفتاحية: التمويل العام، الرهانات السياسية، التدخلية، السياسة الجبائية، العدالة الجبائية، الفاعلين، القرار الجبائي.

Résumé :

Depuis les années 80, le Maroc a poursuivi le libéralisme. Le présent article présente une analyse concentrée sur l'influence de ce choix libéral sur la politique fiscale. De ce fait, on va entamer le sujet sur la lumière des principaux enjeux dominants sur cette politique et l'éclaircissement de l'impact de cette dernière sur la justice fiscale, les choix de financement de l'état et sur les ressources des différents acteurs.

Mots clés :Acteurs, Décision fiscale, Enjeux, Financement public, Interventionnisme, justice fiscale, Politique fiscale.

JEL : E62.

مقدمة:

تعتبر السياسة الجبائية إحدى الآليات التدخلية الفعالة التي تعتمد عليها الدول لتوجيه وضبط المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي. فالتحفيزات الجبائية (إعفاءات، خصومات، أسعار تفضيلية...) تعد من بين أهم السبل الممكنة لدعم وتشجيع القطاعات أو الفئات المستهدفة. كما أن التدابير الجبائية الضبطية (رفع الأسعار الضريبية، توسيع وعاء الأنشطة والمواد والخدمات الخاضعة للضريبة...) يمكن أن تعتمد لكبح مستوى الاستثمار والإنفاق في المجالات المراد ضبطها.

ويبقى للنهج التدخلية المعتمد في السياسة الجبائية ارتباطا وثيقا بطبيعة نظام الحكم السائد، لا من حيث طبيعة التدخل ولا من حيث مستواه. فبالنظر للعلاقة الجدلية بين طبيعة نظام الحكم

والسياسة الجبائية المعتمدة، كانت مناهضة الشعوب لمختلف أشكال الجور الجبائي تشكل في الوقت نفسه نضالا من أجل ديمقراطية أنظمة الحكم. لذلك، فقد لعب الكفاح من أجل جعل المواطن لا يتحمل إلا نصيبه العادل من الأعباء الضريبية دورا أساسيا في سيرورة ميلاد الدولة الحديثة^{xxx}.

إن الفهم العميق لطبيعة السياسة الجبائية بالمغرب والرهانات المتحكمة فيها، لا يمكن أن يتم دون ربطها بالسياق العام الذي تتموقع فيه. ومن هذا المنطلق، تجدر الإشارة إلى أن السياسة الجبائية المعتمدة، تأتي وفق إرادة سياسية تتماشى مع التوجه الاقتصادي الذي تبناه النظام المغربي منذ أواخر الثمانينيات، نحو تبني الخيار الليبرالي، القائم على تحرير السوق. والذي جاء على إثر الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الداخلية^{xxxi}. هذا بالإضافة إلى دور تأثير المتغيرات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتبعات توافق واشنطن، الذي ربط تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سنوات 1980 و 1990 بتطبيق إجراءات تحريرية للسوق (تقليص الديون والنفقات العامة، الخصخصة ورفع القيود على سوق الشغل...)^{xxxii}.

ويمكن ملامسة هذا التوجه الليبرالي على المستوى التشريعي، من خلال القانون 89-39 المنظم لتقويت منشآت القطاع العام للقطاع الخاص^{xxxiii}، والذي شكل انطلاقة لهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتبادل الحر. وترسيخا لهذا التوجه، عمد التعديل الدستوري لسنة 1996 إلى التخصيص على ضمان الدولة لحق الملكية والمبادرة الخاصة^{xxxiv}، كما ضمن تمثيلية الفاعلين الاقتصاديين في البرلمان بعد خلق مجلس المستشارين^{xxxv}، فضلا عن إستحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي^{xxxvi}.

لهذا سيتم التركيز في هذه الورقة على الآثار التي خلفها هذا الاختيار على السياسة الجبائية. وذلك من خلال مقارنة وصفية تحليلية كفيلة بتحليل وتفكيك دينامية القرار الجبائي. وذلك، من أجل الوقوف على طبيعة الرهانات المسيطرة على السياسة الجبائية، ثم توضيح تأثير هذه السياسة على الاختيارات التمويلية للدولة وعلى موازين قوى الفاعلين وانعكاسات ذلك على مطلب العدالة الجبائية.

1- القرار الجبائي وإشكالية تعدد الرهانات

بحكم الطابع المركب للسياسة الجبائية خاصة باعتبارها كآلية تدخلية في السياسات العمومية وموضوعا لها في نفس الوقت عندما يتعلق الأمر بإعادة توزيع الدخل وتمويل البرامج العامة، سنحاول التطرق بعجالة لأهم الرهانات التي تعمل السياسة الجبائية على محاولة تلبيتها، قبل الانتقال إلى قراءة واقع السياسة الجبائية المغربية على ضوءها من أجل الوقوف على طبيعة الرهان المهيمن عليها.

يتصف القرار الجبائي بتشعب وتداخل الرهانات المعقودة عليه، مما يجعل التوليف بينها أو هيمنة أحد الرهانات على الأخرى يبقى رهين الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد على حدة، غير أن المحاولات الإصلاحية للنظام الجبائي على العموم نادرا ما تشكل العدالة الاجتماعية أولوية في جدول أعمالها^{xxxvii}.

1-1 أهم رهانات السياسة الجبائية

1-1-1 الرهان المالي والاقتصادي للسياسة الجبائية

يتمثل الرهان المالي للسياسات الجبائية في كون العائدات الضريبية، صارت هي المورد الأساسي لخزينة الدولة. وذلك نتيجة تراجع عائدات أملاكها ومنشآتها العامة جراء تفويت أغلبها للقطاع الخاص في إطار سياسة تحرير السوق وما رافقه من خصصة للمنشآت العامة. وقد جاءت هذه السياسة على خلفية المتغيرات التي شهدتها العالم بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وإعادة انبعاث الفكر النيوليبرالي. وفي هذا الإطار عملت المؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على الضغط على الدول لاعتماد سياسات إقتصادية نيوليبرالية إقتصادية. وذلك من خلال ربطها الاستفادة من القروض، بعد توافق واشنطن، بمجموعة شروط تتعلق بتحرير السوق (تقليص الديون والنفقات العامة، الخصخصة ورفع القيود على سوق الشغل...)^{xxxviii}.

و تندرج في هذا السياق، الإصلاحات الجبائية والاقتصادية التي نهجها المغرب جراء اعتماد ما أصطلح عليه بسياسة التقويم الهيكلي منذ 1983. لقد جاءت هذه الإصلاحات على خلفية خضوعه لشروط المؤسسات المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). والتي فرضت انسحاب الدولة التدريجي من المجال الاقتصادي لصالح الفاعلين المحليين والخواص. وهذا ما مهد إلى انطلاق حملة واسعة لخصخصة المنشآت العامة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي^{xxxix}.

وفضلا على اعتبار السياسة الجبائية أداة لتمويل خزينة الدولة، فإن بعدها المالي يتجلى أيضا من خلال اعتمادها كوسيلة لتوزيع النفقات العامة. وذلك من خلال سياسة الدعم الاجتماعي والتحفيز الاقتصادي عن طريق النفقات الجبائية. فقد صارت الدولة تعتمد في سياسة إنفاقها العام على الإنفاق غير المباشر من خلال منح مجموعة من الامتيازات الجبائية عوضا عن اللجوء للإنفاق المباشر.

أما الرهان الاقتصادي للسياسة الجبائية فيتجلى في توظيف السياسة كآلية لتوجيه الاقتصاد والتأثير في قرارات الاستثمار^x. وذلك من خلال اعتماد سياسة النفقات الجبائية المتمثلة في مختلف التدابير الاستثنائية

(إعفاءات، خصومات، أسعار تفضيلية، استرجاع الضريبة...). فهذه التدابير من شأنها تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية (الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية، إعادة إنعاش القطاعات المتراجعة، تشجيع البحث العلمي وتوظيف التكنولوجيا...) ^{xli} من أجل الدفع نحو المزيد من الازدهار والنمو للرفع من تنافسية الاقتصاد وتحسين مستويات الدخل الوطني. كما تشكل السياسة الجبائية أداة للضبط الاقتصادي من خلال اعتماد آلية الرفع أو التخفيض من مستويات الضغط الضريبي حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والمالية لخلق التوازن ^{xlii}.

ونظرا للدور المناط بالدولة للنهوض بالتنمية خاصة في البلدان النامية، فإن السياسة الجبائية تبقى آلية أساسية في توجيه الاقتصاد. وذلك من خلال التأثير عبر آلية رفع الضغط الضريبي أو تخفيفه على الرساميل والاستثمارات حسب النشاطات والقطاعات المعنية بالتحفيز أو الضبط. وهذا ما يساعد على خلق توازن اقتصادي يتمشى والسياسة التنموية للدولة ^{xliii}. فقيمة السياسة الجبائية لا تقاس فقط من خلال مردوديتها المالية، بل كذلك من خلال التغيرات الاقتصادية المرغوبة التي يمكن أن تتم من خلال تحفيز الفاعلين على الفعل أو عدم الفعل حسب المسار الذي تضعه الدولة لتحقيق سياستها العامة.

1-1-2 الرهان السياسي و الاجتماعي للسياسة الجبائية:

يحيل الرهان السياسي للسياسة الجبائية على مسألة دعم مشروعية الدولة. وذلك من خلال ترسيخ مشروعية الضريبة بالنسبة للمواطن باعتبارها مساهمة واجبة للدولة، وبالتالي إسهامه في دعم النظام السياسي عوض التمرد عليه. فقد تشكلت السياسة الجبائية عبر التاريخ من خلال صيرورة تطور العلاقة الرابطة بين تشكل الدولة الحديثة وميلاد الأنظمة الجبائية.

لقد تأسست الدولة الحديثة على مبدأ مشروعية الضريبة. وذلك من خلال قبول ورضا الملزمين. وبذلك فقد أدى الصراع السياسي حول مشروعية الاقتطاعات الجبائية إلى خلق المؤسسات البرلمانية وبالتالي تعزيز ديمقراطية أنظمة الحكم. ففي بريطانيا أعلن البرلمان سنة 1628 عريضة الحقوق، والتي أكدت مبدأ الرضا الضريبي، ليتم اعتماد وثيقة الحقوق سنة 1688 والتي كرست بشكل نهائي السلطة الجبائية للبرلمان في إحداث قانون الميزانية في صيغته الحديثة ^{xliv}.

كما ترتبط المشروعية الجبائية بتنمية روح المواطنة لدى الأفراد. فهي تساعد على ترسخ وعي الفرد بأن وجوده يرتهن بوجود الآخر في ظل دولة تكفل تنظيم العلاقات بينهم. فلكي تستطيع الدولة القيام بدورها في تنظيم المجتمع وحماية أفرادها فإنها بحاجة إلى موارد، والتي تشكل الضريبة عنصرها الأساسي في العصر الحديث. وهذا ما عبر عنه أندري باريلاري (Barilari André) بالقول " فبدون ضريبة لا يمكن أن توجد دولة، وبدون دولة لا يمكن أن توجد ضوابط، وبدون ضوابط لا وجود لمجتمع... فالضريبة ليست فقط دليل على وجود الدولة، بل هي أيضا مؤشر على النظام الاجتماعي الذي يسمح للفرد بالوجود" ^{xlv}.

أما الرهان الاجتماعي للسياسة الجبائية فيتمثل من خلال اعتمادها كآلية للتدخل من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية بين مختلف الشرائح الاجتماعية. وذلك من خلال نهجها للضريبة التصاعدية الذي يوزع العبء الضريبي حسب ما يتماشى والقدرة الإلزامية للملزمين. فمن خلاله يتم دعم المستوى المعيشي للفئات الاجتماعية الدنيا. وذلك عبر إعفائها من أداء الضريبة أو إخضاعها لأسعار مخفضة حسب قدرتها الإلزامية^{xlvi}.

فمن المهام الأساسية المناطة بالسلطات العامة هي ضرورة العمل على توجيه السياسات العامة من أجل تصحيح الاختلالات على مستوى المداخل وتراكم الثروات^{xlvii}. وذلك من خلال نهج سياسة تدخلية تقوم على إنصاف الشرائح الاجتماعية الدنيا عبر إخضاع المداخل والثروات المرتفعة، بطريقة ممنهجة لأسعار ضريبية تصاعدية. فهذا النهج من شأنه الإسهام في إعادة توزيع الثروة الوطنية بنوع من الإنصاف. الأمر الذي سيخفف من حدة الفوارق الاجتماعية المهددة لاستقرار واستمرارية النسق السياسي.

كما يتجلى الرهان الاجتماعي للسياسة الجبائية من خلال البعد التضامني للضريبة. فالدولة تعمل على تخصيص جزء من العائدات الجبائية لضمان بعض الخدمات الضرورية للفئات الاجتماعية الدنيا، من قبيل التعليم والصحة، ودعم الأسر الفقيرة... هذا فضلا على بعض التدابير الخاصة التي من خلالها تتم مراعاة الأوضاع العائلية والاجتماعية للملزمين، وذلك من خلال إقرار بعض التحفيزات الجبائية (خصومات على الأبناء، إعفاءات وخصومات تتعلق بالسكن، إعفاء بعض الأنشطة التعاونية...).

1-2 تأثير الرهانات المهيمنة على السياسة الجبائية بالمغرب على العدالة الجبائية

إن تحليل بنية الوعاء الضريبي وتوزيع النفقات الجبائية، يكشف عن مدى اختلال توزيع الأعباء الجبائية. فمستويات تضريب دخول و أرباح الرأسمال تبقى محتشمة وتتمتع بمجموعة من الامتيازات الجبائية. وفي المقابل فالعبء الجبائي يتركز بالأساس على الفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، والتي غالبا ما تعتمد في دخلها على العمل. هذا فضلا على اتساع النطاق الذي تشملته الضريبة على القيمة المضافة والتي تتسم بعدم التمييز بين الغني والفقير، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الاجتماعية^{xlviii}.

وأخذا بعين الاعتبار للمتغيرات المترتبة عن سياسة تحرير الاقتصاد وما نجم عنها من تراجع عائدات الأملاك والمنشآت العامة إثر خصصة أغلبها، وتراجع العائدات الجمركية جراء تفعيل المغرب لاتفاقيات التبادل الحر، يتبين أن السياسة الجبائية بالمغرب تبقى رهينة إلى الهاجس المالي إلى أبعد حد. وذلك من خلال توسيعها لوعاء الضريبة على القيمة المضافة التي لم تسلم منها حتى المواد والخدمات الأساسية لعيش المواطن. ويعزى ذلك إلى سعي الدولة من خلال هذه السياسة إلى تعويض النقص الذي تعاني منه عائدات الخزينة العامة جراء كل تلك المتغيرات.

أما الناتج على المستوى الاقتصادي وعلى الرغم من التحفيزات الجبائية المتعددة فإنه يبقى محدودا من حيث النتائج المحققة. الأمر الذي يوضح بجلاء مدى ضعف بنية الاقتصاد الوطني وفشل المخططات التنموية.

فجراء تراجع القطاع الفلاحي، على إثر قلة التساقطات المطرية، فإن نسبة النمو الاقتصادي بالمغرب لسنة 2016 لم تتجاوز 1.2% حسب مذكرة للمندوبية السامية للتخطيط^{xlix}. الأمر الذي يدفعنا إلى التشكيك في مدى استناد سياسة التحفيزات الجبائية الموجهة لدعم الاقتصاد والاستثمار على أي مبرر عقلائي. وهو ما يزكي أنها ليست سوى نتاج ضغط الهيئات السوسيو-مهنية. وبذلك فإنها تشكل نوعا من الربح الاقتصادي ومصدرا للاغتناء بدل أن تكون دافعا نحو تنمية اقتصادية حقيقية.

وما يزيد من ضعف نتائج السياسة الجبائية على المستوى الاقتصادي هو تفشي مجموعة من الظواهر السلبية والتي تدل على عدم توفر الشروط الملائمة للتنافسية المشروعة. ففي ظل تساهل السلطات العامة من جهة وضعف الإمكانيات الرقابية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى، فإن القطاع غير المهيكل لا زال يتمتع بجاذبية أكبر (36% من الناتج الداخلي الخام). هذا بالإضافة إلى تفشي الغش والتهرب الضريبي، حيث إن نحو 65% من المقاولات تصرح بنتائج سلبية بشكل متكرر وممنهج^l. لهذا، وبحكم ارتهان السياسة الجبائية بالمغرب منذ الاستقلال بتوجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية المانحة، وضغط جماعات المصالح الاقتصادية على المستوى الداخلي، تبقى القرارات الجبائية تفتقد للاستقلالية والتجرد الموضوعي الضروريين لتفعيل مطلب العدالة التوزيعية، الكفيلة بإنصاف الفئات الاجتماعية الأقل حظا من خيارات الوطن.

ومن تجليات ارتهان السياسة الجبائية لتوصيات المؤسسات المالية الدولية وللجماعات الضاغطة، نشير إلى الغياب شبه الكلي لتأثير البعد الأيديولوجي للفاعلين السياسيين المشكلين للحكومات المتعاقبة. وهذا ما يشرعن القول أن سعي الفاعلين السياسيين للوصول إلى الحكومة يبقى ينحصر عند حدود السعي للمشاركة في تدبير الشأن العام ولا يرقى إلى مستوى المشاركة الفعلية في السلطة السياسية. وبهذا الصدد، نستحضر بالخصوص تجربة حكومة التناوب بقيادة الاتحاد الاشتراكي وحكومة ما بعد دستور 2011 التي كانت بقيادة العدالة والتنمية. فالحكومة الأولى وبالرغم من مرجعيتها المستلهمة من الفكر الاشتراكي، لم تقدم على تدابير تتعارض والنهج الليبرالي السائد. فقد استمرت في تمرير سياسة الخصوصية التي همت العديد من المنشآت العامة في عهدها، وكان أهمها خصوصية 35% من رأسمال اتصالات المغرب سنة 2001^{ll}. كما عملت هذه الحكومة على الاستمرار في نهج سياسة محاباة أصحاب الرساميل من خلال رزمة من الامتيازات الجبائية.

ولقد تميز قانون المالية الأول (99/98) لحكومة التناوب، بتعديل ميثاق الاستثمار والذي وسع لائحة مواد التجهيز المشمولة بالإعفاء من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات الجمركية والجبائية للبرامج الاستثمارية. ولعل أهمها هو إعفاء المقاولات الجديدة المصدرة من شرط تحقيق السقف المطلوب، الذي كان يحتسب على أساس رقم المعاملات، للاستفادة من نظام وقف استخلاص الضريبة على القيمة المضافة الداخلية على السلع والمواد الأولية والتغليف غير قابل للاسترداد والخدمات الضرورية للاستغلال. هذا بالإضافة إلى إعفاء الاستثمارات التي تتجاوز 100 مليون درهم من أداء الرسم المهني. وقد شمل هذا التدبير فيما بعد حتى الاستثمارات

التي تتجاوز 50 مليون درهم مع إضافة الإعفاء من أداء الرسم الحضريⁱⁱⁱ. وهذا فضلا على إقرار الامتياز المتعلق بمنح العفو الضريبي (الإعفاء من الفوائد والغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء). وهي بالتأكيد كلها إعفاءات موجهة لدعم أصحاب الرساميل الكبرى.

وينطبق هذا الأمر أيضا على التجربة الأخيرة للحكومة التي كانت بقيادة العدالة والتنمية. وبالرغم من هامش الفعل الذي كانت تسمح به الظرفية التي جاءت فيها. والتي كانت متسمة بفتح النظام السياسي لعدة أورش إصلاحية بعد التعديل الدستوري لسنة 2011، والذي فرضته المتغيرات الإقليمية والوطنية (الانتفاضات الاحتجاجية التي شهدتها المغرب ومجموعة من دول شمال إفريقيا والدول العربية). فباستثناء إقرار مساهمة دعم التماسك الاجتماعي المفروضة على الشركات،ⁱⁱⁱⁱ والمساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول^{lv}، والتي تبقى بدون وقع فعلي، حيث لا يتم فرضها إلا على شريحة جد محصورة (الشركات التي يتجاوز ربحها 15 مليون درهم مع استثناء الشركات المعفاة بشكل دائم، والأشخاص الطبيعيين الذين تتجاوز دخولهم من مصدر مغربي 360 ألف درهم)، فإن أهم ما تميزت به مختلف قوانين المالية، المعدة في ظل هذه الحكومة، هو استمرارية ارتهاؤها للهاجس المالي والامتيازات الجبائية الموجهة لأصحاب الرساميل الكبرى.

يتجلى تحكم الهاجس المالي في هذه الحكومة من خلال مجموعة التدابير التي أقدمت عليها. ولعل أهمها تقليص الميزانية المخصصة لصندوق المقاصة، والذي ترتبت عنه الزيادة في ثمن العديد من المواد الأساسية. إضافة إلى ذلك نشير إلى إقدامها على رفع الدعم عن المحروقات وتحرير أسعارها. كما عمدت هذه الحكومة على المستوى الجبائي إلى إلغاء الإعفاء من أداء الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات الذي كان يستفيد منه أصحاب السيارات التي تجاوزت مدة استخدامها 25 سنة^{lv}. وفي نفس النهج، تم توسيع مجال الضريبة على القيمة المضافة ليشمل بيع وتسليم السلع المستعملة^{lvi} وشباك الصيد البحري^{lvii}، وإخضاع العمليات البنكية لسعر 10% عوض 7%^{lviii}، كما شملت العديد من المواد الأساسية (7% على السكر و 10% بالنسبة للخشب والفحم والحطب و 20% على الشحوم لغذائية والماركارين،^{lix} 10% على الأرز المصنع والعجائن الغذائية والمسخنات الشمسية والطاقة الكهربائية وإخضاع الشاي لسعر 20%،^{lx}). هذا فضلا على تقليص مساحة السكن الاجتماعي، المستفيد من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، لتصبح المساحة الأقصى هي 80 متر عوض 100 متر^{lxi}. وهي تدابير ستدفع بشريحة اجتماعية عريضة لأداء هذه الضريبة ذات البعد المالي الصرف.

أما في ما يخص الاستمرار في محاباة أصحاب الرساميل، نشير إلى أنه على الرغم مما تمخض عن المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013 من توصيات تقضي بضرورة مراجعة النظام الضريبي حتى يتصف بنوع من العدالة، وباستثناء بداية تفعيل التضريب التدريجي للقطاع الفلاحي لسنة 2014^{lxii}، فإن حكومة العدالة والتنمية قد حافظت على باقي التدابير التحفيزية الموجهة للمقاولة والاستثمار. وأكثر من ذلك، فقد عملت على تعزيزها من خلال مجموعة من التدابير الجبائية. وبهذا الخصوص، عملت هذه الحكومة على رفع مدة الاستفادة من

الإعفاء بخصوص أموال الاستثمار إلى 36 شهرا عوض 24 شهر. كما خفضت من تكلفة الاستثمار الضرورية للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند استيراد السلع والتجهيزات المتعلقة بالاستثمار^{lxiii}. وزيادة على ذلك، فقد أقرت استرجاع الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بأموال الاستثمار^{lxiv}، ورفع سقف رقم أعمال التعاونيات المعفاة من هذه الضريبة من 5 ملايين إلى 10 ملايين^{lxv}... الخ.

من خلال ما سبق، فالخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أنه رغم المكانة التي يحتلها في النقاشات العامة (خطابات الأحزاب،^{lxvi} أبحاث أكاديمية، مناظرات وطنية...) يبقى هاجس العدالة الجبائية لا يشكل أولوية في أجندات الحكومات المتعاقبة. وفي المقابل، عملت هذه الأخيرة على تكريس هيمنة الهاجس المالي والريع الجبائي (إعفاءات، أسعار تفضيلية، التهرب والغش الناتجين عن ضعف بنية التشريع والمراقبة الجبائية...). فضعف تأثير مرجعيات الفاعلين السياسيين على السياسة الجبائية، يفسح المجال إلى هيمنة الفاعل الإداري والتقنوقراطي على صناعة القرار الجبائي. وهو الأمر الذي يحول السياسة الجبائية إلى مجرد حسابات تقنية وفنية.

2- الدين العام وأثره على القرار الجبائي

يشكل الاقتراض العام، باعتباره أحد الوسائل التمويلية التي يمكن للدولة اللجوء إليها، تأثيرا سلبيا على عدالة السياسة الجبائية إن لم يخضع لمعايير موضوعية ومعقنة. ففي ظل عدم استفاد الدولة لكل إمكانياتها الجبائية يبقى اعتماد التضريب أداة للتمويل العام أقل تكلفة بالمقارنة بالاقتراض. فهذا الأخير يمكن اعتباره تعبيرا عن ضعف قدرة الدولة على مراجعة بعض الامتيازات الجبائية أو الرفع من التضريب أو توسيع الوعاء الضريبي على الأقل.

إن اللجوء للاقتراض بشكل مفرط يسهم في إثقال التكاليف العامة، جراء ما يترتب عنه من فوائد. وهو الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى استنزاف جزء من الموارد العامة التي تبقى الجبايات مصدرها الرئيس. وهذا ما يزيد من ارتهان السياسة الجبائية للهاجس المالي على حساب هاجس العدالة التوزيعية. كما يفضي الإفراط فيه أيضا إلى فقدان الدولة لاستقلالية القرار، بسبب الشروط التي يفرضها المانحين. هذا فضلا عن ما قد يترتب عنه من رهن لمستقبل الأجيال القادمة، التي ستتحمل عبء ناتج عن قرض لم تستقد بالضرورة من الغاية التي كانت وراء اللجوء إليه.

2-1 علاقة الدين العام بالضريبة

يعتبر لجوء الدولة للاقتراض تعبيرا عن محدودية مواردها الجبائية في تلبية مختلف متطلباتها المتعلقة بالإنفاق العمومي. وذلك، بحكم أن الاستمرار في ارتفاع الضغط الضريبي من شأنه أن يثير ردود أفعال اقتصادية واجتماعية وسياسية (احتجاجات اجتماعية، معارضة سياسية، ركود اقتصادي...) عند تجاوزه مسويات معينة.

فالافتراض العام إذا هو تعبير على عدم قدرة الدولة على التقليل من إنفاقها من جهة، وعدم جرأتها على الرفع من مستويات التضريب من جهة أخرى.

ويمكن أن نميز في مسألة المفاضلة بين الضريبة والقرض بين توجهين فكريين أساسيين. فالتوجه الكلاسيكي يؤسس تحليله على التعارض بين الضريبة والافتراض. أما التوجه الحديث فيرى أن هناك تشابها بين الضريبة والافتراض من حيث الآثار.^{lxvii}

ويقوم تصور التوجه الكلاسيكي على أن اللجوء للاقتراض من الناحية القانونية لا يتطلب من الدولة استعمال سلطة الإكراه، عكس ما عليه الأمر في حالة رفعها من نسبة الضرائب. ومن الناحية المالية فالقرض يقتضي توفر الدولة على الضمانات الضرورية للوفاء بالدين مما يجعل قرار اللجوء إليه يكون أكثر تكلفة بالمقارنة مع الضرائب التي لا تكلف إلا مصاريف التسيير والتحصيل. أما من الناحية الاقتصادية فالقرض لا يتطلب إلا تقديم سند بقيمة الدين مما يجعله أقل تأثيرا على مستوى عيش المواطنين، في حين تسهم الضريبة في تفجير الملزمين من خلال الاقتطاع من دخولهم.

أما التوجه الحديث، الذي يقرب بين الافتراض والضريبة من حيث الآثار، فيرى أنه على المستوى القانوني، فالبعد الإرادي القائم على التعاقد فيما يخص اللجوء للاقتراض يبقى نسبيا، حيث إن عقد القرض غالبا ما يتصف بالإذعان ومحدودية إمكانية مناقشة بنوده من طرف المقترض. هذا فضلا عن الضغط الاجتماعي والسياسي (داخليا ودوليا) اللذان يدفعان بالدولة نحو التعاقد. أما من الناحية الاقتصادية فإن القرض هو الآخر يسهم في تفجير المقترض من خلال ما يترتب عليه من تدهور في قيمة النقود. إن قيمة الفوائد والرأس المال المسترد تنقلص قيمتها مع طول مدة القرض وهو ما يكلف خسارة للمقترض.

ويمكن القول، تفاعلا مع طروحات كلا التوجهين أن الحسم في مسألة تعارض أو تشابه القرض والضريبة يبقى صعبا. الأمر الذي يجعل منه نقاشا تختلف خلاصاته باختلاف المنطلقات. ولكن على المستوى الواقعي فإن كلا من القرض والضريبة يشكلان اقتطاع جزء من الدخل الوطني. كما أن لكليهما تأثير على دخل الأفراد. ففي الوقت الذي تشكل فيه الضريبة تأثيرا فوريا على الدخل الفردي، فإن تأثير القرض يتمثل في ما قد يخلقه من تضخم على مستوى الاقتصادي، كما أنه لا يعدو كونه يشكل تأجيل للتضريب. وهو ما يشكل ترحيل للأعباء الضريبية لتتحملها الأجيال المستقبلية.

وعلى رغم من التغيرات التي قد تحصل من خلال العلاقة بين مستويات التضخم والأرباح الناتجة عن الاستثمار، فإن استرداد رأس المال القروض والفوائد المترتبة عليها غالبا ما يتم من خلال العائدات الجبائية^{lxviii}. وهذا ما يعزز من تكريس البعد المالي للسياسة الجبائية على حساب البعد الاجتماعي. وذلك، لأن جزءا هاما من العائدات الجبائية يتم تخصيصه لتسديد رأس المال الدين والتكاليف المترتبة عليه.

2-2 ارتهان القرار الجبائي بشروط المانحين ووطنيا ودوليا

إن صناعة القرار الجبائي تتم في إطار تحالف قوامه تبادل المصالح بين المؤسسات المالية الدولية والنظام السياسي المغربي ومجموعات المصالح المحلية^{lxxix}. وسيتم التركيز في هذه الفقرة على توضيح التمييز بين الآثار المترتبة على الإقراض العام الناتجة على الحالة التي يكون فيها من مصدره داخليا، وبين الآثار المترتبة عليه في الحالة التي يكون فيها مصدره خارجيا.

أ- الاقتراض الداخلي وأثره على القرار الجبائي

بلغ مستوى الدين العام الداخلي بالمغرب برسم سنة 2015 ما يفوق 22% من مجموع الدين العام. وبشكل ذلك ما يعادل 14.3% من الناتج الداخلي الخام. وقد بلغت تكاليف فوائده ما يناهز 24 مليار درهم، أي ما يعادل 11.4% من العائدات العادية، دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة^{lxxx}. ويعتبر بعض الباحثين، أن القروض ذات المصدر الداخلي لا تفقر الدول، ما دامت تتعلق بتحويل دخول الملتزمين نحو المقترض بنسب معينة دون أن تقلص من الدخل الوطني. كما أن تحمل الأعباء العامة المترتبة على الاكتتاب فيها لا يشمل كل الملتزمين^{lxxxi}. غير أنه يبدو لي أن العبء، حتى مع القروض الداخلية، يقع دائما على مجموع الملتزمين. وذلك على اعتبار أن استرداده يقوم على استنزاف عائدات خزينة الدولة، والتي تتشكل بالأساس من العائدات الجبائية. كما أن المانحين الداخليين غالبا ما يستغلون حاجة الدولة للأموال فيعمدون إلى مقايضتها. فضلا عن ما يجنونه من عائدات فوائد الدين، فإنهم غالبا ما يحصلون على مجموعة من الامتيازات، والتي غالبا ما تكون على شكل استثناءات جبائية. وهذا ما يزيد من تعميق اختلالات السياسة الجبائية فيما يتعلق بدورها في إعادة التوزيع.

من تجليات خضوع الحكومات لمناورات وضغط أرباب الرساميل، نشير إلى عملية توقيع الوزير الأول في 21 فبراير 2003 لميثاق أخلاقي مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب الرامي إلى الاشتغال المشترك. والذي توعدت بموجبه الحكومة بخفض السعر الأقصى المفروض على الضريبة على الدخل في أقرب الآجال، تنفيذًا لمضامين ميثاق الاستثمار لسنة 1995^{lxxii}. كما نشير أيضا إلى الضغط الذي مارسه قطاع التعاونيات على إثر مقترح مشروع قانون المالية لسنة 2005 المتعلق بإخضاع التعاونيات، التي يصل رقم معاملاتها إلى 400 ألف فما فوق، للضريبة على الشركات. وعلى إثر ذلك الضغط، أرغمت الحكومة على تقليص فئة التعاونيات التي سيشملها تطبيق الضريبة على الشركات لينحصر فقط على تلك التي يصل رقم معاملاتها إلى 2 ملايين فما فوق عوض 400 ألف كما كان في مشروع قانون المالية^{lxxiii}.

وبالنظر إلى تعزيز توقعهم المؤسساتي، وإلى الضغط الذي يقوم به الاتحاد العام لمقاولات المغرب^{lxxiv}، ثم إلى بسط هيمنتهم على الاقتصاد الوطني، جراء الاستفادة من عملية الخصخصة، فإن الفاعلين الاقتصاديين لن تعوزهم الوسائل للتأثير بأكثر قدر في صناعة السياسة الجبائية حتى تتماشى وطموحهم المتزايد لمراكمة الثروات. ولعل الوعي بهذه المتغيرات هي التي دفعت بعبد الرحيم الحجوجي، الرئيس السابق لإتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى القول " إن العهد الذي كانت فيه الحكومة تقرر لوحدها قد ولى، وإن القطاع الخاص.... يريد أن يلعب دوره الحقيقي كقوة ضاغطة وفي المستوى^{lxxv}".

وبهذا الصدد، يعتبر غولدشيد(Goldscheid, 1870-1931) أن الطبقة البرجوازية تصارع دائما من أجل صون امتيازاتها الجبائية. لهذا فهي تفضل الحفاظ على وضعها كدائنة للدولة. فالرأسمالية الحديثة تستخدم الدولة الفقيرة، التي تعتمد على عائدات الضرائب جراء تخليها على الملكية العامة، من أجل استغلالها ماليا. وذلك من خلال آلية فوائد الدين وتوظيف السياسة الاقتصادية لخدمة مصالحها عبر اصطناع التضخم والانكماش^{lxxvi}.

ب- تأثير الدين الخارجي على القرار الجبائي

بناء على مضامين قوانين ومواثيق المؤسسات الدولية المانحة، فإن هذه الأخيرة ينحصر دورها في تقديم الدعم للحكومات. وذلك، من خلال تمويل المشاريع التنموية وتقديم الاستشارات الفنية حول السياسات العامة، ودون أن يفضي ذلك إلى التدخل في التوجهات الاجتماعية والسياسية الداخلية لأية دولة^{lxxvii}.

غير أن واقع الحال، يوضح أن هذه المؤسسات، تفرض ضغطا على الدول لإجبارها على الإذعان لشروطها من أجل الاستفادة من التمويل. وذلك من خلال توظيفها لسלטها المالية أثناء عملية التفاوض حول الاتفاقيات. ولعل أزمة تضخم الديون السيادية لليونان في السنوات الأخيرة^{lxxviii}، وما ترتب عنها من تأزيم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لخير دليل على واقع ضغوطات وتدخل المؤسسات الدولية المانحة والدول الكبرى (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودول الاتحاد الأوربي...) في الشؤون الداخلية للدول وتوجيه سياساتها. لقد شكل الدين العام الخارجي بالمغرب سنة 2015 نسبة ناهزت 78% من مجموع الدين العام. وهو ما يشكل 49.7% من الناتج الداخلي الخام. كما بلغت تكاليف فوائده 4 مليار درهم، أي ما يناهز 2% من عائدات الخزينة، دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، و 8.7 مليار درهم بنسبة 2.10% من العائدات الجارية لميزان الأداءات^{lxxix (*)}.

إن لجوء الدولة إلى الاقتراض المفرط من الخارج، من شأنه أن يخضع السياسات العامة الوطنية للتبعية والرضوخ لإملاءات وشروط الدول والمؤسسات المانحة. هذا فضلا عن إسهامه في تقييدها، جراء ما يترتب عليه من تدهور في قيمة النقود. وتعد سياسة التقويم الهيكلي والإصلاحات الجبائية والاقتصادية التي أقدم عليها المغرب، في فترة الثمانينات والتسعينات، تجليا ملموسا لرضوخ المغرب لشروط المؤسسات المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وهو ما نتج عنه خصخصة أغلب المنشآت والمؤسسات العامة، ورهن الاقتصاد الوطني للقطاع

الخاص. وبهذا الخصوص، فقد اعتبر الحبيب المالكي أن سياسة التقويم الهيكلي المفروضة على الدول النامية، تكشف على نية مبيتة وإستراتيجية مخطط لها من قبل الدول الصناعية الكبرى، ترمي إلى فرض التبعية على الدول النامية من خلال إضعاف سلطتها ورهن مستقبلها^{lxxx}.

كما تجلت أيضا ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، من خلال رضوخ حكومة ما بعد دستور 2011 التي كان يرأسها عبد الإله بنكيران لتوصيات صندوق النقد الدولي مقابل الاستفادة من خط السيولة المالية. فعلى خلفية ذلك، عمدت الحكومة إلى التقليل من النفقات العامة (تحرير أسعار المحروقات، مراجعة نظام التقاعد، تخفيض الدعم الخاص بصندوق المقاصة وإخضاع مجموعة من المواد الأساسية للضريبة على القيمة المضافة...).

لهذا وباستثناء القروض الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية منتجة من شأنها النهوض بمستوى الاقتصاد والنمو الوطني، وقدرتها على تغطية تكاليف القرض، يبقى لجوء الدولة للاقتراض بدل التضريب يشكل عاملا إضافيا في تكريس وتآزيم الفوارق الاجتماعية. وذلك بالنظر لما يشكله من تأثير عكسي على إعادة توزيع الدخل. لهذا فالقرض العام الموجه لتغطية تكاليف التسيير العادية، يصعب تبريره في ظل توفر المغرب على إمكانيات جبائية هائلة لا زلت غير مستغلة (تحفيزات وإعفاءات جبائية غير معقنة، قطاع اقتصادي غير مهيكلي، تفشي التهرب والغش الضريبي، ضعف المراقبة الضريبية...).

الخاتمة:

بناء على ما سبق، نخلص إلى أن مسألة عدالة السياسة الجبائية بالمغرب، وعلى الرغم من بعدها الدستوري وحضورها في الخطابات الرسمية والمناسباتية، تبقى في حاجة إلى المزيد من الاستحضار على مستوى النقاش العمومي. وذلك من أجل بلورة تصور تعاقدي للعدالة الجبائية وترسيخ إرادة جادة مواطنة لتفعيل مبادئها تشريعا وممارسة.

وتبعا لهذا الوضع يمكن القول أن المضامين الدستورية ومنطوق الخطابات الرسمية ما بعد دستور 2011 ومخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013، المتضمنة لمطلب العدالة الجبائية^{lxxxi} لم تستطع تجاوز أفق الشعارات ودغدغة العواطف، حيث لم يكن لها أي أثر ملموس في قوانين المالية المتعاقبة على طول الولاية الحكومية الأولى بعد التعديل الدستوري. وهذا ما يضعنا أمام مشروعية طرح فرضية مفادها؛ أن تبني خطاب العدالة الجبائية في هذه المرحلة، ما هو إلا تكتيك سياسي من أجل احتواء أزمة الثقة في النظام السياسي. ولعل من أهم تجليات هذه الأخيرة نجد التصاعد المطرد للحركات الاحتجاجية المشككة في السياسة العامة للدولة والمطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

والهوامش:

المراجع

قائمة

- ^{xxx} - Colliard (J), Montialoux (C), « Une brève histoire de l'impôt », Regards croisés sur l'économie, n° 1, (2007/1), pp. 56-65.
- ^{xxxix} - محمد كولفرني، التحولات الاجتماعية و النخبة السياسية بالمغرب؛ محاولة لنقد أطروحة الجمود، ملخص أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس أكادال-الرباط، السنة الجامعية 2004-2005. منشور بمجلة الفقه و القانون www.majalah.new.ma
- ^{xxxii} - LEROY (M), L'impôt, l'Etat et la société – La sociologie fiscale de la démocratie interventionniste-, Ed. ECONOMICA, 2010. p.160
- ^{xxxiii} - القانون رقم 89-39 المصادق عليه من طرف الظهير رقم 01-90-1 بتاريخ 15 رمضان 1410 (11 أبريل 1990) المرخص لتحويل المنشآت العمومية للقطاع الخاص كما تم تعديله وتتميمه.
- ^{xxxiv} - الفصل 15 من دستور 1996، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 157-96-1 في 23 جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4420 بتاريخ 26 جمادى الأولى 1417 (10 أكتوبر 1996)، صفحة 2281.
- ^{xxxv} - الفصل 38 من نفس المصدر.
- ^{xxxvi} - الباب التاسع من نفس المصدر.
- ^{xxxvii} - LEROY (M), L'impôt, l'Etat et la société, op. cit. p.79
- ^{xxxviii} - Ibid, p.160.
- ^{xxxix} - القانون رقم 89-39 المصادق عليه من طرف الظهير رقم 01-90-1 بتاريخ 15 رمضان 1410 (11 أبريل 1990) المرخص لتحويل المنشآت العمومية للقطاع الخاص كما تم تعديله وتتميمه.
- ^{xl} - للتفصيل في دور السياسة الجبائية في جلب الاستثمار، يرجى الاطلاع على المراجع التالية:
- الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، (دارالنشرالعربية 2002).
- عبد السلام أديب، السياسة الضريبية و إستراتيجية التنمية، دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956-2000، مطابع أفريقيا الشرق (1998).
- ^{xli} - LEROY (M), L'impôt, l'Etat et la société, op. cit. pp.288-289
- ^{xlii} - Bouvier (M), Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, 10e édition, 2010, LGDJ Lextenso éditions. pp.208-213
- ^{xliii} - مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، تعريب عبد الرحمان الشاوي و آخرون برعاية المنظمة العربية للعلوم الإدارية (عمان)، 1985. ص 136-137.
- ^{xliv} - LEROY (M), L'impôt, l'Etat et la société, op. cit. p.102
- ^{xlv} - Barilari (A), « Le consentement à l'impôt, fragile mais indispensable aporie », La Découverte, Regards croisés sur l'économie, 2007/1 n° 1, p. 27-34
- ^{xlvi} - LEROY (M), L'impôt, l'Etat et la société...., op. cit. pp.290-293
- LEROY (M), ESSAI DE SOCIOLOGIE DE LA REFORME FISCALE, Séminaire d'Orel, Problèmes et perspectives des systèmes fiscaux et budgétaires des pays de l'UE et de la Russie.

^{xlvii} - Radi (S), « la politique de la gestion fiscale dans le cadre du système fiscal Marocain », La Revue du FINANCIER, n°172, (juillet-août 2008).

^{xlviii} - حسن بوغشي، إشكالية عدالة السياسة الجبائية بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الدستوري وعلم السياسة، جامعة ابن زهر - أكادير، السنة الجامعية 2016/2017. ص 19-63.

^{xlix} - Haut-commissariat au plan, Note d'information relative aux comptes nationaux provisoires de 2016.

¹ - Rapport du conseil économique et social sur : Le système fiscal marocain, développement économique et cohésion sociale, Auto-Saisine n°9/2012. p.139-140

^{li} - Tableau de bord des finances publiques 2017, Direction des Etudes et des Prévisions Financières.

^{lii} - Nmili (M), Pour un impôt des finances publiques 2017, Direction des Etudes et des Prévisions Financières. juste, Essai sur les préalables au civisme fiscal, Les éditions Oser, Casablanca, 2011. pp.180-181

^{liii} - Article 7 de la loi de finances n° 22-12 pour l'année budgétaire 2012.

^{liv} - Article 9 de la loi de finances n° 115-12 pour l'année budgétaire 2013.

^{lv} - Article 7 de la loi de finances n° 22.12 pour l'année budgétaire 2012.

^{lvi} - Article 9 de la loi de finances n° 115-12 pour l'année budgétaire 2013.

^{lvii} - Article 6 de la loi de finances n° 100-14 pour l'année budgétaire 2015.

^{lviii} - ibidem.

^{lix} - Article 4 de la loi de finances n° 110-13 pour l'année budgétaire 2014.

^{lx} - Article 6 de la loi de finances n° 100-14 pour l'année budgétaire 2015.

^{lxi} - Article 9 de la loi de finances n° 115-12 pour l'année budgétaire 2013.

^{lxii} - المادة XXIII 247 من المدونة العامة للضرائب 2014 ، تفعيلاً لمقتضى البند 1 من المادة 4 من قانون المالية لسنة 2014.

^{lxiii} - Article 92 -6° et 123 – 22° du C.G.I 2015.

^{lxiv} - Article 103 bis du C.G.I 2016.

^{lxv} - Article 9 de la loi de finances n° 115-12 pour l'année budgétaire 2013.

^{lxvi} - أنظر بهذا الخصوص: - جميلة الدليمي، الضريبة و إشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، مساهمة في رصد سيرورة صناعة القرار الضريبي منذ 1956، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عين الشق الدار البيضاء، السنة الجامعية 2004-2005.

و أنظر أيضا - عبد العزيز قراقي، المالية العامة في خطاب الأحزاب السياسية المغربية (من 1983 إلى 1992) بين المديونية و الجبايات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، 1996.

^{lxvii} - Nmili (M), op. cit, pp.43-44

^{lxviii} - LEROY (M), *L'impôt, l'Etat et la société ...*, op. cit. p.286

^{lxix} - أحمد إدعلي، الأبعاد السوسيوسياسية للجباية المغربية نموذج الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل 1990-

2000، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس -أكادير الرباط، السنة الجامعية 2005 /2006. ص 291.

^{lxx} - Ministère de l'économie et des finances, Projet de loi de finances pour l'année 2017, Rapport sur la dette publique.

^{lxxi} - Nmili (M), op. cit. pp. 45-46

^{lxxii} - جميلة الدليمي، الضريبة و إشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب... مرجع سبق ذكره، ص.381.

^{lxxiii} - المرجع نفسه، ص.386-389.

^{lxxiv} - الاتحاد العام لمقاولات المغرب هو هيئة تعنى بتمثيلية وتطوير المقاولات و الدفاع على مصالحها، أنشئت في 20 أكتوبر 1947، تحت اسم "الاتحاد العام لأرباب العمل بالمغرب" ثم بعدها تم تغيير الاسم ليصبح "الاتحاد العام البيمهي الاقتصادي والاجتماعي" في 5 أبريل 1956، ثم تسمية "الاتحاد العام الاقتصادي المغربي" في 16 أبريل 1956، إلى أن حمل الاسم الحالي "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" سنة 1995. <http://www.cgem.ma>.

^{lxxv} - فتحة المعاشي، وضعية المكلف في التشريع الضريبي المغربي و علاقته بالإدارة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس - أكادال الرباط، السنة الجامعية 2001/2000. ص 54.

^{lxxvi} - M. LEROY, L'impôt, l'Etat et la société ..., op. cit., p.43

^{lxxvii} - اتفاقية تأسيس صندوق النقد الولي، اعتمدت في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة الذي انعقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 يوليو 1944، و دخلت حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 كما تم تعديلها عدة مرات كان آخرها في 3 مارس 2011 بموجب التعديلات التي أقرها مجلس المحافظين في القرار رقم 2-63 المعتمد في 28 أبريل 2008.

^{lxxviii} - بوالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول"، مجلة الباحث - عدد 2013/13.

(*) - يمكن تعريف ميزان الأداءات للدولة بكونه سجل محاسباتي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية مع الأطراف الخارجية في فترة معينة غالبا ما تكون ربع سنوية. و يتألف من قسم دائن (إيجابي)، تدرج فيه مختلف العمليات الخارجية المدرة للإيرادات على الدولة، من قسم دائن (سلبى) و تدرج فيه مختلف العمليات التي تقوم فيها الدولة بالدفع لأطراف أجنبية. و تشكل بياناته مؤشرا على الوضعية الاقتصادية للدولة (سعر الصرف من خلال طلب و عرض العملات الأجنبية، مستويات المبادلات الاقتصادية مع الخارج، مستوى الطلب الداخلي على السلع و الخدمات الأجنبية و مستوى الطلب الخارجي على السلع و الخدمات الوطنية...).

^{lxxix} - Ministère de l'économie et des finances, Projet de loi de finances pour l'année 2017, Rapport sur la dette publique.

^{lxxx} - الحبيب المالكي، "صندوق النقد الدولي و سيادة المغرب"، مقال صادر في كتاب الاقتصاد المغربي و الأزمة. أورده عبد السلام

أديب، السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية، دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956-2000، مرجع سبق ذكره، ص 80.

^{lxxxi} - LA SYNTHÈSE DES PROPOSITIONS ISSUES DES ASSISES NATIONALES SUR LA FISCALITE, Tenues le 29 et 30 Avril 2013 à Skhirate.

أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية

د. عبد الرحمن محمد رشوان

أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة

abdrashwan@yahoo.com

د. محمد عبد الله أبو رحمة

رئيس قسم الشؤون الإدارية وزارة الصحة - غزة

abutareqr_2009@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

كما أثبتت نتائج الدراسة أن استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهماً من قبل المستثمرين، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وأوصت الدراسة ببناء الثقة في الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين من خلال زيادة جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً لتحسين كفاءة أداء بورصة فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، المعلومات المالية، المعايير الدولية للتقارير المالية، سوق رأس المال.

Abstract:

The main objective of the study was to identify the effect of the electronic disclosure of financial information on the efficiency of the Palestinian capital market in the light of international financial reporting standards. To answer the questions and test the hypotheses of the study, the researchers relied on the analytical descriptive method in clarifying and clarifying the theoretical aspect through previous studies, Analysis of the results of the applied study and the testing of hypotheses using the statistical program (SPSS).

results of the study showed that the use of electronic disclosure by companies listed on the Palestine Stock Exchange made the financial reports more understanding by investors, which contributed to increase the volume of investment in companies listed on the Palestine Stock Exchange. The study also recommended building confidence in electronic disclosure by investors by increasing the quality of published financial reports electronically to improve the performance efficiency of the Palestine Exchange.

Key words: Electronic Disclosure, Financial Information, International Financial Reporting Standards, Capital Market

JEL: G14.

مقدمة:

في العصر الحديث أصبح قرار الاستثمار أكثر تعقيداً في ظل الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات وهذا يتطلب ضرورة حصول المستثمر على الإفصاحان المختلفة بتقديم تلك المعلومات المحاسبية بشكل يوازي التطور الحاصل في العالم في المجالات المرتبطة بتقديم تلك المعلومات وقد واكبت المحاسبة في كثير من دول العالم هذا التطور، ومنها فلسطين، إذ أن هناك العديد من الشركات أخذت تصح عن معلوماتها المحاسبية والمالية عن طريق الإفصاح الإلكتروني باستخدام شبكات الحاسوب والانترنت وهذا حقق للمستثمرين سرعة الحصول على المعلومة بجهد أقل مما يكسب المعلومات بعض الخصائص النوعية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بسهولة وواقعية. كما وتعتبر أن هذه القرارات أنية وتتكسر باستمرار من قبل المستثمرين قياساً بالمستخدمين الآخرين للبيانات المالية، وهذا الامر استلزم ضرورة حصول المستثمرين على بيانات حديثة باستمرار تعكس الواقع الصحيح لوضعية المنشآت التي ينوي الاستثمار فيها.

كما سعت كثيراً من الدول في الآونة الأخيرة إلى الاسهام في تقديم إرشادات لأسواق بشأن الإفصاح الإلكتروني للقوائم والتقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، واعتبرت أن ذلك بنداً أساسياً في جدول أعمال أسواق رأس المال، ويمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تقديم ما تستدعي الحاجة إليه من إرشادات وأنشطة لبناء قدرات هذه الأسواق بهدف جذب مستثمرين جدد.

مشكلة الدراسة:

إن تحديد كيفية الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظراً لتعدد استخدامات وسائل وتقنيات المعلومات في مجالات الأعمال المختلفة، وأن استخدام الإفصاح الإلكتروني لنتائج الأعمال سيؤدي إلى فعالية تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل الشركات نفسها أو مع بعضها البعض، أو مع المستثمرين، مما قد يؤدي إلى تحقيق كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال صياغة مجموعة من التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

هل يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني؟
- 2- هل يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق راس المال الفلسطيني؟

3- ماهي الصعوبات والعقبات التي تواجهها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية الخاصة في سوق رأس المال الفلسطيني؟

أهداف الدراسة: تبرز أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- 1- التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.
 - 2- التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.
 - 3- تسليط الضوء على أهم الصعوبات والعقبات التي قد تواجه عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية الخاصة في سوق رأس المال الفلسطيني.
- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الحاجة لرفع كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني وجذب الاستثمارات لما له من أثر على التنمية الاقتصادية وقدرته على المنافسة.

من المعلوم أن الإفصاح الإلكتروني هو أحد أهم الأنظمة الحديثة التي لم يتوافر فيها دراسات وبحوث كثيرة، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني وكذلك مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ذات الفعالية اعتماداً على الإفصاح الإلكتروني.

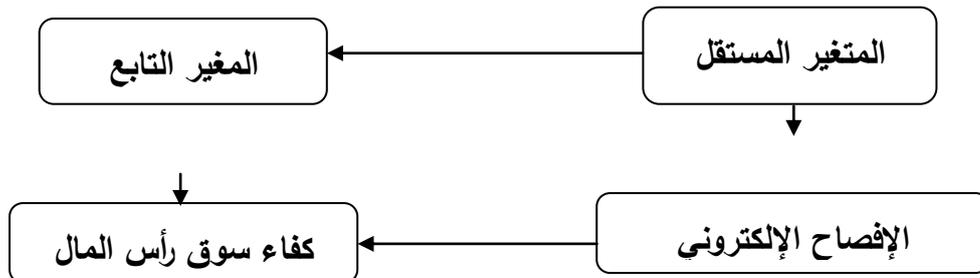
فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية؟

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.
 - 2- يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.
 - 3- توجد صعوبات تواجهها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني.
- متغيرات الدراسة:**



الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (رشوان، و أبو مصطفى، 2017):⁸²

هدفت الدراسة إلى التعرف بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على أثر استخدام لغة التقارير الإلكترونية (XBRL) كأداة للإفصاح على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز لغة التقارير الإلكترونية (XBRL)، مما أدى إلى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.

2- دراسة (العرييد، و قرطالي، 2015):⁸³

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عن المعلومات المالية، وكذلك التعرف على مدى استخدام الإنترنت في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية لمشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما توصلت الدراسة إلى تحسن أسلوب عرض ونوعية المعلومات المفصح عنها على شبكة الإنترنت في الشركات المساهمة عينة الدراسة كلما ازدادت الأرباح، وارتفعت المديونية، وحسب طبيعة تلك الشركات.

3- دراسة (أحمد، 2015):⁸⁴

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر استخدام لغة التقارير المالية الموسعة على جودة كلاً من المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً، والإفصاح المحاسبي الإلكتروني، الأمر الذي سيؤدي إلى جودة التقارير المالية الإلكترونية كآلية رئيسية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية إلى جانب عدداً من الآليات الأخرى. وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن استخدام لغة التقارير المالية الموسعة سيدعم عدداً من الآليات التي يمكنها تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية ومن أهمها زيادة جودة التقارير المالية وخاصة الإلكترونية، كما تعتبر من أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لتسعير الأوراق المالية بسبب سهولة وصول المستثمرين إليها.

4- دراسة (غنيم، 2013):⁸⁵

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري، بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قرارات استثمارية وفاعلة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات، بجعل أكثر ملائمة في التوقيت، والعدالة في إتاحة وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين في نفس الوقت، وبالتالي فإن تطبيقه في منشآت الأعمال المصرية يؤدي إلى رفع كفاءة سوق رأس المال.

5- دراسة (عبد الله، 2011):⁸⁶

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية انسجام أسلوب التصنيف لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ولغة XBRL لتكون لغة الإبلاغ المالي المعتمدة من قبل الشركات في العالم العربي. ونفس الوقت وسيلة ملائمة لإعداد التقارير المالية لها، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك توافق إجرائي بين لغة XBRL وآلية تصميم معايير الإبلاغ المالي الدولي في محور التصنيف للبيانات المطلوب نشرها في القوائم المالية الختامية للشركات في العالم العربي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Erlane, K. G., et al, 2014):⁸⁷

هدفت الدراسة إلى التعرف مدى إدراك معدي التقارير المالية في ماليزيا للغة التقارير المالية الموسعة والتي تعتبر أداة جديدة لإعداد التقارير المالية، توفر والإفصاح الإلكتروني عنها، ومدى توافقها مع نظم المعلومات المحاسبية الموجودة في المنظمات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم معدي التقارير المالية يعتبرون لغة التقارير أداة مفيدة لجودة التقارير المالية، و متوافقة مع نظم المعلومات المحاسبية الموجودة بالمنظمات، وستحسن من منفعة المعلومات المحاسبية وتعزز اليات الحوكمة.

2- دراسة (Li, J., et al., et al, 2013):⁸⁸

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام لغة التقارير المالية الموسعة على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لغة التقارير المالية الموسعة قادرة على تحسين المعايير العامة لجودة وشفافية المعلومات المحاسبية، وتقديم التقارير المالية بدقة وموضوعية وفي التوقيت المناسب، ويخفض من مستوى عدم تماثل المعلومات في أسواق المال.

3- دراسة (Janvrin S., et al, 2011):⁸⁹

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقنية لغة التقارير المالية الموسعة ومدى استخدامها من قبل المستثمرين في هيئة الأوراق المالية والبوصلة (SEC) الأمريكية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عدد كبير من المستثمرين يفضل استخدام لغة التقارير المالية الموسعة، في حين يرى الآخرون أن لغة التقارير المالية الموسعة يقلل من الوقت اللازم لإكمال المهمة (أي يزيد من كفاءة العمل).

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: مفهوم الإفصاح الإلكتروني:

أولاً: المقصود بالإفصاح الإلكتروني:

الإفصاح الإلكتروني أحد أنظمة الحديثة التي لم يتوافر عنها دراسات أو بحوث توضح مدى تكامل هذه الأنظمة ومدى تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها، وبالأخص مساعدة المستثمرين الحاليين والمرقبين في اتخاذ قرارات كفؤة وفاعلة قياساً بالتكلفة التي تتفقهها الوحدات الاقتصادية لإنجاز ذلك النظام وصيانته، فقد تكون

المنفعة المتحققة من ذلك الإفصاح الإلكتروني في وضعه السائد لا توازي التكاليف المنفقة لإنتاجه وتوزيعه عن طريق (الانترنت) مما يستدعي التطوير عليه أو زيادة فاعليته عن طريق عرضه بشكل آخر أو تطوير طبيعته، لأجل تحقيق الأهداف المشتركة المتبادلة للشركات والمستثمرين، حيث أن العديد من الشركات تعتمد على التمويل من خلال الأسهم والسندات التي يتداولها المستثمرون.

ويشير (Hollis)⁹⁰ إلى أن الشركات التي تستخدم الانترنت لنشر تقاريرها المالية يعتبر فصاح الكتروني، إذ يتم نشر القوائم الآتية على موقع الويب الخاص بالشركة ويشمل:

1- مجموعة شاملة من البيانات المالية (بضمنها الهوامش وتقارير المدققين).

2- تقرير مجلس الإدارة السنوي في مكان آخر على الانترنت.

3- تقارير إلى هيئة تبادل الأوراق المالية (Securities and Exchange SEC Commission) لتجميع البيانات المالية للشركات المساهمة، ومن ثم تحليلها وفق نظام معين وطرحها على موقع SEC على الانترنت.

وقد عرف أحد الكتاب (توفيق)⁹¹ الإفصاح الإلكتروني بأنه "نشر كل ما هو يتعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين العاميين".

وقدمت لجنة دراسة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) تعريفاً للتقارير عبر الإنترنت (Web- Based Business Reporting) بأنها: "عملية النشر أو التقرير العام الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية للبيانات التشغيلية والمالية عبر الانترنت".⁹²

ويرى الباحثان أن الإفصاح الإلكتروني عبارة عن قيام المنشأة باستخدام إمكانيات وتكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل تجميع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها، على وسائط الكترونية من خلال الشبكات الإلكترونية كالإنترنت، ولأن طبيعة الإفصاح هذه تستخدم تقنية المعلومات بصورة عامة في جميع مراحل الإعداد وتقنية الاتصالات بصورة خاصة في عملية التوصيل فقد جازت عليه تسمية الإفصاح الإلكتروني.

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، هو قيام المنشأة بعرض مجموعة كاملة من قوائمها المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في المنشأة، سواء بشكل مباشر على موقع المنشأة على الانترنت أو بشكل غير مباشر من خلال توفير أداة ربط تفاعلية من موقع المنشأة إلى موقع آخر على الانترنت بعرض هذه المعلومات.

ثانياً: متطلبات ومقومات الإفصاح الإلكتروني:

ساعد الإفصاح الإلكتروني في إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات وأساليب العرض المتقدمة التي يتميز بها الانترنت، والتي لم يكن من الممكن الاستفادة منها في ظل الأسلوب التقليدي للإفصاح، وقد قامت عدة دراسات باستعراض أهم هذه التكنولوجيات وأساليب العرض، إلا أن كلاً من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)،

ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) قامتا بدراستين متميزين عن غيرهما من الدراسات بسبب قيامهما باستعراض شامل لأغلب التكنولوجيات المتاحة والمستخدم في الإفصاح.⁹³

وأشار (رمضان، و الشجيري)⁹⁴ إلى أنه، لا بد من وجود مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاح الشركات في

تطبيق الإفصاح الإلكتروني، وتتمثل هذه المقومات في الآتي:

1- يتطلب برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل عرض البيانات.

2- يتطلب توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الالكترونية.

3- يتطلب انشاء موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت.

4- يتطلب إدارة متخصصة للموقع الالكتروني للشركة.

5- يتطلب توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.

6- يتطلب بناء وسائل واجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومنتية.

7- يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الالكتروني.

ويرى الباحثان بالإضافة إلى المتطلبات والمقومات السابقة، يجب التوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من إمكانية التحقق من صحة المعلومات المنشورة، وتوفير التأمين الكافي للمواقع، وإلزام الشركات باستخدامها.

ثالثاً: مزايا وأهمية الإفصاح الإلكتروني:

إن النمو السريع لتقنية الانترنت أثر على الممارسة المحاسبية والاتصال المحاسبي، فالعديد من الشركات في البلدان المتقدمة والنامية تستخدم الانترنت لتوفير المعلومات المالية وغير المالية الاخرى في تنسيقات متعددة على نطاق أوسع من حيث الجمهور ومرونة أكثر في العرض التقديمي والمحتوى المعلوماتي، وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوفرة بالوسائل التقليدية.⁹⁵

ولخصت دراسة قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 2000 أهم المزايا التي يوفرها

الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت وهي كما يلي⁹⁶:

1- تخفيض تكاليف ووقت النشر وتوزيع المعلومات.

2- تحقيق الاتصال مع المستخدمين جدد للمعلومات قد يكونوا غير معروفين للمنشأة

3- تدعيم أساليب الإفصاح التقليدية والتعامل معها.

4- زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها.

5- تحسين عملية الوصول للمستثمرين المحتملين بالنسبة للمنشآت الصغيرة

6- تحسين خاصية وقتية المعلومات المحاسبية.

ويتفق الباحثان على أن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن (أولاً بأول)، كما يحقق العديد من المزايا منها:

- 1- توفير معلومات بصورة ملائمة.
- 2- توفير معلومات في الوقت المناسب.
- 3- تحسين عملية الإفصاح.
- 4- تحقيق التغذية العكسية.
- 5- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
- 6- تحقيق الشفافية.
- 7- تحقيق درجة عدم تماثل المعلومات.
- 8- سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة.
- 9- تمكين المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بشكل أكثر كفاءة.

وتستخدم العديد من الشركات الآن مزايا شبكة الانترنت لتوفير المعلومات المالية، والتي تمكن المستخدمين من الوصول إليها بسهولة من خلال الدراسة والتحميل، ومقارنة وتحميل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يمكن للشركات أن تحدث هذه المعلومات بشكل مستمر بتكاليف منخفضة، وعلاوة على ذلك، فإن وضع المعلومات المالية وغير المالية على شبكة الانترنت يتيح الوصول التساوي لكافة المستخدمين، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين.

المحور الثاني: علاقة كفاءة سوق رأس المال بالمعايير الدولية للتقارير المالية:

أولاً: مفهوم كفاءة سوق رأس المال:

1- المقصود بكفاءة سوق رأس المال:

يقصد بكفاءة سوق رأس المال: هو مدى توفر المعلومات للمستثمرين من سرعة وجودها وسهولة الحصول عليها وقلة تكلفتها، بحيث تعكس الأوراق المالية المتبادلة القيم الحقيقية للأصول المالية، وأن تكون حركة الأموال بسهولة وسرعة ودقة.

ثانياً: مقومات كفاءة سوق رأس المال للمستثمرين في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية:

تستند كفاءة رأس المال للمستثمرين في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية إلى المقومات الآتية:

1. إن المستثمرين يستجيبون للمعلومات الجديدة بطريقة تؤثر على أسعار الأسهم والسندات، وعلى ذلك فإن أي معلومات ترد في التقارير المالية المعتمدة على المعايير الدولية للتقارير المالية سينعكس أثرها وبصورة فورية على أسعار الأوراق المالية.

2. إن التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة للمستثمرين من مختلف المصادر وإن القوائم المالية تمثل جزءاً هاماً من تلك المعلومات من أسعار الأوراق المالية.

3. نتيجة الاستجابة الفورية للمعلومات المتاحة لا يمكن لأي مستثمر أن يحقق مكاسب غير عادية على الأسهم التي يمتلكها أو يفكر في شراءها.⁹⁷

كما كشفت نتائج دراسة⁹⁸ (Ray) أن الالتزام باعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية تقدم معلومات ذات كفاءة وجودة عالية للمستثمرين في أسواق المال، وتقارير مالية تتصف بالشفافية، كما تجعل المستثمرين قادرين على التنبؤ بالأرباح، وتخفيض تكلفة الحصول على رأس المال، كما يستفيدون المستثمرون من تقييم الأسهم في السوق للحد من مخاطر سوء الاختيار للمستثمرين الأقل اطلاعاً، وتحقيق عوائد كبيرة على الأسهم في حالة الالتزام بالمعايير الدولية.

ويرى الباحثان أن مفهوم كفاءة سوق رأس المال لا يتحقق بالشكل المطلوب إلا إذا أتبعَت الشركات داخل هذا السوق المعايير الدولية للتقارير المالية التي تؤثر بشكل كبير على قرار المستثمر لثقتهم ومصداقيته في القوائم التي تعدها الشركات وفقاً للمعايير الدولية، والتي بدورها تؤدي إلى رفع كفاءة السوق ويؤثر إيجابياً على حجم التعامل وأسعار الأوراق المالية وأنشطة سوق رأس المال.

ثالثاً: أهمية كفاءة سوق رأس المال وتأثيره على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية:

تبرز أهمية كفاءة سوق رأس المال وأثرها على قرار المستثمر من خلال العناصر التالية:

1. توفير أوضاع سياسية مستقرة واقتصادية ملائمة، وذلك بوضع سياسات مالية في سوق رأس المال لرفع كفاءته، وكذلك سن القوانين والتشريعات اللازمة لحماية المستثمرين.

2. الحرية والاستقلالية الاقتصادية عن طريق حرية التجارة وربط أسواق رأس المال ببعضها ببعض.

3. رقابة وتنظيم فعال للشركات المساهمة المسجلة في أسواق رأس المال من قبل السلطات المالية والنقدية.

4. تنظيم المعلومات في سوق رأس المال المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية لتقديمها للمستثمرين.

5. تطوير صناديق الاستثمار وذلك لتوفير السيولة للأسواق المالية وضمان الثقة والتنوع اللازمين للمستثمر نفسه وتقليل حجم المخاطرة بالاستثمار في هذه الصناديق.⁹⁹

وقد توصلت دراسة¹⁰⁰ (Callahan & et al) أن الغرض من تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية هو

رفع كفاءة سوق رأس المال، وجذب مستثمرين أجانب ومجلبين، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة تدفقات النقدية للأسواق المالية والقرارات الاستثمارية داخل سوق رأس المال.

كما توصلت دراسة¹⁰¹ (Hope & et al) إلى وجود علاقة إيجابية ما بين دخول أسواق رأس المال المعايير

الدولية للتقارير المالية، وأن الدول المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر حماسة لاعتماد تطبيق المعايير

الدولية للتقارير المالية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية ودخول أسواق رأس المال، وبذلك يفتح المجال لدمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الأجنبية وهذا يسرع من معدل النمو الاقتصادي للدول.

ويستنتج الباحثان أن توفير المناخ الاستثماري للمستثمرين له أثر كبير في رفع كفاءة سوق رأس المال عن طريق عدة عوامل تم ذكرها سابقاً، ولكن لا بد من ذكر عاملاً رئيسياً له دور أساسي في رفع كفاءة سوق رأس المال هو المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة للثقة في القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير والإفصاح عن محتوياتها، مما يحقق ذلك نمواً كبيراً لأسواق رأس المال.

كما توفر المعايير الدولية للتقارير المالية للمستثمر معلومات مالية أكثر شمولاً وجودةً ويكون لها قابلية أعلى للمقارنة، واعتمادية أكثر في أسواق رأس المال بمستوياته وتصنيفاته المختلفة، وأن كثيراً من الدول تميل أيضاً لتبني المعايير الدولية الأكثر صرامة من أجل حماية حملة الأسهم من المخاطر المالية المتعلقة باستثماراتهم.

رابعاً: دور كفاءة سوق رأس المال في ترشيد قرار الاستثمار في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية:

السوق الكفاء له دور هام في توفير المعلومات الهامة لمستخدميها ومن بينهم المستثمرين، لقد أثبتت نتائج العديد من البحوث والدراسات صحة الفرضيات القائلة أن السوق الكفاء يوفر معلومات دقيقة عن أسواق رأس المال، ويعتبر الإفصاح المحاسبي مسألة قانونية تلزم كل الشركات بنشر البيانات والقوائم المالية، والإفصاح عنها في أوقات محددة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية لتحقيق كفاءة سوق رأس المال وذلك عن طريق:

1. متابعة التزام الشركات بتوفير بيانات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. تطبيق قواعد المعايير الدولية للتقارير المالية.

3. الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية عن متطلبات الإفصاح والشفافية.

4. تقييم أداء الشركات وشركات السمسرة في سوق الأوراق المالية.¹⁰²

إن التحول لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أدى إلى تحقيق مستويات مرتفعة من السيولة في سوق الأوراق المالية، حيث قام الاتحاد الأوروبي في عام 2005 بإلزام الشركات المنتمة إليه بالتحول للمعايير الدولية للتقارير المالية والتي أدت إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة ويلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات داخل الأسواق المالية، وهذا ما أشارت إليه دراسة¹⁰³ (Garcia & Bastada) من خلال ما يلي:-

أ. زيادة الشفافية والمقارنة للقوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تزيد من توقعاتهم حول الأداء المالي للشركات في المستقبل.

ب. ارتفاع مستوى جودة الإفصاح عن التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ج. تقليل تكلفة رأس المال المستثمر في أسواق رأس المال، وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية ومن ثم تخفيض تباين المعلومات للمستثمرين في الأسواق المالية، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية من خلال اشتراط تقديم الإفصاحات الأزمنة والملائمة في حالة وجود بدائل استثمارية.

كما بينت نتائج دراسة¹⁰⁴ (Cascino & Gassen) أن تبني تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في أغلب الدول التي قامت بتطبيقها قد أصبحت المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة في ظل بيئات مختلفة قامت بالالتزام بالمعايير الدولية، حيث إن سوق رأس المال الأوروبي بعد اعتماده المعايير الدولية قد زادت إمكانية المقارنة والإفصاح عن البيانات المالية من قبل الشركات المتداولة علناً في مختلف أنحاء أوروبا، مما أدى إلى إعداد تقارير مالية تمتاز بالشفافية والجودة العالية.

ويرى الباحثان أن في حالة وجود أسواق رأس المال الكفاء فإن المستثمر الدولي سوف يأخذ الترتيب الأعلى، فالمستثمرون يحتاجون معلومات ملائمة ومفيدة تكون مبنية على ثقة عالية ولا تتوافر هذه الثقة إلا من خلال تبني تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لاتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، كما أن المعايير الدولية تلعب دوراً هاماً في عرض المعلومات المحاسبية وإيصالها للمتعاملين كافة في أسواق رأس المال لمساعدة المستثمرين لمعرفة البيانات اللازمة عن الشركات التي تتداول أوراقها في البورصة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وتقييم موقفها المالي واتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار صحة الفرضيات من خلال التكامل بين الإطار النظري والعملية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات من خلال الإجراءات التالية:-

- 1- منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:
 - 1- المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.
 - 2- المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.
- 2- مجتمع وعينة الدراسة:**

أ- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المدراء العاميين، والمدراء الماليين، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في قطاع غزة والبالغ عددهم (294) موظف.

ب- **عينة الدراسة:** قام الباحثان باختيار عينة من مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة الطبقية حيث بلغت العينة (188) موظف، حيث قام الباحثان بتوزيع عينة استطلاعية حجمها (30) استبانة لاختبار الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وثبات القائمة، وبعد التأكد من صدق وسلامة القائمة للاختبار تم توزيع الاستبانات على عينة

الدراسة، وقد تم استرداد (172) استبانة بنسبة استرداد (91%) تقريباً، وتم تحليل وتفسير بيانات هذه الاستبانات المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

3- تصميم أداة الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة، ويتكون من 4 فقرات.

❖ **القسم الثاني:** وهو عبارة عن البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة، ويتكون من (23) فقرة تنقسم إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني، ويتكون من (8) فقرات.
- **المحور الثاني:** يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني، ويتكون من (8) فقرات.
- **المحور الثالث:** توجد صعوبات تواجهها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني، ويتكون من (7) فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول التالي:

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

4- **صدق الاستبانة:** ويقصد بها أن أسئلة الاستبانة التي تم صياغتها تقيس ما وضعت لقياسه، كما يقصد بالصدق هو شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تظهر في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقام الباحثان بقياس صدق الاستبانة بطريقتين هم:

أ- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** قام الباحثان بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تكونت من أساتذة الجامعات المتخصصين في تخصص المحاسبة والإحصاء.

ب- **صدق القياس:**

1- **الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:** قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسة.

2- **الصدق البنائي لمجالات القائمة:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ 172 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.	0.759	0.000
3	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.	0.741	0.000
3	توجد صعوبات تواجهها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني.	0.797	0.000

5- ثبات فقرات الاستبانة: يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحور	عدد الفقرات	معامل (كرونباخ ألفا)
1	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.	8	3360.
2	يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.	8	1060.
3	توجد صعوبات تواجهها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني.	7	0.606

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات كرونباخ ألفا قد تراوحت بين 0.606 - 0.633، وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

6- تحليل واختبار البيانات:

أولاً: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً للمعلومات الديمغرافية:

يبين الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص العامة كالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة كما يلي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة

النسبة المئوية %	التكرار	الفئات	المتغير
73%	126	بكالوريوس	الوصفي المؤهل العلمي
13%	23	ماجستير	
5%	8	دكتوراه	
9%	15	أخرى	
100%	172	الإجمالي	
50%	86	محاسبة	التخصص
19%	32	مالية ومصرفية	
26%	45	إدارة أعمال	
5%	9	أخرى	
100%	172	الإجمالي	
16%	28	مدير عام	المسمى الوظيفي
11%	19	مدير مالي	
16%	28	رئيس القسم المالي	
57%	97	محاسب	
100%	172	الإجمالي	
22%	38	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
29%	49	من 5 إلى 10 سنوات	
37%	64	من 11 إلى 20 سنوات	
12%	21	20 سنة فأكثر	
100%	172	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن نسبة غير بسيطة من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية وأن أغلبهم (بكالوريوس) أي بنسبة (73%)، وأغلبهم محاسبون بنسبة (57%)، وهم يتميزون بالخبرة من 11 سنة إلى 20 سنة بنسبة (64%). ولعل هذه الخصائص أيضاً تعكس واقع المجتمع الفلسطيني الذي يتميز بارتفاع نسبة الشباب والمتعلمين ذوي الخبرة العالية الذين يتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من القيام بتطبيق المعايير الدولية من أجل تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر وحماية المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

ثانياً: تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية:

استخدم الباحثان برنامج (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات بإيجاد الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والقيمة الاحتمالية (sig.)، والترتيب، واختبار (One Sample T-Test) عند مستوى ثقة (0.05) وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت (T) المحسوبة أقل (T) الجدولية.

1- تحليل واختبار فقرات الفرض الأول: (يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الأول

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	يعمل الإفصاح الإلكتروني على توفير المعلومات المالية لجميع المتعاملين سوق رأس المال.	3.64	1.34	72.80	14.75	0.000	4
2	يوفر الإفصاح الإلكتروني المعلومات المالية في الوقت المناسب لجميع المستفيدين وبدون تكلفة مرتفعة.	3.38	1.17	67.60	21.54	0.000	5
3	يساعد الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على توفير وجود عدد كبير من المستثمرين في سوق رأس المال.	3.20	1.22	64.00	19.32	0.000	6
4	الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية يعمل على توفير معلومات هامة للمستثمرين لاتخاذ قرارات رشيدة.	3.80	1.15	76.00	20.37	0.000	3
5	يؤثر الإفصاح الإلكتروني على كفاءة سوق رأس المال في ضوء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.	3.96	1.16	79.20	18.67	0.000	2
6	يؤثر الإفصاح الإلكتروني على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بسوق رأس المال.	3.12	1.21	62.40	16.33	0.000	7
7	يزيد الإفصاح الإلكتروني من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير المالية.	3.96	1.19	79.20	18.92	0.000	2
8	يحسن الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية من كفاءة عملية اتخاذ القرار في سوق رأس المال.	4.00	1.26	80.00	23.35	0.000	1
-	جميع الفقرات معاً	6.63	1.21	72.65	19.16	0.000	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة رقم (8) يحسن الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية من كفاءة عملية اتخاذ القرار في سوق رأس المال قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.00) والوزن النسبي (80%)، في حين أن الفقرة رقم (6) يؤثر الإفصاح الإلكتروني على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بسوق رأس المال قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.12) والوزن النسبي (62.40%).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.63)، والانحراف المعياري (72.65) لجميع فقرات الفرض.

3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (19.16) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة لسوق رأس المال الفلسطيني.

2- تحليل اختبار فقرات الفرض الثاني: (يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الثاني

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية يزيد من تمكين المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بكفاءة.	3.57	1.31	71.40	20.02	0.000	3
2	الإفصاح الإلكتروني يسهل حصول المستثمرين على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب.	3.24	1.12	64.80	20.05	0.000	4
3	يزيد الإفصاح الإلكتروني من إمكانية قيام المستثمرين بتحليل المعلومات المالية.	3.66	1.37	73.20	19.62	0.000	2
4	الإفصاح الإلكتروني يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار.	3.72	1.34	74.40	19.71	0.000	1
5	الإفصاح الإلكتروني يدعم قابلية المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية للمقارنة.	3.27	1.34	45.40	12.51	0.000	7
6	يزيد الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية من إمكانية الاتصال بين الشركة والمستثمرين الجدد.	2.38	1.37	47.60	12.86	0.000	6
7	الإفصاح الإلكتروني يزيد من إمكانية الوصول الفوري للمعلومات المالية من قبل المستثمرين.	3.20	1.36	64.00	19.62	0.000	5
8	الإفصاح الإلكتروني يعمل على تحقيق الشفافية للمعلومات المالية المتوفرة في سوق رأس المال مما يزيد من جذب المستثمرين.	2.20	1.33	44.00	12.86	0.000	8
-	جميع الفقرات معاً	3.03	1.34	60.60	17.15	0.000	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة رقم (4) الإفصاح الإلكتروني يجعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة حجم الاستثمار قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.73) والوزن النسبي (74.40%)، في حين أن الفقرة رقم (8) الإفصاح الإلكتروني يعمل على تحقيق الشفافية للمعلومات المالية المتوفرة

في سوق رأس المال مما يزيد من جذب المستثمرين قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.20) والوزن النسبي (44.00%).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.03)، والانحراف المعياري (1.34) لجميع فقرات الفرض.

3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (17.15) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، يوجد أثر للإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في جذب المستثمرين لسوق رأس المال الفلسطيني.

3- تحليل واختبار فقرات الفرض الثالث: (توجد صعوبات تواجهها عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الثالث

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	متطلبات وإجراءات المراجعة للإفصاح الإلكتروني صعبة الفهم والتطبيق.	3.88	1.37	77.60	15.21	*0.000	2
2	عدم وجود وعي كافي بالمفاهيم العامة والتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح الإلكتروني.	3.44	1.41	68.80	17.95	*0.000	4
3	عدم الثقة بمعلومات الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين.	3.38	1.37	67.60	12.86	*0.000	6
4	عدم وجود كادر مؤهل من المحاسبين والمحللين الماليين للتعامل مع التقارير المنشورة إلكترونياً.	3.59	1.35	71.80	19.51	*0.000	3
5	عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة لحماية المستثمرين في سوق رأس مال.	3.40	1.42	68.00	17.62	0.000	5
6	غياب الاستقرار الاقتصادي في فلسطين بسبب الاحتلال يحول دون التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني.	3.90	1.45	78.00	14.79	0.000	1
7	صعوبة التحقق من أمن الإنترنت من قبل مستخدميه والحصول على المعلومات المالية المفصّل عنها إلكترونياً ونقلها بشكل آمن.	3.27	1.28	65.40	13.08	0.000	7
-	جميع الفقرات معاً	3.55	1.38	71.02	15.86	0.000	-

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- يتضح من الجدول رقم (7) أن الفقرة رقم (6) غياب الاستقرار الاقتصادي في فلسطين بسبب الاحتلال يحول دون التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.90) والوزن النسبي (78.00%)، في حين أن الفقرة رقم (7) صعوبة التحقق من أمن الإنترنت من قبل مستخدميه والحصول على

المعلومات المالية المفصح عنها إلكترونياً ونقلها بشكل آمن قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.27) والوزن النسبي (65.40%).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.55)، والانحراف المعياري (1.38) لجميع فقرات الفرض.

3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (15.86) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، توجد صعوبات تواجه عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية خاصة بسوق رأس المال الفلسطيني.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج: بناءً على التحليل الإحصائي توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1- أدى الإفصاح الإلكتروني إلى تقليص الوقت والجهد المطلوبين للحصول على المعلومات المالية، مما حقق كفاءة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2- ساهم نظام الإفصاح الإلكتروني في إيجاد شكل موحد في إعداد التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3- أصبح الإفصاح الإلكتروني وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات المالية بمستوى عالٍ من الدقة والسرعة، وتسهيل استخدام تلك المعلومات من قبل المستثمرين.

4- زاد الإفصاح الإلكتروني من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

5- أدى استخدام الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على توفير معلومات هامة للمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

6- استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهماً من قبل المستثمرين، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

7- ساعد الإفصاح الإلكتروني المستثمرين في الحصول على المعلومات المالية الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب، مما زاد من كفاءة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصة فلسطين.

8- زاد استخدام الإفصاح الإلكتروني من إمكانية الوصول الفوري للمعلومات المالية. مما مكن المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بكفاءة عالية في بورصة فلسطين.

9- حال غياب الاستقرار الاقتصادي في فلسطين بسبب الاحتلال دون التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

10- عدم وجود وعي كافي بالمفاهيم العامة والتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- 11- عدم وجود كادر مؤهل من المحاسبين والمحللين الماليين للتعامل مع التقارير المنشورة إلكترونياً. **ثانياً- التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:**
- 1- ضرورة وضع معايير مهنية وتشريعية وقانونية تلزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الإفصاح الإلكتروني وذلك لحماية المستثمرين.
- 2- العمل على وضع إجراءات للتحقق من أمن المعلومات المالية المفصح عنها إلكترونياً ونقلها بشكل آمن من قبل مستخدميها.
- 3- ضرورة العمل على الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وفك الارتباط بالاحتلال الإسرائيلي حتي يتسنى التطبيق الكامل للإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 4- زيادة الوعي الكافي للعاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالمفاهيم العامة والتغيرات الجديدة الخاصة بمتطلبات الإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 5- القيام بتأهيل كادر مؤهل من المحاسبين والمحللين الماليين العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتعامل مع التقارير المنشورة إلكترونياً من خلال حضور دورات ومؤتمرات وندوات متخصصة بالإفصاح الإلكتروني.
- 6- ضرورة تسهيل متطلبات وإجراءات استخدام الإفصاح الإلكتروني لكي تكون سهلة الفهم والتطبيق من قبل المستثمرين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 7- بناء الثقة في الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين من خلال زيادة جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً لتحسين كفاءة أداء بورصة فلسطين.
- 8- العمل على جنب التضارب في محتويات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً مع محتويات التقارير المعدة والمنشورة بصورة تقليدية في بورصة فلسطين.
- قائمة المراجع :**

⁸²- رشوان، عبد الرحمن محمد، ومحمد، أبو مصطفى، أثر استخدام لغة التقارير الإلكتروني (XBRL) كأداة للإفصاح على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ص 1-21.

⁸³- العريبي، عصام، و قرطالي، حافظ، (2015)، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني "دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 4، دمشق، ص ص 149-167.

⁸⁴- أحمد، حنان عبد الحميد غريب، (2015)، أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، السويس، ص ص 1-134.

⁸⁵- غنيم، محمود رجب، (2013)، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة عين شمس، المجلد 33، العدد 1، القاهرة، ص ص 39-100.

⁸⁶- عبدالله، سلمان حسين، (2011)، نحو اعتماد اقليمي عربي للغة XBRL في إعداد الكشوفات المالية الختامية للشركات دراسة تطبيقية باستعمال معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة التقني، المجلد 24، العدد 9، بغداد، ص ص 1-24.

⁸⁷- Erlane, K. G., Jamaliah S. and Kamaruzzaman M., (2014), Enhancing Corporate Governance via XBRL: Preparers' Perception on Compatibility Expectation, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, pp 208-314.

Li, J., Wang, F., (2013), and Gong, Y., Influence of XBRL on the Accounting Information - ⁸⁸ Quality, International Conference on Management Science & Engineering, 20th, on July 17-19, pp 15-16.

⁸⁹- Janvrin, S., et al.,(2011), XBRL-Enabled, Excel or PDF? The Effects of Exclusive Technology Choice on the Analysis of Financial Information, Working paper ,CAAA Annual Conference, pp 1-12.

⁹⁰- Hollis Ashbaugh, Karla M Johnstonem Terry D Warfieldm, (1999), corporate reporting on thr intert Accouting Horizone, Sarasota, VoL.13, No.3, pp.241-257.

⁹¹- توفيق، محمد شريف، (2001)، تقرير الإلكتروني على شبكة الانترنت وتقييم جهود تنظيمه: دراسة اختبارية للمتغيرات المؤثرة في القطاع المصرفي، المجلة العلمية لتجارة الازهر، العدد 26، ص ص 232.

⁹²- إكرامي، عبد الهادي عصمت، (2008)، الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت- دراسة استكشافية لبيئة الاعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص 135.

⁹³- المرجع السابق، ص 136.

⁹⁴- رمضان، نادر يونس، و الشجيري، محمد علاوي، (2009)، دور الإبلاغ المالي الإلكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية لأداء عينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في إقليم كردستان العراق، المؤتمر العلمي العاشر لكلية الرافدين الجامعة 6-8 ديسمبر، العراق، ص 10.

⁹⁵- keliwon, K.B., and Mohamed, Z. M., (2010), Internet financial reporting disclosure strategy, international. conference on business and economic research- ICBER, hito- Kuching Sarawak, 15-16 march, Malaysia, 9.

⁹⁶ - إكرامي، عبد الهادي عصمت، (2008)، مرجع سابق، ص 138.

⁹⁷ - عيسى، سيروان كريم، (2005)، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي على أسعار الأسهم السوقية للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 6.

⁹⁸ - Ray, Ball, (2012), International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors, Accounting and Business Research, International Accounting Police Forum, University of Chicago, Chicago, pp.20-24.

⁹⁹ - تم استرجاعه بتاريخ 2014/3/20 على الرابط www.p-s-e.com:

¹⁰⁰ - Callahan, Carolyn, M. and et al, (2012), An Examination of the Cost of Capital Implications of Financial Reporting Standards, The Accounting Review, American Accounting Association, USA, Vol. 87, No. 4, p.1127.

¹⁰¹ - Hope, Ole-Kristian and Kang, Tony and Jin, Justin Yiqiang, (2006), Empirical Evidence on Jurisdictions that Adopt IFRS. Journal of International Accounting Research, Vol. 5 No. 2, P.5.

¹⁰² - صالح، مفتاح، و فريدة، معارفي، (2009)، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحثان، العدد 7، الجزائر، ص 184.

¹⁰³ - Garcia. J.C and Bastida. F., (2010), An Empirical Insight on Spanish Listed Companies Perception of International Financial Reporting Standards, Journal of International Auditing and Taxation, Vol.19, NO. 2, pp.53.

¹⁰⁴ - Cascino, Stefano and Gassen, Joachim, (2010), Mandatory IFRS adoption and accounting comparability, Working Paper, SFB 649 discussion paper, Provided in Cooperation with: Collaborative Research Center 649: Economic Risk, Humboldt University, Berlin, No.046, pp 7

برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية

تحليل اقتصادي اعتمادا على نظرية المربع السحري لـ KALDOR ومعالجة البيانات وفق نموذج VAR لحالة الجزائر

أ. العياطي جهيدة

جامعة تلمسان - الجزائر -

aya_djihad@yahoo.com

د. بن عزة محمد

المركز الجامعي - مغنية - تلمسان - الجزائر -

benazza.mohammed@yahoo.fr

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل موضوع : برامج الإنفاق الحكومي و تحقيق الأهداف الاقتصادية، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية لاختبار الآثار المحتملة على اهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق نظرية المربع السحري لـ (1971) N.Kaldor ، وذلك باستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي. نتائج الدراسة بينت أن آثار الانفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة ، وهذا ما يدل على أن سياسة الانفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن - من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر - حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الاصلاحات المتخذة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام، العلاقة السببية، السياسة الاقتصادية، نظرية N.KALDOR.

Abstract:

The aim of this study is to analyze the subject of government expenditure programs and the achievement of economic objectives, while addressing the reality of managing public expenditure programs in Algeria in accordance with a econometric study of possible effects on economic policy objectives aims of the theory of the magic square N.Kaldor(1971),by using the Vectorial AutoRegressive models (VAR). The Results of this study showed that the effect of public spending on economic growth, the general level of prices, rate of unemployment and balance of payment in Algeria are weak, which proves that the public spending has not played an important role in achieving balance -through the achievement of the above economic policy aims- even in the context of the opening to the outside world and despite all the reforms that have been adopted.

Keywords: Public expenditure policy , caused relationship, economic policy.

Jel : E61, E62

تمهيد:

يعتبر موضوع الإنفاق العام مقترن بتطور دور الدولة في الاقتصاد، الذي انتقل من الحيادية إلى التدخل في الاقتصاد، وقد بات من المؤكد أن العقبان الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية في عملية التنمية يمكن تفسيرها ، من الناحية المالية بأنها نتيجة لسوء عملية التخطيط المالي وتخلف السياسة المالية للدولة. مع العلم أنا توجهات سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها (1971) N.Kaldor⁽¹⁾. ضمن ما يعرف بالمرجع السحري والتي تتمثل في : تحقيق النمو الاقتصادي ، تحقيق التشغيل الكامل(مكافحة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).لم تعرف نصيبا وافرا من التحليل ، وذلك ما مهد إلى ظهور عدة دراسات عالجت الربط بين الحد الأمثل للتدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العام والإنتاجية الحدية للإنفاق العام ("Barro(1990) ، بينما ركزت النظرية الحديثة للنمو الداخلي النشأة " le modèle de croissance endogène " على أهمية الإنفاق العام بأشكاله المختلفة كالإنفاق على البنية التحتية ، التقدم التقني ، والإنفاق على الرأسمال البشري .(يمكن الاطلاع في هذا الشأن على نظرية النمو الداخلي النشأة [Barro 1990] ، Lucas [1988] ، Romer [1986]).⁽²⁾

إن الجزائر وكغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا اشتراكيا حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة -معتمدة على قطاع النفط كمصدر تمويلي أساسي- من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1980 ، وحققت الجزائر نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي ، وتحسن معدلات التشغيل.وفي بداية الثمانينات شهد العالم عدة أزمات اقتصادية خانقة أهمها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986. هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات مما لزم لجوء السلطات إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية خاصة في جانب النفقات العامة ، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية العامة الذي وصل إلى 168.450 مليار دج في سنة 1993 و 138.375 مليار دج سنة 1995.

الإصلاحات سالفة الذكر مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود ملحوظ في أسعار البترول ، وانتعاش الخزينة العمومية ، مما مهد إلى عقد برامج تنموية طموحة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو خلال فترة 2009/2000 الذين خصصت لهما أغلفة مالية ضخمة بلغت 7.7 مليار

دولار، و 50 مليار على التوالي، كما كان للبرنامج الخماسي المبرمج خلال الفترة 2010/2015 نصيب جد مهم بلغ 286 مليار دولار.

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا ، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول البحث على أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية كما يلي: **ما مدى تحقيق برامج الإنفاق الحكومي لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر؟**

تهتم هذه الدراسة بالتأطير الأكاديمي لموضوع الإنفاق العام من زاوية تحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية . بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار النظرية الاقتصادية في ضبط وتحديد أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ما جاء به N.Kaldo (1971) ضمن ما يعرف بالمرجع السحري، والتي تتمثل في كل من النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، زيادة معدلات التشغيل والتوازن الخارجي.

تعتمد هذه الدراسة المتواضعة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري ، بالإستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي مرتكزين في ذلك على معطيات وإحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري (ONS) ، وزارة المالية الجزائري، والدراسات الصادرة عن صندوق النقد الولي (FMI) والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

1-1- الإنفاق العام ... مفاهيم اساسية :

1-1- مفهوم الإنفاق العام : تعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" ⁽³⁾ ووفق هذه الرؤية تتكون النفقة العامة من ثلاث عناصر اساسية وهي العنصر الأول أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي وأخيرا العنصر الثالث أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

I-2- ضوابط الإنفاق العام: للإنفاق العام جملة من الضوابط يتوجب على القائمين عليه الالتزام بها ويمكن التطرق إليها كما يلي:

أولاً: ضابط المنفعة

ثانياً: ضابط الاقتصاد في النفقات العامة

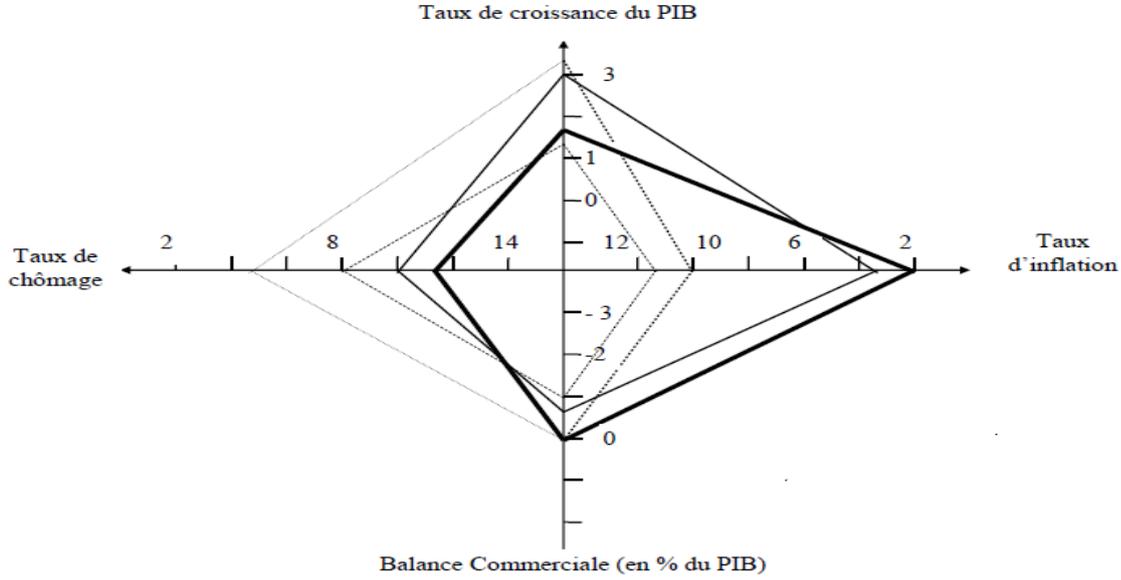
ثالثاً: ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة)

2- الإنفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية

سياسة الإنفاق العام تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار ، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية ، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها ، ولهذا نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة ، وقد جمعها الاقتصادي " Nicolas KALDOR 1908/1986 " ⁽⁴⁾ في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري ⁽⁵⁾ والتي تتمثل في:

- تحقيق النمو الاقتصادي .
- تحقيق التشغيل الكامل (مكافحة البطالة).
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم).
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

الشكل البياني رقم (1): أهداف السياسة الاقتصادية حسب "Le Carré Magique de N. Kaldor"

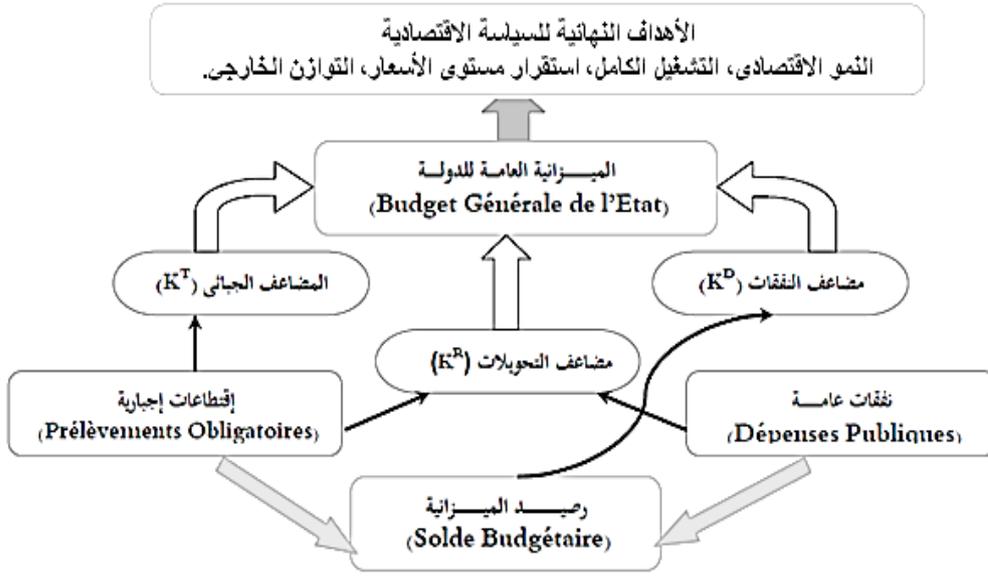


Source: DIEMER ,La politique économique de l'état ,paris,2010,p4

ففي نفس الاتجاه وضع "كينز" النقاط على الحروف من خلال إقراره بأن السياسة الاقتصادية عموماً تهدف إلى تحقيق مستوى جد عالٍ من النشاط الاقتصادي⁽⁶⁾، بينما أكد (N.Kaldor,1971) هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد.

وباعتبار أن جانب النفقات العامة الذي هو جزء مهم من الميزانية العامة إلى جانب الإيرادات العامة، فإنه يلعب دوراً كبيراً مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مضايف الإنفاق العام.

الشكل البياني رقم (2): موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية :



Source :C.Rodrigues /IUFM Aix, "Economie-séance n°31, Politique Economique", Marseille, p.49.

الشكل البياني أعلاه يوضح موضع سياسة الإنفاق العام ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: إحداث النمو الاقتصادي ، لها مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل ، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي

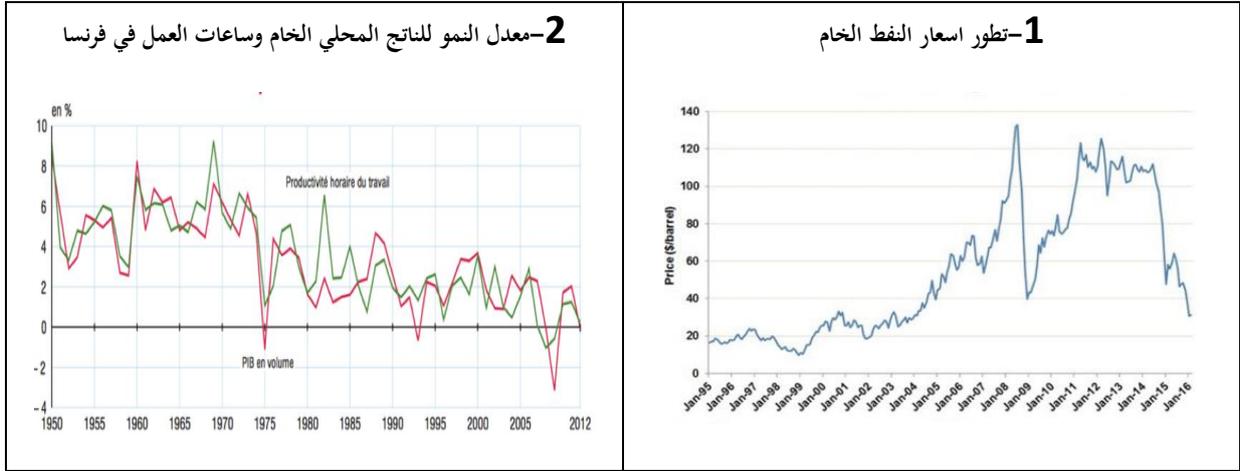
3- دراسة قياسية لمدى رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر :

3-1- أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية :

3-1-1- تحليل السلاسل الزمنية: "Time Series Analysis"

3-1-1-أ- مفهوم السلاسل الزمنية: السلسلة الزمنية هي سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة y_t .⁽⁷⁾

الشكل البياني رقم (3): أمثلة عن أشكال السلسلة الزمنية:



Source : opec&-Insee, comptes nationaux, base 2005,France.p12

3-1-1-ب- استقرارية السلاسل الزمنية : تُعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن ، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان. ⁽⁸⁾ وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية. ⁽⁹⁾ وتعد سلسلة زمنية Y_t مستقرة Stationary إذا تحققت الخصائص التالية: ⁽¹⁰⁾

$$E(Y_t) = \mu \quad \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن}$$

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad \text{ثبات التباين عبر الزمن Variance}$$

أن يكون التباين Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين

$$\text{Cov}(Y_t - Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$$

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التباين γ_k ثوابت. ومن ذلك خلص Regina Kaiser and Agustin Maravall إلى أن الاستقرارية إحصائياً تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين. ⁽¹¹⁾

3-1-1-ج- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: Stationarity test : إن عدم استقرارية السلاسل الزمنية في كثير من الأحيان يكون نتيجة لوجود جذر الوحدة ، وقد اقترح Dickey & Fuller اختباراً يكشف ذلك.

1- إختبار (Dickey & Fuller) D.F. (12) : بافتراض أنه لدينا السياق العشوائي X_t ، نقوم بحساب الانحدار التالي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^P a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

يقوم اختبار DF على اختبار قيمة p فيما إذا كانت $p=1$ أي أن فرضيات الاختبار هي:

- قبول الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة $H_0: p=1$

- قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة $H_1: p<1$

نحسب إحصائية الاختبار t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller. ويمكن أن نضيف إلى المعادلة حداً ثابتاً ، وإنحدارا خطياً بالزمن بحسب طبيعة السلسلة المدروسة، و تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

2- الإختبار المعزز (Augmented Dickey & Fuller) A.D.F. : نقوم بحساب الإنحدار (13)

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^P a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

$$\varphi = \rho - 1$$

إذن :

$$H_0 : \varphi = 0$$

$$H_1 : \varphi < 0$$

في هذه الحالة فرضيات الاختبار :

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة و تحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى (14) $(B \text{ أو } B^2 \text{ أو } B^3)$ ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة. ونشير هنا أيضاً إلى أنه يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حداً ثابتاً، أو حداً ثابتاً وإنحداراً خطياً بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

3-1-2- التكامل المشترك (المتزامن) :

يعرف التكامل المتزامن على أنه "تصاحب (association) بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن." (15)

أولاً: اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين لـ **Engle و Granger (1987)**: العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF. حيث أثبت كل من **Engle و Granger (1987)** بطريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $X_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t$. بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y .

ثانياً: اختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات لـ **Johansen (1988)**: من خلال هذا التوجه لـ **Johansen (1988)** يتم استخدام اختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

أ- عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

ب- التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

وبالمقابل يعتمد اختبار **Johansen (1988)** إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة. وإن هذه المقاربة ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار DF. بينما يتفوق هذا الاختبار على اختبار **Engle و Granger** للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة.

3-1-3 نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VAR (Vectorial Auto Regressive) :

يعتبر "Christopher Sims" أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR في عام 1980، من خلال مقاله المعنون بـ "Macroeconomics and Reality" ⁽¹⁶⁾ في مجلة "economica" كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآتية تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل : استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص "identification" مقبول لنموذج ، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية "exogenes" وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني . ⁽¹⁷⁾ وقد نال "Sims" وزميله "Thomas Sargent" سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي .

النموذج العام لـ VAR: نموذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive) VAR الذي اقترحه Sims ، يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآتية التي يوجد في ظلها علاقات بين المتغيرات . ⁽¹⁸⁾ يتم إنشاء مجموعة من المتغيرات العشوائية الزمنية عن طريق نموذج VAR ، إذا كان كل من هذه المتغيرات وفق علاقة خطية ، من قيمها الماضية وكذلك القيم الماضية للمتغيرات الأخرى من المجموعة، مثال على ذلك متغيرين زمنيين عشوائيين X_{1t} و X_{2t} يتم نمذجتهم عن طريق نموذج VAR وفق الصيغة التالية: ⁽¹⁹⁾

$$X_{1t} = \mu_1 + \rho_{11}X_{1t-1} + \rho_{12}X_{1t-2} + \rho_{21}X_{2t-1} + \rho_{22}X_{2t-2} + u_{1t}$$

$$X_{2t} = \mu_2 + \gamma_{11}X_{1t-1} + \gamma_{12}X_{1t-2} + \gamma_{21}X_{2t-1} + \gamma_{22}X_{2t-2} + u_{2t}$$

ويمكن تمثيل الصيغ أعلاه وفق نظام المصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات أو فترات إبطاء وتصبح العلاقة كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LX_{1t} \\ LX_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2X_{1t} \\ L^2X_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

و يمكن إعطاء مفهوم عام وشامل لنموذج VAR ، على أنه عمليات عشوائية متعددة المتغيرات X ذات المكونات n ، والتي يتم إنشاؤها بنموذج VAR ذو الدرجة p ، إذا كان هناك متجه μ ، مصفوفات Φ_l من نوع $n \times n$ ، و عملية عشوائية متعددة المتغيرات μ_1 ، إذا كل مكون يمثل ضوضاء بيضاء، كمايلي: ⁽²⁰⁾

$$X_t = \mu + \sum_{l=1}^p \Phi_l X_{t-l} + u_t$$

$$\left(I_n - \sum_{l=1}^p \Phi_l L^l \right) X_t = \mu + u_t$$

وتصبح العلاقة كمايلي:

وأيضا:

$$\Phi(L)X_t = \mu + u_t$$

حيث يمثل $\Phi(L)$ مصفوفة متعددة الحدود بفترة تأخر ويعرف كمايلي:

$$\Phi(L) = \left(I_n - \sum_{l=1}^p \Phi_l L^l \right)$$

ووفق الصيغة العامة يظهر لنا جلياً أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان. كما أن تقدير النموذج

السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي $t Y$ مستقراً من المرتبة الثانية⁽²¹⁾

3-2- دراسة العلاقة بين النفقات العامة وأهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور " Le

:"carré magique de KALDOR

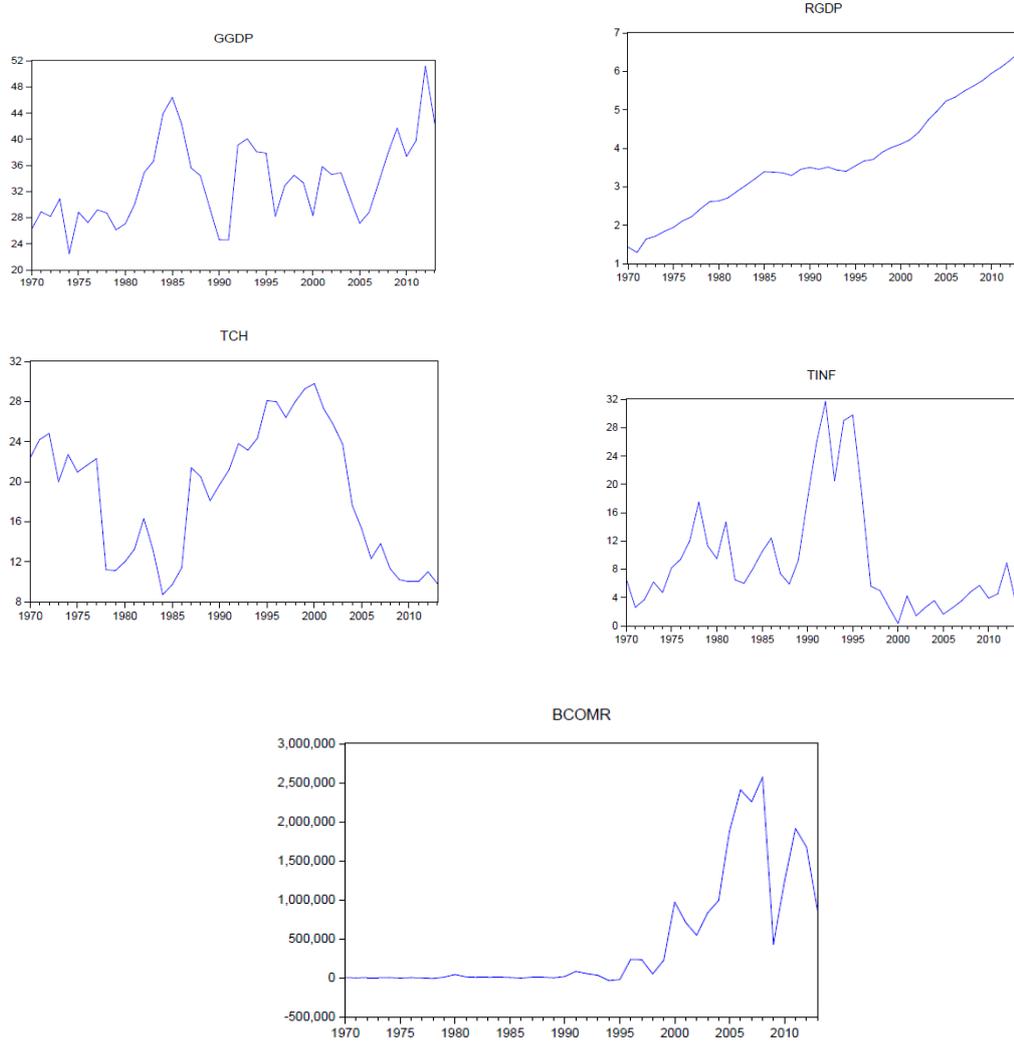
3-2-1- وصف تحليلي لمعطيات الدراسة : الهدف من الدراسة كما اسلفنا سابقا البحث عن التأثير المتوقع للإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في أربعة أهداف وبالتالي يمكن اجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- الإنفاق العام واعتمنا في ذلك على نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي Ggdp
 - النمو الاقتصادي واعتمنا في ذلك على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Rgdp.
 - التشغيل الكامل واعتمنا في ذلك على معدل البطالة Tch.
 - استقرار المستوى العام للأسعار واعتمنا في ذلك على معدل التضخم Tinf.
 - التوازن الخارجي واعتمنا في ذلك على رصيد ميزان التجاري Bcomr (وذلك لكون الميزان التجاري المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير).
- جدول رقم (1): معطيات الدراسة ومصادرها:

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
الإنفاق العام	Ggdp	-FMI -CNES -Ministère des Finances -Office nationale des statistiques -La Bank mondial	الفترة الممتدة من 1970 إلى 2013
الناتج المحلي الحقيقي	Rgdp		
معدل البطالة	Tch		
معدل التضخم	Tinf		
رصيد الميزان التجاري	Bcomr		

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل البياني رقم (4): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه.

3-2-2- مراحل و نتائج الدراسة التطبيقية متبوعة بالتحليل الاقتصادي:

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعتمد على نموذج Augmented Dickey – Fuller (ADF) وكانت النتائج تشير إلى أن سلسلة رصيد الميزان التجاري هي السلسلة الوحيدة المستقرة عند المستوى معنوية 5%، بينما باقي السلاسل الزمنية الأخرى غير مستقرة عند مستوى معنوية 5% مما دفعنا إلى الاختبار على الفروق الأولى. وبما أن هذه المتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن إجراء التكامل المتزامن .

ثانياً: تقدير نموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة : يتم تقدير نموذج VAR ، مع الأخذ بقيم السلاسل الزمنية محل الدراسة المستقرة ، ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير السلاسل الزمنية المستقرة بنموذج VAR:

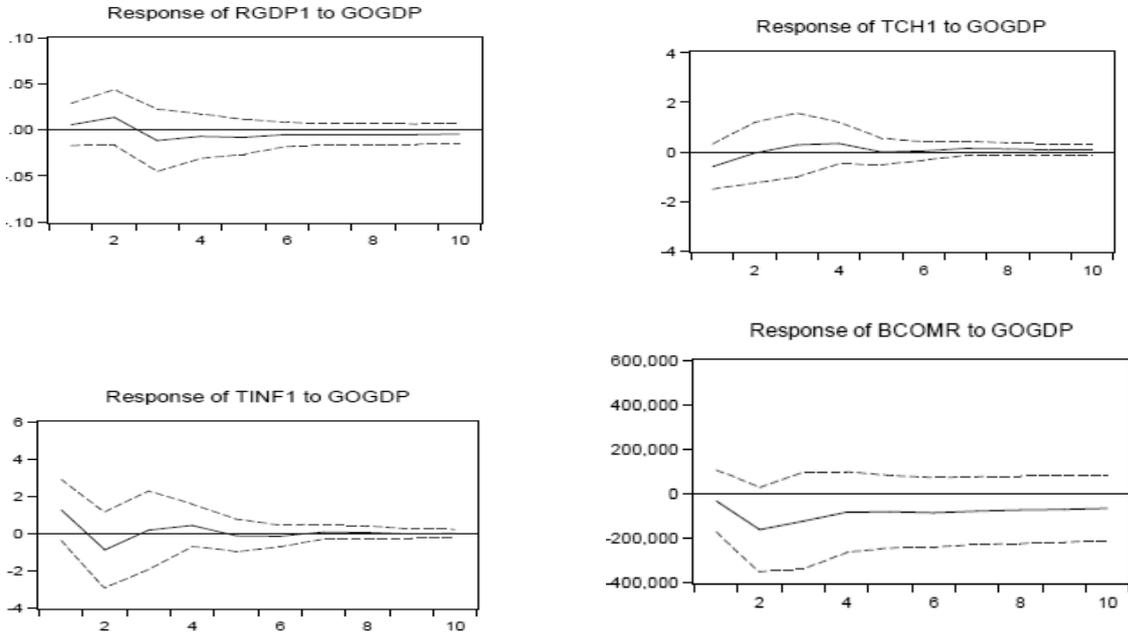
Vector Autoregression Estimates				
Date: 05/21/14 Time: 19:52				
Sample (adjusted): 1973 2013				
Included observations: 41 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	RGDP1	TCH1	TINF1	BCOMR
GOGDP(-1)	0.001229	-0.020273	-0.179156	-27453.49
	(0.00267)	(0.10692)	(0.19308)	(16140.2)
	[0.46064]	[-0.18962]	[-0.92789]	[-1.70094]
GOGDP(-2)	-0.002008	0.100284	0.138078	-12971.34
	(0.00276)	(0.11062)	(0.19977)	(16699.9)
	[-0.72723]	[0.90653]	[0.69117]	[-0.77673]

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Evviews7.

ثالثاً: تحليل دوال الاستجابة الدفعية: "Analyse of Impulse response functions" باعتماد تحليل دوال الاستجابة

الدفعية ، يبين الشكل البياني الاستجابة الدفعية لكل متغير نتيجة لصدمة واحدة تحدث في الإنفاق العام :

الشكل البياني رقم (5): استجابة أهداف السياسة الاقتصادية لصدمة تحدث في الإنفاق العام



المصدر: من استنتاج الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال استنتاج دوال الاستجابة الدفعية يمكن الخروج بأهم النتائج التالية :

من خلال التقديرات أعلاه فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الإنفاق العام تقدر بـ 1% خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي ضعيف جدا يقدر بـ (0.005801 %) ، أما في السنة الثانية يزداد تأثير الناتج المحلي الاجمالي بـ (0.013527 %) مقابل زيادة بـ (1%) من الإنفاق العام. وهذا ما يؤكد أن التأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي إيجابي لكن جد ضعيف، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الانفاق العام على المدى القصير. بينما في السنة الثالثة بدأ انخفاض الناتج بقيم سلبية إلى أن وصل إلى قيمة جد متدنية تقدر بـ (0.004341 %) ويستمر في الانخفاض. وهذا ما يؤكد لنا أن زيادة الانفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل حيث يلاحظ أنه كلما زاد الانفاق العام ينخفض بالمقابل الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ما يخالف توجه Barro(1981)⁽²²⁾ ، والذي انطلق من فكرة أن الزيادة في الإنفاق العام يجب أن يتكون له اثار منتجة من خلال زيادة الدخل .

كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الانفاق العام خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي سالب على معدل البطالة يقدر بـ (0.585896 %) ويبقى سالب في السنة الثانية لكن اقل حدة بـ (0.032164 %) ، أما على المدى المتوسط فهناك أثر إيجابي ضعيف يقدر بـ 0.27 % و 0.34 % خلال السنة الثالثة والرابعة على التوالي ، ليتواصل الأثر الايجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ومثال على ذلك 0.07 % خلال

السنة الأخيرة ويفسر ذلك بمرحلة الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة التي عرفت فيها نسبة البطالة (TCH) تدني ملحوظ بالمقارنة بارتفاع في نسبة النفقات العامة من ال PIB ، حيث انخفضت نسبة البطالة من 29.80 % سنة 2000 إلى ما يقارب 9.8% سنة 2013 ، وبالمقابل كان هناك ارتفاع في النفقات العامة التي انتقلت من 28.31 % من PIB سنة 2000، إلى 42.41 % سنة 2013، وبالتالي ظاهريا هناك آثار إيجابية ، لكن المنتبع لقطاع الشغل وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة الذي يرجع إلى تكثيف البرامج الاستثمارية من جهة وإطلاق آليات للتشغيل ساهمت في امتصاص عدد كبير من البطالين إلا أن المتمعن في نسب البطالة فإنها تحوي عدد كبير من العاملين بمناصب شغل مؤقتة .

بينما في حالة حدوث صدمة تقدر بـ 1% في الإنفاق العام يكون لها أثر معنوي إيجابي على معدل التضخم يقدر بـ (1.257814 %) ، في السنة الأولى ، وبخلاف التأثيرات السابقة التي أحدثها الإنفاق العام فإن الآثار التي تم تسجيلها بداية من السنة الثانية ثم على المدى المتوسط والطويل في متغير التضخم كانت آثار معنوية سالبة. مثال على ذلك الأثر المعنوي السالب المقدر بـ 0.882120 % خلال السنة الثانية نتيجة للصدمة في الإنفاق العام بـ 1% ، أما على المدى المتوسط فاستقرت النسبة في حدود 0.112963 % ، ليصبح الأثر المعنوي إيجابي على المدى الطويل لكن بقيم متدنية ، مثال على ذلك النسبة 0.036% خلال السنة العاشرة كما هو معلوم فإن معدلات التضخم التي عرفت تذبذبا بين الصعود والنزول ، وفي أواخر السبعينات ارتفعت إلى 17.5 % سنة 1978 ، والطفرة كانت في التسعينات حيث بلغ معدل التضخم أعلى الدرجات بـ 31.7% سنة 1992، ليعرف انخفاض بعد ذلك نظرا لتدابير السياسة النقدية المعتمدة في هذه الفترة ، حيث وصل إلى 0.34% سنة 2000، بينما في فترة البرامج التنموية عرفت معدلات التضخم نهجا تصاعديا لكن بوتيرة بطيئة نظرا لمنسوب الإنفاق العام الذي تم ضخه في الاقتصاد في هذه الفترة، ويعتبر الأمر طبيعي لزيادة الإنفاق.

وحسب التقديرات السابقة وفي حالة صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بـ 1% ينتج عنه أثر سالب في رصيد الميزان التجاري ويستمر هذا الأثر السلبي على المدى المتوسط والطويل وإن كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

وهذا التحليل لأثر الإنفاق العام على المتغيرات محل الدراسة إنما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن ، وذلك من خلال عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الإنفاق العام بل هناك تذبذب كبير حتى في ظل الإصلاحات التي برمجت في فترة

التسعينات ، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر.

رابعاً: تحليل التباين: ولتدعيم النتائج السابقة، يسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة.

الجدول رقم (13) : تحليل تباين الأخطاء.

Variance Decomposition of RGDP1:		Variance Decomposition of TCH1:		Variance Decomposition of TINF1:		Variance Decomposition of BCOMR:	
Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP	Period	GOGDP
1	0.619708	1	3.938513	1	5.566004	1	0.652756
2	3.079357	2	2.930116	2	7.482032	2	9.501406
3	3.905443	3	3.433929	3	7.322478	3	11.69332
4	4.288638	4	4.315056	4	7.788894	4	11.42203
5	4.787411	5	4.281403	5	7.806528	5	11.37221
6	4.962618	6	4.252757	6	7.851822	6	11.57912
7	5.086935	7	4.379130	7	7.872254	7	11.69179
8	5.223476	8	4.463019	8	7.878944	8	11.76577
9	5.364247	9	4.482412	9	7.879416	9	11.84801
10	5.468340	10	4.511388	10	7.879089	10	11.90803

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews7

ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها تتضح لنا أهم الآثار التي تنتجها برامج الإنفاق العام على أهم المتغيرات محل الدراسة (أهداف السياسة الاقتصادية) ، كما يلي:

التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الحقيقي (RGDP1) في السنة الأولى تأتي من الإنفاق العام بنسبة لا تتجاوز 0.61% بينما ترتفع في السنة الثانية إلى 3.07% ، بينما على المدى المتوسط والطويل فإن التقلبات التي تطرأ على الناتج المحلي الحقيقي تأتي من الإنفاق العام بنسبة تتراوح ما بين 4 و 5 % فقط، وهذا ما

يفسر الأثر الضعيف للإنفاق العام على المدى المتوسط والطويل ، وهنا ما يفسر تدني مضاعف الإنفاق العام⁽²⁴⁾ وبالتالي التأثير الضعيف على معدل النمو الاقتصادي. وهذا ما يؤكد النتائج السابقة.

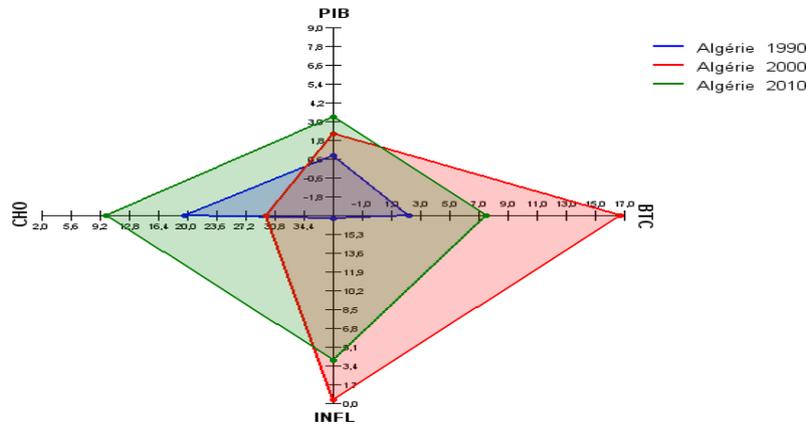
✚ التغييرات التي تطرأ على معدل البطالة تأتي من الإنفاق العام بنسبة 3.93 % خلال السنتين الأولى والثانية بينما على المدى المتوسط والطويل فتبقى منحصرة ما بين 3.43 % و 4.51 % وهي نسب ضعيفة.

✚ بينما التغييرات التي تطرأ على معدل التضخم تأتي من الإنفاق العام بنسبة 5.56 % خلال السنة الأولى لترتفع على المدى المتوسط إلى ما يفوق 7 % ، وتستقر في حدود 7.87 % على المدى الطويل.

✚ أما التغييرات التي تطرأ على رصيد الميزان التجاري تأتي من الإنفاق العام بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.65 % خلال السنة الأولى لتنتقل إلى نسبة مهمة تتجاوز 11 % على المدى الطويل ، مما يؤكد وجود أثر إيجابي ومهم للإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري.

وباعتبار أن "Nicolas KALDOR" من خلال طرحه لفكرة المربع السحري وتأكيد أنه كلما كان المربع مستوي الأضلاع وبحجم واسع فإنما يدل على أن المؤشرات المكونة له في حالة جيدة ، واستطلاعاً منا من خلال دراستنا لحالة الجزائر استطعنا تمثيل ذلك وفق الشكل البياني الموالي على التوالي:

الشكل البياني رقم (7): تمثيل المربع السحري للإقتصاد الجزائري خلال السنوات 2010/2000/1990.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- BM et FMI = Banque Mondiale et Fonds Monétaire International
- OCDE = Organisation de Coopération et de Développement Économiques
- NSEE et BDF = Institut National de la Statistique et des Études Économiques et Banque de France.

ويلاحظ من خلال عينة الدراسة لسنوات 2010/2000/1990 ، مدى الاختلال الذي يظهر على المربع السحري لـ "KALDOR" للاقتصاد الجزائري ، ومن خلال تفسير نتائج دوال الاستجابة الدافعية وكذلك نتائج تحليل تباين

الأخطاء نخلص على نقطة مهمة مفادها أن السياسات الاتفاقية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع لاستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، وأيضا ضرورة تخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لا بد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستتخفف الإيرادات العامة خاصة منها الجباية العادية.

وكقراءة معمقة لهذه النتائج المفصلة فإن عملية توجيه برامج الإنفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الإنفاق العام يسبب متاعب جمة للاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية)، وتفاقم العجز الموازي. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهم أهدافها.

الخاتمة:

✓ إن لأثر الإنفاق العام على المتغيرات محل الدراسة إنما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن - من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية - حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر. والنتيجة الأساسية مفادها أن السياسات الاتفاقية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط والبعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، وأيضا ضرورة تخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لا بد لمعدلات الفائدة من الارتفاع كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في

طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص ، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة ، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستخف الإيرادات العامة خاصة منها الجباية العادية. وجملة هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الرابعة والأخيرة.

✓ وكقراءة معمقة لهذه النتائج المفصلة فإن عملية توجيه برامج الإنفاق العام إلى مواطن رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الإنفاق العام يسبب متاعب جمة للاقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية) ، وتفاقم العجز الموازي. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهم أهدافها.

✓ لا يزال الرقي برشادة برامج الإنفاق العام في النظام الميزاني من جهة وفعالية الإنفاق العام في تأثيره على واقع أفراد المجتمع من جهة أخرى جد متأخر ، وذلك راجع لعدة أسباب ساهمت من قريب أو من بعيد في الوصول إلى هذا الوضع ، نجد في ذلك الأسباب الخاصة بالميزانية العامة، والتي تتمثل في الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة وذلك باعتماد ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص في تقسيم الميزانية إلى وزارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة ، مع افتقار لمؤشرات أداء خلال مراحل التنفيذ. بالإضافة إلى تفاقم العجز المزمن للملازم للميزانية العامة وصعوبة التحكم فيه ، مما يساهم في خلق حالات تضخمية على المدى الطويل ، كما أن اتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة كان له نصيب وافر في الحد من رشادة هذه الأخيرة .

✓ ومن أهم الأسباب كذلك التي أدت إلى ضعف الأداء في برامج الإنفاق العام عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها، فالملاحظ في برامج الإنعاش الاقتصادي التي قدمتها الدولة والتي كان لها من النتائج المحفزة إلا أنها من جهة أخرى فاقت التكاليف المحددة لها ، فعلى سبيل المثال مشروع الطريق السيار الذي رصد له مبلغ يفوق 07 مليار دولار ، فبعد إتمامه فاقت تكلفته الحقيقية 18 مليار دولار ناهيك على النفائص التي بدأت تظهر تبعا.

والسبب الأهم هو الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري كالاقتصاد ريعي يعتمد على العوائد البترولية مما أثر على صلابة الميزانية العامة فقد ساهمت الجباية البترولية بما بنسبة جد مهمة وصلت أقصاها إلى 64.56 % من الإيرادات العامة سنة 1992، و 56.4 % سنة 2004. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

• التوصيات:

بناء على ما تطرقنا عليه في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا عليه من نتائج ومن أجل الرقي بجانب النفقات العامة في إطار من الرشادة المبنية على سلامة الأساليب و الأدوات المستخدمة في تجسيد برامج الإنفاق العام وبالإعتماد على أهم الطرق والأساليب والتجارب التي سقناها من خلال البحث ، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

✓ باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل ، رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة لذلك أصبح من الضروري:

أ- إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف و الانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج. والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل ، ويكون هذا الإصلاح بصورة تدريجية كما أن الإصلاحات المستقاة من دولة معينة وتطبيقها حرفيا غير مجدي ، بل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النظام المالي الجزائري.

ب- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية ، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

ج- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

✓ يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد.

✓ العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وفق آليات ذات فعالية عالية .

✓ العمل على وضع إستراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجه للمستثمرين بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

الهوامش والمراجع:

2. Robert J. Barro and Xavier Sala-i- Martin (2003), Economic growth, Second Edition, The MIT Press Cambridge , Massachusetts London, England, 2003,p310
3. حسن مصطفى حسين (2001) ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص11.
4. " Nicolas KALDOR " (1908/1986) هو اقتصادي بريطاني ، درس الاقتصاد في جامعة برلين ، وشغل منصب أستاذ بجامعة لندن، و يعتبر من الكتاب المعاصرين المنتمين للتيار الكينزي من مدرسة كمبردج ، قام بتطوير أطروحة حول أهداف السياسة الاقتصادية ، وشغل كمستشار للحكومة البريطانية و للعديد من الحكومات في العالم
5. Benoît Rigaud et autres (2008), Politiques publiques - La politique économique québécoise entre libéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives Canada, p06.
6. CNED – Académie en ligne, Les politiques économiques, press, paris, p04.
7. معتوق امحمد (2007) ، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص159.
8. شرابي عبد العزيز(2000) ، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص30.
9. Régie Bourbonnais (2003). « Économétrie »,Dunod 5eme édition . Paris.,p225..
10. محمد بن صالح بن سليمان المعجل (2007) ، محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ص80.
11. Regina Kaiser and Agustin Maravall " Notes on time series analysis ARIMA models and Signal Extraction " Banco , Spanish , without date. p 6 -
12. Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431.
13. Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072
14. عثمان نقار، منذر العواد (2012)، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 28 العدد الثاني، ص342.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2004)، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" مصر، ص670 .
16. 3 - Nicola Viegi, Introduction two VAR Models, University of Pretoria, July 2010, p04.
17. عثمان نقار، منذر العواد، مرجع سبق ذكره، ص340.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصر، ص737.
19. Éric DOR, (2004) Économétrie Cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaires, Direction de collection : Roland Gillet, paris ,p208.
20. - Ibid, p208.
21. عثمان نقار، منذر العواد مرجع سبق ذكره، ص340 .

22. Louis phaneuf; etienne Wasmer(2005) ;une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvement fiscaux sur l'activité économique au québec et au canada ; Montréal; octobre, p10
23. العوفي حكيمة (2014)، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05 ، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية ، جامعة معسكر ، أفريل، ص 62.
24. تطرق العديد من الباحثين إلى قيمة مضاعف الإنفاق العام في الجزائر ، فعلى سبيل المثال وجد وليد عبد الحميد عايب في مؤلفه الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي أن قيمة المضاعف تقدر بـ 0.037 وهي قيمة متدنية إذا ما قورنت مع المفهوم النظري للمضاعف. بينما خلص الباحث شبيبي عبد الرحيم ضمن أطروحته حول الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام أن قيمة مضاعف الإنفاق العام تقدر بـ 0.022 وهي قيمة جد متدنية . وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري.

التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة : استكشاف العلاقة التوازنية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري

إعداد :

دكتور/ إبراهيم محمد علي علي

مدرس بقسم الإقتصاد

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - جمهورية مصر العربية

جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

ibrahimali@su.edu.sa

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في محاولة لتحديد تأثير كل من سعر صرف الجنيه المصري ، و سعر الفائدة قصيرة الأجل على معدل التضخم ، في الاقتصاد المصري . و ذلك باستخدام بيانات شهرية عن تلك المتغيرات خلال الفترة من يناير 1996 وحتى شهر أغسطس من عام 2015. وكبديل للنماذج التقليدية التي تدرس التكامل المشترك Cointegration فيما بين المتغيرات مثل نماذج Engle & Granger(1987) ، و Johansen & Juselius(1990) ، اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق ذلك الهدف على تطبيق نموذج الإبطاء الموزع للانحدار الذاتي Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) . وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك فيما بين المتغيرات الثلاثة ، وهو الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند صياغة السياسة النقدية التي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري في الاقتصاد المصري .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، التكامل المشترك ، نموذج ARDL .

Abstract

This study tries to test the long run equilibrium relationship between inflation, nominal exchange rate, and short term interest rate in Egypt using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) as an alternative approach instead of conventional methods like Engle & Granger (1987) and Johansen & Juselius (1990) that study cointegration. The results showed that there is long run equilibrium between these three variables, which must considered in formulating monetary policy that tries to achieve price stability.

Keywords: Inflation, Exchange Rate, Interest Rate, Cointegration, ARDL Model.

JEL: E52.,

E58.,

أولاً : مقدمه:

يعد تحديد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم من أهم المهام التي يجب إنجازها على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية . حيث يتسبب عدم استقرار المستوى العام للأسعار ، بما يعنيه من انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، إلى التأثير على حجم الطلب الكلي، بما لذلك من آثار سلبية على كل من معدل الاستثمار ، والنمو الاقتصادي . وعلى ذلك فإن التحكم في معدلات التضخم يتطلب تحديد هذه العوامل المؤثرة فيه وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية ، حتى يتمكن صانع السياسة الاقتصادية من تحديد العوامل الحاسمة في حدوث التضخم . وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ، حيث تتركز الأدبيات في هذا الصدد بالكثير من الدراسات النظرية والتجريبية التي حددت هذه العوامل ، و طبيعة تأثيرها على معدلات التضخم . و تتحدد المهمة الرئيسية لهذه الدراسة في معرفة مدى تأثير بعض من تلك العوامل التي تناولتها تلك الدراسات على معدل التضخم ، حيث يقتصر التحليل في هذا الإطار على عاملين فقط هما كل من سعر الصرف ، و سعر الفائدة قصير الأجل ، في محاولة لمعرفة طبيعة علاقه طويلة الأجل التي قد تنشأ فيما بين هذين المتغيرين ، و معدل التضخم .

أ. المشكلة البحثية :

يمثل استمرار تدهور أداء بعض المؤشرات الكلية مثل معدل التضخم إشارة على عدم قدرة السياسة الإقتصادية في مرحلة الصياغة ، و إتخاذ الإجراءات ، على الفهم الدقيق للعوامل الحاسمة التي تؤدي إلى ذلك الأداء السلبي الأمر الذي يجعل من الضروري القيام بالتحديد الدقيق للعوامل الحاسمة التي تجعل صانع السياسة الإقتصادية على دراية أكبر بالأسباب الحقيقية لإرتفاع معدلات التضخم . و تقدم هذه الدراسة تحليلاً مبنياً على نموذج ARDL لإستكشاف علاقة معدل التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين بكل من سعر الصرف الإسمى للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكى ، و سعر الفائدة قصيرة الأجل . و ذلك في محاولة لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بين تلك المتغيرات الثلاثة .

ب . أهداف الدراسة و أهميتها :

يعانى الإقتصاد المصري من إستمرار إرتفاع المستوى العام للأسعار ، و هو ما يعكسه تطور الرقم القياسى لأسعار المستهلكين CPI ، و غيره من مؤشرات قياس التضخم . و يترتب على إستمرار ذلك إنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، بما له من إنعكاسات سلبية على مستوى رفاهية غالبية أفراد المجتمع . و فى هذا السياق تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- 1- تحديد إلى أى مدى يؤثر كل من التغير فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، وكذلك التغير فى سعر الفائدة قصيرة الأجل على معدلات التضخم .
- 2- إستكشاف طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل فيما بين المتغيرات الثلاث السابقة ، و تحديد إنعكاسات نتائج ذلك على مستوى صنع السياسة الإقتصادية الكلية .

ج . فروض الدراسة :

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضية التالية :

يتجه كل من معدل التضخم ، و سعر الصرف ، و معدل الفائدة قصيرة الأجل إلى مستويات توازنية طويلة الأجل بما يؤكد وجود تكامل مشترك فيما بين تلك المتغيرات .

د . المنهجية:

لا تعتمد هذه الدراسة فى إختبار العلاقة التوازنية فى الأجل الطويل فيما بين كل من معدل التضخم و سعر الصرف و سعر الفائدة ، على ما يمكن أن يطلق عليه المنهجية التقليدية فى دراسة التكامل المشترك ، و المتمثلة فى تلك المراحل التى قدمتها دراسات كل من Engle & Granger(1987) ، و Johansen & Juselius(1990)، و آخرون مثل Gregory and Hansen (1996) ، و إنما تتبع منهجية أخرى قدمها بيزاران Pesaran وآخرون فى دراسات متعددة (1997) Pesaran ، (1995) Pesaran and Shin. ، (2001) Pesaran et al. و تتمثل فى إختبار مدى وجود علاقة توازنية فى الأجل الطويل فيما بين المتغيرات الإقتصادية من خلال تطبيق نموذج الإبطاء الموزع للإندثار الذاتى (ARDL)Autoregressive Distributed Lag الذى يحمل بعض المزايا التى تفتقر إليها المنهجية التقليدية .

هـ . حدود الدراسة :

من ناحية أخرى ، تختص هذه الدراسة بالإقتصاد المصرى ، و تتعلق بعدد من المتغيرات تتمثل فى كل من معدل التضخم معبرا عنه بالتغير النسبى فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، و كذلك سعر الصرف الإسمى للجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، و أخيراً متوسط سعر الفائدة قصيرة الأجل . و تعتمد الدراسة على بيانات شهرية تبدأ من شهر يناير عام 1996 ، و حتى شهر أغسطس من عام 2015 .

تتناول الدراسه فى القسم الثانى عرضاً مختصراً للأدبيات الإقتصادية التى تناولت العلاقة فيما بين المتغيرات الثلاثة ، معدل التضخم ، سعر الصرف ، و سعر الفائدة . ثم يتناول القسم الثالث شرحاً لمنهجية ARDLالمتبعة فى هذه الدراسه لتحليل العلاقة طويلة الأجل فيما بين تلكالمتغيرات ، و يعرض القسم الرابع تعريف

بالبيانات المستخدمه و مصادرها ، و مراحل تطبيق نموذج ARDL و نتائجه . ثم تنتهى الدراسه فى القسم الخامس و الأخير بخلصه تحتوى على أهم النتائج و إنعكاساتها على مستوى السياسه الإقتصاديه الكليه .

ثانياً : العلاقة بين كل من معدل التضخم و سعر الصرف و سعر الفائدة :

هناك العديد من الدراسات التى تناولت تأثير كل من سعر الصرف و سعر الفائدة على معدل التضخم . و تتطلق معظم تلك الدراسات على أساس أن نجاح السياسه النقدية فى تحقيق الإستقرار السعري ، و من ثم التحكم فى معدلات التضخم يمثل أهم أولويات تلك السياسه . و من ثم يصبح ضرورياً البحث فى تأثير التغير فى هذين السعرين الهامين (سعر الصرف ، سعر الفائدة) على التغير الذى قد يحدث فى المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات معبراً عنه بأحد مؤشرات قياس التضخم .

أ- العلاقة بين سعر الصرف و معدل التضخم :

يمثل التغير فى سعر الصرف أحد العوامل التى تؤثر بشكل كبير فى معدل التضخم فالعديد من الدراسات التجريبية أكدت على وجود علاقة سببية توضح التأثير القوي للتغير فى سعر الصرف على معدل التضخم ، مثل دراسات كل من (2012) Khodeir ، و (2015) Rehman and Aftab . (1995) Kim ، Deme and Fayissa . (1998) .فإنخفاض سعر الصرف Devaluation يؤثر على المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات داخل الإقتصاد من خلال تأثيره على كل من جانبى الطلب و العرض الكليين (2013) Madesha et al. فعلى مستوى الطلب الكلى من المتوقع أن ترتفع أسعار الواردات من السلع و الخدمات الإستهلاكية بمجرد إنخفاض سعر صرف العملة المحلية ، و هذا يقلل من الطلب الكلى بسبب إنخفاض القوه الشرائية للعملة المحلية نتيجة إرتفاع الأسعار . من ناحية أخرى فإن إرتفاع أسعار السلع الرأسمالية و المستورده ، و كذلك أسعار كافة مدخلات الإنتاج المحلى المستورده ، يترتب عليه إرتفاع تكاليف الإنتاج ، بما قد ينعكس فى إرتفاع المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات المنتجه محلياً ، و بالتالى يتأثر مستوى العرض الكلى بما لذلك من إنعكاسات أيضاً على المستوى العام للأسعار .

ب . العلاقة بين سعر الفائدة و معدل التضخم :

يعد سعر الفائدة أحد أهم العوامل التى يترتب على تغييرها سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض حدوث تغير مصحوب فى المستوى العام للأسعار . فإرتفاع سعر الفائدة يؤدى إلى تحويل جانب من السيوله الحاضرة لدى الأفراد إلى ودائع للإستفاده من إرتفاع العائد عليها . و سيترتب على إنخفاض السيوله إنخفاض مصاحب فى المستوى العام للأسعار بإفتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها .

و معظم الدراسات التجريبية التي إختبرت العلاقة بين كل من سعر الفائدة ، و معدل التضخم أولت إهتماما أكبر بتأثير التضخم على سعر الفائدة ، و هو ما يعرف بفرضية فيشر Fisher Hypothesis ، و التي ترى أن إرتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى إرتفاع إرتفاع سعر الفائدة الإسمى (Peng (1995)، Daniels et al(1996) ، Westerlund, (2008) ، و (Piccinino (2011). فإذا رمزنا لسعر الفائدة الإسمى بالرمز R و معدل التضخم بالرمز Inf فإن معادلة فيشير تشير إلى الصيغة التالية : $R = i + Inf$ ، حيث تمثل i سعر الفائدة الحقيقي . و وفقاً لذلك فإن إرتفاع معدل التضخم Inf بنسبة معينة ، سيترتب عليه إرتفاع سعر الفائدة الإسمى بنفس النسبة . و هو ما سيؤدي وفقاً لتلك المعادلة إلى إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي بنفس النسبة.

ثالثاً : المنهجية و نموذج ARDL :

وفقاً لـ (Peasaran & Shin (1995) ، يمكن دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل التي قد تنشأ فيما بين عدد من المتغيرات التي تختلف في درجة تكاملها ، و ذلك عن طريق تطبيق نموذج الإبطاء الموزع للانحدار الذاتي ARDL ، و ذلك على خلاف النماذج الأخرى التي تشترط تساوى درجة التكامل فيما بين السلاسل الزمنية المختلفة حتى يمكن تطبيق إختبار التكامل المشترك . و لا يقتصر الأمر على ذلك فقط ، بل يتميز نموذج ARDL بإقتضاره على معادلة واحدة تعطى معلومات عن العلاقة فيما بين المتغيرات سواء في الأجل القصير ، أو في الأجل الطويل . علاوة على أنه أكثر ملاءمة للسلاسل الزمنية صغيرة الحجم بالمقارنة بالأساليب الأخرى لتقدير التكامل المشترك (Marashdeh(2005).

غير أن تطبيق نموذج ARDL يتطلب ألا تزيد درجة تكامل السلاسل الزمنية لكل متغير عن الدرجة الأولى I(1). فطالما كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) أو I(1) فإن تطبيق هذا النموذج يظل ممكناً . فهناك حد أقصى لدرجة التكامل لا يجوز تجاوزها حتى يمكن إستخدام نموذج ARDL لإختبار التكامل المشترك . أما السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تتكامل من الدرجة الثانية I(2) فهي خارج حدود تطبيق هذا النموذج ، و لعل هذا هو سبب تسمية نموذج ARDL بإختبار الحدود Bound Test .

و يمكن عرض المنهجية التي يتم من خلالها دراسة التكامل المشترك فيما بين المتغيرات موضع الدراسة من خلال المعادلة رقم (1) على النحو التالي :

$$INF_t = \alpha_0 + \sum_{t=1}^n \phi_1 \Delta INF_{t-1} + \sum_{t=1}^n \phi_2 \Delta E_{t-1} + \sum_{t=1}^n \phi_3 \Delta R_{t-1} + \phi_1 INF_{t-1} + \phi_2 E_{t-1} + \phi_3 R_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

و تعرف رموز المعادلة كالتالى :

INF: هو معدل التغير في الرقم القياسى الشهرى لأسعار المستهلكين (CPI) Consumer Price Index على أساس يناير 2010=100.

E: يمثل متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكى . و سعر الصرف الإسمى (عدد الجنيهات التى تساوى دولاراً واحداً) .

R : متوسط سعر الفائدة قصير الأجل .

n تمثل عدد فترات الإبطاء . و الوحدة الزمنية فى هذه الدراسه هى الشهر .

أما ϵ_t فيمثل حد الخطأ الذى يفترض أن تباينه ثابت ، و قيمته المتوقعه تعادل الصفر ، و غير مرتبط إرتباطاً ذاتياً بقيمه السابقه . كما أنه موزع توزيعاً طبيعياً .

و تشير المعاملات θ_1 ، θ_2 ، θ_3 إلى علاقة المتغيرات موضع الدراسه فى الأجل القصير ، أو بمعنى آخر ديناميكية النموذج فى الأجل القصير . أما المعاملات φ_1 ، φ_2 ، φ_3 فتمثل تقديرات لإتجاه علاقات تلك المتغيرات بينها فى الأجل الطويل . و بالتالى فالمعادلة رقم (1) تختبر طبيعة العلاقات فيما بين متغيرات الدراسه فى الأجلين القصير و الطويل .

و لكى يتم إختبار مدى وجود تكامل مشترك فيما بين متغيرات الدراسه وفقاً لمنهجية ARDL ، يتم تقدير المعادله رقم (1). و يكون فرض العدم H_0 ، أى عدم وجود تكامل مشترك فيما بين تلك المتغيرات على النحو التالى :

$$H_0: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0$$

فى مقابل الفرض البديل H_1 :

$$H_1: \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0$$

و يتم الحصول على قيمة (F-Statistic) بعد إجراء إختبار Wald، و تقارن هذه القيمه مع القيم الحرجة المحدده وفقاً لـ Pesaran, et. al. (2001, p. 303) بحديها الأدنى I(0) و الأقصى I(1) مع الأخذ فى الإعتبار عدد المتغيرات المستقله ، و ما إذاكان النموذج يحتوى على مقطع Intercept مع أو بدون إتجاه Trend . و يمكن التمييز فى هذه الصدد بين حالات ثلاث عند إتمام تلك المقارنه ، فقد تتجاوز قيمة F الحد الأعلى للقيم الحرجة . و فى هذه حالة يتم رفض فرض العدم و قبول وجود تكامل مشترك فيما بين متغيرات الدراسه . كما أن قيمة F قد تكون أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة ، و لا نستطيع فى الحالة رفض فرض العدم و بالتالى لن توجد علاقة

توازنية طويلة الأجل فيما بين متغيرات النموذج . أما الحالة الثالثة فهي أن تتحصر قيمة F فيما بين الحدين الأدنى والأعلى للقيم الحرجة . و يكون الإستقرار فى هذه الحالة على وجود تكامل مشترك من عدمه فيما بين متغيرات النموذج . و معظم الدراسات تقترح إستكمال تطبيق نموذج ARDL فى هذه الحالة (Kremers, et al. (1992) and Error Correction Model (ECM) لإستكشاف التكامل المشترك فى النموذج . و قد يكون من المفيد فى هذه الحالة تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (Bannerjee et al. (1998

و لا يقتصر الأمر عند تطبيق نموذج ARDL على مجرد إستكشاف العلاقة التوازنية طويلة الأجل فيما بين متغيرات الدراسة ، بل يفترض أيضاً إستكشاف وضع النموذج فى الأجل القصير ، و تقدير قدرته و مقدار تكيف النموذج Adjustment فى الأجل القصير للوصول إلى المستوى التوازنى فى الأجل الطويل . و يتم ذلك عندما يتم تقدير حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term (ECT) الذى يجب يكون مقدراً معاملته جوهرياً Significant ، و يحمل إشارة سالبة . و يتم تقدير معامل حد تصحيح الخطأ عن طريق تقدير معاملات المعادلة التالية :

$$\Delta INF_t = \alpha_0 + \sum_{t=1}^n \phi_1 \Delta INF_{t-1} + \sum_{t=1}^n \phi_2 \Delta E_{t-1} + \sum_{t=1}^n \phi_3 \Delta R_{t-1} + CT_{t-1} \dots (2)$$

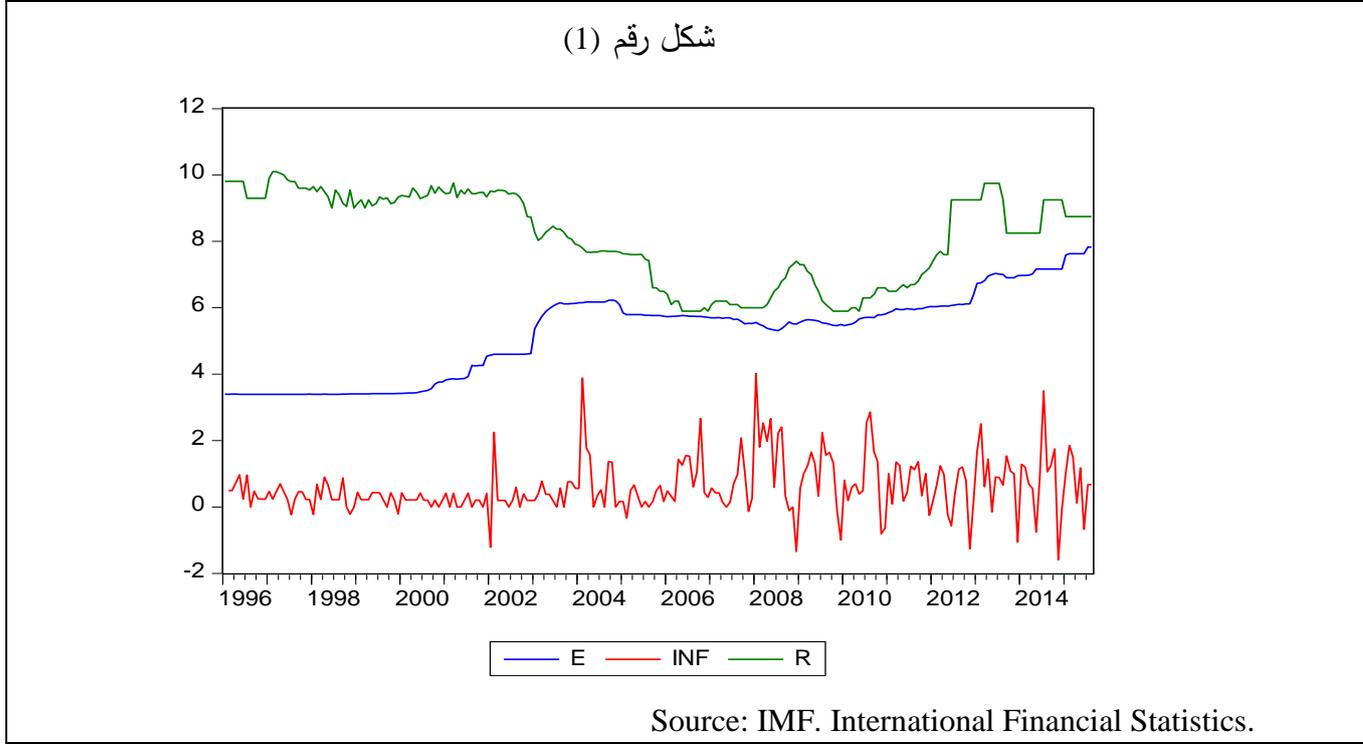
حيث يمثل CT_{t-1} حد تصحيح الخطأ فى الفترة t-1 ، و يعبر عن سرعة تكيف النموذج فى الأجل القصير للوصول إلى المستوى التوازنى فى الأجل الطويل . و كما سبق يجب أن تكون إشارته سالبة ، و يكون جوهرياً . و فى كافة الأحوال يجب أن يكون النموذج ككل بشقيه فى الأجل الطويل و الأجل القصير لا يعانى من الإرتباط الذاتى Autocorrelation ، و أن يكون مستقراً Stability ، و بالطبع يجب إختبار ذلك .

رابعاً: البيانات و مراحل تطبيق النموذج ARDL و نتائجه :

1- البيانات :

تستخدم الدراسة سلاسل زمنية شهرية لكل من معدل التغير فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين كمقياس للتضخم ، و هو ما يرمز له بالرمز INF ، كذلك سعر الصرف الإسمى للجنيه مقابل الدولار الأمريكى ، و يرمز له بالرمز E . أما سعر الفائدة قصير الأجل فهو عبارة عن متوسط سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل ، و جميع هذه البيانات تم إستخراجها من التقارير السنوية ، و المجلة الشهرية للبنك المركزى المصرى ، و كذلك من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولى International Financial Statistics . و تغطى البيانات الفترة من شهر يناير 1996 حتى شهر أكتوبر 2015 مع إعتبار الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لشهر يناير 2010 = 100 .

و يعرض الشكل رقم (1) تطور كل من معدل التضخم و سعر الصرف الإسمي ، و سعر الفائدة قصير الأجل خلال الفترة المذكوره :



و تظهر البيانات الأولية في الشكل السابق أن هناك تقلب في معدل التغير في الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلكين، و يقابل هذا التقلب إستقرار نسبي في سعر الصرف الإسمي منذ بداية شهر يناير عام 1996 و حتى مطلع القرن الحالي ، حيث بدأت الحكومة المصرية ي إتخاذ بعض القرارات التي خفض من خلالها سعر الصرف في عامي 2001 ، و 2002 ، ليبدأ التعويم الكامل للجنية المصري أمام الدولار الأمريكى منذ يناير عام 2003 . و قد بدأ سعر الفائدة الإسمي قصير الأجل في الإنخفاض بعدد فترة ثبات نسبي حتى عام 2002 لينتدبذ بعد ذلك على فترات متباعدة بين الصعود و الهبوط . و من الصعب إستنتاج طبيعة العلاقة فيما بين تلك المتغيرات الثلاثة بالإعتماد على تطور قيمها عبر الزمن وفقاً للشكل السابق بدون إختبارها مدى إستقرارها . و هو ما سيرد تباعاً .

2- خطوات تطبيق نموذج ARDL:

وفقاً لما سبق يجب إتباع الخطوات التالية لتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بين كل من معدل التضخم و سعر الصرف و سعر الفائدة ، و يتم ذلك على النحو التالي :

أ- تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية (إختبار الإستقرار :Stationarity Test):

من الضروري التأكد من درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، أى إختبار مدى إستقرارها Stationarity . حيث يشترط وفقاً للتحليل السابق ألا تتجاوز درجة تكامل السلسلة الزمنية عن الدرجة الأولى I(1) . ويمكن فى هذا الصدد تطبيق إختبار ديكي - فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) للسلاسل الزمنية فى حالة وجود مقطع Intercept بدون إتجاه Trend، و فى حالة وجود مقطع و إتجاه . و بتطبيق المعادلة التالية نحصل على نتائج إختبار جذر الوحدة فى الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة					
درجة تكامل السلسله	الفرق الأول First Difference		المستوى Level		المتغير
	مقطع و إتجاه	مقطع بدون إتجاه	مقطع و إتجاه	مقطع بدون إتجاه	
I(0)	-----	-----	مستقر	مستقر	Inf
I(1)	مستقر	مستقر	غير مستقر	غير مستقر	R
I(1)	مستقر	مستقر	غير مستقر	غير مستقر	E

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بإستخدام برنامج EViews

وفقاً لجدول نتائج إختبار مدى إستقرار السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار ADF فإن كلا من سلسلة سعر الفائدة قصيرة الأجل R ، و كذلك سعر الصرف E، متكاملتان من الدرجة الأولى I(1)، أى أنهما أصبحتا مستقرتين بعد التعبير عنهما بالفرق الأول First Difference . فى حين أن سلسلة معدل التضخم INF كانت مستقره عند المستوى Level، و لم تحتج إلى التعبير عنها بالفرق الأول لتصبح مستقره ، و بالتالى فهى متكامله من الدرجة صفر I(0).

و أهم ما يمكن إستخلاصه من الجدول رقم(1) لإختبار جذر الوحدة ، هو أن هناك إختلافاً فى درجة تكامل المتغيرات ، فمنها ما هو متكامل من الدرجة صفر ، و منها ما يتحقق تكامله بالدرجة الأولى . كما أنه لا توجد متغيرات متكامله من الدرجة الثانيه ، و بالتالى فهذه البيانات تعتبر محققة لشروط إختبار التكامل المشترك فيما بين هذه المتغيرات غير المتجانسه فى درجة تكاملها بإستخدام نموذج الإبطاء الموزع للإندثار الذاتى Pesaran et al(2001).

ب- تحديد عدد فترات الإبطاء Lag Periods :

إن العبرة في تحديد عدد فترات الإبطاء للمتغيرات في مرحلة بناء النموذج تتمثل في مدى قدرة المعلومات التي تمثلها فترات زمنية سابقة في التأثير على قيمة المتغير في الفترة الحالية . و يصبح من الضروري أن تمتد فترات الإبطاء إلى فترات سابقة مع الأخذ في الاعتبار عدم وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي.

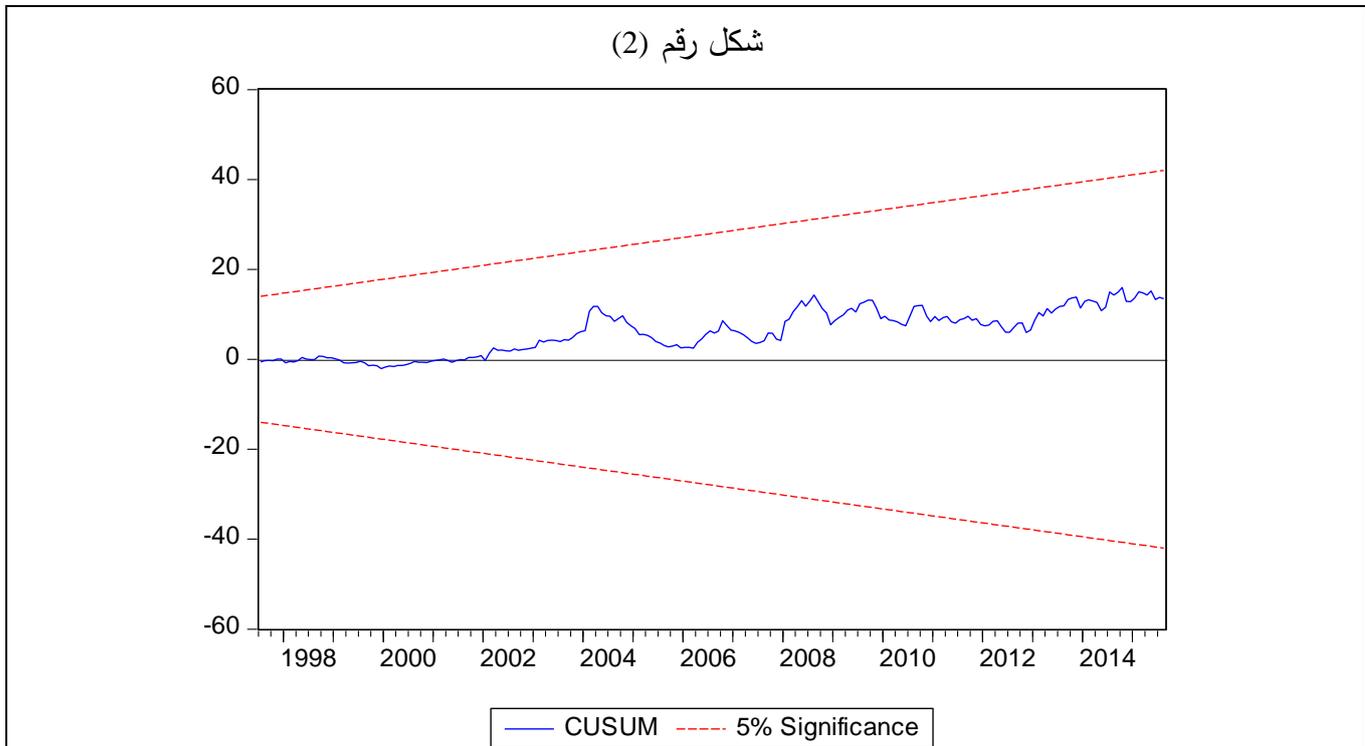
و وفقاً لذلك فإن النموذج المقترح قد حدد ثلاث فترات إبطاء لكل متغير و ذلك بالإعتماد على معيار Schwartz Information Criterion (SIC) . و بإجراء إنحدار للمعادله رقم (2) بعد تحديد ثلاث فترات إبطاء لكل متغير نحصل على النتائج المدرجة في الجدول رقم (2) على النحو التالي :

جدول رقم (2)				
Dependent Variable: D(INF)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0475	1.992878	0.523561	1.043393	C
0.1651	1.392904	0.100371	0.139808	D(INF(-1))
0.1469	1.455860	0.085655	0.124701	D(INF(-2))
0.1859	1.326849	0.068177	0.090460	D(INF(-3))
0.6341	0.476614	0.234648	0.111837	D(INT(-1))
0.9272	0.091505	0.231413	0.021175	D(INT(-2))
0.1801	1.344676	0.232366	0.312458	D(INT(-3))
0.7050	0.379110	0.682394	0.258702	D(EE(-1))
0.1603	1.408883	0.707266	0.996456	D(EE(-2))
0.1671	-1.386356	0.699867	-0.970265	D(EE(-3))
0.0000	-7.911052	0.114140	-0.902971	INF(-1)
0.0081	-2.671945	0.045107	-0.120522	INT(-1)
0.0620	1.875863	0.047832	0.089726	E(-1)
0.001292	Mean dependent var		0.410445	R-squared
0.961195	S.D. dependent var		0.377992	Adjusted R-squared
2.338551	Akaike info criterion		0.758071	S.E. of regression
2.532280	Schwarz criterion		125.2783	Sum squared resid
2.416689	Hannan-Quinn criter.		-257.1026	Log likelihood
1.976299	Durbin-Watson stat		12.64751	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EViews				

و لابد من إختبار أمرين هامين للتأكد من جودة هذا النموذج . أولاً التأكد من خلو هذا النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، و ثانياً التأكد أيضاً من إستقراره Stability ، و بتطبيق إختبار Serial Correlation LM Test نجد أن قيمة F-Statistic جاءت بإحتمال أكبر من 5%، مما يعنى أننا لا نستطيع رفض فرض العدم الذى يشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتى . و بالتالى فإن النموذج المقترح خالى من الارتباط الذاتي . و هو ما يوضحه الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3768	Prob. F(2,216)	0.980374	F-statistic
0.3538	Prob. Chi-Square(2)	2.078047	Obs*R-squared

من ناحية أخرى فإن إختبار CUSUM لمدى إستقرار النموذج فى الأجل الطويل يؤكد على إستقراره . و هو ما يؤكد الشكل رقم (2) حيث لم تتجاوز قيم CUSUM الحدين الأعلى أو الأدنى و بالتالى فإن النموذج مستقر فى الأجل الطويل و لا يعانى من أية إختلالات تجعل الإعتماد على نتائجه غير مجدى .



و بالتالى فإن إختيار ثلاث فترات إبطاء لكل متغير من متغيرات النموذج لم يترتب عليه حدوث أية مشكلات ، سواء فى حدوث إرتباط ذاتى تسلسلى Serial Correlation ، أو عدم إستقرار النموذج فى الأجل الطويل . و يمثل ذلك دلائل على جودة النموذج المقترح .

1- نتائج تطبيق النموذج :

أ- أداء النموذج فى الأجل الطويل :

تعتبر قيم المعاملات ϕ_1 ، ϕ_2 ، ϕ_3 عن أداء النموذج في الأجل الطويل و الذى يوضح طبيعة و إتجاه العلاقات فيما بين كل من التضخم و سعر الصرف و سعر الفائدة ، و يتحقق التكامل المشترك فيما بين تلك المتغيرات إذا ما كان النموذج يتجه للتوازن فى الأجل الطويل ، و يتطلب ذلك أن يكون التأثير المشترك لهذه المتغيرات معاً جوهرياً .و يتم إختبار ذلك عن طريق تقدير قيمة (F-Statistic) من خلال إجراء إختبار Wald Test و مقارنة قيمتها بالقيم الحرجة فى جداول إختبار الحدود Bound Test المدرج فى دراسة بيزاران و آخرون Pesaran .et. al. (2001, pp. 300-304)

جدول رقم (4)			
Wald Test:Equation			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(2, 218)	27.26785	F-statistic
0.0000	2	54.53569	Chi-square

و وفقاً لبيانات الجدول رقم (4) فإن قيمة F تعادل 27.26 و هو ما يفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة (1)I فى الجدول رقم CI(iii) عند Pesaran(2001, p.300) get al. التى تعادل 4.85، عند مستوى معنوية 5% ، مع العلم بأن عدد المتغيرات المستقلة فى هذه الحالة يعادل متغيرين إثنين . و هذا يعنى أن هناك تكاملاً مشتركاً فيما بين المتغيرات الثلاثة . أى أن النموذج يتجه فى الأجل الطويل نحو التوازن فيما بين متغيراته . و هذا التكامل المشترك يفتح المجال لدراسة إتجاه العلاقة السببية فيما بين كل من التضخم و سعر الصرف و سعر الفائدة قصيرة الأجل .

ب. أداء النموذج فى الأجل القصير :

لكى يتم رصد أداء النموذج فى الأجل القصير يجب الحصول على قيمة معامل تصحيح الخطأ Error Correction Term . و بتطبيق المعادلة رقم (2) نحصل على النتائج المدرجة فى الجدول رقم (5) .

و أهم ما يستخلص من الجدول رقم (5) هو أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ EC التى تعادل - (0.903139) سالبة و جوهريه حيث أن قيمة P-Value أقل من 5% . و هو ما يدعم نتائج النموذج فى الأجل الطويل و المتمثلة فى إتجاه متغيرات النموذج نحو التوازن فيما بينها فى الأجل الطويل . فالإشارة السالبة تعنى أن النموذج يصحح نفسه أى يقضى أو يقلل مستوى إبتعاده عن التوازن (أى يصحح الخطأ) بمعدل 90 % شهرياً . و بعد ذلك دليلاً قوياً على سرعة النموذج و قدرته على التكيف نحو الوصول إلى مستوى التوازن الذى يميز علاقة متغيراته فيما بينها فى الأجل الطويل .

جدول رقم (5)				
Dependent Variable: D(INF)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8776	-0.154210	0.052487	-0.008094	C
0.1610	1.406443	0.099632	0.140127	D(INF(-1))
0.1430	1.469969	0.085008	0.124959	D(INF(-2))
0.1825	1.337378	0.067792	0.090664	D(INF(-3))
0.6350	0.475368	0.233352	0.110928	D(INT(-1))
0.9304	0.087396	0.229680	0.020073	D(INT(-2))
0.1776	1.352435	0.229890	0.310911	D(INT(-3))
0.7015	0.383841	0.668802	0.256713	D(E(-1))
0.1555	1.425119	0.698339	0.995217	D(E(-2))
0.1553	-1.426028	0.681939	-0.972464	D(E(-3))
0.0000	-7.959728	0.113464	-0.903139	EC(-1)
0.001292	Mean dependent var		0.410336	R-squared
0.961195	S.D. dependent var		0.383533	Adjusted R-squared
2.321419	Akaike info criterion		0.754686	S.E. of regression
2.485343	Schwarz criterion		125.3013	Sum squared resid
2.387535	Hannan-Quinn criter.		-257.1238	Log likelihood
1.976162	Durbin-Watson stat		15.30940	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

و علاوة على ما سبق فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي حيث تشير نتائج إختبار يشير LM Test إلى عدم القدرة على رفض فرض عدم المتمثل في عدم وجود ارتباط تسلسلي ، حيث أن قيمة R^2 أكبر من 5% . و ذلك على النحو المحدد في الجدول رقم (6) . كما أن هذه النموذج يتميز بالإستقرار في الأجل القصير و هو ما يدعمه إختبار الإستقرار ، حيث أن قيمة CUSUM لم تتجاوز الحدين الأعلى أو الأدنى .

جدول رقم (6)			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3645	Prob. F(2,218)	1.013823	F-statistic
0.3449	Prob. Chi-Square(2)	2.128762	Obs*R-squared

ج - الأداء العام لنموذج ARDL:

يتضح مما سبق أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (أى يوجد تكامل مشترك) فيما بين كل من معدل التضخم ، و سعر الصرف الإسمى و سعر الفائدة قصير الأجل فى الإقتصاد المصرى خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2015 . و أن النموذج يصحح نفسه فى الأجل القصير بسرعة تكيف كبيرة للغاية تتجاوز الـ 90 % تمهيداً ليصل إلى حالة التوازن فى الأجل الطويل . و وجود التكامل المشترك فيما بين تلك المتغيرات يفسح المجال لدراسة إتجاه العلاقة السببية فيما بينها بما له من إنعكاسات مهمه على مستوى صياغة السياسة الإقتصادية التى تستهدف التأثير على تطور بعض أو تلك المتغيرات الهامة لتحقيق أهداف إقتصادية على المستوى الكلى .

خامساً : النتائج و الملاحظات الختاميه :

أوضحت الدراسة الحالية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بين كل من معدل التضخم و سعر الصرف الإسمى و سعر الفائدة قصيرة الأجل فى الإقتصاد المصرى ، أى أن هناك تكاملاً مشتركاً فيما بين تلك المتغيرات . و هو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة . و قد إستندت هذه النتيجة على ذلك تطبيق منهجية نموذج الإبطاء الموزع للإنحدار الذاتى ARDL، و الذى يعد الأنسب فى حالة تلك المتغيرات التى لا تتجانس فى درجة تكاملها ، و من ثم لم يكن من الأنسب إستخدام الأساليب التقليدية فى إستكشاف التكامل المشترك مثل منهجية Johansen و غيرها ، و التى تشترط أن يكون تكامل كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من نفس الدرجة ، حتى تصبح النتائج دقيقة .

و هذه الدراسة تفسح المجال لإستكشاف العلاقة السببية فيما بين تلك المتغيرات ، و معرفة إتجاه تلك العلاقة حتى يتمكن صانع السياسة الإقتصادية من التأثير الإيجابى على المتغيرات الإقتصادية على المستوى الكلى .

المراجع :

- 1- Bannerjee, A. Dolado and R. Mestre. (1998) Error-correction mechanism tests for cointegration in single equation framework, *Journal of Time Series Analysis*, 19, 267-283.
- 2- Daniels, JP, F Nourzad and RK Toutkoushian (1996). Testing the Fisher Effect as a long-run equilibrium relation. *Applied Financial Economics*, 6(2), 115–120.
- 3- Deme, M. and B. Fayissa (1995). Inflation, Money, Interest Rate, Exchange Rate Causality: the Case of Morocco and Tunisia, *Applied Economics*, Vol. 27, pp. 1219-1227.
- 4- Engle, F. and C. W. J. Granger, (1987) Co-integration and error correction representation, estimation, and testing, *Econometrica*, 55, 251-276.
- 5- Gregory, A. W. and B. E. Hansen. (1996) Tests for cointegration in models with regime and trendshifts, *Oxford bulletin of Economics and Statistics*, No. 58, pp. 555-560.
- 6- IMF, International Financial Statistics, Washington D.C.
- 7- Johansen, Soren, and Katarina Juselius. (1990) Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, No. 52, pp. 169-210.
- 8- Khodeir, Aliaa Nabil. (2012). Towards Inflation Targeting in Egypt: the Relationship between Exchange Rate and Inflation, *SAJEMS*, Vol. 15, No. 3, pp. 325-332.
- 9- Kim, H. (1998). US Inflation and the Dollar Exchange Rate: A Vector Error Correction Model, *Applied Economics*, Vol. 30, pp. 613-619.
- 10- Kremers, J. J. M., Neil R. Ericsson and Juan J. Dolado, 1992, "The power of Cointegration tests", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 54, pp. 325-343.
- 11- Madesha, Wellington. ClainosChidoko and James Zivanomoyo (2013). Empirical Test of the relationship between Exchange Rate and Inflation in Zimbabwe. *Journal of Economics and Sustainable Development*, Vol. 4, No. 1, pp. 52-58.
- 12- Marashdeh, Hazem. (2005) Stock Market Integration in the MENA Region: An Application of the ARDL Bounds Testing Approach, *University of Wollongong Economics Working Paper Series*, No.05-27. P. 2.
- 13- Peng, W., (1995). The Fisher hypothesis and inflation persistence. Evidence from five major industrial countries. *IMF working paper*, no. 95/118.
- 14- Pesaran, H. M. (1997) The role of economic theory in modeling the long-run, *Economic Journal*, 107, 178-191.
- 15- Pesaran, H. M. and Y. Shin. (1995) Autoregressive distributed lag modeling approach to cointegration analysis, *DAE Working Paper Series*, No. 9514, Department of Economics, University of Cambridge.
- 16- Pesaran, M. H., Y. Shin and R. Smith. (2001) Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289-326.
- 17- Piccinino, S., (2011). Testing the Fisher hypothesis in the euro area. *Bank of Valetta review*, 44, 52–67.
- 18- Rehman, Ijaz-Ur and Muhammad Aftab (2015). On the Linkages between Exchange rate, inflation and Interest Rate in Malaysia : Evidence from Autoregressive Distributed Lag Modeling, *Pakistan Journal of Statistics*, Vol. 31, No. 5, pp. 609-622.

- 19-Rehman, Ijaz-Ur and Muhammad Aftab (2015). On the Linkages between Exchange rate, inflation and Interest Rate in Malaysia : Evidence from Autoregressive Distributed Lag Modeling, Pakistan Journal of Statistics, Vol. 31, No. 5, pp. 609-622.

التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية

دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

عميرة أيمن

مختبر REFEIRI - جامعة وهران 2 - الجزائر

amira.aimenmaster@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث جهود التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست والتطلعات المستقبلية، ويطبق البحث منهج تحليل المضمون لدراسة توجهات التنوع الاقتصادي الممكنة في المستقبل من واقع خطط التنمية الحالية والرؤى الوطنية الصادرة عن حكومات مجلس التعاون الخليجي. وجدير بالذكر أن جهود التنوع لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة، أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع إلى التنوع باعتباره السبيل الأمثل لضمان استقرار مستويات الدخل واستدامتها في المستقبل. إلا أن هذا البحث يطرح التساؤل حول إمكانية ترجمة خطط التنوع الاقتصادي إلى إجراءات ملموسة، فهناك عدد من المعوقات الهيكلية تواجه التنوع، وهي تتعلق بسيناريوهات النمو في الاقتصاد العالمي، وازدواج النشاطات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والصعوبات الكبيرة التي تعترض التجارة بين الأقاليم المختلفة، كذلك فإن ردود الفعل السياسية تشير إلى أن هذه الأنظمة تتخلى بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة متى تعرضت للضغوط لتعود إلى الطرق التقليدية لإدارة المشروعات التجارية، أي من خلال تدخل الدولة والدور المهيمن للقطاع العام، ومن ثم، فإن احتمال التنوع الاقتصادي من خلال إصلاحات اقتصادية محفوفة بالصعوبات السياسية يعاني نكسة لا يستهان بها، إلا أن هذه الخلاصة لا تنفي إمكانية تطبيق استراتيجيات التنوع بصورة تدريجية ولأغراض معينة مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، قطاع المحروقات، الاقتصاد الريعي، القطاع الخاص، الخصخصة، الاستثمار الأجنبي.

Abstract

This research deals with the economic diversification efforts in the six GCC countries and the future aspirations. The research applies the content analysis methodology to study future economic diversification directions from the current development plans and the national visions issued by the GCC governments. It should be noted that in the past, diversification efforts have yielded only minor results. Current development plans unanimously refer to diversification as the best way to ensure stable and sustainable income levels in the future. However, this research raises the question of whether economic diversification plans can be translated into concrete actions. There are a number of structural obstacles to diversification. These are related to the growth scenarios in the global economy, the duplication of economic activities among the GCC countries, Political reactions also indicate that these regimes easily abandon their planned and planned policies once they are pressured to revert to traditional business management methods, ie through state intervention and the dominant role of the public sector. Diversification of the economy through economic reforms fraught with political difficulties is a significant setback. However, this conclusion does not preclude the possibility of gradually and strategically applying diversification strategies.

Key words: economic diversification, hydrocarbon sector, rent economy, private sector, privatization, foreign investment.

JEL : E6

تمهيد:

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة انتهاج نظام التنوع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعات التحويلية. وكذلك أساليب إدارة المرتكزات التنوعية المتمثلة بالفوائض المالية والاقتصادية، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنوع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي. وفي خضم ذلك وما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على الجزائر، وما ترتب عليها من شلل تنموي إداري واقتصادي مما أدى إلى هيمنت القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذا يمكن عرض بعد التجارب الحديثة الناجحة والمفيدة لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي للدول النامية الغنية بالمواد الطبيعية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعد دولا ريعية بطبيعتها، حيث يعد القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل فيها، ويسيطر على نحو 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية ونحو 49% من إجمالي الناتج المحلي الخليجي، ومن غير الطبيعي أن تواصل اقتصاديات دول مجلس التعاون الاعتماد على سلعة واحدة للمساهمة في إيرادات الخزينة العامة، فضلا عن أن هذه السلعة تحتل النسبة الكبرى من الصادرات، خاصة وأن القطاع النفطي يخضع لقوانين العرض والطلب في الأسواق العالمية، مما يجعل دول المجلس عرضة للتقلبات في سوق الطاقة العالمي، مما دفعها إلى ضرورة تنوع مصادر الدخل لديها. وتكتسب سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أهمية خاصة، وذلك في

ضوء الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط في السنوات الأخيرة الماضية، والتي تعد فرصة للاستفادة من العوائد النفطية في توظيف الإمكانيات بقصد التنوع في الاقتصاديات بعيدا عن القطاع النفطي. وقد نجحت سياسات التنوع الاقتصادي للنتاج المحلي بدرجة أكبر من تنوع الصادرات والإيرادات الحكومية، وذلك بسبب تركيز السياسات على تنوع الأنشطة الاقتصادية وتوفير الإيرادات النفطية بمستويات أكثر وكافية للإنفاق الحكومي وتغطية الواردات، وما زالت صادرات القطاع النفطي تهيمن على إيرادات الصادرات والإيرادات الحكومية بسبب الزيادات الكبيرة في أسعاره وبسبب اتجاه معظم النمو في القطاعات غير النفطية لتغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات، والتي ينحصر تبادلها في الاقتصاد المحلي. وعلى ضوء ما سبق تظهر الإشكالية الرئيسية كالتالي:

✓ ما مدى نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تنوع اقتصاداتها بعيدا عن القطاع النفطي؟

وعليه يمكن الوصول للتساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما مفهوم سياسة التنوع الاقتصادي وواقعها في دول المجلس التعاون الخليجي؟ وما هي شروط تحقيق ذلك؟

✓ ما هي أهم الاستراتيجيات الخليجية المنتهجة لتحقيق تنوع اقتصادي؟ وفيما تكمن متطلبات تحقيق ذلك؟

✓ فيما تتمثل معوقات وتحديات تحقيق تنوع اقتصادي لدول مجلس التعاون؟ وما هي الجهود المبذولة لذلك؟

انطلاقاً مما سبق يمكن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من خلال الفرضية الرئيسية التالية:

✓ حققت دول التعاون الخليجي نجاحا ملحوظا من خلال استراتيجيات التنوع الاقتصادي بعيدا عن القطاع النفطي من خلال تنوع الصادرات والإيرادات الحكومية

ولتدعيم الفرضية العامة كإجابة محتملة عن الدراسة يمكن طرح فرضيات جانبية كما يلي:

✓ على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تواصل إدارة اقتصاداتها، فإن التنوع ينطوي على إنعاش القطاع الخاص من جديد، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إصلاحات على نطاق أوسع من ذي قبل.

✓ بناء قاعدة إنتاجية وخصخصة القطاع العام من أهم اهتمامات دول التعاون الخليجي لتنوع اقتصادي حقيقي. ✓ أصبح وجوب عدم الاعتماد على النفط كمصدر مالي وحيد أمرا معروفا لدى الدول النفطية عموما والخليجية خصوصا، وذلك من خلال تنوع مصادر الدخل لديها بتنوع القطاعات الاقتصادية المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض

الاعتماد المحلي على النفط، بزيادة الأسعار والعمل بنظام الشرائح في الوقت ذاته.

وبناء عليه يمكن التطرق إلى ما يلي:

1. مفهوم وواقع سياسة التنوع الاقتصادي في دول المجلس.

1.1 مفهوم التنوع الاقتصادي: للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها

إلى هذه الظاهرة، وهناك اتجاهان يفسران علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي⁽⁴⁾:

✓ **الاتجاه الأول:** يتمثل في نظرية المزايا النسبية ل"ريكاردو" ويرى في أن التخصص (انخفاض درجة التنوع الاقتصادي) محفزا هاما ومصدرا للنمو الاقتصادي.

✓ **الاتجاه الثاني:** يتمثل في عدة دراسات تبين أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي، وتركيز الإنتاج والصادرات، لهما أثارا سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي من الضروري زيادة درجة التنوع الاقتصادي، وعدم تركيز الإنتاج والصادرات على عدد قليل من المنتجات والقطاعات الاقتصادية.

وخلافا لما يراه الاتجاه الأول، يرى الكثيرون أن التنوع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي من خلال ما⁽⁵⁾:

✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية؛** تقليل المخاطر انخفاض حصيللة الصادرات، نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد أو عدد محدد منه؛ زيادة إنتاجية رأس المال البشري، وتعزيز التنمية المستدامة؛ رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركيز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات؛ زيادة القيمة المضافة لان التنوع الراسي يعزز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.

ويعرف بعض الاقتصاديين التنوع الاقتصادي بأنه

✓ " عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل"⁶.

✓ بينما يرى آخرون بأنها "عملية تراكمية تزيد مساهمة القطاع الصناعي والخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي"⁷

✓ ومن ناحية أخرى هو "عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي أي اعتماد مجموعة متزايدة من تنوع مصادر الناتج المحلي تتشارك في تكوين الناتج الإجمالي"⁸.

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فهي تعرف التنوع الاقتصادي بأنه⁽⁹⁾:

✓"عملية تستهدف تقليل مساهمة قطاع النفط وعائداته في الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الحكومية وتقليل دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتنمية". ويهدف إلى تحقيق⁽¹⁰⁾:

✓ توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛

✓ تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

✓ توسيع وتنويع العوائد وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني، لتسريع عملية النمو الاقتصادي؛

✓ توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية؛

✓ إيجاد صناعة تصديرية أو إقليمية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.

2.1. واقع سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: أصبح الاعتماد الكامل على النفط

السمة الرئيسية الغالبة عند الاقتصادات الخليجية، حيث أصبح النفط المصدر الأول لإيرادات دول المجلس،

وبفضل الإيرادات النفطية فإن القطاع النفطي قد وضع دول مجلس التعاون في مصاف الاقتصادات الصاعدة (Emerging economies)، التي ظهرت إبان الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أكثر تماسكا من سواها من الاقتصادات الكبرى الرئيسية في العالم بفضل متانة أداء قطاعاتها النفطية (11).

يشكل القطاع النفطي نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي الخليجي أي 49% عدا الأهمية النسبية لإيرادات الخزينة والتصدير، وتجدر الإشارة إلى أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمة تشمل ولا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية وطبيعة المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغيرها من المتغيرات المتعلقة بالدول المنتجة للسلعة. وتعتبر دولة الكويت الأكثر اعتماداً بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي والذي يشكل 91% من دخل الخزينة و90% من الصادرات و45% من الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل تعتبر البحرين الأقل اعتماداً على القطاع النفطي، والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزينة ونحو ربع الناتج المحلي الإجمالي¹².

وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في تعزيز أهمية القطاع النفطي، فهناك توقعات بتراجع أسعار النفط ومن ثم عدم تمكن الحكومات من مواجهة التزامات الإنفاق الجاري وتخصيص أموال للإنفاق الاستثماري، واعتمادها على مصدر شبه وحيد للدخل (النفط)، حيث تشكل إيراداته النسبة الأعظم من إجمالي إيرادات الدولة، وذلك يجعل الاقتصادات الخليجية عرضة للمخاطر بسبب تذبذب أسعار النفط، ونضوبه يعتبر أمراً حتمياً من جهة أخرى (13).

ومن ثم فإنه من غير الطبيعي أن تواصل اقتصاديات دول مجلس التعاون الاعتماد على سلعة واحدة للمساهمة بشكل مبالغ فيه في إيرادات الخزينة العامة، فضلاً عن أن هذه السلعة تحتل النسبة الكبرى من الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي على نحو أقل، وبالتالي أصبح وجوب عدم الاعتماد على النفط كمصدر مالي وحيد أمراً معروفاً لدى الدول النفطية عموماً والخليجية خصوصاً، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل لديها بتنويع القطاعات

الاقتصادية المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض الاعتماد على النفط ووقف الهدر اليومي بزيادة الأسعار والعمل بنظام الشرائح في الوقت ذاته⁽¹⁴⁾.

وهناك أسباب وضعت مسالة التنوع الاقتصادي كأولوية اقتصادية لدول المجلس منذ اكتشاف النفط وهي⁽¹⁵⁾:

✓ تذبذب أسعار النفط والطلب عليه؛

✓ مشكلات متعلقة بقضية التنمية ومنها، أن هذه الدول تتبع "نموذج الدولة التوزيعية"^(*)والذي يعتمد على بيع المواد البترولية، وهو نموذج تقوده وتحركه الدولة ويستخدم العمالة الأجنبية بصورة كبيرة، ويتسم بتأخر كبير على مستوى الأصول الإنتاجية، وبالتالي فالنموذج لا يدعم مزيد من التنمية لعدم مساعدته على توليد دخل ثابت وكافي للسكان، إضافة إلى انه لا يوفر فرص عمل لشريحة السكان والشباب المتعلمين تعليماً راقياً، وهي في تزايد حالياً.

وهناك بعض المؤشرات الاقتصادية التي تحكم عملية التنوع الاقتصادي في دول التعاون الخليجي منها¹⁶:

✓ مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ مساهمة قطاع النفط في الصادرات ونسبة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية.

ويتضح ذلك في:

3.1. الأهمية النسبية لبعض القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي الخليجي:

يشكل هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي فكلما زاد التنوع الاقتصادي كلما زادت مساهمة قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وفي الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت مساهمة قطاع النفط¹⁷.

(*) استطاع هذا النموذج في الواقع تحقيق عدد من النتائج الاقتصادية والاجتماعية القوية حيث قامت حكومات دول المجلس بزيادة فرص التوظيف في القطاع العام، وزيادة الانفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم، مما ساعد على رفع مستويات المعيشة ودعم نشاط القطاع الخاص، خاصة في قطاعات البناء وتجارة التجزئة والنقل والمطاعم، الا ان هذا النموذج يعاني من نقاط ضعف كثيرة، مما يعرض الاقتصاد لتقلبات عديدة نتيجة تقلب أسعار النفط العالمية(انظر نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية- 2014/12/23)

الجدول رقم(01): الأهمية النسبية لبعض القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي الخليجي

المصدر: صندوق النقد العربي نقلا عن:	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الخدمات	
Duha al-kuwari.Mission impossible? Genuine economic development in the Gulf cooperation council countries".September 2013,London school of economies & political science www.lse.ac.uk/IDEAS/programmers/Kuwait/documents/missionimpossible-genuine-development-in-the-GCC.pdf	%0.5	%13	%24	البحرين
	%0.3	%06	%21	الكويت
	%1.5	%10	%20	عمان
	%0.1	%09	%15	قطر
	%3.5	%10	%22	السعودية
	%1.8	%13	%17	الإمارات

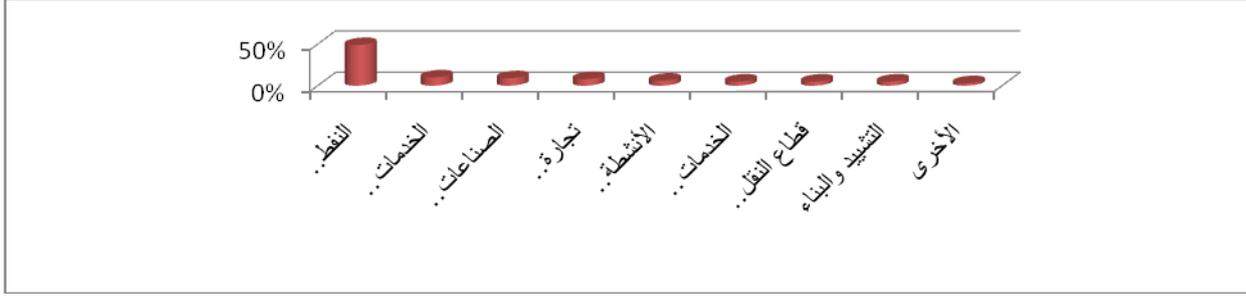
وبدراسة تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي يتضح مدى تأثير العوائد النفطية في هيكل

الناتج المحلي الإجمالي، وتبرز أهمية الإسراع في تنويع مصادر الدخل في تلك الدول للتقليل تدريجيا من مخاطر الاعتماد على مورد نفوذ (النفط) في تمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية، وخلق قاعدة اقتصادية متوازنة توفر لها فرص استثمارية متنوعة.

الجدول: رقم(02) مكونات الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2014-2015.

القطاع	% من الناتج المحلي الإجمالي	الخدمات المالية والتأمين	%5
النفط والغاز والتعدين	%49	قطاع النقل والاتصالات والتخزين	%5
الخدمات الحكومية	%10	التشييد والبناء	%5
الصناعات التحويلية	%9	الأخرى	%3
تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق	%8	المجموع	100%

الشكل رقم(01): مكونات الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2014-2015.



المصدر: نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليجي 2014، منشورة علي موقع

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm>

ويتضح من الجدول والشكل التاليين، هيمنة قطاع النفط والغاز علي الاقتصادات الخليجية حيث يسهم بنحو 49% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يسهم قطاع الخدمات الحكومية بنحو 10%، والصناعات التحويلية بنحو 9%، وعلى الرغم من تطور قطاع الصناعات التحويلية، غير أنه لم يصل بعد مرحلة يمكن اعتباره فيها القوة المحركة للاقتصاد القومي، كما لم تصل الصناعات التحويلية الخليجية إلى درجة من التقنية والجودة تمكنها من المنافسة في أسواق التصدير العالمية باستثناء بعض السلع القليلة وخاصة المنتجات البتروكيمياوية(18).

4.1. الأهمية النسبية للقطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

ويتمثل ذلك من خلال الجدول التالي¹⁹:

الجدول رقم(03) الأهمية النسبية للقطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الدولة	% من إجمالي الصادرات	% من الإيرادات العامة	% من الناتج المحلي الإجمالي
البحرين	69%	86%	24%
الكويت	90%	93%	45%
عمان	65%	77%	41%
قطر	91%	80%	46%

Source: Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past records and future trends, London School of Economics and Political Science, January

	%50	%85	%85	السعودية
	%32	%77	%69	الإمارات

2013, No.27. <http://www.lse.ac.uk/IDEAS/programmes/kuwait/documents/economic-diversification-in-the-gcc-countries.pdf>

ومن خلال نتائج الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

✓ نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال العام 2013-2014: فعلى الرغم من الجهود التي قامت بها دول مجلس التعاون لتنويع هيكل الصادرات ومعالجة الاختلال فيه، فنجد أن الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي مازالت مرتفعة حيث مثلت قرابة 90% في عام 2000، حيث يسهم مثلاً قطاع النفط بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات في السعودية خلال عام 2000 ولكنه تراجع ليصل نحو 85% خلال العام 2011، ثم دون ذلك في عام 2013-2014 وهذا في إطار سعي المملكة للتقليل من هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات.

✓ نسبة العائدات النفطية على إجمالي الإيرادات الحكومية: فبالرغم من انخفاض نسبة الإيرادات من إجمالي الإيرادات الحكومية من 87.5% عام 1980م إلى 81.6% في عام 2000، لتصل نحو 80% خلال العام 2013 غير أن الانخفاض يتفاوت من قطر لآخر، ويلاحظ بأن مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية شهدت انخفاضاً خلال العقدين الماضيين في كافة دول المجلس باستثناء الكويت التي ارتفعت فيها نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من 82% عام 1980 إلى 91.18% عام 2000، ونحو 93% خلال العام 2015.

2. عناصر التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

1.2 سياسة الخصخصة: حظيت الخصخصة بأهمية متصاعدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي في إطار الجهود الكبيرة التي قامت بها أغلب دول مجلس التعاون لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، ويرجع ذلك بصفة عامة إلى التحول الكبير الذي طرأ في الإستراتيجية التنموية التي بدأت تتبناه دول المجلس، نظراً لما تحققه سياسة الخصخصة من مزايا هامة تتمثل فيما يلي: (20)

✓ إتاحة الفرصة أمام صغار المستثمرين المواطنين للاستثمار في المشروعات الصناعية والخدمية في الدولة، مما يزيد من مشاركتهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- ✓ تسهيل عملية توظيف مدخرات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بدلاً من توجيهها إلى الخارج؛
- ✓ توسيع قاعدة ملكية المؤسسات وتعزيز فرص نمو أسواق الأسهم في المنطقة وتوسيعها من حيث عدد الشركات المسجلة وحجم التداول والسيولة.
- ومن خلال استقراء التطورات الحاصلة بسياسات الخصخصة التي تعد شرطاً مسبقاً للتغيير الهيكلي الذي له أهمية حيوية للتنوع الاقتصادي يمكن تثبيت النقاط التالية:
- ✓ لا يزال التقدم محدوداً في بيع أسهم حكومات دول مجلس التعاون، باستثناء الكويت في الشركات المحلية، بالرغم من أن الحكومات المختلفة قد أعلنت عزمها السير في هذا الطريق مستقبلاً؛
- ✓ تسارع جهود خصخصة مرافق البنية التحتية، مما أدى لظهور احتياجات كبيرة لتطور هذه المرافق نتيجة النمو الاقتصادي والسكاني الذي شهدته دول المجلس، وانخفاض كفاءتها نتيجة نقص التمويل الملائم وقصور الإدارة؛
- ✓ تركزت أنشطة خصخصة البنية التحتية بصورة أساسية في قطاعات الكهرباء والماء والاتصالات، وذلك نظراً للتطورات الكبيرة والمتلاحقة في التقنية المستخدمة فيها والتي أدت إلى انخفاض حجم والتكلفة المتعلقة بها.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد السعودي يدار من خلال نموذجين اقتصاديين هما:
- ✓ **النموذج الأول:** اقتصاد السوق والذي يدير نحو 55% من الناتج القومي الإجمالي؛
- ✓ **النموذج الثاني:** بينما الجزء الآخر يدار من خلال التخطيط الموجه وهو الجزء الذي تملكه الحكومة وبناء على سياسات الحكومة يتم ضخها في الاقتصاد المحلي، وهذا الوضع يجعل من الصعب تحقيق هدف التنوع الاقتصادي للتركيبة الحالية للاقتصاد، حيث يعتمد النموذج الأول على حرية السوق وتعظيم الأرباح لتحقيق التوازن فيه سواء أسواق السلع أو النقود، وفي هذه الحالة تعمل اليد الخفية، كما سماها آدم سميث للوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي يحقق توظيف الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. أما القطاع الحكومي، فإنه يعتمد على التخطيط المركزي وكفاءة الجهاز الحكومي لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي، إن نموذج الاقتصاد الحر وتركيز الحكومة على أنظمة وتشريعات تضمن المنافسة العادلة ومنع الاحتكارات الاقتصادية هو الأفضل لتعظيم الرفاه الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي حالة الدول النامية كما هو في المملكة السعودية، فإن الحكومة مضطرة للتدخل في الاقتصاد في حالة فشل الأسواق،

لكن يجب أن تحذر الحكومة من السيطرة على الاقتصاد وشل آلية السوق من العمل من خلال الدور الأكبر للحكومة وتبعية القطاع الخاص للقطاع الحكومي، وحتى يتحقق هدف التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط وتوزيع العائدات النفطية بشكل أكثر عدالة، فإنه يجب خصخصة جزء من شركة "أرامكو" وبيعها بسعر مدعوم للمواطنين. إن بيع جزء من هذه الشركة للمواطنين يحقق في جوهره تقليل نسبة سيطرة القطاع الحكومي على الاقتصاد ويزيد نسبة القطاع الخاص من خلال تملك المواطنين وإعادة ضخ العوائد النفطية المحققة في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مما يعزز مبدأ التنوع الاقتصادي من خلال آليات السوق⁽²¹⁾.

وبالرغم من المراحل التي قطعتها مسيرة الخصخصة في دول مجلس التعاون، غير أنها مازالت بسيطة ولم تسهم في توسيع قاعدة التنوع الاقتصادي بسبب وجود بعض المعوقات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2.2. تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: الاعتماد عليه بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبياً للتكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة ويمثل توجهاً واضحاً نحو الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي⁽²²⁾.

ويمكن للسياسة المالية أن تؤثر في التنوع الاقتصادي من خلال:

✓ بنية الإنفاق العام وطريقة تدبيره مقيدة بسبب ضخامة موازنة دعم الاستهلاك، وهيمنة أجور الموظفين، يكون الحيز المالي للاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية محدوداً؛

✓ يميل الإنفاق الزائد في دعم المحروقات، إلى تشويه الحوافز الاستثمارية لفائدة القطاعات التي تستعمل الطاقة ورأس المال في شكل كثيف، على حساب الصناعات التحويلية والخدمات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه دول المنطقة الخليجية في ضمان تسخير السياسة المالية لتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي في الشكل الصحيح، وتنفيذ إصلاحات بيئية أعمالها بهدف تسريع وتيرة النمو غير النفطي وإيجاد فرص عمل مستدامة لمواكبة الزيادة الفائقة في حجم قوة العمل⁽²³⁾.

3. شروط عملية تنوع ناجحة لدى دول مجلس التعاون الاقتصادي:

ويتمثل ذلك فيما يلي:

1.3. إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات الطلب): ويتجلى خاصة في الاستقرار الكلي المتمركز على الربط بـ\$, ويتمثل هذا في ثلاثة سياسات اقتصادية رئيسية لإدارة الطلب الكلي (السياسة المالية والنقدية، وسياسة سعر الصرف) وكذا مراجعة النظام الجامد لعملات دول المجلس بـ\$ أي المكسب مقابل التكلفة⁽²⁴⁾.

2.3. تنويع القاعدة الإنتاجية: بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا بد من إصلاحات في جانب العرض، إضافة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن ريع القطاع الهيدروكربوني، وتنويع هياكل الإنتاج لحد بعيد المدى يتطلب ما يلي:

3.3. تنمية تراكم رأس المال البشري: ويعتبر العنصر الأهم في دول مجلس التعاون الخليجي والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات بالإضافة إلى **عدم التمكين** ويتمثل في تقلص الفرص الاقتصادية وضعف دور القطاع الخاص في التنمية، كذلك تضخم القطاع العام وتدهوره وكثرة البطالة المقنعة فيه⁽²⁵⁾.

4.3. إصلاح القطاع العام: وهو يشكل اكبر مصدر لتوافر الوظائف للقوة العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، غير انه وصل مرحلة التشبع وأصبح ضخما مما أدى إلى تدني كفاءته وإنتاجيته⁽²⁶⁾.

5.3. إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص: يمكن النظر الى التشوهات المذكورة وإصلاحاتها فيما يلي:

✓ **القطاع الخاص الخليجي بين الماضي والحاضر:** لقد كان قطاع الأعمال قبل استغلال النفط أكثر استقلالية وتنظيما وقوة تفاوضية، وأكثر تأثيرا في صنع السياسات المحلية وتقديم خدمات وبنى تحتية للمجتمع⁽²⁷⁾.

وبعد ظهور النفط استغنت دول المجلس عن الضريبة التي كانت تفرضها على التجار، وأصبحوا بدلا من ذلك طلابا للريع، وبهذا فقد اشترت الأنظمة الخليجية نخبة رجال الأعمال⁽²⁸⁾.

✓ **توظيف المواطنين في القطاع الخاص:** والذي يستطيع أن يفي بعدد كبير جدا من الوظائف ويمثل نحو 80% من القوة العاملة الخليجية، ويشغل هذه الوظائف نحو 90% منها عمالة أجنبية متدنية الأجر والإنتاجية (29).

فالقطاع الخاص غير ملزم بدفع حد ادني يغطي تكاليف المعيشة للمواطنين (30).

✓ **قلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الوطني لدول الخليج:** وحسب الدراسات التي تشير أن 25 من بين 30 شركة في العالم العربي من حيث رأس المال كائنة بدول مجلس التعاون، وان من بين رجال الأعمال العرب يوجد لدى الخليجيين اكبر استثمارات خارجية مقدرة بمليارات الدولارات (31).

والقطاع الخاص الخليجي يساهم بجل رأس المال الوطني، غير أن هذا الأخير يبقى محتفظا بها بعيدا نسبيا عن الرقابة والشفافية وكذلك حوكمة المؤسسات (32).

✓ **نظام الوكالة التجارية:** هذا النظام في وضعه الحالي يعطي امتيازات احتكارية لترويج منتجات أجنبية عبر شرائح واسعة من المنتجات والبضائع (من دون قيود وتقنين)، يستدعي المراجعة، لأنه يضر بالمستهلك ويساهم في تركيز الثروة في المجتمع، وربما يؤدي إلى مزاحمة قطاع الصناعات الوطنية الوليدة (33).

✓ **اعتماد القطاع الخاص على كثافة عوامل الإنتاج:** اعتماد رخص عوامل الإنتاج وكثافتها وبوصف ذلك ميزة نسبية في نمو القطاع الخاص الخليجي، يأتي بأثر جانبي سلبي يتمثل في عدم إيجاد الحافز الكافي لتحسين الإنتاجية والاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير (34).

6.3. التصنيع من اجل التنوع: من المهم إظهار أهم فوائد التصنيع بالنسبة لدول مجلس التعاون في عملية التنوع الاقتصادي وذلك في النقاط التالية:

- ✓ يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات ويؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة؛
- ✓ غني بالتدفقات والآثار الايجابية في سائر أنواع الاقتصاد ويدرب العمالة على والمتخصصين والمديرين ويعطي فرص لدخول مستثمرين جدد؛⁽³⁵⁾
- ✓ يمكن من التعلم بالممارسة والتطور التكنولوجي ويساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة⁽³⁶⁾ .

4. الإستراتيجيات الخليجية لتنويع اقتصادات دول المجلس واهم متطلبات تحقيق ذلك.

يتمثل ذلك في الانتقال من اقتصادات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى أخرى أكثر تنوعا⁽³⁷⁾.

1.4. خطط التنمية الوطنية وإستراتيجيات التنوع الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي: اي اتخاذ مجموعة من الخطوات المهمة على طريق تنويع اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد على النفط والغاز كمصدر أساسي للدخل القومي، فيتم إنشاء بنية تحتية ووضع نظم تعليمية وصحية بالإضافة إلى إنشاء مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية التي تخدم السوق العالمي، ومن المشروعات البارزة في مجال التنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي مشروع صهر الألمنيوم في البحرين، والمدن الصناعية في "ينبع" و"الجبيل" بالمملكة العربية السعودية والموانئ العالمية في "دبي" وغيرها .

2.4. التنوع الاقتصادي في خطط التنمية الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي: تؤكد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى في مجلس التعاون الخليجي على أهمية التنوع الاقتصادي وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على عائدات النفط، وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص للمواطنين على سبيل المثال: إستراتيجية المملكة العربية السعودية على المدى الطويل عام 2025، "سلطنة عمان" 2020، إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة عام 2021، إستراتيجية البحرين عام 2030 وقطر عام 2030 (وتتضمن الاستراتيجيات على اعتراف ضمني بين واضعي السياسات بان دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تتبع إستراتيجية تنوع اقتصاداتها من خلال تطوير قطاعات التصنيع المختلفة .

3.4. الاستراتيجيات المعتمدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التنوع الاقتصادي: وتتمثل استراتيجيات التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي (38):

1.3.4. السياسات المالية والضريبية: وتمثلت السياسات المالية في:

✓ تنوع الاستثمارات المالية في محفظة متنوعة من الأصول لتمويل الاستهلاك الحكومي في المستقبل؛

✓ زيادة الضرائب والرسوم على القطاع غير النفطي للحد من الاعتماد على عائدات النفط لتمويل الاتفاق العام.

2.3.4. التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI : اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التدابير لتحرير التجارة وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وشملت الجهود إنشاء مناطق تجارة حرة في الإمارات، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي و توحيد تعريفة جمركية مشتركة، ومن المتوقع أن يدخل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون حيز التنفيذ مع نهاية عام 2015، بالإضافة إلى مشاركة دول المجلس في اتفاقيات التجارة الحرة مع الهند و الاتحاد الأوروبي،بالإضافة إلى تحسين البيئة الملائمة للتصدير في دول المجلس.

وبالرغم من ذلك تشير بيانات 2011 إلى انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس حوالي 20% من الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تم توجيهه لقطاع المواد الكيماوية والمنتجات النفطية، وفي الإمارات حوالي خمس الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد، والخمس الأخر في قطاع التمويل.

✓ **التعليم:** ويتمثل في زيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وبلغ معدل محو الأمية أكثر من 90% لتقترب من المعدلات العالمية؛ زيادة عدد المنح الدراسية في الخارج؛ زيادة متوسط الإنفاق على التعليم ليصل إلى 6.3% من الدخل القومي خلال الفترة (2004-2013) لتقترب من المعدلات العالمية (متوسط نسبة الإنفاق العالمي 6.4%)

✓ **السياسة الصناعية:** وضعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة لتنويع قطاعاتها الاقتصادية، الخدمات الصناعية، وتشمل الصناعات المرتبطة بالنفط، السياحة، الخدمات اللوجستية، خدمات النقل، الخدمات المالية مثل: اتجاه البحرين للاستثمار في القطاع المالي في الخارج (صناديق الاوفشور)؛ اتجاه الإمارات وقطر إلى تطوير خدمات (شركات الطيران)، الخدمات اللوجستية، لتصبح مركز رئيسي للخدمات اللوجستية في الشرق الأوسط؛

✓ **إنشاء مدن اقتصادية في المملكة العربية السعودية.**

إلا أن ذلك كله لم يكن له التأثير الكافي على معدلات التوظيف والإنتاجية، بالرغم من ذلك هناك بعض المعوقات تتمثل في استيراد التكنولوجيا المعقدة بسبب انخفاض الاتفاق على الاستثمار في البحث العلمي.

3.3.4. التنوع الاقتصادي في دول المجلس (ما تم تحقيقه من انجازات حالية): تشير البيانات إلى زيادة إنتاج القطاعات غير النفطية خلال الفترة (2000-2014) فقد بلغ متوسط النمو في ناتج المجلس للقطاعات غير النفطية حوالي 8.6% في دول المجلس خلال الفترة المذكورة، فيما ارتفعت حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي المحلي الإجمالي من 12% عام 2000 إلى 70% عام 2013 مدفوعا بشكل رئيسي من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لكن هذا الارتفاع كان مدفوعا بصورة كبيرة في المقام الأول بارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية و مع النمو قوي القطاع الغير نفطي في دول المجلس الخليجي، فقد استطاع القطاع توليد عد من الوظائف للمواطنين، فهناك ما يقرب 70 مليون وظيفة تم خلقها في دول المجلس وذلك خلال الفترة (2000-2010) منها 5.4 مليون في القطاع الخاص، لكن على الرغم من هذه الأرقام إلا أن هناك 88% من وظائف القطاع الخاص يشغلها أجانب في حين يشغل المواطنين حوالي 70% من وظائف القطاع العام. وفي مجال تنويع الصادرات، ارتفعت الصادرات السلعية غير النفطية خلال الفترة (2000-2012) حيث ارتفعت الصادرات غير النفطية (سلع وخدمات) من 13% إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في حين ارتفعت صادرات السلع غير نفطية من 18 إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي خلال نفس الفترة⁽³⁹⁾.

وعلى صعيد آخر، حققت اقتصادات دول مجلس التعاون الأكثر تنوعاً وانفتاحاً نتائج متميزة في المؤشرات الدولية، وهو أمر غير مستغرب، حيث تشير المؤشرات المرتبطة بالأداء والتنوع الاقتصادي، وتحديداً- الخدمات اللوجستية- الأعمال التجارية- التنافسية، العامل المشترك بين المؤشرات هو عدم الارتباط بالقطاع النفطي الأمر الذي يتماشى مع غاية التنوع الاقتصادي، ويتبين ذلك في الجدول التالي⁽⁴⁰⁾:

الجدول رقم(04): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في بعض المؤشرات الدولية.

Source: lpi.worldbank.org/international/global/2014- &-www.doingbusiness.org/~media/GIAWB / doing20%business/documents/Annual reports/english/DB14-full-report.pdf & www.wefrum.org/reports/global-competitiveness-report-2013-2014.

الدولة	مؤشر الخدمات اللوجيستية 2014.	مؤشر سهولة الأنشطة التجارية 2014.	مؤشر التنافسية (المنتدى الاقتصادي) 2013-2014
البحرين	27	23	13
الكويت	29	48	19
عمان	49	26	20
قطر	52	46	43
السعودية	56	104	36
الإمارات	59	47	33

ومن خلال الجدول يمكن القول أن حصول الإمارات

على المرتبة 27 هو أفضل ترتيب لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر الخدمات اللوجستية التجارية لعام 2014، ويأخذ بعين الاعتبار أموراً مثل البنية التحتية اللوجستية وجودة الخدمات اللوجستية والجمركية فضلاً عن معيار الالتزام بالوقت وكفاءة سلسلة التوريد، ويوجد تميز للإمارات على صعيد نقل البضائع وربط المنتجين مع الأسواق الدولية وخاصة عبر إمارة دبي، وللتدليل على ذلك، بلغ حجم التجارة الخارجية لدبي في 2013 رقماً ضخماً قدره 362 مليار دولار موزعاً بين واردات قدرها 221 مليار دولار و 141 مليار دولار على شكل تصدير وإعادة تصدير، وبدورها حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً والمركز 29 دولياً على مؤشر الخدمات اللوجستية، ويتوقع أن تنجح قطر في تعزيز ترتيبها الدولي على خلفية النفقات المقدرة بعشرات المليارات من الدولارات بما في ذلك الصرف على المجالات اللوجستية؛ مثل الاستعداد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم في 2022. وفيما يخص باقي دول مجلس التعاون الخليجي، فقد حلت السعودية والبحرين والكويت وعمان في المراتب

49 و 52 و 56 و 59 عالميا على التوالي على مؤشر الخدمات اللوجستية التجارية من بين 160 بلدا مشمولا في التقرير، ويلاحظ سيطرة دول مجلس التعاون الخليجي على ترتيب الدول العربية على المؤشر نظرا لتوافر الإمكانيات والرغبة في تحقيق الإنجازات (41).

ولا بد من التأكيد على أهمية التنوع الاقتصادي الحقيقي لدى مجلس التعاون الخليجي للاعتبارات التالية(42):

✓ يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو؛ وتنويع الاقتصاد لإيجاد فرص العمل؛

✓ يفتح التنوع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص..

4.3.4. متطلبات تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

تتمثل أهم متطلبات تحقيق تنوع اقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي: (43)

✓ الحاجة إلى مواصلة برنامج تحرير الاقتصاد من هيمنة القطاع العام؛ وتعزيز مصادر الدخل للموازانات العامة؛

✓ ضرورة الإسراع بتنويع وتطوير المزيد من الصناعات التصديرية؛ وتوسيع القدرة التنافسية عبر مجموعة واسعة من الصناعات التصديرية في دول الخليج؛ وتوسيع القاعدة الصناعية؛ (44)

✓ ضرورة التوظيف الجيد للموارد المالية في الإنفاق على تنمية قطاعات اقتصادية؛

✓ أهمية رسم الاستراتيجيات والخطط الداعمة للصناعة الوطنية؛ وضرورة توفير منافذ للتمويل؛

✓ ضرورة الاهتمام بقطاع المعرفة؛ والاستفادة من العوائد النفطية؛ (45)

✓ لدى دول مجلس التعاون إمكانيات مالية ضخمة تؤهلها لاحتضان برنامج للتنويع الاقتصادي لمعالجة الأخطاء:

فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على أكثر من 2,3 تريليون دولار أو 35% من الثروات السيادية

بحلول منتصف 2014 وقد فاقت الثروة السيادية للإمارات وحدها التريليون دولار أو نحو 16% من الثروة السيادية العالمية حسب إحصاءات معهد الثروات السيادية والذي يعد مرجعا في هذا الصدد والجدول التالي يبين ذلك (46).

الجدول رقم (05): قيم الخزينة العامة الخليجية للفترة 2014-2015 (مليار دولار).

19	عمان	1014	الإمارات
11	البحرين	743	السعودية
2.367	مجموع قيم صناديق دول مجلس التعاون الخليجي	410	الكويت
6.655	مجموع قيم الصناديق السيادية على مستوى العالم	170	قطر

المصدر: معهد الصناديق السيادية - www.swfinstitute.org/fund-rankings

ويقتضي الصواب استثمار جانب مهم من الفوائض المالية التي بحوزة الدول الخليجية على تطوير البنية التحتية مثل إنشاء القطارات داخل وبين مدن دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في المملكة السعودية؛ الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحسين بيئة الأعمال وبالتالي تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى المنظومة الخليجية (47).

✓ تأسيس صندوق مالي للتنوع الاقتصادي: تأسيس صندوق خاص من إيرادات النفط لغرض تحقيق الأهداف التنويعية، وأن تكون عوائد هذا الصندوق مخصصة لتنمية القطاع الأولي بالتنويع، والمقصود بالقطاع الأولي بالتنويع هو أهم قطاع في الاقتصاد لا يرتبط بالقطاع النفطي وقدرته أعلى دون سواه كقطاع رائدا في المستقبل؛

✓ خطط وتمويل استهداف التنوع: وهي سياسة تعتمد على وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى تهدف إلى التنويع بالاعتماد على مصدرين هما: الاستفادة من التمويل المركزي المحلي لتمويل المشاريع ذات الجدوى والمردود السريع والمؤهلة بوصفها بدائل للنفط؛ وسن القوانين التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أوجه الأنشطة البديلة، من حيث زيادة المساحات والإعفاءات والحوافز للمستثمر الأجنبي في تلك الأوجه (48):

✓ استغلال الفرص المتاحة لإحلال الواردات؛

✓ استفادة النشاط الصناعي من جهود التكامل؛ وفتح التكامل الإقليمي أمام التكامل الأفقي.

5. معوقات تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي في دول المجلس والجهود المبذولة لاجتيازها.

بذلت دول مجلس التعاون جهود مادية، معنوية ضخمة لتجاوز الصعوبات وصولاً إلى تنويع اقتصادي حقيقي⁽⁴⁹⁾.

1.5. معوقات وتحديات تحقيق تنوع اقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي: إن التركيز السياسي على التنويع الاقتصادي تقف وراءه مجموعة من المشكلات الناجمة عن قضايا التنمية التي تميز الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز، وواحدة من أهم هذه المشكلات:

✓ طبيعة النموذج التنموي للدول التوزيعية (الريعية): كونه نموذج يعتمد على بيع المواد الهيدروكربونية، ويؤكد توزيع الثروة، ويستخدم العمالة المغتربة على نطاق واسع؛⁽⁵⁰⁾

✓ التنافسية: وهي كمفهوم تمثل أبرز الإشكاليات النظرية التي تواجه محاولات تنويع مصادر الدخل الخليجية، حيث أن مفهومي التنويع والتنافسية يعتبران مفهومين متناقضين بمعنى أن التنويع قد يكون على حساب التنافسية من جانب والتنافسية قد تحد من إمكانية التنويع من جانب آخر، فالتنافسية من ناحية تعبر عن المقومات التي تملكها دولة ما في قطاع أو نشاط اقتصادي ما.⁽⁵¹⁾

2.5. الجهود المبذولة لتحقيق تنويع اقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي: وعلى سبيل المثال، خطة التنمية التاسعة للسعودية 2010-2014، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط والغاز وخلق فرص عمل للأعداد الكبيرة والمتزايدة من السكان، حيث تستند إستراتيجية التنمية إلى بناء أربع مدن اقتصادية جديدة لكل منها توجه استراتيجي خاص، مثل الصناعات القائمة على المعرفة والخدمات، والمعادن وإنتاج الأغذية، ومنتجات السيارات، والخدمات اللوجستية والصناعات الزراعية، ومنحت الحكومة الشركات الخاصة الكبيرة دور المطورين الرئيسيين للمدن الاقتصادية، وذلك لتشجيع التنمية في القطاع الخاص، وأكبر هذه المدن الاقتصادية هي مدينة الملك عبد الله الاقتصادية البالغة قيمتها 93 بليون دولار، والتي تعمل على تنفيذها شركة "إعمار" وتعتمد المدينة استضافة مليوني شخص بحلول عام 2025، وستضم أكبر ميناء في منطقة البحر الأحمر، إضافة إلى

منطقة للخدمات اللوجستية والصناعة، وتخطط المدينة للاستفادة من المجمعات الصناعية الضخمة المجاورة لاستهداف صناعات مثل البتروكيماويات والأدوية والسيارات، وتهدف أيضاً إلى توفير ظروف معيشية عالية الجودة بالقرب من جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ودعم تطوير رأس المال البشري.

وفي قطر، تركز «رؤية قطر الوطنية 2030» على تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة، عبر الاستثمار في التنمية البشرية والتعليم، وعلى سبيل المثال يهدف مشروع المدينة التعليمية البالغة قيمته نحو 7,5 مليار دولار إلى إنشاء مركز إقليمي للتميز التربوي من خلال بناء المدارس واستقطاب فروع للجامعات العالمية الشهيرة، كما تضم المدينة التعليمية "واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا"، التي تتبنى البحوث العلمية والتطبيقية وتحولها إلى منتجات تُسوق تجارياً، ولأن التنويع الاقتصادي يعني ضمن ما يعنيه استحداث صادرات ومصادر غير هيدروكربونية للإيرادات، ويعني ضمن تقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في اقتصاد قطر بتعزيز نمو القطاع الخاص، فقد عمدت الدولة إلى تطبيق سياسات تنمية تهدف إلى بناء اقتصاد نقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو المنشود.

تتمثل أهم الآليات التي مكنت دولة قطر من تفعيل سياسة التنويع في: توسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، والتوظيف الجيد لموارد النفط والغاز في الإنفاق على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، وإنشاء المناطق الاقتصادية الحرة، وتكوين شركات إستراتيجية مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والعمل على تكوين كوادر وطنية فاعلة، إضافة إلى ذلك أسهمت آليات أخرى بفاعلية في تنويع مصادر الدخل كالصندوق السيادي لدولة قطر والتطوير المتنامي لمشاريع البتروكيماويات، والشركات المساهمة العامة والخاصة.⁽⁵²⁾

أما دبي فتمكّنت على رغم محدودية مواردها الهيدروكربونية، من تنويع اقتصادها في قطاعات الخدمات مثل تجارة التجزئة والسياحة واستضافة المعارض والفعاليات وإعادة التصدير والتمويل، واستثمرت بكثافة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية، مثل الموانئ والمستودعات الضخمة، وأنشأت مناطق تجارية حرة تتسم بعدم التشدد في الضوابط التنظيمية والضرائب، وقد ساعد ذلك في خلق مراكز إقليمية للأعمال في الصناعات المتنوعة، مثل الصناعات التحويلية والخدمات، كما لا تزال حكومة دبي تستثمر بكثافة لجعل الإمارة وجهة جاذبة للزوار ولتجارة

التجزئة، ويعد مشروع "دبي لاند" الضخم البالغة قيمته **147 مليار دولار**، والهادف إلى تطوير قطاعات السياحة والترفيه والسكن، أكبر مشروع للتطوير العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الكويت، تنفذ خطة التنمية الكويتية وهي سلسلة من الخطط الخماسية التي تبدأ من عام 2010 وتستمر حتى 2035. وتهدف إلى تحديث البنى التحتية القديمة وتوسيعها، والهدف الاستراتيجي من ذلك يتمثل في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، ويجري العمل حالياً على تنفيذ عدد محدود من المشاريع ذات الأولوية، مثل محطة كهرباء "الزور" ومشاريع إدارة النفايات والمياه وبناء المدارس والمستشفيات، كما يعد مشروع تطوير ميناء جزيرة "بوبيان" مهما جدا في تحويل الكويت إلى مركز تجاري إقليمي⁽⁵³⁾.

وتميز الاقتصاد البحرينى بتطوير قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين مستفيدا من مواطن القوة في المجتمع وتحديد الثروة البشرية، وربما خسر الاقتصاد البحرينى جانبا من تميزه بسبب البطء في معالجة أسباب وتداعيات الاحتجاجات التي اندلعت مطلع **2011**؛ وهو الأمر الذي أفسح المجال لاقتصادات إقليمية منافسة للاستفادة من الوضع، ويشكل قطاع الخدمات نحو **24%** من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، أي الأفضل خليجيا.

وتأتي عُمان بعد البحرين من حيث التنوع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة من العامل الجغرافي للسلطنة كما هي الحال مع الصحارى القريبة من دبي، كما تشمل مواطن القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والسياحة. كما نجحت دول مجلس التعاون في تطوير مجالات مختلفة في القطاع الصناعي في غضون ثلاثة عقود بما في ذلك البتروكيماويات والأسمدة إضافة للألومنيوم فضلاً عن أجهزة التكييف والخدمات المصرفية مثل الصيرفة الإسلامية والعقارات والتوزيع والنقل الجوي⁽⁵⁴⁾.

• الخلاصة

مما سبق يمكن القول أنه، بالرغم من أهمية سياسة التنوع الاقتصادي ودورها في إيجاد مصادر دخل بديلة للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن النفط وإيراداته سيظلان ركيزة التنمية نظرا للدور الذي يمارسه في الاقتصاد كسلعة اقتصادية ولدور الإيرادات النفطية في تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وتشير المؤشرات الكمية للتنوع الاقتصادي أن دول المجلس الخليجي قد حققت بعض النجاح في مؤشرات اقتصادية معينة، حيث ارتفعت

نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات على حساب الصادرات النفطية وهذا اتجاه صحي. في حين أخفقت في مؤشرات أخرى، فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية، وهذا يمثل مؤشراً سلبياً لعملية التنوع الاقتصادي. كما يعد القطاع الصناعي من القطاعات غير النفطية المهمة التي استفادت من عملية التنوع، إذ ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس بينما بقيت مساهمة قطاع الزراعة على ما هي عليه في دول المجلس باستثناء الإمارات والسعودية. ومن ثم، فإن نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق سياسات التنوع الاقتصادي تستدعي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتعجيل بعملية الخصخصة وزيادة درجات التعاون الاقتصادي الإقليمي والسعي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه واتخاذ إجراءات نقدية ومالية تشجع القطاع الخاص على تحويل بعض أصوله الموجودة في الخارج إلى الدول الأم واستثمارها في الاقتصادات الوطنية في مشاريع محلية أو إقليمية.

• النتائج:

✓ استخدمت دول الخليج فوائدها الضخمة لتمويل المشروعات الكبيرة بهدف تنويع اقتصاداتها واستحداث مجالات إضافية للنمو، وزادت نتيجة ذلك مساهمة القطاع غير النفطي في النمو في الأعوام الأخيرة، وبات يشكل المحرك الرئيس للنمو في معظم هذه الدول.

✓ تأكيد صندوق النقد الدولي على توفر دولة الإمارات على احتياطي ضخم في شكل أصول أجنبية مما يعني أن أي عجز مالي محتمل لا يمثل أي مشكلة، كما أكد البنك الدولي أن أغلب الدول الأعضاء لمجلس التعاون لديها احتياطي مالي ضخم يمثل درعاً واقية من شأنه أن يساعدها على تحمل الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، من دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة في مستويات الدين أو الإنفاق على البنية التحتية.

✓ وجهت دول التعاون الخليجي جزءاً كبيراً من الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية، مثل بناء المدن الجديدة والطرق وشبكات النقل والعقارات ومحطات الطاقة والمياه، فيما يتمثل الهدف الجزئي من ذلك في استيعاب النمو السكاني في المنطقة، والهدف الرئيس من إنشاء بنية تحتية هو تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في دفع النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

✓ يُعتبر "التنوع الأفقي" بعيدا عن قطاعي النفط والغاز، السبب الرئيس المشترك وراء الإنفاق الرأسمالي الكبير في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توجد عملية "تنوع رأسي" تجري حاليا، وتتمثل هذه العملية في الاستثمار في البتروكيمياويات وغيرها من الصناعات.

✓ على الرغم من أن عملية تنوع الاقتصاد تمثل الهدف المشترك في كل دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه يوجد اختلافات كبيرة في رؤية كل بلد وفي آلية تنفيذ هذه الرؤى.

✓ تمثل الخصخصة وتعزيز الاستثمار الأجنبي في دول المجلس، عناصر رئيسية في سياسات التنوع الاقتصادي، حيث يوسعان دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، ويساعدان على تغيير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع الخاص، ويخففان من العبء المالي الملقى على عاتق القطاع العام.

✓ تقليص دور القطاع العام في اقتصاد دول التعاون الخليجي يؤدي في نهاية المطاف، إلى الاستخدام الأمثل للثروات المحدودة وتوظيفها في المكان المناسب.

• التوصيات:

في سبيل زيادة فعالية التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال ما تم تنفيذه من سياسات، هناك مجموعة من التوصيات مقترحة على ضوء ما تم عرضه في البحث:

✓ يجب تصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاثة (المالية والنقدية وسعر الصرف) لدول الخليج بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط؛

✓ زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري لضمان توافر العمالة الماهرة، حيث يتطلب إنشاء مجتمعات صناعية توفر عمالة على مستوى عالي من المهارة؛

✓ حرية التجارة وتشجيع IDE، واستخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز قاعدة تكنولوجيا الصناعة؛

✓ تنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم اللازم من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية وصناديق رأس المال للمخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات؛

- ✓ يجب تركيز دول المجلس الخليجي على أهمية تفعيل القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية إصدار قانون الدين العام لتطوير سوق السندات والصكوك لبناء ما يسمى "منحنى العائد" والذي يشجع على إصدار الشركات لأدوات الدين في السوق المحلي؛
- ✓ تهيئة بيئة أعمال مناسبة، بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية وتقديم دعم للصادرات في القطاعات غير النفطية،
- ✓ تطوير الأنشطة غير النفطية بناء على مبادرات من القطاع الخاص والشركات التابعة للحكومات المحلية، وذلك عن طريق الاقتراض من البنوك وإصدار السندات بالأسواق المالية العالمية؛
- ✓ زيادة التكامل العربي وسرعة تنفيذ مشروع السوق الخليجية المشتركة، بهدف زيادة حرية عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ✓ الاستثمار في إنشاء تجمعات صناعية عالية الإنتاجية، وإنشاء روابط أفقية قوية قائمة على هذه التجمعات، والاستفادة من تجربة بعض الدول الرائدة في عملية التنوع الاقتصادي مثل: اندونيسيا، ماليزيا والمكسيك.

• قائمة المراجع:

- 1- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، 2014، ص ص: 6-8.
- 2- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، ورقة بحثية، مؤتمر قطر حول انخفاض أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة، 2015، ص.02.
- 3- Michel sturn and Nikolaus Siegfried, region Al monetary integration in the member tates of the Gulf cooperation council, euro-peacentr albank, No 31/ sune-2005, p:12.
- 4- حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار الصفاء للنشر، الأردن- عمان، 2011، ص.:168.
- 5- Stephen M.Kapunda, diversification and 4 pererty eradication in Botswana, sommal of African studies, vol(17)-2003 no.2.p:51.
- 6- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي - مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارة- السنة العاشرة- المجلد الثامن- العدد الحادي والثلاثون، جامعة الكوفة، العراق، (2014)، ص: 57.
- 7- مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة بين 1995-2000، وزارة التخطيط، ص:13.

- 8- مجلة العربية، دور البترول في اقتصاد دول التعاون، 2014/7/23، على الموقع:
- voir <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/07/23/%D8%AF%D9%88%D9%86-.html>
le :28/01/2016.
- 09- بيان: التنوع الاقتصادي في الكويت ضعيف والأداء الصناعي فيها باهت، 2014/7/6. على الموقع:
http://alshahedkw.com/index.php?option=com_content&view=article&id=110456:2014-07-05-18-08-
- voir le: 28/01/2016.05&catid=42:04&Itemid=414
- 10- مجلة العربية، هل من بديل عن عائدات النفط خليجياً؟، 2013/9/2، على الموقع:
-voir le:28/01/2016<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/09/02/-%D9%87%D9%84-%D9%85>
- 11- مجلة العربية، هل من بديل عن عائدات النفط خليجياً، نفس المرجع.
- 12- مارتين هفدت، التنوع الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الانجازات والاتجاهات المستقبلية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد116، 2014، ص:09.
- 13 - خبراء بريطانيون يدعون دول الخليج إلى الاستثمار في الصناعات التصديرية لمواجهة هبوط أسعار النفط، 2014/5/21،
- voir le:05/02/2016.<http://www.alquds.co.uk/?p=170892>
- 14- المصدر: صندوق النقد العربي نقلا عن :
- Duha al-kuwari.Mission impossible? Genuine economic development in the Gulf cooperation council countries” .September 2013,London school of economies & political science
www.ls.ac.uk/IDEAS/programmers/Kuwait/documents/missionimpossible-genuine-development-in-the-GCC.pdf. voir le: 02/03/2016.
- 15- نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليجي 2014، منشورة علي
- voir le <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm>
10/03/2016.
- 16- Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past records and future trends, London School of Economics and Political Science, January 2013, No.27.
- 17- د.الهيبي، المملكة تستحوذ على 50% من حجم الاستثمار الأجنبي في دول الخليج، في بحثه عن التنوع الاقتصادي فيها
- voir le:03/02/2016<http://www.alyaum.com/article/1106261>
- مجلة العربية، التنوع الاقتصادي وآلية توزيع العائدات النفطية بين القطاعين الخاص والحكومي، 2014/4/18، على الموقع:
- voir le:03/02/2016 <http://www.alarabiya.net/views/2011/04/18/145800.html>
- 18 - قطر دخلت مرحلة جديدة من التنوع الاقتصادي، 2014/6/26، على الموقع:
- voir le:25/02/2016.<http://www.raya.com/news/pages/0824de6e-3165-4590-bcdd-aa6d8c4eb187>
- 19- دول مجلس التعاون تستثمر فوائضها المالية في تنوع اقتصاداتها، 2014/7/29، على الموقع:
<http://www.alhayat.com/Articles/3846130/%D8%AF%D9%88%D9%84-> voir le:25/02/2016.
- 20- التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2014/8/14، على الموقع:
- voir le:26/02/2016.<http://www.studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm>
- 21- خبراء بريطانيون يدعون دول الخليج إلى الاستثمار في الصناعات التصديرية لمواجهة هبوط أسعار النفط، مرجع سبق ذكره.
خالد بن راشد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،
قطر، 2015، ص ص: 30-31.
- 22- J.Isham et al, the varieties of resources experience: natural resource export structures and the political economy of economic growth” the World Bank economic review, vol-19.ho.2 (2005), pp: 141-174.
- James A .Robinson et. al political foundations of the resources’curse journal of development economic. Vol.79- 23 ho.2 (2006), pp: 447- 468.
- Hertog. The private sector and reform.24

- J- Cristol. Oil and politics in the gulf: rulers and merchants in Kuwait and Qatar (Cambridge univ) press 1995.25
- J-only & S.Khalef, history and anthropology.vol.17.no.3 (Landon: routhedge,2006) pp:189-208.26
- Kiren Aziz chandhry, the price of wealth: economics and institutions in the middle east (Ithaca cornell univ Press 27 1997.
- Christopher M.avidson, Dubai: the vulnerability of success (New York: Columbia univ Press. 2008.28
- Vassiliev. A, the history of Saudi Arabia (New York univ press), 2008. 29
- C.Murphy. "Saudi arabia's youth and the kingdom's future" middle east program. Occasional paper series 30 woordrow Wilson center for scholas, 2011.
- 31-Yousif Khalifa Al. Yousif, the GCC countries and the triangle of autocracy, oil and foreign powers (Beirut: center for Arab univ studies, 2011.
- 32- Zafiriz Tzannatos & Tariq haq & Dorothea Schmidt," the labor market after the crisis in the Arab states: trends, policy responses and challengers in the recovery' key lessons from the crisis and way forward. Geneva 16-17/02/2011.
- 33-D.AL.Khawari-mission impossible? Genie economic development in the gulf cooperation council countries-Kuwait programmer on development governance and globalization in the gulf states.2013.
- 34-A.kapiszewshi –Arabs versus Asian migrant workers in the GCC countries (united nation's expert group meeting on international migration and development in the Arab region Beirut, 15-17/05/2006.
- 35-R.Hausmann & D. Rodrik, economic development as self- discovery journal of development economics, vol, 72. 2003
36- دول «التعاون» الخليجي وسياسات التنوع الاقتصادي، 2014/8/1، على الموقع:
- voir le:05/03/2016.<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=80468>
- 37 - LPI.worldbank.org/international/global/2014 &-
www.doingbusiness.org/~media/GIAWB/doing20%business/documents/Annual-reports/english/DB14-full-report.pdf
- 38- ناصر بن غيث حديث في التنوع الاقتصادي والتنافسية، على الموقع:
-voir le:06/03/2016.https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&catid
- 39-economic diversification in the GCC: past, Present, and future, IMF,staff discussion note,December 2014.
40- أهمية التنوع الاقتصادي لتنوع مصادر الدخل، على الموقع:
<http://www.ecssr.com/CDA/ar/Activities/ActivitesProgramDetail/0,,1444-2681,00+en-voirle:08/03/2016.&->
&- www.wefrum.org/reports/global-competitiveness-report-2013-2014
- 41- Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal , Economic I M F staff discussion note , december 2014 ,Diversification in theGCC: Past, Present, and Future.
- 42- خبراء بريطانيون يدعون دول الخليج إلى الإستثمار في الصناعات التصديرية لمواجهة هبوط أسعار النفط، 2014/5/21،
- voir le:09/03/2016.<http://www.alquds.co.uk/?p=170892>
- 43- خبراء: تطورات الاقتصاد العالمي فرضت ضرورة تبني إستراتيجية تنوع مصادر دخل الدول، تقرير في 2014/4/30،
- voir le:09/03/2016http://www.alkuwaitelheen.com/index.php?option=com_content&view=article&id
www.swfinstitute.org/fund-rankings
- 44- معهد الصناديق السيادية
45 - Martin Hvidt , Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends , Research Paper, Kuwait Programmer on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2013, p:10.
- 46- التنوع الاقتصادي الطريق لتحقيق تنمية مستدامة، على الموقع:
- <http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?340935-%CA%CF-> voir le:08/03/2016.
- 47- التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2014/8/14، على الموقع:
- voir le:09/03/2016.<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm>
- 48 - Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past records and future trends, London School of Economics and Political Science, January 2013, No. 27.

49 - التنوع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل، 2013/10/29، على الموقع:

voir le: <http://www.carnegieendowment.org/2013/10/29/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86?reloadFlag=1>
.28/02/2016.

50- Capital standard, An In dependent Rating, Kuwait Economic report GCCOVERVIEW Kuwait. 2012. P. 3

51- محمد عبد الرحمن العسومي، التنمية الصناعية في دول الخليج في ظل العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ،
2015ص: 6

مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر (2010-2015)

ملیكة زغیب zeghib031299@yahoo.fr
سارة علالي allali_sara@yahoo.fr
جامعة قسنطينة 2- عبد الحمید مهري- الجزائر
سوسن زيرق Saoucenez383@gmail.com
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات المالية في الجزائر من وجهة نظر المؤسسات المانحة لهذا النوع من التمويل. ولهذا الغرض تم تصميم استبيان وجه لثلاثة عشرة مؤسسة متنوعة بين بنوك وشركات متخصصة في نشاط التأجير. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها حداثة سوق قرض الإيجار في الجزائر والفرص الكبيرة المتاحة أمامه رغم المشاكل التي تواجهه، إلى جانب عدم كفاية عرض قرض الإيجار في الجزائر رغم زيادة الطلب عليه من مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزايد عددها باضطراد، هذه الأخيرة الملزمة بتقديم مساهمة شخصية وضمانات لمعظم المؤسسات المانحة من أجل الحصول على قرض الإيجار وهو ما يجعله مصدرا تمويليا مكلفا. كما قدمت هذه الدراسة جملة من الاقتراحات يمكن أن تساعد على تحسين هذه الوضعية وتمكين سوق قرض الإيجار من القيام بدوره في تمويل المؤسسات الاقتصادية وتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية الاقتصاد الوطني، بداية بتحديث الإطار التشريعي المنظم لعمليات التمويل بقرض الإيجار وتشجيع البنوك الوطنية للاندماج في هذا النشاط والعمل على تبني استراتيجيات تسويقية فعالة تعمل على إيصاله إلى جميع المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى تنظيم سوق ثانوية للأصول المستعملة والتي من شأنها تخفيض تكلفة قرض الإيجار من خلال تجنب طلب الضمانات والمساهمة الشخصية أو تخفيض نسبتها. الكلمات المفتاحية: قرض الإيجار، المؤسسات المانحة لقرض الإيجار، سوق قرض الإيجار في الجزائر، التمويل، الاحتياجات التمويلية.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the extent to which leasing can cover the financial needs in Algeria from the point of view of the donor institutions for this type of financing. For this purpose, a questionnaire has been designed to thirteen different institutions between banks and companies specialized in leasing activity. This study reached a number of results, the most important of which is the novelty of the Algerian leasing market and its big available opportunities against its problems, besides the insufficiency of leasing supply in Algeria despite the increase in its demand from the different economic enterprises especially the steadily growing number of SMEs, the last ones are obliged to provide a personal contribution and guarantees to almost lessors in order to obtain the leasing that makes it more costly.

Moreover, this study has given some suggestions that could help improving this situation and empower the leasing to play its role in financing the economic enterprises precisely the SMEs as the most part of national economy, in the first place by updating the regulatory legislative framework of the leasing operation, encouraging national banks to adhere in this activity and adopting effective marketing strategies to reach all the economic enterprises, in addition to organize a secondary market for the used assets which could decrease the cost of leasing by avoiding the guarantees and the personal contribution or at least reducing its rate.

Key words: Leasing, Companies specialized in leasing in Algeria, Algerian leasing market, Financing, Financial needs.

Classification JEL : G21, K12, C88, Y10.

الإطار المنهجي للدراسة:

1- تمهيد: يعتبر قرض الإيجار من المصادر التمويلية المستحدثة من قبل النظام المالي الجزائري لتتبع العرض المقدم من جهة، ومحاولة تخفيض مستوى تأثير المشكل التمويلي الذي يواجه المؤسسات الاقتصادية ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا زالت تعاني من هذا المشكل على الرغم من كل البرامج والهيكل والتدابير المتخذة. ويعود التعامل بقرض الإيجار في الجزائر إلى بداية التسعينات قبل أن يتم إصدار الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري والذي شكل حجر الأساس لسوق تضم العديد من البنوك والشركات المتخصصة تقدم قرض الإيجار لمختلف المؤسسات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني.

2- إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر؟

يندرج تحت هذا التساؤل أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- ما هي أهم خصائص عمليات قرض الإيجار في الجزائر؟

- هل تستطيع مؤسسات قرض الإيجار بالجزائر تلبية الاحتياجات التمويلية؟

3- فرضيات الدراسة: اعتمادا على ما سبق من أسئلة يمكن بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يمكن لقرض الإيجار في الجزائر تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة.

أما الفرضيات الفرعية فهي كما يلي:

- القدرة على التمويل الكلي وغياب الضمانات أهم خصائص عملية التمويل بقرض الإيجار في الجزائر؛

- تستطيع مؤسسات قرض الإيجار بالجزائر تغطية الاحتياجات التمويلية.

4- أهمية الدراسة: يعد المشكل التمويلي من أهم المشاكل التي تعترض نمو وتطور المؤسسات الجزائرية على اختلاف أنواعها، وحل هذا المشكل يستدعي اقتراح حلول وبدائل يعد قرض الإيجار من بينها، والذي يكتسي أهمية على الصعيد العالمي والذي يأمل منه أن يتخذ نفس المنحى محليا من خلال تفعيل سوق التعامل به وتنظيمه بما يتناسب وخصوصية وطبيعة الاقتصاد الوطني.

5- منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة من أجل تقديم صورة عن واقع سوق قرض الإيجار في الجزائر وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على كل المتعاملين في هذه السوق، ومعالجته فيما بعد بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

6- الدراسات السابقة:

- دراسة (زغيب، 2005): وقد تم التعرض في هذه الدراسة إلى أهم الجوانب المتعلقة بكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقرض الإيجار من مفاهيم وخصائص وعناصر تسمح بإيجاد التداخل بينهما وتبرز مدى فاعلية قرض

الإيجار كمصدر تمويلي يحل مشكلتها التمويلية، وكان ذلك من خلال دراسة قرار الاستئجار وأهم مراحل المرتبطة بوجود بديل تمويلي آخر، وهو القرض البنكي في ظل غياب التمويل عن طريق السوق المالي. خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قرض الإيجار سيكون حلاً مناسباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح لها من تدعيم تنافسيتها من خلال سد احتياجاتها التمويلية المتعلقة باقتناء الأصول التي تعتمد عليها استثماراتها¹⁰⁵.

- دراسة (طالب، 2011): تعمق الباحث في دراسة الإطار التنظيمي لقرض الإيجار في الجزائر والسوق الخاص بهذه التقنية وتوصل إلى أن قرض الإيجار في الجزائر يحظى بإطار تنظيمي مشجع، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات قرض الإيجار، غير أن مساهمة سوق قرض الإيجار في تمويل الاقتصاد الجزائري عموماً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً ضعيفة ولا تقارن بمساهمة القروض البنكية الكلاسيكية، وقد أرجع الباحث هذا إلى الشروط الصعبة التي تفرضها شركات قرض الإيجار والتي تجعل منها تقنية تمويلية غير مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁰⁶.

- دراسة (سميلي، 2012): بحثت الدراسة في واقع سوق قرض الإيجار في الجزائر، وتوصلت إلى أن قرض الإيجار في الجزائر يمارس ضمن حدود ضيقة جداً وبحقق نتائج متواضعة وغير كافية، وأرجعت هذا إلى وجود جملة من العوائق التي تحد من فعاليته في الجزائر على رأسها البيئة الاستثمارية غير الملائمة¹⁰⁷.

- دراسة (بنونة، 2012): وهي دراسة قام من خلالها الباحث بتناول قرض إيجار المنقولات في المغرب، قدم من خلالها تفصيلاً عن مختلف الجوانب الاقتصادية والمحاسبية المتعلقة به كما تنص عليه التشريعات والقوانين المعمول بها في المغرب، كما تعرض لمسألة المفاضلة بين قرض الإيجار والقرض البنكي من خلال التطرق إلى المزايا الجبائية التي تدعم التوجه نحو التمويل عن طريق قرض الإيجار. وخلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن عمليات قرض الإيجار في المغرب تحتل مكانة كبيرة في سوق التمويل، ففي نهاية 2010 بلغت قيمة هذه العمليات 109,2 مليار درهم، مقدمة من طرف سبع شركات قرض إيجار تتطوي بشكل مباشر أو غير مباشر تحت أكبر البنوك التجارية العاملة في المغرب مستخدمة وكالاتها كشبكة لدعم سوق قرض الإيجار¹⁰⁸.

مفهوم وخصائص قرض الإيجار: يمكن تعريف قرض الإيجار على أنه عقد إيجار لأصل منقول أو عقار مرفق بتعهد أحادي الجانب بالبيع بسعر يأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء¹⁰⁹. أي أنه عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل معين يعود للمالك بعد فترة محددة.

ويعدّ هذا التمويل وسيلة بديلة للاستدانة لأنها تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل احتياجاتها دون التعاقد على قرض أو إنفاق من أموالها الخاصة، فعوض شراء بعض الآلات والمعدات والعقارات اللازمة، تقوم المؤسسة باستئجارها تبعاً لاحتياجاتها من المؤجر الذي يظل مالكا لها طوال مدة العملية، وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين حيث يحدّد السعر وتاريخ تحويل الملكية مسبقاً. أمّا من الناحية الاقتصادية، فهي عملية تقوم

بموجبها مؤسسة مالية متخصصة بشراء أصل منقول أو عقار لحساب مؤسسة أخرى. في حين يمكن تشبيه عملية التمويل بالاستئجار من الناحية المالية كعملية شراء ممولّة بقرض، لأنّ المؤسسة تتحصل على العتاد وتقوم باستعماله كأنها قامت بشرائه، وتدفع أقساط الإيجار في مكان تسديد القرض. وقد عرف المشرع الجزائري الاعتماد الإيجاري بأنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهّلة قانوناً ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصاً طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية.¹¹⁰

إنّ الخاصية الأساسية لعملية التمويل بالاستئجار هي بقاء ملكية الأصل في حوزة المؤجر خلال مدة العملية، أمّا المستأجر فلا يملك إلاّ الاستعمال مقابل دفع الإيجار. ويتم تحديد مبلغه تبعاً لقيمة الأصل ومدة اهتلاكه، وهو يساوي عادة الإهلاك مضافاً إليه تعويض لمؤسسة قرض الإيجار وعلاوة خطر¹¹¹. وبعبارة أخرى يتم تحديد مبلغ الإيجار تبعاً لمدة العملية وكذا القيمة المتبقية المطبقة¹¹²، فكلما كانت هذه المدة أكبر، كلما كانت مبالغ الإيجار الدورية أقل، كما أنّه كلما كانت القيمة المتبقية المطبقة على العملية مرتفعة، كلما كانت مبالغ الإيجار ضعيفة. أما في فترات التضخم، فيطرح مشكل التقييس المحتمل للإتاوة وكذا القيمة المتبقية. ويطبق التقييس عادة بالنسبة للعقود الطويلة نسبياً لذلك نجد أن هناك أنظمة بمعدلات متغيرة وأخرى بمعدلات ثابتة، وكل ما يوجد بين النظامين وارد، هذه المرونة في الاستعمال تسمح بتكثيف التسديد وفق خصائص وظروف المؤسسة¹¹³.

ويتمتع قرض الإيجار بجملة من الخصائص أهمها:

- تخفيض تكلفة الإفلاس وتجنب مخاطر الملكية؛¹¹⁴
 - يمكن لقرض الإيجار أن يساهم في التقليل من الحواجز للدخول إلى مهنة أو صناعة معينة من خلال تمويل ضعيف بالأموال الخاصة؛¹¹⁵
 - وروده على مختلف أنواع الأصول فيمكن أن يكون عقاراً أو منقولاً أو حتى أسهم للاستعمال المهني؛
 - مدة العقد: ترتبط بمدة التشغيل الاقتصادي للأجهزة والآلات وتحديد هذه المدة هو معيار افتراضي يتفق عليه أطراف العلاقة وهي عادة غير قابلة للإلغاء؛¹¹⁶
 - طريقة التسديد: تسدد المؤسسة المستأجرة الأصل على أقساط دورية يتم تحديدها بطريقة تعاقدية؛¹¹⁷
 - ملكية الأصل: تعود ملكية الأصل أثناء فترة العقد إلى المؤسسة المؤجرة؛
 - نهاية فترة العقد: تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات تتمثل في تجديد أو تمديد عقد الإيجار، شراء الأصل نهائياً بسعر منفق عليه يسمى القيمة المتبقية، إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة وبالتالي انتهاء العقد¹¹⁸.
- تحديد مجتمع الدراسة وتصميم الاستبيان:

1- مجتمع المؤسسات المانحة لقرض الإيجار: ويضم الشركات المتخصصة والتي يقدر عددها بسبعة شركات متخصصة في التأجير وستة بنوك وطنية وأجنبية تمارس نشاط التأجير بصفة فرعية، وبذلك تم حصر كل مفردات مجتمع الدراسة الذي يضم 13 مؤسسة.

جدول (1): عدد الاستثمارات الموزعة والمستلمة من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات العائدة	نسبة الاستثمارات العائدة	الاستثمارات المستبعدة	الاستثمارات المكتملة	
07	07	% 100	00	07	شركات قرض الإيجار
06	06	% 100	00	06	البنوك
13	13	% 100	00	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات.

ويبدو بوضوح من خلال الجدول أعلاه أنه قد تم توزيع الاستبيان على كل المؤسسات المانحة لقرض الإيجار واسترجاعه بصفة كلية وذلك طبعاً بسبب صغر حجم المجتمع.

2- الاستبيان الموجه للمؤسسات المانحة لقرض الإيجار: تم الاعتماد في تصميم هذا الاستبيان على الأسئلة المغلقة سواء ذات النهايات المحددة أو ذات النهايات المتعددة أو الأسئلة المغلقة مفتوحة النهايات. كما تم الاعتماد أيضاً في تصميم هذا الاستبيان على الأسئلة المفتوحة لفتح المجال أمام المستجيبين لوضع إجابات بألفاظهم وعباراتهم الخاصة لعدم توقع إجابات محددة.

وقد ضم هذا الاستبيان المعد من 34 سؤالاً ثلاث محاور رئيسية يعنى الأول بتقديم معلومات عن المؤسسة ونشاط التأجير فيها، أما الثاني فقد شمل أسئلة تسعى الدراسة من خلالها إلى معرفة خصائص قرض الإيجار الذي تمنحه المؤسسة البنكية أو الشركة المتخصصة لعملائها بشكل عام. أما المحور الثالث فيتناول إمكانية تغطية قرض الإيجار للاحتياجات التمويلية في الجزائر للتعرف على مدى اتساع الطلب عليه ومدى كفاية العرض إلى جانب أهم العراقيل التي تقف عائقاً أمام نشاط التأجير.

تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات:

1- معلومات عامة عن المؤسسة ونشاط التأجير فيها: ويتناول هذا المحور ما يلي:

- الطابع القانوني: كانت إجابات أفراد المجتمع كما يلي:

الجدول (2): توزيع أفراد المجتمع حسب الطابع القانوني:

النسبة المئوية	التكرار	الطابع القانوني
% 38,5	05	عمومية
% 46,2	06	خاصة
% 15,4	02	مختلطة
% 100	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن المؤسسات الخاصة تمثل 46,2 % من مجتمع الدراسة تليها المؤسسات العمومية بنسبة 38,5 % وأخيرا المؤسسات المختلطة بنسبة 15,4 %، هذه الأخيرة التي تمثل شكلا من أشكال الشراكة الأجنبية والوطنية وهو ما يتيح الاستفادة أكثر من الخبرات الأجنبية في مجال التعامل بقرض الإيجار.

- ممارسة نشاط التأجير: الهدف هو معرفة مدى حداثة نشاط التأجير في الجزائر من خلال المقارنة بين تاريخ إنشاء كل المؤسسات المانحة ومدة ممارستها لهذا النشاط، والجدولين الموالين يوضحان ذلك:

الجدول (3): تاريخ إنشاء المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
76,9 %	10	قبل سنة 2010
23,1 %	03	سنة 2010 وما بعدها
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يظهر الجدول أعلاه أن 76,9 % من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار تم إنشاؤها قبل سنة 2010 بينما 23,1 % تم إنشاؤها بعد هذه السنة وتتمثل في تلك المستحدثة بعد قرار السلطات الجزائرية بضرورة خلق فروع أو شركات عمومية متخصصة وهي SNL، ILA والجزائر إيجار. الجدول الموالي يوضح مدة ممارسة نشاط التأجير في تلك المؤسسات:

الجدول (4): مدة ممارسة نشاط التأجير:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
30,8 %	04	أقل من 5 سنوات
69,2 %	09	5 سنوات فأكثر
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 30,8 % من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار تمارس نشاط التأجير منذ أقل من خمس سنوات، بينما 69,2 % من العينة تمارس نشاط التأجير منذ خمس سنوات فأكثر، وهي تمثل البنوك والمؤسسات المتخصصة التي تم إنشاؤها قبل هذه السنة باستثناء شركة إعادة الرهن العقاري وبنك السلام اللذين تم إنشاؤهما قبل سنة 2010 غير أن ممارسة نشاط التأجير فيهما تأخرت بسنوات عن ذلك، ففيما يخص شركة إعادة الرهن العقاري بدأ نشاط التأجير فيها سنة 2011 وبنك السلام الذي تم إنشاؤه سنة 2008 ظل فيه هذا النشاط مجمدا إلى غاية سنة 2015، وهو السبب في عدم تطابق نتائج كل من الجدول الثالث والرابع.

- نشاط التأجير في البنك والمؤسسة المتخصصة: إن وجود كل من البنك والمؤسسة المتخصصة كفاعلين في سوق قرض الإيجار له خصوصية يتم إيضاحها فيما يلي:

الجدول (5): التمييز بين البنوك والمؤسسات المتخصصة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
46,2 %	06	بنك
53,8 %	07	مؤسسة متخصصة
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن سوق قرض الإيجار في الجزائر تتوزع بشكل متقارب بين البنوك والشركات المتخصصة، إذ تضم فئة البنوك ما نسبته 83,33 % من البنوك الخاصة بينما يمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك العمومي الوحيد في هذه الفئة بنسبة 16,66 %. أما أغلب المؤسسات المتخصصة فهي عمومية تمثل نسبة 57,14 % وتتقاسم المؤسسات المختلطة والخاصة ما تبقى من هذه الفئة بنسبة 28,57 % و 14,28 % على التوالي. أما الجدول الموالي فيوضح معيارا مهما للتمييز بين البنك والمؤسسة المتخصصة وهو رأس المال، وقد قرر بنك الجزائر تحديد الحد الأدنى لرأس المال للمؤسسات المالية المتخصصة في نشاط مالي معين بـ 3,5 مليار دج بينما تم تحديد الحد الأدنى للمؤسسات المالية البنكية بـ 10 مليار دج، كانت النتائج كما يلي:

الجدول (6): التمييز بين رأس المال البنك والمؤسسة المتخصصة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
53,8 %	07	3,5 - 5 مليار دج
38,5 %	05	من 6 إلى 10 مليار دج
7,7 %	01	أكثر من 10 مليار دج
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يوضح الجدول أن 53,8 % من المؤسسات المانحة يتحدد رأس مالها في الفئة الأولى وهو ما يدل على أنها مؤسسات مالية متخصصة بينما 38,5 % يقع رأس مالها في الفئة الثانية وهي بذلك تمثل البنوك، أما الفئة الثالثة فتمثل نسبة 7,7 % وهي تخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقدر رأس ماله بـ 33 مليار دج. وتبرز أهمية تحديد رأس مال المؤسسات المانحة في تحديد العرض المتاح من قبل هذه المؤسسات لصالح المؤسسات طالبة التمويل ومعرفة مدى قدرتها على التوسع فيه. وقد اتفقت كل المؤسسات المانحة على وجود فرق في نشاط التأجير في كل من البنك والمؤسسة المتخصصة يتعلق أساسا بمعدل الفائدة المطبق والذي يتجاوز 10 % في أغلب الشركات المتخصصة بينما يقل عن ذلك في البنوك، إذ يقدم قرض الإيجار في البنوك مع منتجات مالية أخرى ضمن استراتيجية لتوزيع الخطر، في حين يمثل المنتج الرئيسي في الشركات المتخصصة وهو ما يزيد من درجة الخطر. كما أن هذا التغيير في معدل الفائدة مرتبط أيضا بنقص الموارد المالية في الشركات المتخصصة بسبب

عدم قدرتها على تقبل ودائع الأفراد مقارنة بالبنوك ما يعرضها لمشكلة تمويل نشاطها وذلك يعني لجوءها إلى الاقتراض، وهو ما يضطرها إلى رفع سعر الفائدة للتعويض عن تكلفة اقتراضها.

2- خصائص عمليات التأجير في الجزائر: ويضم هذا المحور 18 سؤالاً متنوعاً، تم من خلالها حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، وكانت النتائج كما يلي:

- القطاعات والمؤسسات المستهدفة والمستفيدة: تستهدف هذه المؤسسات قطاعات متنوعة كما يلي:

الجدول (7): القطاعات المستهدفة:

النسبة المئوية	التكرار	القطاع
92,3 %	12	الصناعة
30,8 %	04	الزراعة
92,3 %	12	البناء والأشغال العمومية
92,3 %	12	النقل
38,5 %	05	السياحة
92,3 %	12	الصحة
46,2 %	06	الصناعات التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثات اعتماداً على نتائج SPSS.

تعد الصناعة والبناء والأشغال العمومية والنقل والصحة أهم القطاعات المستهدفة بنسبة 92,3 %، تليها الصناعات التقليدية بنسبة 46,2 % وأخيراً القطاع السياحي والزراعي بنسبة 38,5 % و 30,8 % على التوالي، ومن الواضح أن المعيار المتبع في هذا الترتيب هو مردودية القطاع التي تمثل عنصراً هاماً للمؤسسة المانحة لتقديم التمويل والتي تعبر عن قدرة مؤسسات القطاع على تغطية التزاماتها المالية المترتبة عن التمويل بقرض الإيجار، وهو سبب عزوف بعض المؤسسات عن تمويل القطاع الزراعي الذي يتميز بموسميته من جهة، وحصوله على دعم الدولة من جهة أخرى من خلال العرض الذي يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ويبين الجدول التالي أنواع المؤسسات المستهدفة والمستفيدة من تمويل المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

الجدول (8): المؤسسات المستهدفة والمستفيدة من قرض الإيجار:

المؤسسات المستفيدة		المؤسسات المستهدفة		نوع المؤسسات
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
100 %	13	100 %	13	المؤسسات الصغيرة
100 %	13	100 %	13	المؤسسات المتوسطة
69,2 %	09	76,9 %	10	المؤسسات الكبيرة

المصدر: من إعداد الباحثات اعتماداً على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات الأكثر استهدافاً واستفادة من قبل المؤسسات المانحة تليها المؤسسات الكبيرة، ويعزى ذلك إلى عدم قدرة بعض المؤسسات المانحة على تلبية

احتياجاتها بسبب محدودية مواردها المالية. ويلاحظ وجود اختلاف طفيف في قيمة النتائج بين المؤسسات المستهدفة والمستفيدة يعود سببه إلى كون SNL لم تقدم فعليا التمويل للمؤسسات الكبيرة رغم رغبتها في ذلك.
- أنواع قرض الإيجار الممارس: أظهرت النتائج فيما يتعلق بأنواع قرض الإيجار الممارس في الجزائر ما يلي:
الجدول (9): أنواع قرض الإيجار في الجزائر:

معيار جنسية المتعاقدين			معيار نقل الملكية		
النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار	النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار
100 %	13	قرض الإيجار المحلي	-	00	قرض الإيجار التشغيلي
-	00	قرض الإيجار الدولي	100 %	13	قرض الإيجار التمويلي
100 %	13	المجموع	100 %	13	المجموع
معيار نوع الأصل المؤجر			معيار الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار		
النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار	النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار
38,09 %	08	قرض إيجار عقاري	-	00	قرض إيجار استهلاكي
57,14 %	12	قرض إيجار المنقولات	100 %	13	قرض إيجار استثماري
4,76 %	01	قرض إيجار المحل التجاري			
100 %	21	المجموع	100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن قرض الإيجار التمويلي يمارس بنسبة 100 % مما يؤكد على عدم التعامل بقرض الإيجار التشغيلي وذلك وفقا لمعيار نقل الملكية، أما وفقا لمعيار نوع الأصل المؤجر فيمارس قرض الإيجار العقاري بنسبة 38,09 % أما قرض إيجار المنقولات فيمثل نسبة 57,14 % من مجموع عمليات قرض الإيجار أما قرض إيجار المحل التجاري فيمارس بنسبة 4,76 % فقط، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقية الأنواع الأخرى التي تخضع لنفس التصنيف. أما حسب الغرض من عملية التمويل فتقدم كل المؤسسات المانحة قرض الإيجار الاستثماري فقط، وحسب معيار جنسية المتعاقدين تتعامل كل مؤسسات قرض الإيجار في إطار محلي.

وبالعودة لقرض الإيجار التمويلي، تمارس كل المؤسسات المانحة الشكل المعروف من أشكاله وهو قرض الإيجار المباشر و38,5 % منها تقدم البيع ثم الاستئجار، بينما لا تمارس جميعها قرض الإيجار الرفعي الذي يختص بتمويل الأصول مرتفعة القيمة.

- مدة الإيجار: تصديقا للنتائج السابقة المتعلقة بأنواع قرض الإيجار الممارس من قبل المؤسسات المانحة يعد تحديد مدة الإيجار المطبقة عنصرا مهما كما يلي:

الجدول (10): مدة الإيجار المعمول بها:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
-	00	قصيرة
100 %	13	متوسطة

طويلة	05	38,5 %
-------	----	--------

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

إن النتائج التي يبينها الجدول تؤكد ما ورد أعلاه فيما يخص أنواع قرض الإيجار الممارس في الجزائر والذي تتطلب كل صيغة المعتمدة مدة إيجار متوسطة أو طويلة لتحقيقه، وهي هنا تمثل على التوالي نسبتي 100 % و 38,5 %، أي أن كل المؤسسات المانحة تعتمد مدة إيجار متوسطة بينما خمسة منها فقط تعتمد مدة إيجار طويلة تتناسب مع أصول معينة هي في الغالب أصول عقارية.

- **سعر الفائدة المطبق:** يعتبر سعر الفائدة من أهم العناصر في عملية التمويل بقرض الإيجار والجدول الموالي يوضح الحالات التي قد يتخذها هذا السعر:

الجدول (11): أنواع سعر الفائدة المطبقة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
38,5 %	05	ثابت
53,8 %	07	متغير
7,7 %	01	محدد من قبل السلطة النقدية
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أن 53,8 % من المؤسسات المانحة تتعامل بسعر الفائدة المتغير بينما تتعامل 38,5 % منها بسعر فائدة ثابت على كل عمليات التأجير، بينما 7,7 % من هذه المؤسسات تتعامل بسعر فائدة محدد مسبقا من قبل السلطات المعنية وهي هنا ممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعد الداعم الأول للقطاع الفلاحي في الجزائر. وتتدخل في تحديد سعر الفائدة المتغير عدة عوامل يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (12): عوامل تحديد سعر الفائدة المتغير:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
53,8 %	07	مدة الإيجار
38,5 %	05	قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح
15,4 %	02	خدمات التمويل
46,2 %	06	نوع الأصل المؤجر
53,8 %	07	مبلغ الأصل المؤجر
7,7 %	01	القيمة المتبقية للأصل المستأجر
7,7 %	01	الطلب على الخدمة أو السلعة التي ينتجها الأصل

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن مدة الإيجار ومبلغ الأصل محل التأجير هما أهم عاملين يؤثران في تحديد سعر الفائدة المتغير بنسبة 53,8 % يليهما نوع الأصل المؤجر بنسبة 46,2 % ثم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بنسبة

38,5%، ويليه خدمات التمويل بنسبة 15,4% والتي تمثل عادة مختلف الإجراءات الإدارية التي تكفل انتفاع المستأجر بالأصل، ويؤثر الطلب على الخدمة أو السلعة التي ينتجها الأصل محل التأجير بنسبة 7,7%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع أهمية هذا العامل الذي يتطلب من المؤسسات المانحة إجراء دراسة للسوق لمعرفة مدى ربحية المشروع الذي يتم تمويله من طرفها، وأخيرا القيمة المتبقية للأصل بنسبة 7,7% أيضا وهو عامل تطبقة BNP Paribas دون بقية المؤسسات المانحة.

- **المساهمة الشخصية:** تفرض 84,6% من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار في الجزائر على المؤسسات طالبة التمويل تقديم مساهمة شخصية تدفع كقسط أولي، ولا تطبق ذلك كل من شركة إعادة الرهن العقاري وBNPParibas اللتين تضمنان تمويلا كليا للأصل وتشكلان معا نسبة 15,4%، وتتنوع نسبة هذه المساهمة الشخصية كما يلي:

الجدول (13): النسب المعتمدة للمساهمة الشخصية:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
53,8%	07	10%
38,5%	05	15%
61,5%	08	20%
46,2%	06	25%
38,5%	05	30%
-	00	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 61,5% من المؤسسات المانحة تحدد نسبة المساهمة الشخصية بـ 20%، و 53,8% منها تفرض نسبة 10%، و 46,2% من هذه المؤسسات تفرض نسبة مساهمة شخصية بـ 25%، و 38,5% من مجمل هذه المؤسسات تفرض نسبة 15% و 30% على التوالي. ومن الملاحظ هنا تجاوز مجموع التكرارات عدد المؤسسات المانحة ويعود ذلك إلى اعتماد المؤسسة الواحدة على عدة نسب للمساهمة الشخصية، هذه الأخيرة يتم تحديدها وفقا لعاملين مهمين وهما الوضعية المالية للمؤسسة المستفيدة بنسبة 61,5% والتي تتناسب عكسيا مع نسبة المساهمة الشخصية، أما العامل الثاني فهو شروط المؤسسة بنسبة 69,2% والمرتبط بدرجة كبيرة بالعامل الأول فالمؤسسة ذات الوضعية المالية الجيدة تتمتع بحق التفاوض على هذه النسبة، كما أن هذا العامل مرتبط أيضا بعدد سنوات خبرة الزبون ومدى ولائه. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه المساهمة الشخصية يتم تحديدها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقيمة 10% بقرار مركزي كما هو الحال مع سعر الفائدة المطبق على عمليات التأجير بغض النظر عن أي عوامل أخرى كونه كما تمت الإشارة سابقا يعمل على دعم القطاع الفلاحي. أما على مستوى Banque Natixis فإن هذه النسبة تأتي ضمن لوائح البنك وهي نسبة ثابتة على كل أنواع الأصول المؤجرة كما هو الحال أيضا بالنسبة لسعر الفائدة المطبق والمقدر بـ 12%.

- **الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار:** تتمثل العمليات التمويلية التي تقوم بها المؤسسات المانحة فيما يلي:

الجدول (14): الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
84,6 %	11	عمليات توسيع النشاط الاقتصادي
84,6 %	11	عمليات تجديد الأصول
92,3 %	12	عمليات اقتناء الأصول

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

أظهرت النتائج أن 92,3 % من المؤسسات المانحة تقوم بتمويل عمليات اقتناء الأصول، ويتبقى بنك البركة الجزائري الذي يتجنب هذه العمليات بسبب عدم استقرار الوضعية المالية للمؤسسات حديثة النشاط. وباستثناء كل من شركة الرهن العقاري وبنك السلام تقوم 84,6 % من هذه المؤسسات بتمويل عمليات التوسيع والتجديد.

- ملف طلب قرض الإيجار: من أجل الاستفادة من قرض الإيجار يتم تقديم ملف يتضمن ما يلي:

الجدول (15): مكونات ملف قرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
76,9 %	10	قوائم مالية تقديرية
92,3 %	12	قوائم مالية سابقة
69,2 %	09	ضمانات
7,7 %	01	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن طلب التمويل بقرض الإيجار لا يختلف عن أي عملية تمويلية بدليل وجود كل من القوائم المالية السابقة والقوائم المالية التقديرية التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بنسبة 92,3 % و 76,9 % على التوالي، وتبقى نسبة 7,7 % تخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تمثل بطاقة أو وثيقة ثبوتية النشاط الفلاحي لحاملها. وإلى جانب كل ما سبق تطلب المؤسسات المانحة تقديم ضمانات وهو ما يتناقض مع المبادئ النظرية لقرض الإيجار التي تعتبر الأصول المستأجرة ضمانا في حد ذاتها، وتتنوع هذه الضمانات المطلوبة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (16): أنواع الضمانات المطلوبة من طرف المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
15,4 %	02	عقارات
-	00	منقولات
46,2 %	06	كفالة شخصية
53,8 %	07	ضمانات متخصصة

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين الجدول أن أكثر الضمانات المطلوبة هي الضمانات المتخصصة ممثلة في هيئات الضمان FGAR و CGCI بنسبة 53,8 %، والتي تعد من أهم الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدل على وجود طلب من هذه المؤسسات من جهة وارتفاع درجة الخطر المرتبطة بها من جهة أخرى. ثم الكفالة الشخصية بنسبة 46,2 % وأخيرا الضمانات العقارية بنسبة 15,4 %، ولم يظهر أثر للضمانات المنقولة ضمن هذه النتائج على اعتبار أنها الضمان الأول للمؤسسة المؤجرة طيلة مدة الإيجار.

وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها أعلاه يتضح جليا أن أهم مميزات عمليات التمويل بقرض الإيجار في الجزائر وجود عنصرين هامين وهما المساهمة الشخصية والضمانات المطلوبة، وهو ما يدل على وجود خطر مرتبط بهذه العمليات يدعو المؤسسات المانحة إلى عدم تطبيق المبادئ النظرية المتعارف عليها لقرض الإيجار والمتمثلة أساسا في قدرته على التمويل الكلي للأصل وغياب الضمانات كليا بسبب بقاء الملكية القانونية للأصل محل التأجير في حوزة المؤسسة المؤجرة طيلة مدة العقد وهو ما يمثل في حد ذاته ضمانا قوية لها. ويمكن إيعاز ذلك إلى عدة عوامل أهمها غياب سوق ثانوي من جهة وعدم وجود ثقة كافية بين المؤسسات طالبة التمويل والمؤسسات المانحة من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعدم تماثل المعلومات المقدمة عن الوضعية المالية الحقيقية لها، ما يجعل المؤسسات المانحة تقدم قرض الإيجار ضمن شروط قاسية أحيانا لضمان استرجاع أموالها إما بفرض مساهمة شخصية أو بطلب ضمانات أو بوجودها معا.

إن هذه النتائج تنفي صحة الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أن القدرة على التمويل الكلي وغياب الضمانات أهم خصائص عملية التمويل بقرض الإيجار في الجزائر.

- نهاية عملية التمويل بقرض الإيجار: الجدول الموالي يوضح الخيارات التي تتيحها المؤسسات المانحة للمؤسسات المستفيدة في نهاية مدة الإيجار:

الجدول (17): الخيارات المتاحة في نهاية مدة الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
100 %	13	رفع خيار الشراء
23,1 %	02	إعادة استئجار الأصل
23,1 %	02	رد الأصل

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يعد رفع خيار شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة الإيجار الخيار الذي تتيحه كل المؤسسات المانحة بقيمة الدينار الرمزي بنسبة 30,8 % أو 1 % من قيمة الأصل وذلك في 46,2 % من المؤسسات المانحة أو نسبة محددة من قيمة الأصل كما هو معمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمقدرة بـ 2 % أو كما هو معمول به لدى SNL والتي تحددها بمبلغ 50 000 دج بالنسبة للأصول المنقولة و 100 000 دج بالنسبة للعقارات، أو كما هو محدد في مؤسسة SOFINANCE بقيمة 5000 دج عن كل أصل مؤجر. بينما تتيح كل من BNP Paribas و Société

Générale خيار إعادة استئجار الأصل لفترة أخرى أو إعادته بشكل نهائي نتيجة قدرتهما على التعامل مع الأصول المؤجرة في كلتا الحالتين والتي تتطلب خبرة كبيرة وتكلفة أكبر خاصة في حالة إرجاع الأصول، وهو الأمر الذي يشكل عليها عبئا ماليا في ظل غياب سوق ثانوي للأصول المستعملة وتعدد وطول إجراءات بيعها بالمزاد العلني.

3- إمكانية تغطية الاحتياجات التمويلية:

- تنافسية سوق قرض الإيجار في الجزائر: يقدم الجدول أدناه إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول (18): تنافسية سوق قرض الإيجار في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
84,6 %	11	نعم
15,4 %	02	لا
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يظهر هذا الجدول أن 84,6 % من المؤسسات المانحة تعتبر أن سوق قرض الإيجار بها منافسة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب هي:

- تطبيق أسعار فائدة متنوعة ما يمنح المؤسسات طالبة التمويل الخيار بينها، إذ تطبق كل من Banque Natixis و SNL معدل فائدة يقدر بـ 12 %، وتطبق ILA معدلا يتراوح بين 10 % و 12 %، ويطبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة إعادة الرهن العقاري معدل 9 %، بينما تطبق MLA معدل 16 % وهو أكبر معدل في السوق؛
- يتميز سوق قرض الإيجار في الجزائر بحدائته واتساعه للكثير من المتعاملين ما يشكل فرصة جيدة للاستثمار؛
- تعدد المؤسسات المانحة لقرض الإيجار وتنوعها بين مؤسسات بنكية ومؤسسات مالية متخصصة تشكل فيما بينها عرض قرض الإيجار، والجدول الموالي يوضح مدى كفاية هذا العرض حسب إجابات أفراد العينة:

الجدول (19): كفاية عرض قرض الإيجار في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
46,2 %	06	نعم
53,8 %	07	لا
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 53,8 % من المؤسسات المانحة تعتبر أن عرض قرض الإيجار في الجزائر غير كافي على الرغم من أن مجموعها يعادل تقريبا نصف مجموع المؤسسات المالية البنكية والمتخصصة العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنكا وتسع مؤسسات مالية متخصصة، كما تعتقد هذه المؤسسات أن محدودية الموارد المالية للمؤسسات المتخصصة في نشاط التأجير مقارنة بالبنوك يشكل سببا في عدم كفاية العرض وعدم توسعها في عمليات التأجير، فمجموع رؤوس أموال كل المؤسسات المتخصصة أقل من مجموع رؤوس أموال ثلاثة بنوك، إلى

جانب عدم اندماج البنوك العمومية بشكل كافي في هذا النشاط والذي يقلل من قيمة العرض الإجمالي. والحديث عن عرض قرض الإيجار يجر للحديث عن الطلب عليه من قبل المؤسسات وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (20): الطلب على قرض الإيجار في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
38,5 %	05	ضعيف
61,5 %	08	متوسط
-	00	قوي
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 61,5 % من المؤسسات المانحة ترى بأن الطلب على قرض الإيجار متوسط بينما يرى 38,5 % من هذه المؤسسات أن هذا الطلب ضعيف ويعود ذلك إلى عدم شيوعه خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكلفته مقارنة بمحدودية مواردها المالية، إلى جانب وجود منافسة كبيرة من مصادر التمويل الأخرى وخصوصا القرض البنكي.

- عراقيل نشاط التأجير في الجزائر: أكدت كل المؤسسات المانحة على وجود عراقيل متنوعة أمام نشاط التأجير في الجزائر، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (21): عراقيل نشاط التأجير في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
69,2 %	09	بيئة الاستثمار المحلية
61,5 %	08	عدم كفاية الإطار القانوني
92,3 %	12	غياب الإشهار والإعلام
100 %	13	شروع استخدام القرض البنكي
100 %	13	جهل المؤسسات به
92,3 %	12	غياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة
100 %	13	ثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

أجمعت كل المؤسسات المانحة على أن أكثر العراقيل التي تقف أمام تطوير نشاط التأجير جهل المؤسسات به خاصة الصغيرة والمتوسطة وهو مشكل يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم فعالية ومحدودية إستراتيجية تسويق منتجات قرض الإيجار من طرف المؤسسات المانحة على الرغم من اعتمادها عدة وسائل إعلامية للقيام بهذه الوظيفة سواء من خلال اللوحات الإشهارية أو التواجد في المعارض والملتقيات أو من خلال الإعلام السمعي البصري. كما يعد شروع استخدام القرض البنكي أحد أهم هذه العراقيل بل ويقع في نفس الدرجة مع العائق السابق، ويمكن إيعاز ذلك إلى غياب ثقافة التمويل وتنويعه خاصة لدى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها على التمويل به.

ويعتبر ثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود مشكلا بذات تأثير المشكلين السابقين على عمليات التأجير في الجزائر والذي يؤدي في معظم حالات التمويل إلى تأخر الاستجابة لاحتياجات المؤسسات طالبة التمويل في الوقت المحدد على الرغم من انتهاء كل الإجراءات المتعلقة بدراسة الملف والموافقة عليه على مستوى المؤسسات المانحة. ويلي العراقل السابقة غياب الإشهار والإعلام وغياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة بنسبة 92,3 % لكل منهما، يليهما بيئة الاستثمار المحلية بنسبة 69,2 % وعدم كفاية الإطار القانوني بنسبة 61,5 % ويتعلق الأمر خاصة بقرض الإيجار العقاري المرتبط أساسا بالوضع الغامضة للعقار. وعلى الرغم من وجود كل هذه العراقل إلا أن 61,5 % من المؤسسات المانحة أجمعت على وجود رغبة حقيقية من قبل السلطات الجزائرية لترقية وتطوير سوق قرض الإيجار في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (22): نية ترقية وتطوير سوق قرض الإيجار في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
61,5 %	08	نعم
38,5 %	05	لا
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على نتائج SPSS.

وتعزي هذه المؤسسات وجود هذه الرغبة إلى وجود مجموعة المزايا الجبائية والجمركية التي سنها المشرع الجزائري لتمكين المؤسسات الجزائرية من الاستفادة بقرض الإيجار والتي سبقها تشريع الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري الذي يشكل الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عمليات التمويل بقرض الإيجار. في حين ترى 38,5 % من هذه المؤسسات عدم وجود هذه الرغبة الفعلية بسبب معاناتها من ثقل الإجراءات الإدارية التي تشكل لها عائقا مهما. إلا أن ذلك لا ينف أن 84,6 % من المؤسسات المانحة تعتبر أن قرار السلطات الجزائرية بالإلزام البنوك العمومية باستحداث فروع متخصصة في قرض الإيجار سيؤثر بشكل إيجابي على استفادة المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة العرض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين مختلف الفاعلين في السوق وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التمويل.

إن وجود تلك العراقل أمام نشاط التأجير في الجزائر يطرح تساؤلا حول إمكانية وقدرة هذه المؤسسات سواء كانت بنوكا أو شركات متخصصة على تلبية احتياجات السوق، خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية النسيج الاقتصادي الوطني والتي تعد المستهدف الأول والأهم من قبل هذه المؤسسات المانحة. وهو الأمر الذي تدل عليه بعض الإحصائيات التي تشير إلى أن سوق قرض الإيجار يمثل نسبة 3 % فقط من سوق التمويل المحلي في سنة 2015 بعدما كان يمثل 1 % سنة 2012 بحسب مؤسسات قرض الإيجار المتخصصة والتي تجتمع دوريا على مستوى L'ABEF لمتابعة نشاط التأجير في الجزائر، مستجداته وآفاقه.

وما يعزز هذا الطرح حول هذه الوضعية أكثر الإحصائيات التي تقدمت بها مجموعة من المؤسسات المانحة مثل بنك السلام الذي قام بتحقيق 60 عقد قرض إيجار سنة 2015 كان نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها 50 %، كما قامت مؤسسة ILA بتحقيق 234 عقد قرض إيجار منذ انطلاقتها الفعلي بنشاط التأجير الذي لا يزيد عن أربع سنوات وكلها كانت موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن إبراز ما حققه BNP Paribas فيما يلي:

الجدول (23): عدد عقود قرض الإيجار المنجزة من قبل BNP Paribas حسب نوع المؤسسة

في الفترة 2010-2015:

عدد العقود المنتهية		عدد العقود قيد التنفيذ		نوع المؤسسة
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
32,98 %	157	36,78 %	281	مؤسسة صغيرة
32,77 %	157	29,58 %	226	مؤسسة متوسطة
34,24 %	163	33,63 %	257	مؤسسة كبيرة
100 %	476	100 %	764	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على معلومات BNP Paribas.

ويبين الجدول وجود تقارب في عدد قروض الإيجار الممنوحة حسب نوع المؤسسة سواء بالنسبة للعقود قيد التنفيذ أو المنتهية مع الإشارة إلى أن نسبة العقود الممنوحة والمنتهية للمؤسسات الكبيرة كانت 34,24 % وهي أكبر من بقية أنواع المؤسسات الأخرى، في حين تراجعت هذه المرتبة لصالح المؤسسات الصغيرة فيما يخص العقود قيد التنفيذ بنسبة 36,78 % تليها المؤسسات الكبيرة بنسبة 33,63 % وأخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة 29,58 % مما يدل على زيادة إقبال هذه المؤسسات على هذا النوع من التمويل.

وعلى ضوء ما جاء من نتائج في هذا المحور الأخير من الاستبيان يتم نفي صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه تستطيع مؤسسات قرض الإيجار بالجزائر تغطية الاحتياجات التمويلية وهذا بسبب ضعف نسبة تغطية قرض الإيجار في سوق التمويل المحلي مقارنة بالسوق المغربية، هذه الأخيرة التي بلغت قيمتها في الفترة 2012-2013 ما يعادل 1,07 مليار دولار والتي مكنتها من احتلال المرتبة 36 عالميا لتحل بذلك المرتبة الأولى عربيا قبل مصر التي احتلت المرتبة 41 في نفس الترتيب بقيمة 0,58 مليار دولار، والثانية إفريقيا بعد جنوب إفريقيا التي احتلت المرتبة 24 بقيمة إجمالية لمعاملات قرض الإيجار قدرت بـ 4,61 مليار دولار، في حين بلغ حجم السوق الجزائرية في نهاية نفس الفترة 17 244 مليون دج أي ما يعادل تقريبا 220 مليون دولار وهي قيمة ضعيفة مقارنة بالأمتلة السابقة .

وبالنتائج الكلية يمكن الجزم بعدم إمكانية قرض الإيجار على تمويل الاحتياجات التمويلية في الجزائر، وبالتالي نفي الفرضية الأساسية والتي تنص على أنه يمكن لقرض الإيجار في الجزائر تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة.

الخلاصة: في نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم توافق المبادئ النظرية لقرض الإيجار مع واقعه العملي فيما يتعلق بعدم إمكانية التمويل الكلي للأصل، الضمانات والخيارات المتاحة في نهاية مدة الإيجار؛ إذ أن معظم المؤسسات المانحة تفرض مساهمة شخصية تختلف نسبتها من مؤسسة إلى أخرى وداخل المؤسسة نفسها تبعا لطلبات التمويل، كما أن وجود الضمانات يعد من أهم خصائص عمليات التأجير في الجزائر على الرغم من كون الأصل محل التأجير هو الضمان الأول أما بالنسبة للخيارات المتاحة فتتحدد في خيار شراء الأصل بعد رفعه من المؤسسة المستأجرة وغياب الخيارات الأخرى؛

- سوق قرض الإيجار في الجزائر حديث نسبيا ويواجه العديد من العراقيل والتحديات لكنه أيضا يخفي في طياته فرصا واعدة بالنمو والتوسع إذا ما تم الاهتمام به من قبل السلطات ما سينعكس إيجابيا على عملية التمويل به.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات منها:

- تحديث النصوص القانونية المنظمة لعملية التمويل بقرض الإيجار والتي لم تعرف الجديد منذ إصدار الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الأمر الذي يعد قصورا من قبل السلطات المعنية في ظل التطورات السريعة في بيئة الأعمال؛

- تسوية وضعية العقار في الجزائر والذي مازال يتخبط في الكثير من المشاكل هذه الأخيرة التي لا تشجع البتة أغلب المؤسسات المانحة لتقديم قرض إيجار العقارات بسبب كل ما يرتبط بهذه العملية من صعوبات؛

- تنظيم سوق ثانوية للأصول المستعملة والتي يعد غيابها من بين الأسباب الرئيسية التي تدعو المؤسسات المانحة إلى طلب الضمانات والمساهمة الشخصية بسبب ارتفاع درجة الخطر المرتبطة بعملائها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمحدودية إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الحصول على تمويل متنوع؛

- تنويع الخيارات المتاحة أمام المؤسسات المستفيدة من التمويل بقرض الإيجار وعدم حصرها في خيار واحد وهو خيار شراء الأصل في نهاية مدة الإيجار المتفق عليها والمرتبطة أساسا بغياب السوق الثانوي للأصول المستعملة كما تمت الإشارة إليه أعلاه، إن هذا التنوع في الخيارات من شأنه جعل عملية التمويل بقرض الإيجار عملية تتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمؤسسات طالبة التمويل؛

- الاهتمام أكثر بعملية الإشهار على مستوى المؤسسات المانحة وتوسيع نطاقها على التراب الوطني من أجل تنشيط الطلب على هذا المصدر التمويلي الأمر الذي من شأنه تنشيط سوق قرض الإيجار في الجزائر.

المراجع:

- لطرش، الطاهر (2005). تقنيات البنوك. الطبعة الرابعة. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر.

- عبد العزيز، سمير محمد (2000). التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية. الطبعة الأولى. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية. مصر.

- زغيب، مليكة (2005). "دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
- بعلوج، بولعيد (2002). "تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. جامعة الأغواط. الجزائر.
- طالبي، خالد (2011/2010). "دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة. الجزائر.
- الأمر رقم 09/96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري (1996). الجريدة الرسمية. العدد 3. الجزائر.
- CONSO, Pierre. HEMICI, Farouk (1999). Gestion financière. 9^{ed}. Dunod. Paris. France.
- PHILIPPOSIAN, Pascal (1998). Le crédit-bail et le leasing (outil de financements locatifs). Edition SEFI. Montréal (Québec). Canada.
- PIGET, P (1998). Gestion financière de l'entreprise. Economica. Paris. France.
- DERMATINI, A. KREM, E. (1998). « Structure et niveau de l'endettement des P.M.E », Revue d'économie financière. N°46. France.
- BENNOUNA, Ahmed (2012). « Aspects fondamentaux du crédit-bail au Maroc. Arbitrage entre le crédit-bail et l'emprunt ». Thèse de Doctorat. Ecole doctorale de Dauphine. Université Paris-Dauphine. France.
- Smaili, Nabila (2011/2012). « Pratique de crédit-bail, analyse de la situation algérienne ». Mémoire en vue d'obtention du diplôme de magister. Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales. Université Mouloud Mammeri. Tizi-ouzou. Algérie.

دور خلايا ضمان الجودة الداخلية في تحقيق جودة التكوين في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وفق الدليل الجديد لضمان جودة التعليم العالي

- دراسة تطبيقية جامعة أدرار -

منصوري هوارى

طالب دكتوراه سنة ثانية جامعة أدرار - الجزائر

د. ساوس الشيخ

Sayah.2013@yahoo.fr

أستاذ محاضر جامعة أدرار - الجزائر

saous01@yahoo.fr

ملخص

تسعى هذه الدراسة لتقييم جودة البحث العلمي في جامعة أدرار وفقاً للتقارير الصادرة عن خلية ضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، باعتبار أن ميدان البحث العلمي أحد أهم الميادين التي تضمنها المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية والصادر عن اللجنة الوطنية الجزائرية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، حيث صدر أول تقرير يخص عملية التقييم سنة 2017، وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم كان أقل من المتوسط وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والتركيز بجودة الأبحاث العلمية لتدارك الفجوة.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، ضمان الجودة، جودة البحث العلمي، المرجع الوطني، التقييم

Abstract

This study seeks to evaluate the quality of scientific research at the University of Adrar According to reports from the Internal Quality Assurance Cell of Algerian higher education institutions The field of scientific research is one of the most important fields in the national authority for internal quality assurance Issued by the National Committee for the Application of Quality Assurance in Higher Education, Where the first evaluation report was issued in 2017, The study found that the assessment was below average The study recommended that attention should be paid to the quality of scientific research to address the gap.

key words: Scientific Research ,Quality assurance,Quality of Scientific Research,National Reference,Evaluation

jel: I24,I21

مقدمة

يعد التكوين في مؤسسات التعليم العالي أحد أهم المؤشرات لتقدم الدول ورفي المجتمعات، حيث أصبح التكوين وما تنتجه الجامعات وما تسوقه من ابتكارات وإبداعات واختراعات في كافة المبادئ أحد معايير تقييمها وتصنيفها عالميا، لان ضمان جودة التكوين يشكل الأساس لجميع أنواع التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها أي دولة، ذلك لارتباط أولويات التكوين بأولويات خطط التنمية ومتطلبات سوق العمل، لما يقدمه من حلول وعليه لا بد أن نولي اهتمام كبير للتكوين عبر منابر الجامعات والمؤسسات التعليمية التي لا يمكنها بلوغ هذا الهدف إلا عبر ميدان التكوين المنوط بإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد ظهر مفهوم التكوين وكذا أساليب الرقابة الداخلية عليه؛ أو على مستوى تخصيص وإدارة الموارد التي تهدف للتحسين والتطوير المستمر للخدمات في مجال التكوين باعتباره خدمة مجتمعية تقدمها مؤسسة الجامعة. وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ورغم المجهودات المبذولة لضمان الجودة إلا هناك تأخر لا سيما في مجال التكوين، حيث أدركت المنظومة التعليمية الجزائرية حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، تجسدت في القيام بإصلاحات تهدف إلى ترقية هذا الأخير نحو مستويات أفضل. فصدر القانون التوجيهي للتعليم الذي كرس لأول مرة إمكانيات فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى **بالمجلس الوطني للتقييم (CNE)** سنة 2008، ثم قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان انطلاقا لدراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية؛ فانبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين، وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES) تكمن مهمتها الرئيسية في دعم ومرافقة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم قدراتها المؤسساتية وتطوير ثقافة الجودة. وهذا ما جعلها تبدأ في خطواتها الأولى باعتماد أدوات ووسائل على مستوى كل المؤسسات الجامعية تمثلت في هيكله خلايا لضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع للجودة.

تستهدف الدراسة الوقوف على مساهمة الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية في التعليم العالي في معرفة واكتشاف الاختلالات التي تخص ميدان التكوين من خلال عملية التقييم الذاتي، من خلال الإجابة على الإشكالية: **كيف يمكن أن يساهم الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية من الرفع من جودة التكوين في جامعة أدرار؟**

-حاولنا الإجابة على هذه الإشكالية من خلال ثلاث محاور:

1- الإطار المفاهيمي للجودة في قطاع التعليم العالي.

2- دليل الجودة: قراءة في الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي.

3- الدراسة التطبيقية: دراسة وتحليل التقييم الخاص بميدان التكوين الصادر عن خلية ضمان الجودة.

-الدراسات السابقة:

1-دراسة (نبيل بوزيد، وردة تغليت 2017) تناولت الدراسة تحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر وبعض الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها في نظام (ل.م.د) وضمان الجودة حيث تضمن ضمان الجودة إصلاح نظام (ل.م.د) في الجزائر وخلصت إلى أن تحقيق أهداف (ل.م.د) مرتبط بالتقييم لتحسين نوعية التكوين في الجزائر.

2-دراسة (حليمة قادري، بن نابي نصيرة 2017) تناولت الدراسة جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطلاب الجامعي وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق بين استجابات الطلبة نحو جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية.

3-دراسة (صالح بوعبد الله، سمية ناصري 2015) تناولت الدراسة تقييم التكوين الجامعي حسب إستراتيجية الانحرافات الستة، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الإستراتيجية تسمح بقياس نسبة مطابقة العملية البيداغوجية لنظام ل.م.د وأوصت بإجراء دراسات في ميادين الحوكمة والحياة داخل الجامعة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجودة في قطاع التعليم العالي.

1- مفهوم الجودة في التعليم العالي:

-**القيمة المضافة في التعليم:** وهذا من وجهة نظر (Feignbaum) وتعني تحقيق كفاءة وفعالية في التعليم من خلال تحقيق معايير عالية للجودة عند تكاليف معقولة (فيحان 2007).

-**التفوق في التعليم:** وهذا من وجهة نظر (Peters & Weterman) وتعني القدرة على بلوغ ومطابقة معايير جودة مميزة جدا.

2- إدارة الجودة في الجامعات:

إدارة الجودة في التعليم العالي تشمل جميع وظائف المؤسسة، التي تهدف لإنتاج الخدمة التعليمية، وتوصيلها بكفاءة، فجودة التعليم العالي هو نظام قيم عبر التفاعل بين المدخلات والمخرجات للنظام التعليمي وتحقيق مجموعة من الاتصالات بالطلبة بهدف إكسابهم المعارف والمهارات اللازمة . وتعتبر الجودة جزءا رئيسا من إستراتيجية أي مؤسسة تعليمية وترتكز على الاستمرارية في التحسين، تحقيق أهدافها بكل كفاءة وفعالية.

تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها مقدرة مجموع خصائص المنتج التعليمي لتلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع. كما عرفت على أنها فلسفة إدارية لقيادة الجامعات تركز على إشباع حاجات الطلاب والمجتمع المحيط، وتحقق للجامعة النمو والتطور المستمرين وتوصلها لتحقيق أهدافها وهي تضمن الفعالية العظمى والكفاءة المرتفعة في الحقل العلمي والبحثي وتؤدي في النهاية إلى التفوق والتميز والمنافسة (ادحيرج 4-5-أفريل 2012)، وهنا نجد إشارة إلى المواصفات والمعايير المتوقعة في المنتج التعليمي الصادر من قبل المؤسسة التي تتبنى فلسفة إدارة الجودة الشاملة الواجب توافرها في عناصر العملية التعليمية التي تستلزم إشباع حاجات ورغبات العملاء الداخليين والأساتذة، الطلبة والموظفين وذلك بالاستخدام الكفاء للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى المؤسسة التعليمي.

3- معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات (علي 2009):

- توفر المصادر المادية و الموظفين المؤهلين لدعم التعليم والتعلم؛
- توفر الأهداف المفهومة من الهيئة التدريسية والطلبة؛
- ارتباط محتوى الموضوعات الدراسية بأهداف البرنامج وغاياته؛
- تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة وتحملهم المسؤولية في التعليم؛
- التقييم الصادق والموضوعي والعاقل الذي يغطي أهداف المساق وغاياته بشكل واسع؛
- تلقي الطلبة للتغذية الراجعة المفيدة من التقييم؛
- حصول الطلبة على مهارات ومعرفة قابلة للانتقال إلى سوق العمل

4- أهداف جودة التعليم العالي وفوائدها

4-1- أهداف جودة التعليم العالي (الأسدي 2008):

- اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس؛
- تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستوى الطلبة؛
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي.
- فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التعليم العالي والجهات الرسمية والمجتمعية لزيادة الثقة بينهما، والتعاون مع المنظمات التي تعنى بالنظام التعليمي لتحديث برامجه وتطويرها.

4-2- فوائد الجودة في التعليم العالي:

- 4-2-1 محور الطلبة وسوق العمل: ينجم عن تحقيق الجودة تلبية رغبات وطموحات الخريج وبالمواصفات المطلوبة، وهذا بدوره سيحقق مزايا للطلاب الخريج الذي سيحصل على فرصة عمل وعلى المنظمة التي سيعمل بها لأنه سيكون عنصرا فعالا في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها وبرامجها المرسومة؛
- 4-2-2 محور أعضاء هيئة التدريس: يمكن لعضو هيئة التدريس من تطوير كفاءته من خلال الجودة في التعليم العالي بالاطلاع على المزيد من المصادر العلمية الحديثة واستخدام تقنيات المعلومات، للإيفاء بمتطلبات المناهج الجديدة، كما أنه سيتعلم أساليب وتقنيات جديدة في تقديم وعرض المحاضرات بشكل يساهم في إيصالها لذهن الطالب بشكل أفضل؛

4-2-3 المحور الإداري والتنظيمي: يتطلب تحقيق الأهداف خلق ثقافة ومناخ تنظيمي يتسم بما يلي:

- إيجاد تعاون بين رئاسة الجامعة والعمادة وأعضاء هيئة التدريس بالشكل الذي يخدم تحقيق أهداف الطلبة؛
- استخدام نظام معلومات يلبي حاجات الكلية وأقسامها بمعلومات لاتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب؛

- إحداث هيكل تنظيمي مرن بحيث تسهل عملية إعادة تنظيمه بدون معوقات كلما دعت الحاجة لذلك؛
-رؤية ورسالة مؤسسة التعليم التي تستقرأ بموجبها ما يحدث في المستقبل هذا من شأنه تحقيق التطور والبقاء لها.
- 5-نظام ضمان الجودة:**
- 5-1 مفهوم ضمان الجودة:** عرف على انه القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتها في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية، وأن هدف ضمان الجودة هو دائما تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل (الخرابشة 2012).
- كما تعرّف ضمان الجودة على أنها: جملة الإجراءات أو الآليات التي تسمح بضمان جودة البرامج، المؤسسات أو النظام الوطني للتعليم (Québec 2012) .
- ونفرق بين شكلين من أشكال ضمان الجودة، هما: ضمان الجودة الداخلية وضمان الجودة الخارجية:
- 5-1-1 ضمان الجودة الداخلية:** جملة من الممارسات الداخلية الهادفة لمتابعة وتحسين جودة عمليات المؤسسة (BOUBAKOUR 2015). كما تعرّف بأنها السياسات والآليات التي تعتمد عليها المؤسسة أو البرنامج لضمان تحقيق الأهداف المسطرة واحترام معايير التعليم العالي بصفة عامة (مجيد 2014)
- 5-2 مفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي:** ظهرت تعاريف لضمان الجودة في التعليم العالي منها: أنه الأداة التي تعتمد عليها مؤسسة التعليم العالي لتؤكد لنفسها ولأصحاب المصلحة بأنه تمّ تحقيق الحد الأدنى من الالتزام (BOUZID 2008).
- 6-أهداف تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي:** يهدف لتحقيق أهداف، منها مصالح ومتطلبات حكومات الدول، ومنها ما يعكس الاحتياجات الداخلية لمؤسسة التعليم العالي وتصنف أهداف النظام إلى ثلاثة أصناف، هي: الرقابة على الجودة، المساءلة، والتحسين المستمر للممارسات الموجودة (منى 2015).
- 7-مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:** نجد هنا ثلاث مراحل:
- 7-1 مرحلة تشكيل سياسة ضمان الجودة ومتطلبات تطبيقها.**
- 7-1-1 تشكيل سياسة الجودة:** يطرح هنا نظام ضمان الجودة على مستوى ثلاثة أسئلة وهي: تحديد أهداف النظام (لماذا نطبق النظام؟) - اختيار الآليات (ما هي الآلية المناسبة) - نطاق وإبعاد النظام (ما هو الحجم).
- 7-2-7 متطلبات تطبيق سياسة ضمان جودة التعليم العالي:** نجد في هذا العنصر:
- متطلبات ضمان جودة نظام التعليم العالي ككل.
- متطلبات ضمان جودة المؤسسة ومكوناتها الأكاديمية.
- 7-2 مرحلة ضمان الجودة الداخلية والتقييم الذاتي:** نجد في هذه المرحلة عدة ممارسات:
- إدارة الجودة: وتتضمن مهام التخطيط - التنفيذ - الفحص - التصحيح.
- إعداد مرجع للجودة.

- التقييم الذاتي يعرف على أنه إجراء دوري ومستمر يمارس من قبل موظفي مؤسسة التعليم العالي لقياس نتائج مختلف أنشطة مؤسسة التعليم العالي وينتهي بتقديم تقرير تستند عليه هيئات ضمان الجودة الخارجية في عملية اعتماد مؤسسة التعليم العالي (مجيد 2014).
- 7-3-3 ضمان الجودة الخارجية: يعد مكملًا للتقييم الداخلي لإضفاء المصداقية عليه.
- 7-3-1 افتراضاته (منى 2015): تقع مسؤولية الإعداد لإجراء التقييم الخارجي على هيئة ضمان الجودة؛ إن تقييم مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج الذاتي يعدّ مدخل أساسي في عملية التقييم الخارجي؛ يشكل تعاون الجامعة مع لجنة التقييم الخارجي عنصراً أساسياً لنجاح العملية التقييمية الشاملة.
- 7-3-2 أهدافه (طرابلسية 2011): التحقق من النقاط الواردة في تقرير التقييم الذاتي؛ التعرف على جوانب القوة والضعف؛
- اكتساب ثقة جمهور المستفيدين داخل الوطن وخارجه بجودة أداء مؤسسة التعليم العالي وبرامجها مما يساعد على التعريف بها إقليمياً وعالمياً.
- 7-3-3 وظائف نظام ضمان جودة التعليم العالي: ميز (Harvey) بين أربع وظائف رئيسية هي (Québec 2012):
- المساءلة، بهدف تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات المفيدة حول احترام مؤسسة التعليم العالي للمعايير المعتمدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة خاصة في مجال التمويل؛
- الرقابة، تسمح بضمان تكامل قطاع التعليم العالي وشرعيته؛
- المماثلة، لضمان مسايرة مؤسسات التعليم العالي للإجراءات، الممارسات والسياسات المتفق عليها من طرف أصحاب المصلحة؛
- والتحسين، ويهدف إلى تشجيع التكيف والتغيير.
- 7-3-4 هيكل ضمان الجودة الخارجية: نميز بين أربعة أشكال رسمية (قانونية) لهيئات ضمان الجودة (IIEP-UNESCO 2011):
- هيئة حكومية أو مدمجة ضمن إدارة الدولة كوزارة التعليم العالي مثلاً؛
- هيئة شبه حكومية أو هيئة عامة مستقلة؛
- هيئة عاملة داخل مؤسسة التعليم العالي؛
- 7-3-5 آليات نظام ضمان الجودة: تتمثل في (IIEP-UNESCO 2011):
- التقييم: يشمل جميع نشاطات المؤسسة كما يمكن أن يقتصر على برامج التكوين أو البحث.
- الاعتماد: يلعب دوراً أساسياً في محاكاة الدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الوطنية مع الدرجات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي العالمية والاعتراف به بالإضافة إلى تسهيل انتقال الطلبة والأساتذة

عبر الدول وقبول الخريجين في برامج الدراسات العليا لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية (الزيادات، الجودة في التعليم: دراسات تطبيقية 2008).

-**التدقيق:** يسلط الضوء على رسميات ضمان الجودة مثل نصوص السياسات، القواعد، الاجراءات، الإرشادات، كما أنه لا يركز على المعايير وإنما يقيس مدى قدرة النظام على المتابعة والرقابة الداخلية لمؤسسة التعليم العالي حيث يركز التدقيق على جودة آليات ضمان الجودة الداخلية، أما الاعتماد فيشمل إما آلية التدقيق أو آلية التقييم التي تؤدي إلى الاعتراف الرسمي.

المحور الثاني: دليل الجودة، قراءة في الدليل الوطني للجودة.

حيث أدركت المنظومة التعليمية الجزائرية حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، تجسدت في القيام بإصلاحات تهدف إلى ترقية هذا الأخير نحو مستويات أفضل. فصدر القانون التوجيهي للتعليم الذي كرس لأول مرة إمكانيات فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى **بالمجلس الوطني للتقييم (CNE)** سنة 2008، ثم قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان انطلاقة لدراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية؛ فانبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين (بركان 2012).

وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES)، (بركان 2012) تكمن مهمتها الرئيسية في دعم ومرافقة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم قدراتها المؤسساتية وتطوير ثقافة الجودة. وهذا ما جعلها تبدأ في خطواتها الأولى باعتماد أدوات ووسائل على مستوى كل المؤسسات الجامعية تمثلت في هيكلة خلايا لضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع للجودة.

ويشمل المجمع الوطني لضمان الجودة مجموعة المقاييس والمعايير المشمولة في مراجع المجالات الأساسية للتكوين والبحث العلمي، البنية التحتية للجامعات، علاقة المؤسسات الجامعية مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، التعاون والحركة بين الجامعات والحكامة والحياد داخل الجامعة (العلمي 2016).

أولاً: تنظيم خلية ضمان الجودة: خلية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي هيئة تابعة لرئيس الجامعة، تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف الهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة، ويعين رئيس الجامعة مسؤولاً للخلية الذي يتولى بدوره تعيين مسؤولين للخلايا المنشأة على مستوى الكليات المكونة للمؤسسة الجامعية؛ يحكمها نظام داخلي تعده الخلية بالإضافة إلى برنامج سنوي ينظم عملها الذي يتمحور في القيام بمجموعة من المهام (حسين 2015):

-تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم؛

-تضمن متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي والتكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة؛

-تضمن الاتصال على المستويين الداخلي والخارجي، والمشاركة في التظاهرات في مجال ضمان الجودة؛

-وظيفة الإعلام حول مهامها وأهدافها، ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم الداخلي؛

-وظيفة التقييم الداخلي لمجالات التكوين، البحث العلمي، الهياكل القاعدية، الحياة الجامعية، العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والحوكمة الذي تم إعداده من طرف اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (La Commission Nationale pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur) من خلال اعتماد جملة من المعايير لتطوير إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي لا سيما ما تعلق منها بالمجال الأخير.

ثانياً: معايير تطوير إدارة الجودة في المؤسسة الجامعية

ضمن مسار الإصلاحات التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، صدر القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم والبحث العلمي، مكونة من خبراء وأساتذة جامعيين، تهدف إلى دعم تطوير ممارسات ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ ومتابعة وتفعيل ممارسات ضمان الجودة بالاعتماد على إجراء التقييم الذاتي لتحسين الجودة في المؤسسة التعليمية (CIAQES 2011).

وكلفت اللجنة بإنشاء دليل مرجعي وطني (Le référentiel) يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة، وتم إنجازه بمساعدة مسؤولي ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية ليقدّم لأول مرة سنة 2014. ويحتوي هذا المرجع سبعة مجالات كل واحد منها مجزأً إلى حقول يتراوح عددها بين ثلاثة وسبعة؛ تمثل المجالات والحقول النشاطات الموجودة عادة في المؤسسات الجامعية (CIAQES 2011)، وتتمثل هذه المجالات في: مجال التكوين (23 مرجع و 49 معيار)؛ مجال البحث (17 مرجع و 32 معيار)؛ مجال الحكامة (27 مرجع و 53 معيار)؛ مجال الحياة الجامعية (14 مرجع و 24 معيار)؛ الهياكل القاعدية (17 مرجع و 19 معيار)؛ العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي (14 مرجع و 22 معيار)؛ التعاون الدولي (11 مرجع و 19 معيار) (CIAQES 2011)، (2-41).

ثالثاً: المجالات والمعايير المتعلقة بضمان الجودة

نستشف من خلال قراءة محتويات المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لمجال التكوين لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم؛ وأعطت للتقييم الذاتي الأولوية باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الجودة عبر خمسة حقول تعبر عن متطلبات المؤسسة الجامعية التي تصبو إلى تحقيقها.

حيث يقدم لنا المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي عددا من المراجع تأتي في شكل معايير تمثل حالة سير المؤسسة المرغوبة أو المتوقعة، والتي تشكل في مجملها مدخلات لعملية التقييم الذاتي بهدف تحسين الأداء في المؤسسة الجامعية، وضمان جودة عملياتها ومخرجاتها من خلال وضع دلائل أو إثباتات هي مؤشرات أداء تستخدم لقياس مستوى إنجاز كل معيار.

1- وضع عروض التكوين وقيادتها

حيث يتعلق الأمر بإقامة برامج تكوين مفصلة وتكوين الأدوات اللازمة لمتابعة وتطوير أو تحسين هذه البرامج والتي تشكل مؤشرا لقياس المعايير المقترحة كالتالي (CIAQES 2011، ص 2):
-تقدم المؤسسة عروضاً للتكوين تتماشى مع محيطاتها السياسية والعلمية والاجتماعية المهنية وتأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني والدولي.

- يتوافق عرض التكوين مع مشروع المؤسسة ووسائلها المادية والبشرية والبيداغوجية.
- يستند عرض التكوين على مقاربات بيداغوجية ملائمة ومبتكرة.
- تجعل المؤسسة عرض تكوينها مرئياً، ويعني أن على المؤسسة التزود بالوسائل والطرق الحديثة كي تجعل عرضها للتكوين جذاباً.
- تطور المؤسسة هيئات لقيادة وتنفيذ عروض التكوين، بمعنى أن على المؤسسة الاعتماد على الهيئات العلمية والاستشارية من أجل إعداد وتنفيذ وضمان المتابعة والسير الحسن لبرامج التكوين (CIAQES 2011، ص 3).
- تقترح المؤسسة أشكالاً مختلفة للتكوين (التعليم عن بعد، التعليم بالتناوب،.....).
- تطور المؤسسة بحثاً يلبي احتياجات محيطها، تطور المؤسسة نظماً لقياس تأثير البحث العلمي والتكنولوجي على محيطها.

2- مرافقة الطالب في تكوينه

- يتعلق هذا الحقل بالتكفل الشامل بالطالب من خلال توجيهه وتسهيل اندماجه في المحيط الجامعي:
- للمؤسسة سياسة استقبال ومتابعة ومساعدة لنجاح الطلبة.
 - توفر المؤسسة إمكانيات الحركة الداخلية (معايير) أو الحركة الخارجية (وطنية أو دولية).
 - تتبع المؤسسة سياسة معينة للوصول إلى الوثائق وإلى جميع الدعائم البيداغوجية (CIAQES 2011، ص 5).

3- تقييم ومراجعة المواد التعليمية

- يتعلق الأمر بتحديث البرامج التعليمية ومتابعة وتقييم عروض التكوين من أجل التحسين البيداغوجي بالعمل على تحقيق مجموعة من المعايير:
- تخضع المواد التعليمية إلى عمليات تقييم ومراجعة بصورة منتظمة.
 - تقوم المؤسسة بتطوير عمليات للتحسين البيداغوجي.

4-مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطلبة

يسمح هذا الحقل بقياس نتائج التكوين من خلال اللجان البيداغوجية ولجان المداولات من خلال العمل على تحقيق العديد من المعايير:

- تصادق المؤسسة على نتائج التحصيل العلمي طوال مسار التكوين (CIAQES 2011، ص 6).
- تتوافق امتحانات التقييم مع أهداف التعليم.

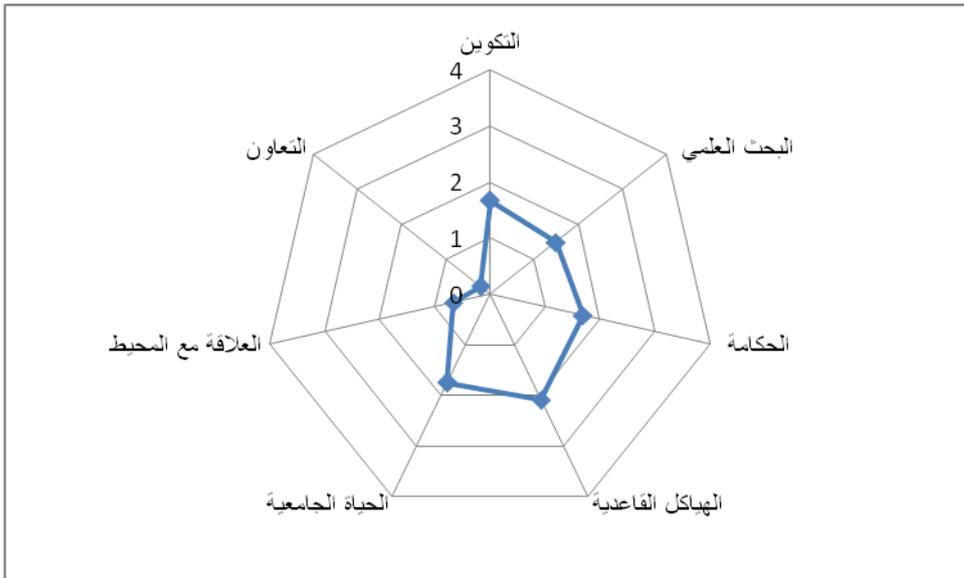
5-التكوين في الدكتوراه

- يتعلق الأمر بضمان وتحسين تكوين المكونين والباحثين بالاعتماد على التعاون الوطني والدولي:
- تضمن المؤسسة جودة التكوين في الدكتوراه بتدعيمها علميا وباستراتيجيات تعاون وطني ودولي.
- تطور المؤسسة جهازا لتأطير ومتابعة وإدماج طلبة الدكتوراه.

المحور الثالث: دراسة وتحليل التقييم الخاص بميدان التكوين الصادر عن خلية ضمان الجودة.

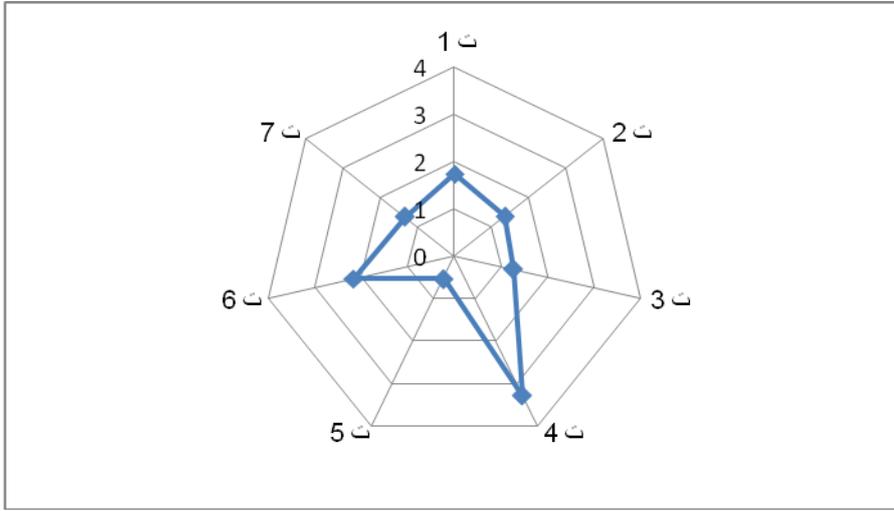
باشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عملية التقييم على مستوى المؤسسات الجامعية ابتداءً من موسم 2016/2017 حيث صدر التقرير الأول المتعلق بمدى الالتزام بالمعايير المعتمدة في المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، حيث أنه وفي جامعة أدرار صدر أول تقرير بتاريخ 15 جوان 2017 صادر عن خلية ضمان الجودة في جامعة أدرار وكانت نتيجة التكوين لمختلف الميادين كما يلي:

الشكل رقم 01: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميدان



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الشكل رقم 2: نتيجة التقييم الذاتي لميدان التكوين (التحليل على أساس الحقل)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

- حيث أن : الرموز من ت 1 إلى ت 7 تمثل مجموع حقول ميدان التكوين وهي سبعة حقول كما يلي:
- ت 1: وضع عروض التكوين وقيادتها.
 - ت 2: مرافقة الطالب في تكوينه.
 - ت 3: تقييم ومراجعة المواد التعليمية.
 - ت 4: مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطلبة.
 - ت 5: التوجيه والإدماج المهني.
 - ت 6: التكوين في الدكتوراه.
 - ت 7: التكوين المتواصل.

الجدول رقم 01: جدول تحديد الأنشطة ذات الأولوية في ميدان التكوين

عدد الإثباتات غير المطبقة	عدد المعايير غير المطبقة	النقاط المحسوبة للمراجع				الحقل	الميدان
		$3 < م < 4$	$2 < م < 3$	$1 < م < 2$	$1 < م$		
5	1	0	2	3	1	ت 1	
19.23%	8.33%	0%	33.34%	50%	16.66%		

15	4	0	0	3	0	ت2	التكوين
53.57%	40%	0%	0%	100%	0%		
4	1	0	0	1	1	ت3	
33.33%	25%	0%	0%	50%	50%		
3	1	0	1	0	0	ت4	
27.27%	16.66%	66.67%	33.33%	%0	%0		
11	5	0	0	1	3	ت5	
73.33%	62.5%	%0	%0	%25	%75		
1	0	0	1	1	0	ت6	
16.66%	0%	0%	50%	50%	0%		
1	1	0	1	4	1	ت7	
10%	20%	0%	16.66%	66.66%	16.66%		
على 40 106	على 40 106	1	4	13	6	المجموع	
37.73%	37.73%	4.16%	16.67%	54.17%	25%		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 02: جدول تصنيف مراجع ميدان التكوين.

المجموع	المراجع				الحقل	الميدان
	3 < م < 4	2 < م < 3	1 < م < 2	1 ك م		
6	-	ت 11 ت 21	ت 41 - ت 51 - ت 61	ت 31	ت 1	التكوين
3	-	-	ت 12 - ت 22 ت 32	-	ت 2	
2	-	-	ت 23	ت 13	ت 3	
3	ت 24 ت 14	ت 34	-	-	ت 4	
4	-	-	ت 25	ت 15 - ت 35 ت 45	ت 5	
2	-	ت 26	ت 16	-	ت 6	
3	-	-	ت 27 - ت 37	ت 17	ت 7	
23	2	4	11	6	7	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 03: مصفوفة ترتيب مراجع ميدان التكوين.

المراجع التي تعالج على المدى القصير	المراجع التي تعالج على المدى المتوسط	مهم	درجة الأهمية
ت 13 -	ت 31 - ت 41 - ت 51 ت 12 - ت 32 - ت 16		
مراجع تعالج على المدى الطويل	المراجع التي يتم تجاهلها		

ت 61 - ت 22 - ت 25 - ت 35 - ت 45 - ت 37	ت 23 - ت 15 - ت 17 - ت 27	أقل أهمية
الصعوبات	قابلية التحقق	
درجة قابلية التحقق		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول رقم 04 : جدول ترتيب المراجع التي ستعالج في ميدان التكوين

قائمة المراجع التي ستعالج				الحقل	الميدان
الخارجة عن النشاط	طويل المدى	متوسط المدى	قصير المدى		
ت 61	-	ت 31 - ت 41 ت 51	-	ت 1	التكوين
ت 22	-	ت 12 - ت 32	-	ت 2	
-	ت 23	-	ت 13	ت 3	
-	-	-	-	ت 4	
ت 25 - ت 35 ت 45	ت 15	-	-	ت 5	
-	-	ت 16	-	ت 6	
ت 37	ت 17 - ت 27	-	-	ت 7	
6	4	6	1	7	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

خاتمة:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن ميدان التكوين هو مجموعة حقول ومراجع ومعايير وأدلة إثبات، حيث جاء المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي ليؤكد أن هذا الميدان هو من يمنح التميز عن الآخرين وأكبر دليل هو أن البحث العلمي يعتبر أحد أهم المؤشرات والمعايير التي يعتمد عليها لترتيب الجامعات، ولا يمكن تجاهل أن قلة الإنفاق على البحث العلمي إلى جانب قلة الإنتاجية العلمية لهيئة التدريس

وغياب سياسة واضحة للبحث العلمي لدى متخذي القرار ساهم بدوره في التأثير على تقييم ميدان البحث العلمي في آخر مرحلة من مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهذا ما أثبتته التقرير الخاص بتقييم الجودة الداخلية لجامعة أدرار للموسم الجامعي 2016-2017، مما أكد ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات التنمية الشاملة من جهة والحاجة لتطبيق معايير المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى.

توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- يمكن الاعتماد على الدليل الوطني للجودة الداخلية لتطبيق ومتابعة خارطة العمليات البيداغوجية في الجامعة الجزائرية. فاعتماد الدليل يعطي مرجعية قوية وواضحة باعتباره دليل وهذا ما يحقق هدف الإقناع والالتزام وإمكانية إجراء عدة مقارنات بين الجامعات والكليات وغيرها.
- وجد أن تقييم ميدان التكوين 1,65 على 4 وهذه نسبة أقل من المتوسط خاصة وأن ميدان التكوين هو الأهم من بين مختلف الميادين وهو أساس العملية التعليمية.
- وجد التقييم أن عدد الأدلة الغير مطبقة والتي تحصلت على تقييم 0 من 4 هو 39 دليل إثبات من مجموع 107 دليل إثبات والذي هو إجمالي الأدلة في ميدان التكوين أي بنسبة %36,44 وهي بسبة مرتفعة تعكس التقييم النهائي لميدان التكوين.

توصيات الدراسة:

- بالنسبة لخلية ضمان الجودة تبقى مطالبة بالرفع من درجة الفعالية المطلوبة في إعلام الفاعلين والمهتمين حول إجراءات ضمان الجودة (نشر ثقافة الجودة).
- الأخذ بعين الاعتبار بأن الجودة لم تظهر إلا مرة واحدة في الدليل الوطني وهذا في الحقل (ك 5) مقاربات الجودة في ميدان الحكامة ويرى الباحثين ضرورة إضافة ميدان يكون خاص فقط بالجودة .
- ضرورة الاهتمام بتكوين الموارد البشرية التي تشرف على عمل خلية ضمان الجودة وذلك للإلمام أكثر بمبادئ الجودة خاصة وأن مفهوم الجودة يرتبط أكثر بتخصصي الإدارة والتسيير والكثير من أعضاء خلية ضمان الجودة ينتمون لتخصصات أخرى مختلفة.
- تحسين آليات تشكيل خلايا ضمان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية، لتفعيل اللامركزية.
- ضرورة وجود تنظيم هيكلي لخلايا ضمان الجودة، بالإضافة لمنح استقلالية أكثر للخلية للقيام بعمليات التقييم والتدقيق والرقابة.
- وضع آليات لتعزيز واستقطاب الكوادر المتخصصة خاصة في مجال الإدارة والتسيير خاصة بالتحفيزات المختلفة لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

- توفير المتطلبات والشروط التي تسهل وتضمن لخلية ضمان الجودة النجاح سواء لوجيستية أو تحفيزية مالية لضمان عمل الخلية بفعالية أكثر.
- محاولة وضع خطط إستراتيجية للإعلام بالخلية من خلال وضع موقع إلكتروني خاص بالخلية على مستوى الموقع الرسمي لجامعة أدرار.
- تبني سياسة إعلام واضحة وأنية للتعريف بالدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية لكل الأطراف المعنية خاصة وأنه سوف يتم تقييم كل مصالح الجامعة سواء إدارية أو بيداغوجية وفق هذا الدليل.

قائمة المراجع:

- BOUBAKOUR, Farès. *Assurance Qualité Interne et Autoévaluation : Des Principes À La Mise En OEuvre*. Support De Cours De La Session 3 De La Formation Des RAQ, Alger: CIAQES, MESRS, 2015.
- BOUZID, Zineddine BERROUCHE et Nabil. *Assurance Qualité Dans L'enseignement Supérieur*. Support de cours de la session 2 de la formation des RAQ, Alger: CIAQES, MESRS, 2008.
- CIAQES. 13 06 2011. http://www.ciaques-mesrs.dz/presentation_suite.html (accès le 10 23, 2017).
- IIEP-UNESCO. *Assurance Qualité Externe : Options Pour Les Gestionnaires de L'enseignement Supérieur*. Cérer et organiser une structure d'assurance qualité, Module 4, Paris, 2011.
- Québec, Conseil supérieur de l'éducation du. *L'assurance Qualité A L'enseignement Universitaire : Une Conception A Promouvoir Et A Mettre En OEuvre*. Québec: Conseil supérieur de l'éducation, 2012.
- ادحبريج صالح الحسين، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي البحرين: الجامعة الخليجية، 5-4 أبريل 2012.
- الأسدي، هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان عبد علي، إدارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الإداري عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- الخرابشة، عمر محمد عبد الله، تجربة المملكة الاردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين: الجامعة الخليجية، 2012.
- الزيادات، سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد. *الجودة في التعليم: دراسات تطبيقية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، الجودة في التعليم، دراسات تطبيقية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.*
- العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث، المرجع الوطني لضمان الجودة، الجزائر، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، 2016.
- بركان يوسف، زين الدين بروش، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الواقع والآفاق) المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين: الجامعة الخليجية، 2012.
- حسين سمير، تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 15 مارس، 2015.
- طرابلسية شيراز محمد، إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- علي عاصم شحادة، تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، مجلة الباحث، 2009.
- ايتار آل عبد الهادي، تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة QFD، مجلة الإدارة والاقتصاد، 15 يناير 2000
- مجيد سوسن شاكر، الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014.

منى نبيل هاشم الاعرجي، حيدر حاتم فالح العجرش، عامر أحمد غازي، الجودة في التعليم العالي، عمان، دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، 2015.

¹⁰⁵ مليكة زغيب، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، العدد 05، 2005.

2 خالد طالبي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، 2011/2010.

¹⁰⁷ Smaili nabila, Pratique de crédit bail, analyse de la situation algérienne, Mémoire en vue d'obtention du diplôme de magister, Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, Algérie, 2011/2012.

⁴ BENNOUNA Ahmed, Aspects fondamentaux du crédit-bail au Maroc. Arbitrage entre le crédit-bail et l'emprunt, Ecole doctorale de Dauphine, Université Paris- Dauphine, France, 2012.

¹⁰⁹ P. PIGET, Gestion financière de l'entreprise, Economica, Paris- France, 1998, P.513.

¹¹⁰ الأمر رقم 09/96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 3، المؤرخ في 10/01/1996، ص 25.

¹¹¹ P. CONSO, F. HEMICI, Gestion financière, Dunod, Paris- France, 9^{ed}, 1999, P.459.

¹¹² يمكن حساب هذه القيمة تبعا لقيمة إعادة البيع المحتملة للأصل من طرف المؤجر عند انتهاء مدة الإيجار، أو السعر الذي يجب على المستأجر دفعه في آخر العملية للحصول على الأصل.

¹¹³ A. DERMATINI, E. KREM, « Structure et niveau de l'endettement des P.M.E », Revue d'économie financière, France, N°46, Mars, 1998, P.13.

¹¹⁴ بولعيد بعلوج، تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط - الجزائر، 9/8 أفريل، 2002، ص 15.

¹¹⁵ P. CONSO, F. HEMICI, Op Cit, P.462.

¹¹⁶ سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 81.

¹¹⁷ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص 81.

¹¹⁸ PASCAL PHILIPPOSIAN, Le crédit-bail et le leasing (outil de financements locatifs), édition SEFI, Montréal (Québec), 1998.

الحرية السياسية

وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية

د أنور محمود النقيب

استاذ الاقتصاد المساعد-كلية العلوم الادارية-اكاديمية السادات للعلوم الادارية-مصر-

anwar0015@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة الي اختبار فرضية أن الحرية السياسية (الديمقراطية) تضمن صناعة سياسات اقتصادية كفاءة، كما أنها ذات فعالية على الواقع الاقتصادي؛ بما يضمن توفير الشروط الضرورية والكافية للتنمية. واعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي لميكانيكية عمل النظام السياسي في صناعة السياسات الاقتصادية، وآلية عمل تلك السياسات في الواقع الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحرية السياسية تضمن كفاءة صناعة سياسات اقتصادية بطريقة تضامنية وتشاركية وشفافة ومسؤولة تعكس رغبات الجمهور وممثلة لمصالح فئات المجتمع المختلفة بشكل متوازن، كما تضمن الرقابة والمساءلة الفعالة لتنفيذ تلك السياسات، حيث ان اصوات الناخبين هي الضامن الوحيد لبقاء نظام الحكم في السلطة. كما ان الحرية السياسية تضمن فعالية تلك السياسات الاقتصادية في الواقع الاقتصادي تنموياً من خلال قدرتها على خلق الشروط الضرورية للتنمية والتخصيص الكفاء للموارد داخل المنظومة الاقتصادية، وخاصة تحديد من سينتج، ولمن، وماذا سينتج، وكيف، وذلك من خلال تفعيل جهاز الثمن، وخلق فضاء محفز لتحرك الفاعلين الاقتصاديين من خلال المناخ التنافسي لعمل الوحدات الخاصة، وحرية الدخول والخروج من السوق وإفساح المجال للمبادرات الفردية وتنمية روح المخاطرة والابتكار، وتحديد دور إنتاجي للدولة في حالة فشل السوق في إطار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوزيع العادل للناتج وحماية وتمكين المهمشين. كما أن الحرية السياسية تضمن بيئة خارجية مناسبة لعمل المنظومة الاقتصادية وما بها من سياسات اقتصادية من خلال فرض سيادة القانون، وانعدام القهر الاقتصادي، وتحقيق الحكم الرشيد.

Abstract

This study aims to test the hypothesis that political freedom (democracy) ensures the making of efficient economic policies, as it also has an effect on the economic reality; ensuring the provision of necessary and sufficient conditions for development. The study relied on the analytical method for the mechanism of the political system in the making of economic policies, and the mechanism of these policies in the economic reality. The study conocluded that the political freedom ensures the efficiency of economic policymaking, by integrated, participatory, transparent, and accountable manner that reflects the wishes of the public as well as include the interests of the various segments of the society in a balanced way. Political freedom also ensures an effective oversight and accountability for the implementation of those policies, since voting is the only guarantor for the survival of the regime in power. In addition, political freedom, from a development perspective, ensures the effectiveness of these economic policies in the economic reality, through its ability to create the necessary conditions for development and the efficient allocation of resources within the economic system. In particular, determining who will produce, to whom, what type of produced, and how, would be through the activation of price mechnism, the creation of stimulus space for the movement of the economic operators through the competitive environment for the working of private units, the freedom of entry and exit from the market, allowing individual initiatives, developing risk and innovation spirits, identifying a productive role for the state in case of market failure within the context of economic freedom, and finally, fair distribution of product as well as protecting and enabling the marginalized. Political freedom also ensures an external environment that is appropriate for the working of the economic system and the economic policies it contains by imposing the rule of law, lack of economic oppression, and achieving prudent governance.

الكلمات المفتاحية: الحرية السياسية، الحرية الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، كفاءة صناعة السياسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية

المقدمة

تعتبر الحرية من الموضوعات التي انشغل بها العديد من المفكرين منذ فترة طويلة، حيث تم تناولها من عدة جهات نظر مختلفة، وتطور الأمر إلى أن أصبح مفهوم الحرية يحتل مركز الصدارة في الفكر الغربي الحديث، وأن المفاهيم الأخرى لا تكاد تضاهيه أو تتزاحمه. بل نجد أن معظم المفاهيم المعيارية الأخرى مثل مفاهيم العدل والمساواة تستمد شرعيتها ومصداقيتها بالإشارة إليه. ويعتبر النشاط الاقتصادي واحدًا من مصادر التناقض بين الجماعات، وخاصة في المجتمعات الحديثة، كالتعارض بين المنتجين والمستهلكين، والتعارض بين أصحاب الأعمال والمشاريع الكبيرة مع أصحاب المشاريع الصغيرة، وبين أرباب العمل والعمال (سالم، نادية حسن، 1983: 55). ومن ثم لا يوجد نشاط اقتصادي في الفراغ، كما أن كل اقتصاد يتكون ضمن إطار سياسي يعين قواعد العمل المتبعة وعلاقة الفئات الاجتماعية فيما بينها ومواقعها وقدراتها على العمل والمبادرة الجمعية، وبالتالي آفاق تحولها وازدهارها. وبما أن الاقتصاد مرآة عاكسة للنظام السياسي، فإنه يعكس توجهاته وأنماطه في قوانين السوق والملكية.. وغيرها (الريعي، صاحب، 2004). ومن هنا تأتي العلاقة بين السياسة والاقتصاد، حيث يهتم الاقتصاد بكفاءة استغلال الموارد النادرة لتلبية الاحتياجات غير المحدودة، بينما تهتم السياسة بشكل عام بالقرارات لتحديد من سيدفع ومن سينتفع من إنتاج وتوزيع الموارد بشتى أنواعها. وإن كانت العوامل الداخلية، مثل: الأرض، ورأس المال المادي المتراكم، ورأس المال البشري أحد أهم مدخلات التنمية، إلا أنها يمكن أن تكون غير فاعلة تنمويًا إذا لم يكن هناك نظام سياسي ذات مؤسسات كفؤة قادرة على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية فعالة لتعظيم العوائد التنموية من الموارد الاقتصادية المتاحة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة لصالح المجتمع (W.Ken Farr. Et al, 1998: 247).

ولا تحتاج أهمية دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي إلى تأكيد؛ لذلك قد لا يرجع اختلاف مستوى التطور والنمو من دولة لأخرى إلى اختلاف الموارد الطبيعية المتاحة ولكن قد يرجع ذلك إلى كيفية إدارة مؤسساتها التي تقوم بصناعة وتنفيذ القرارات السياسات الاقتصادية. وبصفة عامة، تؤثر الأوضاع المؤسسية في الأوضاع الاقتصادية من خلال السياسات العامة وخاصة السياسات الاقتصادية. وتتركز مشكلة الدراسة في قناعة بعض أنظمة الحكم بعدم وجود علاقة بين الحرية السياسية وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية الاقتصادية، وإمكانية إحداث التنمية بدون حرية سياسية - وتأتي الديمقراطية في القلب منها - ومن ثم تتعامل تلك الأنظمة مع التنمية الاقتصادية بمعزل عن الحرية. ومن ثم توجد أهمية لتوضيح العلاقة بين الحرية السياسية وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية، وذلك بتحليل ميكانيكية عمل النظام السياسي في صناعة السياسات الاقتصادية، وما إذا كانت تلك الآلية تعمل بشكل كفؤ (من ناحية المدخلات والعمليات) لإنتاج سياسات فعالة تنمويًا، ودراسة آلية عمل تلك السياسات في الواقع الاقتصادي لإحداث تغيرات اقتصادية إيجابية. وتقوم الدراسة على اختبار فرضية "إن الحرية السياسية تضمن صناعة سياسات اقتصادية كفؤة، كما أن تلك السياسات ذات فعالية على الواقع الاقتصادي؛ بما يضمن توفير الشروط الضرورية للتنمية".

وتهدف الدراسة إلى اختبار فرضية الدراسة؛ من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: هل تضمن الحرية السياسية تضمين رغبات الجمهور في السياسات الاقتصادية؟ هل تضمن الحرية السياسية فعالية المؤسسات الناقلية لرغبات الجمهور للنظام الحاكم؟ هل تخلق الحرية السياسية البيئة المناسبة لرسم وصياغة وصناعة وإقرار السياسات الاقتصادية الجيدة؟ كما توجد أهمية لتوضيح ضمان الحرية السياسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة، وضمان الرقابة الفعالة على تنفيذ تلك السياسات. ومن الناحية الأخرى، هل تنفيذ السياسات الاقتصادية يعمل على التنمية الاقتصادية من خلال خلق الحرية الاقتصادية وخلق المناخ التنافسي لعمل الوحدات الخاصة (المنتجة أو المستهلكة) وتفعيل جهاز الثمن وإفساح المجال للمبادرات الفردية وتنمية روح المخاطرة والابتكار؛ بما يضمن خلق فضاءٍ محفزٍ لتحرك الفاعلين الاقتصاديين لتمكينهم من الاستخدام الأمثل للموارد النادرة لتحقيق أقصى إشباع للمجتمع، عن طريق تحديد ماذا ننتج؟ ولمن ننتج؟ وكيف ننتج؟ وذلك من خلال آلية الثمن.

وتنقسم الدراسة إلى ستة أقسام رئيسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وهي: مفهوم الحرية السياسية والاقتصادية، والإطار العام لصناعة السياسات الاقتصادية، وأثر الحرية السياسية على صناعة السياسات الاقتصادية، والحرية السياسية وضرورة السياسات الاقتصادية الفعالة، والحرية الاقتصادية وفعاليتها مخرجات صناعة السياسات الاقتصادية، وأخيرًا الحرية السياسية وخلق البيئة المناسبة للسياسات الاقتصادية الفعالة.

أولاً: مفهوم الحرية السياسية والاقتصادية

تشمل الحرية في آن واحد حرية سياسية وحرية اقتصادية، وتستند الحرية السياسية في الليبرالية إلى نظرية العقد الاجتماعي، في حين تستند الحرية الاقتصادية إلى نظرية القوانين الطبيعية. كما أن الملكية غريزة وحق من أهم الحقوق الطبيعية التي قامت الدولة من أجل تأمينها. وقد ارتبطت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية بالدعوة إلى الحرية السياسية تاريخياً؛ لذلك ظهرت الليبرالية في القرن السابع عشر في صيغة فلسفة سياسية تدعو إلى الدفاع عن حقوق الفرد في مواجهة سلطة الملوك، وأن السلطة السياسية تكتسب الشرعية من القبول والموافقة على أن تحكم، ويوجد حقوق طبيعية للفرد يجب على المجتمع احترامها، وتخضع المجتمعات الإنسانية لقوانين طبيعية أعلى من القوانين المدنية؛ لذلك نشأ الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية - على غرار الظواهر الطبيعية - تخضع كلها لقوانين حتمية وثابتة (الخولي، يمني، 2008). حيث الاعتقاد بوجود نظام طبيعي وقانون طبيعي يحكم الحياة الاقتصادية، والقانون الطبيعي هو قانون المنفعة الشخصية الذي يُسير الاقتصادي لأفراد المجتمع، والنظام الطبيعي هو النظام الذي يتحقق من خلال حرية المبادرات الفردية؛ لذلك فإن حرية المبادرات الفردية تدخل ضمن إطار القوانين الاقتصادية الطبيعية.

1-1 الحرية السياسية: إن أي نظام هو ناتج تفاعل مجموعة من العناصر المرتبطة ببعضها بنوع من التنظيم في إطار معين (المنوفي، كمال، 1985). وقد اتخذ مفهوم النظام السياسي أبعاداً جديدة، وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة، سواء من حيث منطلقها (الجانب الأيديولوجي)، أو

القائمين على ممارستها (الخبطة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية) (العزاوي، وصال نجيب، 2003). ويعمل النظام السياسي من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية؛ حيث تعكس العلاقة بين تلك المؤسسات الكيفية التي يقوم بها النظام السياسي في أداء وظائفه وصنع سياساته العامة. والحرية السياسية هي قدرة الشعوب على اختيار وإزاحة النظام الحاكم، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين بمثابة عقد أو تعاهد بين الجانبين، المحكومون يدينون للحاكم بالولاء والطاعة؛ ليقوم الحاكم بدور معين في تنظيم حياتهم، وذلك لتوفير ظروف أفضل لحياة البشر، وتشير الحرية السياسية إلى مدى (سهولة/صعوبة) تأثير الجمهور في النظام الحاكم، وهي مفهوم عام ويمتد لكافة الحقوق ويخترق كل المجالات، حتى الحقل الديني. وتتعدد مقاييس الحرية السياسية، وأهم تلك المقاييس هو ذلك المقياس الصادر عن منظمة Freedom House؛ وتقوم عملية التصنيف طبقاً لهذه المنظمة على الحقوق المدنية؛ والحقوق السياسية وهي العملية الانتخابية، والتعددية السياسية والمشاركة، وأداء الحكومة. والحريات المدنية والتي تتركز في حرية الاعتقاد والتعبير، وحقوق المؤسسات والمنظمات، وسيادة القانون، والاستقلالية الشخصية، وحقوق الأفراد. تجدر الإشارة إلى أن هناك أيضاً قائمة لقياس ديمقراطية الدول تصدر عن Economist Intelligence Unit؛ حيث تم إصدار أول عدد عام 2007، وهي تحتوي على خمسة مؤشرات رئيسية، وهي العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، واخيراً الثقافة السياسية. ويتم التصنيف النهائي بعد تجميع النتائج علي اساس ديمقراطية كاملة وديمقراطية ناقصة أو معيبة، وأنظمة هجينة، واخيراً أنظمة استبدادية.

1-2 الحرية الاقتصادية: تؤكد الحرية الاقتصادية في جوهرها الليبرالي أن النظام الاقتصادي الأمثل هو النظام القائم على حرية المبادرات الفردية وترك النشاط الاقتصادي يسير وفقاً لقوى السوق وعدم تدخل الدولة في ذلك النشاط إلا بحدود ما يلزم لضمان بيئة ملائمة لعمل تلك القوى، وأن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية الا في حالات فشل السوق، وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم (لاند، أندريه، 2001: 725). ويرى أنصار الحرية الاقتصادية أن الانسان اقتصادياً مجرداً، ويرون أن السلوك الطبيعي لهذا الفرد هو الحصول على أكبر إشباع ممكن بأقل عناء، وأن سعي الأفراد وراء مصالحهم الشخصية يقودهم إلى تحقيق المصلحة العامة. وهناك العديد من التعريفات الخاصة بالحرية الاقتصادية؛ حيث يعرفها البعض بأنها: "هي حجر الزاوية للاختيارات الشخصية، والتبادل الطوعي، وحرية المنافسة، وتأمين الممتلكات الشخصية". وكذا "استغلال الأفراد لرغباتهم الإنتاجية بإتباع مخططاتهم الخاصة، وفرصة جمع الثروة دون مخافة المصادرة أو الحرمان" (Judith Kapás and Pál Czeglédi, 2007). وتعرف مؤسسة «Heritage Foundation» الحرية الاقتصادية بأنها "حق لكل فرد للتحكم فيما يخصه من جهد وممتلكات"؛ حيث إن المجتمع الحر اقتصادياً يضمن الحرية للأفراد للعمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة تروق لهم، وبدون فرض أي قيود أو تدخل من الحكومة، وتحت حماية الدولة، وأيضاً السماح للعمالة ورأس المال والموارد بالانتقال

بحرية تامة ودون قيود، وهو المجتمع الذي يحمى ويدعم الحرية، ويتحرر من جميع القيود التي تتعارض مع حماية ودعم الحريات، وبالتالي كلما ابتعد الأداء الاقتصادي عن تلك الحريات اقترب من درجة اللحرية. (Heritage Foundation, 2012). أما معهد فريزر فيعرّف الحرية الاقتصادية بأنها: "مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي دون تدخل من الحكومة، مع مراعاة عدم انتهاك حقوق الآخرين". ويضيف أن الحرية الاقتصادية هي أحد المحركات الرئيسية للرخاء؛ حيث ينتج عنها الثروة والصحة والتعليم وذلك تبعاً؛ لتحكم أفراد المجتمع في مستقبلهم الخاص (Fraser Institute, 2012).

ثانياً: الإطار العام لصناعة السياسات الاقتصادية

تؤثر الأوضاع المؤسسية في الأوضاع الاقتصادية من خلال السياسات العامة وخاصة السياسات الاقتصادية؛ حيث تعتبر السياسة الاقتصادية من أهم أنواع السياسة العامة. وتعرف السياسات العامة بأنها القدرة التي يحظى بها شخص أو نظام ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور. ويعرفها البعض بأنها توزيع القيم والحاجات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية أمرّة، تتمثل في المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة (الفهداوي، فهمي، 2002). ومن ثم فإن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تأتي من خلال زوايا أهمها أن الاقتصاد يدار بواسطة السياسات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية هي سياسات عامة، أي أنها توضع وتنفذ بواسطة الحكومات والتي تؤثر في حياة الناس من ناحية ومن الناحية الأخرى، فإن نجاح تلك السياسات في تحقيق التنمية يخلق شعوراً بالرضا الشعبي عن النظام الحاكم، والعكس في حالة عدم تحقيق التنمية.

والسياسة الاقتصادية هي كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة؛ ويمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة في المحافظة على نمو اقتصادي عالٍ وتشغيل كامل مستمر ومستقر (Bartle and Vass, 2006)، والتقليل من البطالة والاستفادة من الطاقات المعطلة، وتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار، وإشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، والاستخدام الحكيم والكفؤ للمصادر الطبيعية بما يضمن استمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير. ولتحقيق الأهداف السابقة، يجب أن يتم صياغة سياسات اقتصادية لديها القدرة على القيام بالوظائف المهماتكون سُلّم التفضيل الجماعي «ماذا ننتج؟»، و توزيع الإنتاج «لمن ننتج؟»، وتنظيم الإنتاج «كيف ننتج؟»

وتشير صناعة السياسات الاقتصادية إلى مجموعة العمليات التي تنتج عنها تلك السياسات، ويقصد بصنع السياسة الاقتصادية تحويل الهدف العام للمواطنين أو للدولة، إلى قرارٍ محدد. وتعرّف القرارات، بأنها "هي مخرجات

النظام السياسي - أيًا كان شكله - والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية" (Easton, David, 1969: 50)؛ كما تُعرف عملية صنع القرار بأنها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لا يخلو أي منها من عنصر الشك، ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة (Dougherty, James. E, 1971: 312-313). و يوجد عدة نماذج لبناء السياسات الاقتصادية (كسياسات عامة) (Dye Thomas, 2007)، ولأغراض التحليل؛ سوف تقوم الدراسة بإتباع نموذج «نظرية النظام»؛ حيث تعتبر السياسة الاقتصادية العامة كعملية «As a Process» متغيرًا تابعًا ومستقلًا في نفس الوقت، حيث إنها عملية نتاج صناعة لنظام سياسي (متغير تابع)، وتكون بالتالي نتيجة للتفاعل داخل هذا النظام من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنها عملية تؤثر في البيئة المحيطة (متغير مستقل) - وخاصة البيئة الاقتصادية - من خلال نظام ما يعرف بالنتائج «Outcomes» أي تأثيرها في البيئة المحيطة بأبعادها وجوانبها المختلفة. وبناءً على ما سبق؛ فإن الدراسة ترى أن منظومة صناعة السياسات الاقتصادية تتكون من العناصر التالية:

1-2 **المدخلات Inputs**: تتمثل مدخلات صناعة السياسات الاقتصادية في المطالب الاقتصادية لكافة الفاعلين الاقتصاديين في الدولة⁽⁵⁵⁾ (يمكن تلخيص تلك المطالب في أهداف السياسات الاقتصادية) وموارد اقتصادية طبيعية (منظورة أو غير منظورة) أو بشرية أو جغرافية (جيو سياسية). والمشاكل الموجودة في المجتمع... الخ. وتركيب الهيكل الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية، ودرجة التعقيد وبساطة هذا الهيكل ونظام التبادل الاقتصادي المتبع في المجتمع. ومستوى التقدم والنمو الاقتصادي للمجتمع. وتوزيع الثروة والدخل، ومدى عدالة هذا التوزيع.

2-2 **العمليات Operations**: تعني عمليات تحويل أهداف المجتمع الاقتصادية إلى سياسات وبرامج محددة؛ وتتكون العمليات من: (أ) التغذية: وهي نقل مطالب الفاعلين في المجتمع إلى النظام السياسي، وتتركز تلك المطالب في أهداف السياسات الاقتصادية. (ب) عمليات صنع السياسة (التحويل) Conversion: تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات وأعمال تصدر عن أبنية النظام السياسي.

3-2 **المخرجات Outputs**: تمثل المخرجات استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية التي تأتيه من البيئة، وتصدر هذه الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة يقوم بها النظام السياسي. وتترجم مخرجات تلك الصناعة في "سياسات اقتصادية"؛ حيث تعتبر السياسات الاقتصادية هي المنتج الرئيس لصناعة السياسات الاقتصادية، والتي تترجم الرؤية السياسية لإدارة الاقتصاد في السياسات الاقتصادية.

4-2 **النتائج Outcomes**: تتمثل نتائج السياسات الاقتصادية في الآثار التي تحدثها تلك السياسات، ومدى تحقيق هذه السياسات لأهداف المجتمع الاقتصادية.

⁽⁵⁵⁾ يتكون المجتمع من: (أ) القطاع العائلي (Households Sector): وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى... وفي نفس الوقت، هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة، ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمته بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية... ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure). (ب) القطاع الخاص المنتج للسلع والخدمات للمجتمع.

2-5 التغذية المرتدة Feedback: يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبيًا أو إيجابًا، ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات؛ بعبارة أخرى: التغذية الاسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله، فالتغذية الاسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.

ويتم بناء السياسات الاقتصادية العامة بناءً على الأيديولوجية الفكرية التي يؤمن بها النظام الحاكم؛ حيث تعكس هذه الأيديولوجية المبادئ والقيم التي يتبناها، وانعكاس تلك الأيديولوجية في صنع السياسات الاقتصادية العامة؛ من خلال علاقتها مع المجتمع ونوعية الثقافات السياسية التي يتبناها ذلك المجتمع وآلية عمل المؤسسات الرسمية وتطبيقها لأيديولوجية النظام السياسي (محمد، محمد علي، 1989: 175). والأيديولوجية الاقتصادية هي تلك الطريقة المرتكزة على الأسس الفلسفية التي يختارها المجتمع لتنظيم حياته الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، وكيفية حل ما يتعرض له من مشاكل عملية، وعليه لا يمكن أن نتصور مجتمعًا بدون مذهبية اقتصادية له؛ لأن كل مجتمع يمارس نوعًا من الإنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها.

فلكل مجتمع بيئته الخاصة ذات الملامح المتفردة بموارد متعددة ومتميزة، وعادةً ما تعاني التجمعات البشرية من تزايد الرغبات ومحدودية المتاح، وهنا تبرز أهمية وجود ذلك الإطار القادر على التعامل مع ما يواجهه التجمعات البشرية من مشكلات، فعند محاولة إيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية يلاحظ وجود بعدين لهذه المشكلة، أحدهما واقعي (إيجابي) Positive، والآخر معياري Normative (Harald Uhlig, 2001: 2). وإن تقديم أحدهما على الآخر سوف يلقي بظلاله على طبيعة القرارات المتخذة وشكل النظام المتبع لحل هذه المشكلة، وبالتالي سيحدد الموقف من الحرية الاقتصادية. وعلم الاقتصاد الذي ينطلق في حله للمشكلة الاقتصادية من البعد الواقعي (أو ما يعرف بالاقتصاد الإيجابي Positive Economics يبحث في الحقائق العلمية القائمة على أرض الواقع في المنظومة الاقتصادية، فهو حيادي مستقل عن أي موقف أخلاقي، أو هو كما عبر عنه كينز "إنه يتعامل مع (ما هو كائن)، وليس مع (ما يجب أن يكون)" (Friedman, Milton, 1970: 2). أما علم الاقتصاد الذي ينطلق في حله للمشكلة الاقتصادية من البعد المعياري (أو ما يعرف بالاقتصاد المعياري Normative Economics) فهو ينطوي على المبادئ والقيم الأخلاقية، وهو ما يجعله يخرج عن إطار المسلمات الاقتصادية الفنية المجردة، بل أنه ينقاد لما ينشده المجتمع، سواءً على صعيد تحديد الأهداف أو ما يختاره من الوسائل، فهو لا يدرس (ما هو كائن)، لكنه يدرس (ما يجب أن يكون). ومثال ذلك: تحديد شروط حصول الفقراء على المعونات الحكومية، أو تأثير قرارات الحد من تسارع التضخم على معدلات البطالة... الخ (Handa, D. Wade, 2009: 2-8). لذا فقد نشأ عن ذلك شكلان متناقضان من هذه الأنظمة. الشكل الأول من الأنظمة ينطلق من البعد الإيجابي في حله للمشكلة

الاقتصادية، ويعتمد في ذلك على القوانين الطبيعية المتمثلة بقوى السوق، ويعرف اقتصادها باقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي، (عبد، حميد، وآخرون، 2015: 5-6). وعلى النقيض من ذلك؛ نجد أن هناك شكلاً ثانياً من الأنظمة الاقتصادية تنطلق من البعد المعياري في حلها للمشكلة الاقتصادية، وتعتمد في ذلك على التخطيط المركزي.

ثالثاً: الحرية السياسية ودورها في صناعة السياسات الاقتصادية:

سيتم عرض إطاراً عاماً لمراحل صناعة السياسات الاقتصادية، حيث تتم صناعة السياسات الاقتصادية على مراحل؛ بدايةً من طلبات الجمهور والفاعلين في المجتمع، انتهاءً بتنفيذ تلك السياسات، وتتأثر صناعة السياسات الاقتصادية بمدي وجود الحرية السياسية، كما يلي:

3-1 المرحلة الأولى: الحرية السياسية وتضمن الرغبات في السياسات الاقتصادية: تعتبر المشاركة الشعبية القضية المركزية في التنمية، حيث تمثل المشاركة السياسية للمجتمع العنصر الحاسم في كفاءة صناعة النظام الحاكم، ومن ثم صناعة السياسات الاقتصادية. وتوسيع هذه المشاركة في عملية صنع القرارات يتطلب تشجيع منابر الحوار وتبادل الأفكار والتعبير عنها بحرية، وإقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين والدولة، وإفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل منظمات المجتمع المدني التطوعية لتأتي تعبيراً عن خيارات المجتمع، وتوفير الآليات الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم التي ينص عليها دستور دولة الحق والقانون، وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية؛ لفهم الواقع والتأثير فيه. وبذلك يمكن القول: إن الديمقراطية تمثل الإطار الذي يوفر أفضل الشروط للتنمية المستدامة (حمادة، بسيوني، 1993: 110). ويؤثر الرأي العام في رسم السياسات العامة بما يفرضه الرأي العام على النشاطات والتصرفات الحكومية من قيود أو حدود في رسم وتنفيذ السياسات العامة، والرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي الأغلبية، بل يمكن أن يمثل رأى فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد تجاه مطلب أو قضية معينة في ظروف ووقت معينين؛ ليتطور ويتسع بالتفاعل والاتصال؛ ليصبح رأياً عاماً لشريحة واسعة من المجتمع (الأسود، صادق، 1993: 79). ويؤدي غياب الحرية السياسية إلى سياسات لا تستجيب لمطالب الشعب وإلى عدم إتاحة الفرص المتساوية، وعندما تكون مشاركة المواطنين محدودة في مجال وضع القوانين والسياسات واللوائح؛ تصبح النتائج التي يتم التوصل إليها غير معبرة عن احتياجاتهم، وهذا الاتجاه الشمولي يجعل من الصعب الوصول إلى قراراتٍ تخدم مصالح جميع الفئات (John D. Sullivan, 2004: 11-16). وللديمقراطية بالفعل قيمة داخلية بذاتها، ويجب أن نتوقع أن تصل إلى قراراتٍ سياسية بطريقة تضامنية وتشاركية وشفافة ومسؤولة، وتمثيلٍ أوسع لمختلف المصالح الاجتماعية (Sen, a, 1999: 3-17). فإذا كانت الدولة يسودها نظام الشورى (ديمقراطية أو حرة أو تعددية)، فإن تركيز السياسات سينصب على محاولة إرضاء المواطن وخدمته والحرص على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أعمالهم.

3-2 المرحلة الثانية: الحرية السياسية وكفاءة نقل الرغبات لاقتصادية للشعب للنظام الحاكم: يتم نقل رغبات الشعب للنظام الحاكم عن طريق مؤسسات ناقلة مثل الأحزاب وجماعات الضغط والصحافة، وتتوقف كفاءة تلك المؤسسات على النظام السياسي التي تعمل به. فكلما كان النظام ديمقراطياً كلما كانت تلك الآليات فعالة؛ لأن ذلك يمثل إحدى قواعد اللعبة الديمقراطية، وبدون هذه القواعد لا توجد ديمقراطية، أما في نظام حكم الفرد؛ فإن هذه الآليات غير موجودة وإن وجدت فهي غير فعالة، وذلك كما يلي:

3-2-1 الأحزاب: تؤدي الأحزاب السياسية دوراً هاماً في النظم السياسية المختلفة؛ نظراً لما تتمتع به الأحزاب من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير، وتزداد أهمية الدور الذي تؤديه الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة السياسية (المنوفي، كمال، 1988: 16). وتقوم الأحزاب ببلورة المطالب والقضايا العامة التي تُناقش عند رسم السياسات العامة (هلال ومسعد، 2000: 168). والأحزاب هي عماد الأنظمة ذات الحرية السياسية، أما في الأنظمة الديكتاتورية فإن الأحزاب لا وجود حقيقي لها، حتى وإن وجدت من الناحية الشكلية.

3-2-2 جماعات الضغط: تُعرّف الجماعات الضاغطة بأنها "مجموعة من الأفراد يلتقون في أهدافٍ وصفاتٍ أو خصائصٍ معينة، يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صنّاع القرار تجاه قضاياهم ومطالبهم، وتوجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة" (درويش، إبراهيم، 1968: 201)، مثل الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات الاجتماعية والدينية، الشركات، البيوت المالية والاقتصادية، وغيرها (العزاوي، وصال، 2003: 62). وتساهم الجماعات المصلحية في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها، كما يقومون بتزويد المنفذين بالمعلومات الواقعية عن موضوعاتهم، خصوصاً حين تكون الموضوعات ذات طبيعة فنيّة، وبهذه الطريقة فإنهم يسهمون في ترشيد السياسات العامة المرسومة (أندرسون، جيمس، 1999: 63). ويبرز دور جماعات الضغط على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب (الأسود، صادق، 1990: 269).

3-2-3 الاعلام: الصحافة الحرة هي مدنية وليست حكومية في تكوينها، تعكس بمختلف اتجاهاتها وجهات نظر الناس وتفكيرهم، وتطرح عليهم آراءً ومواضيع كثيرة للنقاش، وتوضح وتشرح السياسات الرسمية، وترغمها في أحيانٍ عدة على اتخاذ قرارات وسياسات عامة تتماشى مع مصالحها، وكذا مشاكل المجتمع. كل هذا يؤدي إلى توعية كبيرة للمواطنين، والصحافة قادرة كذلك على بلورة توجهات المواطنين.

3-3 المرحلة الثالثة: الحرية السياسية وصياغة واعتماد السياسات العامة: يجب أن تكون السياسات العامة قائمةً على تمثيل مصالح المجتمع المختلفة، ولتحقيق قدر من التوازن، وحد أدنى من الاتفاق بين مؤسسات النظام السياسي والمجتمع، واستقلالية كل مؤسسة نسبياً وفعاليتها وقدرتها في تمرير وتحويل مطالب المجتمع إلى سياسات قابلة للتطبيق، من أجل أن تكون السياسات العامة قائمةً على ديمقراطية التشريع والتنفيذ، وتمثل الغالبية العظمى للمجتمع، وعند ذلك تكون السياسات العامة أكثر قدرةً على الثبات والاستمرارية. وتقوم السلطة التشريعية بعدة وظائف، أهمها: سنُّ التشريع، وضع الدستور وتعديله، الرقابة على أعمال الحكومة ونشر وكشف المعلومات (رني، أوستن، 1966: 90). وعندما تستلم هذه الأحزاب زمام السلطة، أو مقاليد الحكم، فإنها تقوم بتشكيل السلطة أو تجديد بنيتها أو تغييرها، وتحديد مساراتها وتوجيه عملية رسم السياسات العامة طبقاً للفلسفة التي تتبناها، والتوجهات الفكرية التي تؤمن بها، وتقوم بشرح سياسات الحكومة ومواقفها، والدفاع عنها، والعمل على إقناع الرأي العام بصحتها، وقدرتها على تحقيق المصلحة العامة. وفي النظم المستبدة تصبح حفنة من النخبة متحكمة في عملية صنع القوانين والسياسات واللوائح لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب غالبية الشعب (John D. Sullivan, 2004: 11-16).

3-4 المرحلة الرابعة: الحرية السياسية وتنفيذ السياسات العامة: تذهب الفكرة التقليدية في تحديد الدور الصحيح للسلطة التنفيذية إلى أن المهمة الأولى لها هي أن تتولى تنفيذ القوانين والإشراف على الإدارة، وليس من مهمتها أن تضع سياسة الدولة (رني، أوستن، 1966: 163). ويقوم الجهاز الإداري بمهام تتعلق بتنفيذ القوانين وتنفيذ القواعد والتعليمات، (أندرسون، جيمس، 1999: 58). ويمارس الجهاز الإداري مجموعات عدة من الوظائف تكون ذات طبيعة مرفقية وخدمية ووظائف إنتاجية ووظائف محلية إقليمية، وكل هذه المجموعات يتم التعبير عنها في السياسة العامة وفي توجهات النظام الحاكم. وعليه تؤدي الإدارة العامة دوراً مسانداً في عملية السياسة العامة في مرحلة الصنع، وتؤدي الدور الرئيس في مرحلة التنفيذ. إلا أن أداء هذا الجهاز في تنفيذ السياسة العامة سلباً أو إيجاباً يرتد مرة أخرى للتأثير على الحكومة. وكأن الجهاز الإداري هو حلقة الربط أو الوصل بين الحكومة والمواطنين، ومعيار حكم المواطن لا ينصب على الجهاز الإداري بل ينصب على الحكومة.

3-5 المرحلة الخامسة: المساءلة والرقابة على تنفيذ السياسات العامة: تعتبر المساءلة من أهم عناصر نجاح السياسات الاقتصادية، وتتم مراقبة التنفيذ للسياسات من خلال عدة آليات أهمها البرلمان والسلطة القضائية والأحزاب والصحافة، وذلك كما يلي:

3-5-1 البرلمان: للبرلمان وظيفتان أساسيتان، هما: التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية. نلاحظ في النظم المستبدة أنه لا يوجد برلمان أو يوجد برلمان ولكن يتم اختيار أعضائه بطرق غير شرعية فلا يكون معبراً عن إرادة الأمة ولكن عن إرادة الحاكم المستبد، ومن هنا تنتفي وظيفة البرلمان في مراقبة الحاكم، وتكتفي بتمرير القوانين المفصلة Tailored؛ من أجل تحقيق مصالح الطبقة الحاكمة في السلطين التشريعية والتنفيذية. وذلك على عكس حالة البرلمانات في الديمقراطيات التي تأتي بإرادة شعبية فتسعى للقيام بوظيفتها الأساسية في

مراقبة الحكومة ومحاسبتها على أي خطأ أو فساد قد تقوم به أثناء ممارستها لعملها، كذلك يسعى عضو البرلمان إلى ممارسة دوره الرقابي بكل قوة؛ حتى يحافظ على شعبيته؛ لكي يعاد انتخابه.

3-5-2 **السلطة القضائية:** إن رقابة القضاء الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة أو تنفيذها، يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي اتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين، أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها (علي، محمد، 1981: 115). كذلك فيما يتعلق بالسلطة القضائية التي تتمتع بالاستقلال الحقيقي في ظل الديمقراطية، حيث يتم تعيين القضاة وترقيتهم وفقاً للكفاءة وليس وفقاً لمدى توافق القاضي مع السلطة وتوجهاتها السياسية، فيكون ولاء القاضي في الديمقراطيات للقانون والحق والشعب، وليس للحاكم ومصالحه كما في الدول المستبدة. وهذا ما يعطى القضاء قوته في محاسبة الفاسدين سواء كانوا رؤساءً أو مواطنين عاديين فلا أحد فوق القانون.

3-5-3 **الأحزاب:** والأحزاب السياسية سواء كانت خارج السلطة أم داخلها تقوم بدور المراقب بعضها على البعض الآخر، فأحزاب المعارضة تترصد حركة الحكومة وكيفية صنعها للسياسات العامة، وتنفيذها، وتقوم بدور المدافع عن مصالح الجماهير الواسعة ومحاولة إيصالها إلى أسماع صانعي السياسات العامة من خلال الضغط الجماهيري؛ لتأخذ طريقها إلى أسبقيات هؤلاء.

3-5-4 **الصحافة:** كانت ومازالت وستظل الصحافة مصدرًا من أهم مصادر المعلومات، فللصحافة قدرات وإمكانات تجعلها متفردة بين مختلف مصادر المعلومات، فهي قادرة على الوصول للمعلومات وتحليلها وعرضها في أوقات تكاد تكون قياسية، كما أن لها القدرة على العرض بأسلوبٍ مختلف وفي الوقت المناسب. ونظرًا لارتباط الصحافة بمختلف مجالات الحياة اليومية للشعوب، فلأحداث السياسية علاقة خاصة بمجال الصحافة، فكلاهما يميل ويترقب الآخر، ونظرًا لقوة غريزة حب الاستطلاع بالصحافة فهي تكاد تكون من أهم وسائل نشر السياسات وتحليلها وترقب نتائجها وتوقعها.

رابعاً: الحرية السياسية وضرورة السياسات الاقتصادية الفعالة

لعل السؤال الجوهرى هنا، أي النظامين يحتاج إلى سياسات اقتصادية فعالة؛ النظام الديمقراطي، أم النظام الديكتاتوري؟ بصيغةٍ أخرى: من منهما يحتاج الناخبين للحصول على تأييدهم لاستمراره في السلطة. فلكي يحصل النظام الحاكم على الدعم السياسي من الشعب، يقدم سياساتٍ اقتصاديةً تلبي طموحات ورغبات هذا الشعب، وقد خلقت هذه العملية الديناميكية علاقةً تكامليةً بين صناعة السياسات الاقتصادية وصناعة الدعم السياسي للنظام الحاكم. وكما سبق أن ذكرنا: أن كفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة على الثمن السياسي للنظام الحاكم (الدعم السياسي). والثمن السياسي ما سيدفعه النظام السياسي كنتيجة لفاعلية/عدم فعالية السياسات الاقتصادية في الواقع الاقتصادي، سواء من ناحية كفاءة الإنتاج أو عدالة التوزيع؛ ويتمثل الثمن

السياسي في محاسبة الحكام، أو مشاركة الشعب في السلطة، أو اختيار النظام بواسطة الشعب، أو الخصم من حقوق النظام وإعطائها للناس؛ أو يتمثل في عدم التأييد الذي يحصل عليه السياسي من المواطنين من خلال مشاركتهم السياسية، ومن ثم فإذا كان هذا الثمن ضعيفاً ستكون السياسات المنتجة رديئةً والعكس صحيح. ويتوقف الثمن السياسي على الحرية السياسية التي يتمتع بها المجتمع.

يعتبر ظهور المشكلات الاقتصادية أمراً طبيعياً في كل الأنظمة والدول؛ نتيجة الطبيعة الديناميكية لعناصر المنظومة الاقتصادية، لكن التعامل مع تلك المشكلات والأزمات يختلف من نظامٍ سياسي إلى آخر. ففي الأنظمة التي يُفَعَّل فيها الثمن السياسي (الأنظمة الديمقراطية) يتم التعامل مع المشكلات بالجدية المناسبة سواء من ناحية التحليل والتقييم ووضع وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات المناسبة، وذلك من منطلق ضرورة الحصول على نتائج ملموسة على الأرض؛ بغرض الحصول على التأييد والدعم السياسي. أما في الأنظمة التي ينعدم بها الثمن السياسي (الأنظمة الديكتاتورية) فلا يتم التعامل مع تلك المشاكل بالجدية المطلوبة ولا بالشكل الاحتراقي المناسب، وإن تم التعامل معها فيكون من منطلق إطالة عمر النظام الحاكم، وبشكلٍ جزئي ومعالجة أعراض المرض دون التركيز على المرض. ولكل ما تقدم، فإنه في حالة عدم دفع الثمن السياسي تكون السياسات الاقتصادية المُنتجة (إن وجدت) رديئة وتعكس رؤية النظام الحاكم (Supply Driven)، وغير معبرة عن طلب المستهدفين/المجتمع، كما أن عدم وجود تغذية مرتدة مؤثرة من الواقع الاقتصادي إلى النظام الحاكم سيؤدي إلى التمادي في اتباع نفس السياسات الرديئة، والعكس في حالة ما إذا كانت صناعة الدعم السياسي تعمل بكفاءة (أي توجد ديمقراطية) سيدفع النظام السياسي ثمن السياسات المُنتجة، ومن ثم فإن تلك السياسات ستعكس رغبة الجمهور (Demand Driven)؛ لأنها ستكون الوسيلة الجيدة لكسب أصوات الناخبين، كما أنها ستكون ذات فعالية وستعمل على الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية. ويؤدي غياب الثمن السياسي إلى عدم الخوف من الإزاحة عن كرسي الحكم في حالة الإخفاق في تبني سياسات اقتصادية جيدة، ومن ثم انتقلت حاجة النظام الحاكم إلى وجود رغبة حقيقية للإصلاح الاقتصادي، ولم تتم إدارة منظومة الإصلاحات الاقتصادية من منظور الكفاءة الاقتصادية، ولكن فقط لإطالة فترة النظام الحاكم في الحكم.

من ثم تُطلب الديمقراطية لذاتها كغاية. كما تطلب كأحد أهم الشروط الضرورية للكفاءة الاقتصادية، ولا تُطلب الحرية الاقتصادية لذاتها وإنما هي الشرط الضروري للكفاءة الاقتصادية في المجتمع. فالسياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد بتعبير أحد كبار المفكرين، فمن يخفق اقتصادياً، لا يمكن له أن يكسب سياسياً (حسن، دهام، 2009). حيث تعمل الأنظمة الديمقراطية على أساس خلق المؤسسات الجامعة Inclusive وهي مؤسسات السوق القائمة على حكم القانون والتي تهدف إلى السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد على أساس متساوٍ. أما الأنظمة الديكتاتورية فتقوم على أساس المؤسسات الاستخلاصية Extractive وهي المؤسسات الاستبدادية والإقطاعية، والتي تهدف إلى ضمان ازدهار قلة من الأفراد على حساب الأغلبية (Acemoglu D and Robinson J)

(A, 2012). وتفرض مطالب الفاعلين الاقتصاديين ضغوطاً على النظام الحاكم في النظم الديمقراطية، والضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام، لا بد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى، يرجع ذلك إلى أن عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضا عن النظام السياسي، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له. أما في ظل الحكم المستبد؛ فإن الحديث عن أي قصور فهو انتقاص من شخص الحاكم، وإذا كان مناقشة أوجه القصور في الدولة غير ممكن فكيف سيتم علاجها وتغييرها نحو الأفضل. كذلك هذا الحوار المجتمعي مطلوب لطرح الحلول واختيار أفضلها لحالة المجتمع فما يصلح في دولة قد لا يصلح في دولة أخرى والعكس. وفي نظم مستبدة لا يكون طرْحُ الحلول والأفكار مباحاً للجميع من أصحاب الخبرة والكفاءة بل يكون مقصوراً على أهل الثقة المقربين من مركز السلطة والذين يراعون في هذه الحلول مصالح الطبقة الحاكمة وليس مصالح الأمة (سلام، مؤمن: 2016). ويرى الباحث أن الفرق بين النظامين الديمقراطي والديكتاتوري فيما يتعلق بالدوافع السياسية للسياسات الاقتصادية والضامن لها، والسياسات الاقتصادية الناتجة عن تلك الأنظمة، والأثر المتوقع اقتصادياً وسياسياً يمكن إيضاحه من الجدول التالي:

جدول رقم 1: الأنظمة السياسية والسياسات الاقتصادية

النظام	الدافع	الضامن	السياسات الاقتصادية النتيجة output	الأثر المتوقع اقتصادياً outcome	الأثر المتوقع سياسياً
الديمقراطي	تحقيق منفعة سياسية لاختيار نظام جديد أو استمرار النظام الحاكم في الحكمظو	أصوات الناخبين في انتخابات حرة ونزيهة	سياسات اقتصادية تتضمن طلبات الجمهور، وتعكس رغبة حقيقية لإحداث تغيير اقتصادي إيجابي.	احتمال حدوث تنمية اقتصادية، عدم استمرار السياسات الفاشلة اقتصادياً. خلق فضاء محفز للفاعلين الاقتصاديين	اختيار نظام سياسي جديد عند فشل النظام الحالي أو استمرار النظام الحاكم في الحكم عند النجاح.
الديكتاتوري	تحقيق منفعة سياسية لاستمرار النظام الحاكم في الحكم	قوة وبطش النظام الحاكم	سياسات اقتصادية تعكس رغبة الحاكم وتمكنه من إرساء قواعد حكمة.	تركيز القوة الاقتصادية في يد النظام الحاكم؛ لتمكينه من السيطرة السياسية. استمرار عمل السياسات الفاشلة.	استمرار النظام السياسي في الحكم.

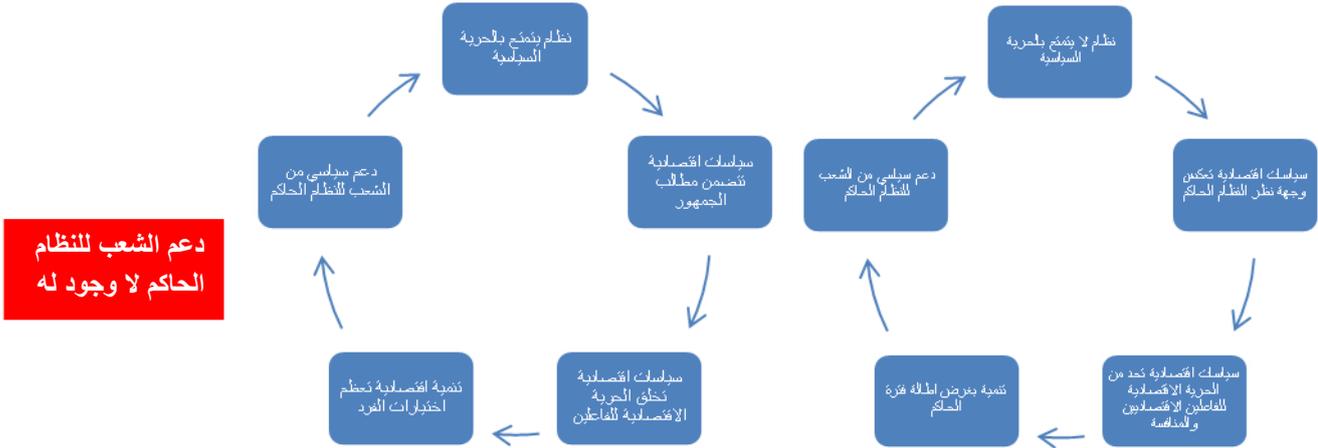
المصدر: من إعداد الباحث.

ومن ثم فإن الديمقراطية كنهج سياسي في الحكم لا يُطلب لذاته وإنما لتحقيق أهداف ترتبط بنهوض وتقديم المجتمع. علاقة الاقتصاد بالديمقراطية تبدأ من المنشأ، وتنتهي عند صناعة واتخاذ القرارات داخل المجتمع، مروراً بتوزيع الأدوار والأنصبه أو الأوزان السياسية بين القوى التي تتزاحم أو تتنافس أو تتكئل في سبيل أن تجد لها موقعاً على خريطة صنع القرار. فالديمقراطية في صيغتها الممارسية، هي عملية يتم بواسطتها المفاضلة بين خيارات عدة، بحيث تكون هناك حرية للاقتراح وتقويم البدائل، وتتوافر آليات لاتخاذ قرار المفاضلة هذا، ثم تتاح القدرة على ترجمة هذا القرار في الواقع، ومراقبة تنفيذه؛ فهذه الخيارات وتلك الآليات، وكذا اختيار طرق العمل وامتلاك القدرة على تنفيذ القرارات، (الغباشي، مختار).

هناك علاقة جوهرية بين السياسة والاقتصاد بحيث إنه بالإمكان الجمع فقط بين أنظمة سياسية واقتصادية محددة دون غيرها، وأنه على وجه الخصوص لا يمكن لمجتمع اشتراكي في أن يكون في ذات الوقت ديمقراطياً

ضمن مفهوم ضمان الحرية الفردية. إن الأنظمة الاقتصادية تؤدي دورًا مزدوجًا في تأسيس مجتمع حر؛ فمن ناحية، فإن الحرية في الأنظمة الاقتصادية هي بذاتها جزء من الحرية بمفهومها الأوسع، وهي هدف نهائي بحد ذاته في الأنظمة الاقتصادية والتي هي بذاتها جزء من الحرية بمفهومها الأوسع، وهي هدف نهائي بحد ذاتها. أما في المرتبة الثانية فإن الحرية الاقتصادية كذلك وسيلة لا يستغنى عنها في سبيل تحقيق الحرية السياسية. فذاك النوع من النظام الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية بشكل مباشر، وأعني النظام الرأسمالي التنافسي، يشجع كذلك الحرية السياسية؛ لأنه يفصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية وبذلك يمكن أحدهما من أن يوازن الآخر. والحرية السياسية تعني انعدام قهر الفرد من قبل أنداده. إن إحدى سمات المجتمع الحر هي بالتأكيد حرية الأفراد في تأييد ونشر أي تغيير جذري في بنية المجتمع بشكل صريح طالما كان هذا التأييد مقتصرًا على الإقناع ولا يتضمن استخدام القوة أو أية أشكال أخرى من القهر (Freedman, Milton, 2002: 7-15). كما يرى الباحث أن سبب عدم اكتراث النظام الديكتاتوري بالسياسات الاقتصادية الفعالة؛ لعدم الخوف من الآثار السلبية لتلك السياسات لإزاحته من الحكم، وذلك عكس النظام الديمقراطي.

شكل رقم 1: الأنظمة السياسية وتأثيرها بالسياسات الاقتصادية لها



المصدر: من إعداد الباحث.

وقد توصلت دراسة (Siegle, Weinstein and Halperin, 2005) والتي شملت 40 عامًا إلى أن المستويات المحققة من قبل الدول الديمقراطية الفقيرة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أفضل بكثير من تلك المحققة في الدول غير الديمقراطية الفقيرة، حيث إن الانتخابات المنتظمة تجعل الأنظمة تعمل دومًا على الاستجابة لمطالب المواطنين والجماعات الاجتماعية، بالإضافة إلى خصائص مثل المساءلة وتدفق المعلومات والشفافية والملاءمة والتي تؤدي إلى نتائج اقتصادية أفضل.

خامساً: الحرية الاقتصادية وفعالية مخرجات صناعة السياسات الاقتصادية

تعتبر الكفاءة والعدالة والتطور والاستقرار من أهم مقاييس النجاح لأي نظام اقتصادي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية القصوى لمواطنيه. فالنظام الاقتصادي لا بد أن يكون كفؤًا قادرًا على أن يوظف عناصر إنتاجه النادرة بالشكل الذي يحقق أعلى دخل حقيقي ممكن، وأن يكون محققًا للعدالة فيتوزع الناتج الحقيقي على أفراد المجتمع لتحقيق حاجاتهم الضرورية، مع تحقيق طموحاتهم المعقولة، بالإضافة إلى مكافأتهم على جهودهم الإنتاجية، وأن يكون متطورًا أي أن يستمر في إضافة عناصر إنتاجية إلى رصيده من هذه العناصر، مع زيادة نوعية وتشكيلة السلع المتاحة فيه، وكذلك تحسين الطرائق التقنية التي بها يتم تنظيم عناصر الإنتاج، كل ذلك من خلال معدلات مناسبة من التطور والتحسين، وأن يكون محققًا لاستقرار الأسعار وموظفًا لموارده توظيفًا كاملاً.

عند تنفيذ السياسات الاقتصادية في الواقع فإنه يكون لها انعكاس مباشر على الفاعلين الاقتصاديين ومن ثم على التنمية الاقتصادية. ولكي تنفذ السياسات الاقتصادية يتم ترجمتها إلى مجموعة من البرامج والآليات، وتلك الآليات هي التي تحدد الإطار الحاكم بشأن: مَنْ سينتج؟ ولمن؟ وماذا سينتج؟ وكيف؟ أي تحدد إطار الحرية الاقتصادية سواء كانت للمنتج أو للمستهلك. وبشكل عام فإن كفاءة⁽⁵⁶⁾ السياسات الاقتصادية تتوقف على الحرية السياسية في صناعتها وتأثيراتها المترتبة، بالإضافة إلى ما تنتجه من حرية اقتصادية. وتقاس فعالية السياسات الاقتصادية على قدرة تلك السياسات على خلق الدافع للتحرك الاقتصادي لتعظيم المنافع وخلق الضابط لهذا التحرك، وذلك من خلال قانونين، القانون الأول: وهو قانون الدافع للتحرك الاقتصادي وهو المنفعة الخاصة التي تجعل كل فرد يعمل على تحقيق مصلحته الخاصة، والقانون الثاني: هو الضابط للمصلحة الفردية وهو المنافسة الحرة، ومؤدى هذا القانون أن كل فرد مجبور على منافسة الآخرين ومحاولة التفوق عليهم. ويضع القانون الثاني (أي قانون المنافسة الحرة) ضوابط للقانون الأول (أي لقانون المنفعة الخاصة)؛ بعبارة أخرى: قانون المنفعة يكفل تحقيق الصالح الخاص، وقانون المنافسة يكفل تحقيق الصالح العام، أي أنهما معًا يوفقان بين الصالح الخاص والصالح العام في آن واحد. أي أن السياسات الاقتصادية الفعالة هي التي تخلق فضاءً تنافسيًا مخفّرًا لتحرك الفاعلين الاقتصاديين (الوحدات الخاصة المنتجة أو المستهلكة).

ويرى الباحث أن السياسات الاقتصادية الفعالة هي التي تقوم بخلق الحرية الاقتصادية؛ مُمثلةً في تحديد الشروط الضرورية للتخصيص الكفؤ للموارد؛ من خلال: تفعيل جهاز الثمن وحرية الدخول والخروج من السوق

يقصد بالكفاءة الاقتصادية بأنها: "الحالة التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو مُنتج لسلعة ما إلا عن طريق الإضرار بمستهلك أو مُنتج آخر، بمعنى آخر،⁵⁶ دون خفض رفاهية فرد آخر. وهي Better Off يعتبر أي اقتصاد كفؤًا إذا لم يكن من الممكن إجراء أي تعديل أو تغيير في ذلك الاقتصاد يترتب عليه جعل فرد في وضع أفضل أمثلية باريتو وهي حالة الكفاءة الاقتصادية. كما أن المشكلة الأكثر جوهرية لجميع الأنشطة الاقتصادية هي كيفية تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية. الميزة لتحديد تخصيص الموارد من قبل السوق هي إرشاد تخصيص الموارد لتلبية طلب قانون القيمة بالحد الأدنى من المدخلات (التكاليف)؛ للحصول على أقصى قدر من الإنتاج (الكفاءة). تحديد تخصيص الموارد من السوق متابعة قانون القيمة وتنفيذه في الأنشطة الاقتصادية. وجعل السوق تؤدي دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد هو في الحقيقة جعل قانون يتطلب القيمة والتنافس وقانون العرض وقوانين اقتصاد السوق الأخرى تؤدي دورًا حاسمًا

وإفساح المجال للمبادرات الفردية وتنمية روح المخاطرة والابتكار، وتحديد دور إنتاجي للدولة في حالة فشل السوق في إطار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوزيع العادل للنتاج وحماية وتمكين المهتمين، وذلك كما يلي:

5-1 قدرة السياسات الاقتصادية على تفعيل جهاز الثمن: تتوقف كفاءة السياسات الاقتصادية على تفعيل آليات السوق فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، ويتم ذلك من خلال جهاز الثمن، ويعمل جهاز الثمن آلياً على حل المشاكل الاقتصادية. ويؤدي الثمن دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، حيث يعمل الثمن على ضبط العلاقة بين الطلب والعرض؛ أي أنه اليد الخفية التي تضبط السوق. كما يعمل جهاز الثمن على توازن الأسواق، وكفاءة الإنتاج؛ عن طريق إعلان رغبات المستهلكين فيما ينعكس في منحى الطلب (أو دالة الطلب)، بمعنى استعداد المستهلك لدفع ثمن معين لكمية معينة من السلعة، وبالمقابل فإن تكلفة مدخلات الإنتاج وأيضاً طرائق الإنتاج تحدد منحى العرض، ويتلاقى العرض والطلب يتم تحديد الثمن والكمية التي عندها تتوازن الأسواق. ويقوم جهاز الثمن بتكوين سلم التفضيل الجماعي عن طريق ما يسمى (التصويت) في ساحة السوق؛ فكل ما يتم دفعه لشراء سلعة معينة يكون بمثابة إعطاء صوت من جانب المشتري لإنتاج هذه السلعة، ومن ثم وضعها في قائمة سلم التفضيل الجماعي. وعلى ذلك فإن السلع التي يكون الطلب عليها كثيراً توضع في قائمة السلع باعتبارها من أهم السلع التي يجب إنتاجها، ويتم ذلك بصورة آلية عن طريق جهاز الثمن، وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أما في تنظيم الإنتاج فإن جهاز الثمن هو الذي يتولى هذه العملية، وذلك بما يتفق وسلم التفضيل الجماعي؛ فجهاز الثمن هو الذي يضع السلعة على رأس القائمة، وهو الذي يتولى تنظيم إنتاجها بما يحقق أقصى ربح ممكن وبأقل التكاليف؛ فجهاز الثمن هو الذي يوفر عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وعائد هذه العناصر، وذلك بما يحقق أقصى ربح بأقل التكاليف. كذلك فإن جهاز الثمن يحل مشكلة توزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، من حيث الأجر للعاملين، والفائدة للتمويل، والربح لأصحاب الأرض، والربح لأصحاب المشروع.

5-2 قدرة السياسات الاقتصادية على خلق البيئة الصالحة للمنافسة: تعتبر المنافسة ضمان الكفاءة، وتضمن السوق الحرة ليس فقط توفر السلع والخدمات، ولكن أيضاً انخفاض السعر وزيادة كفاءة الإنتاج، ويؤدي غياب المنافسة إلى ترهل هيكل الإنتاج وانعدام الكفاءة، وعدم الاستجابة لرغبات المستهلكين، وكذلك إلى إحباط مبادرات الابتكار، وإلى تحقق أرباح احتكارية لا يقابلها تطوير في العمل أو استجابة لاحتياجات السوق. والحرية الاقتصادية، تعمل على إرساء حرية دخول منافسين جدد إلى السوق، والحفاظ على تلك الحرية، وهو ما يتيح منافسة حرة بين المتنافسين في السوق. و تحفز الضغوط التنافسية الكبيرة على إنتاج السلع التي يحتاجها السوق فقط، وتوفرها بأقل سعر ممكن، وإنتاجها بأقل تكلفة لكل وحدة إنتاج. كذلك يوفر التنافس حوافز لغير القادرين على الاستجابة لمتطلبات الفاعلية حتى يخرجوا من السوق ويشهروا إفلاسهم، فتتوفر - بذلك - إمكانية حصول أطراف أخرى في السوق، أكثر كفاءة، على عناصر إنتاجهم واستغلالها. فالمجتمع لا يتدخل في توجيه نشاط الأفراد بشكل

مباشر، مع ذلك فالأفراد في سعيهم لتحقيق الربح، يقومون بتلك الأنشطة التي هي أكثر قيمة من وجهة نظر المجتمع، وتتأثر المنافسة سلبيًا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبوجود احتكارات خاصة مسيطرة على السوق (بوريس بيجوفيتش، 2012).

3-5 قدرة السياسات الاقتصادية على خلق الحافز على المخاطرة والابتكار: يعتبر الابتكار خميرة النمو الرأسمالي، كما أن الربح هو محرك عجلة الاقتصاد الرأسمالي، والابتكار هو الذي يولد الربح. والضغط القوي للتنافس تخلق محفزات للاستثمار في التكنولوجيا؛ من أجل تحسين الوضع في السوق، فينتج عن تلك الاستثمارات تقدم تكنولوجي وابتكار، يفضي بدوره إلى نمو الإنتاجية، ليس للطرف الاقتصادي صاحب الابتكار فحسب، بل لكل المتأثرين بانتشار ذلك الابتكار التكنولوجي (بوريس بيجوفيتش، 2012). ويقدم التاريخ أمثلة كثيرة تُلزم فيها الابتكار مع تطبيق المكتشفات العلمية والإدارية على الصناعة بحيث يصبح إنتاج خدمات أو سلع جديدة ممكنًا وبسعر مناسب للسوق. ولا يتحقق الابتكار دون قدرٍ من المخاطرة، ذلك أن إخراج منتج جديد إلى الأسواق أو إتباع طرائق الإنتاج الجديدة يتضمن درجة عالية من المخاطرة، واحتمالات الخسارة، ويطلق الاقتصاديون لفظ المنظمين Entrepreneurs على تلك المجموعة من الأفراد الذين يدفعهم حبهم للابتكار ورغبتهم في تحقيق الربح إلى تقديم منتج جديد أو سلعة جديدة، أو تطبيق طرائق وفنون جديدة للإنتاج لم يعهدها المجتمع من قبل، وهم في سبيل ذلك يتحملون المخاطر واحتمالات الخسارة سعيًا وراء ربح أكبر،

4-5 قدرة السياسات الاقتصادية على خلق حرية الدخول والخروج من/إلى السوق: تحتاج العملية التنموية إلى حرية دخول وخروج المنتجين والمستهلكين إلى السوق، مما يؤدي إلى وجود منافسة حقيقية تؤدي إلى تسعير السلع والخدمات بأسعارها المناسبة التي تحقق هامش ربح بسيطًا للمورد مع ضمان جودة المنتج. فينتج عن هذا زيادة رفاهية الأفراد من خلال قدرتهم على شراء مزيدٍ من السلع والخدمات في حدود دخلهم، بما يساعد على انتعاش السوق وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة رؤوس الأموال المستثمرة وزيادة الطلب على العمالة؛ مما يؤدي إلى انتعاش اقتصادية حقيقية. أما في غياب الديمقراطية وسيطرة مجموعة مستبدة على السلطة، تصبح حرية دخول وخروج المنتجين إلى السوق مقصورةً على المقربين من السلطة الذين يستطيعون الحصول على تراخيص مزاولة النشاط ويرتبطون مع أصحاب السلطة بعلاقات مصالح تجعل دخول منافسين لهم إلى السوق غير متوقع حدوثه؛ فيتحول هؤلاء إلى محتكرين للمنتج فيتحكمون في سعره ويحققون أرباحًا طائلة؛ بسبب تحكّمهم في نسبة الربح التي قد تصل إلى 100% من تكلفة المنتج في حين أنها يجب أن لا تتخطى نسبة 25%. وهذا الاحتكار يؤدي أيضًا إلى رداءة المنتج، فينتهي المستهلك إلى شراء سلعة أو خدمة رديئة بسعر مرتفع، ما يعني انخفاض مستوى رفاهة الفرد مما يؤثر على كفاءة السوق في النهاية.

5-5 قدرة السياسات الاقتصادية على تفعيل دور الدولة إنتاجيًا: في إطار التخصيص الكفؤ للموارد فإن الحكومات غير معنية بإنتاج السلع والخدمات، بل عليها (واجبها) مراعاة دوران عجلة الإنتاج والخدمات وضمان

حرية الأسواق دون تدخل أجهزة الدولة بأدوات الاقتصاد. (جيدتر، أنطوني، 2002: 62-66). حيث تؤدي قواعد وآليات السوق إلى تخصيص الموارد؛ نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب والأثمان الناتجة من هذا التفاعل والمحددة لمعدل الربحية ومن ثم فإن القاعدة المحددة لسلوك القطاع الخاص هي معدل الربحية المتوقع عند مستوى الأثمان السائدة والمتوقعة. إلا أنه وفي بعض الحالات يحدث فشل للسوق Market Failure مما يتطلب معه ضرورة تدخل الدولة، وفشل السوق مفهوم من مفاهيم النظرية الاقتصادية، يصف الحالة التي لا يكون فيها تخصيص السلع والخدمات المقدمة في الحرية ذو كفاءة اقتصادية. ويمكن عرض فشل السوق على أنه سيناريو حيث يقود سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الذاتية إلى نتائج غير فعالة - لكن يمكن تحسينها من وجهة نظر مجتمعية. ووفقاً لأدبيات الرفاهية الاقتصادية تشترك مجموعة من الأسباب التي إن توافرت أدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد - وهذا هو المبرر الأول لتدخل الدولة-. هذه الأسباب يمكن أن نجملها في ثلاثة عوامل أساسية، هي: (1) غياب المنافسة في السوق (Imperfect Competition)، والذي يعود إلى غياب عناصر المنافسة التي قد تنتج - على سبيل المثال - عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة)، المعلومات المتضاربة أو المتضادة (Asymmetric Information). (2) الخارجيةات (Externalities) أو ما يطلق عليه الآثار الخارجية⁽⁵⁷⁾. (3) السلع العامة (Public goods).

5-6 قدرة السياسات الاقتصادية على العدالة وحماية وتمكين الفقراء: إن العدالة الاجتماعية فكرة غير مترابطة، ولا تتحقق عن طريق الدولة، بل عن طريق التحرك صعوداً في الهرم الاجتماعي واكتساب الممتلكات؛ حيث تتوفر هذه الإمكانيات؛ من خلال السوق لمن تتوفر لديهم إرادة النجاح وعزيمة المنافسة. والديمقراطية وحدها تخلق - عبر مناقشة بدائل عدة - نمطاً تنموياً حراً. كما أن عملية التنمية الاقتصادية بحد ذاتها تساهم في رفع نسبة المساواة في توزيع الثروات في المجتمع، ويعتقد أن هذا ما يؤهل الديمقراطية لتكون أفضل وسيلة غير مباشرة يعاد بها توزيع الثروات في المجتمع، في عملية التنمية الاقتصادية. وتفتح الديمقراطيات جبهات للصراع حول توزيع مصادر الثروة؛ بسبب آلياتها الديمقراطية التي تعطي حرية الاختيار، والإقصاء. فمن غير المتصور أن تتبنى الحكومة سياسة تنموية اقتصادية تحرم فئة اجتماعية بعينها من حصتها، ولا هي حرة في تجاهل أصوات البشر أصحاب القطاعات المتحركة من البشر التي تطالب بحقوقها الشرعية (القاضي، أسامة، 2012). ولكن من الناحية الأخرى، إذا كانت المنافسة تقود إلى الكفاءة في التخصيص، والنمو، والاستقرار، والعدالة في التوزيع، فإن مهمة الاقتصاد تجاه المجتمع تتجاوز، في بعدها الإنساني، هذه الوظائف. فإذا كانت المنافسة، ومن خلال جهاز الأثمان، تحت على استغلال الموارد المتاحة بما يعظم الإنتاج، وتعمل على تحديد الأسعار على أساس الندرة، وعلى استنفار الطاقات الإنتاجية لعناصر الإنتاج بما يضمن لمالكي هذه العناصر الحصول على أكبر مكافأة ممكنة؛ فإن هناك

⁵⁷ يقصد بالخارجيات تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التي إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج)؛ نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال: تلوث مياه الشرب؛ نتيجة مخلفات المصانع، أو الضوضاء التي يعاني منها الفرد؛ نتيجة استماع فرد آخر لموسيقى بصوت مرتفع.

من يكون - لسببٍ أو آخر - قاصراً عن المشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي سوف يفشل هذا النظام في أداء وظيفته التوزيعية بالمعيار الإنساني (تعظيم الرفاه لجميع أفراد المجتمع)، وإن نجح في أدائها بالمعيار الاقتصادي. إذ يستند الإطار العام لنظام السوق على فرضية ضمنية أن لدى جميع الأفراد القدرة على النفاذ للأسواق أو المشاركة في العملية الإنتاجية. ومن ثم فإن وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها لم تُلق النظرية لها بالأل. ويمثل ذلك حالة من الفشل السوقي ولكن على مستوى التوزيع وهو ما يبرر التدخل الحكومي لحماية تلك الفئات المحرومة والتي لا تستطيع أن تحصل على الحدود الدنيا لاستهلاكها أو التي لا تستطيع المشاركة في العملية الإنتاجية. ويتم التعامل مع تلك الفئات من خلال محورين متلازمين، المحور الأول برامج لحماية الفقراء (التعامل مع الفقراء)، وهي الحماية من الفقر بضمان تغطية احتياجات هؤلاء من المسكن والمأكل والمشرب. أما المحور الثاني فيرتكز على تمكين Empowerment المهتمين القادرين للخروج من دائرة الفقر (التعامل مع الفقر)؛ من خلال رفع المهارات والقروض والتسويق.....الخ.

سادساً: الحرية السياسية وخلق البيئة المناسبة للسياسات الاقتصادية الفعالة

تمثل كفاءة صناعة السياسات الاقتصادية - في ظل الحرية السياسية - الشرط الضروري للتأثير الفعال لتلك السياسات على التنمية الاقتصادية؛ من خلال ضمان صناعة سياسات اقتصادية تعكس رغبات الجمهور وضمان تنفيذها والرقابة عليها بما يضمن تفعيل الثمن والمنافسة والابتكار. ويبقى الشرط الضروري وهو البيئة المناسبة التي تعمل بها تلك السياسات، والتي تتمثل في سيادة القانون وانعدام القهر السياسي وبيئة استثمارية محفزة والحكم الرشيد، وهذا ما توفره الحرية السياسية. حيث إن وجود السوق الحرة لا يلغي بالطبع الحاجة إلى الحكومة؛ بل على العكس من ذلك فإن للحكومة دوراً أساسياً كمنبر يحدد «قواعد اللعبة»، وكحكم يفسر ويفرض القواعد المتفق عليها. في حين أن السوق تقوم بتقليل مجال المسائل التي يجب البتُّ فيها من خلال الوسائل السياسية؛ وبالتالي التقليل من مدى الحاجة إلى الحكومة للمشاركة بشكل مباشر في اللعبة. والتنمية باعتبارها توسيعاً للفرص، تتيح للمواطن الارتقاء بمعارفه ومهاراته وتطوير قدراته، واختيار العمل الذي يجد فيه ذاته ويحقق له دخلاً يكفل له حياة كريمة، وينمي لديه الإحساس بالمسؤولية - الأمر الذي يخلق مناخاً ملائماً لمعالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية بالطرائق السلمية، وكلما خُطت التنمية ذات البعد الإنساني شوطاً في مسارها؛ توطد الاستقرار في المجتمع وترسخت بالتالي التجربة الديمقراطية (تركمانى، عبد الله، 2007).

1-6 الحرية السياسية وسيادة القانون: لسيادة القانون - حماية الحقوق التعاقدية - تأثير على التنافس؛ إذ لا وجود للتبادلات في غياب حماية الحقوق التعاقدية. ولكن، حتى عندما تكون حماية الحقوق التعاقدية - بوصفها جزءاً من سيادة القانون - في وضعها الأمثل، فقد يعوق الافتقار إلى حرية الدخول إلى السوق خلق منافسة مستدامة وغير مقيدة، وهو ما من شأنه أن يبطئ من النمو الاقتصادي. وبعبارةٍ أخرى: فإن سيادة القانون أمر ضروري ولكنه ليس شرطاً كافياً لزيادة الفاعلية وتسريع النمو الاقتصادي. كما أن سيادة القانون - بوصفه حماية

لحقوق الملكية، والحقوق التعاقدية - فيوفر حماية للحرية الاقتصادية، ويسهم بذلك في النمو. أما بالنسبة لسيادة القانون، فالافتقار إلى حماية شاملة لحقوق الملكيات الخاصة والحقوق التعاقدية يمثل قيداً حقيقياً على الحرية الاقتصادية، بما يفضي إلى إعاقة الاستثمار والتجارة أو تثبيطهما. (بوريس بيجوفيتش، 2004). وتشير التجربة إلى أن اقتصاد السوق يتشكل بالتدريج من خلال المنافسة الحرة، بالاعتماد على احترام الملكية الخاصة للمواطنين. وإذا لم تكن حقوق الملكية الخاصة للمواطنين محترمة، ولم تكن هناك رقابة على السلطة المطلقة للملوك - فإن اقتصاد السوق لا يمكن أن يتأسس (Qiao-xin-sheng, 2008). ولكي تعزز سيادة القانون نتائج التنمية المستدامة، يجب أن تكفل الحماية لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. وفي حين يمكن أن توفر "السيادة بالقانون" إطاراً قانونياً وقيماً تعاقدياً وآليات لتسوية المنازعات تدعم النمو الاقتصادي والتنمية، فلا يمكن إلا لسيادة القانون وحدها، المتسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن توفر تنمية تكون أيضاً شاملةً ومستدامة (الأمم المتحدة، 2016).

2-6 الحرية السياسية وانعدام القهر الاقتصادي: الحرية السياسية تعني انعدام قهر الفرد من قبل أئداد. والخطر الرئيس على الحرية هو امتلاك القوة على القهر، وكونها في يد الملك أو الديكتاتور أو حكم الأقلية أو أغلبية آنية. وإحدى سمات المجتمع الحر هي بالتأكيد حرية الأفراد في تأييد ونشر أي تغيير جذري في بنية المجتمع بشكل صريح طالما كان هذا التأييد مقتصرًا على الإقناع ولا يتضمن استخدام القوة أو أية أشكال أخرى من القهر. كما أن السمة الرئيسة لنظام السوق للنشاط الاقتصادي، ستكون منع الفرد من التدخل بشؤون الآخر فيما يتعلق بمعظم نشاطاته؛ حيث سيصان المستهلك من القهر من قبل البائع بسبب وجود باعة آخرين يستطيع التعامل معهم، ويصان البائع من الإجبار من قبل المستهلك بسبب وجود مستهلكين آخرين في إمكانه البيع لهم، ويصان العامل من أن يقهره صاحب العمل بسبب توفر غيره يستطيع العمل عندهم، وهلم جرًا، بحيث تحقق السوق ذلك بطريقة موضوعية وبدون سلطة مركزية. ومن ثم فإن السوق الحرة تقدم للناس ما يرغبون به بدلاً عما تعتقده جماعة محددة بالذي يجب عليهم أن يرغبوا به.

3-6 الحرية السياسية ومناخ الاستثمار: جذب هذه الاستثمارات ومساهمتها في عملية التنمية لا يتم بصورة صحيحة إلا في ظل حكم ديمقراطي يسمح بحرية تداول المعلومات ما يتيح للمستثمر أن يتخذ القرار الصحيح فيما يتعلق باستثماراته في الدولة، وذلك على عكس الدول الديكتاتورية التي تتعامل مع أي معلومة باعتبارها أمناً قومياً لا يجوز الإطلاع عليها؛ ما يجعل المستثمر غير قادرٍ على اتخاذ القرار فيما يتعلق باستثماراته. كذلك، الديمقراطية تخلق مناخاً من الشفافية يجعل الفساد أمراً صعباً ويخفض نسبته إلى أقل حدٍ ممكن. هذا المناخ يجعل من السهل على المستثمر البدء في نشاطه الاقتصادي بعيداً عن الحالة البيروقراطية المعقدة التي يحتاجها الجهاز الإداري للدولة لممارسة الفساد. فهذا التعقيد البيروقراطي يفرض على المستثمر إتباع أساليب غير قانونية؛ من أجل البدء في نشاطه والاستمرار فيه. في ظل الديمقراطية تدار الدولة من خلال مؤسسات قوية ومستقرة، ما يغلق الباب أمام

القرارات المتخبطة والعشوائية الناتجة عن حكم الفرد أو حكم القلة التي تدير البلاد وفقاً لمصالحها الخاصة وليس مصلحة المجموع. هذا التخبط وتغير الاتجاهات الدائم يجعل المستثمر يشعر بالخطر دائماً وأنه يمكن أن يفقد أمواله بمجرد أن السلطة تغيرت مصالحها لتصبح مناقضةً لمصالحه. في هذه الحالة لا يسعى المستثمر إلى إبقاء أمواله داخل الدولة ولكن يُبقي فقط ما هو ضرورياً لإدارة مشروعاته، وهو ما يتناقض مع هدف إحداث تراكم رأسمالي ضروري لعملية التنمية.

4-6 الحرية السياسية والفساد: من أهم صور الفساد هو استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية البشرية في العالم، 1996: 124). أو سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسبٍ خاص (مورو، باولو، 1998: 11-13). أو إساءة استخدام الوظائف العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة (Johnston, M, 1997). وبصفة عامة فإن الغاية أو الهدف من الفساد هو الحصول على كسبٍ خاص أو منفعة شخصية. ويزداد الفساد مع زيادة احتكار القرار، وزيادة حرية التصرف في المسؤولية، ويتناقص مع زيادة حجم المساءلة التي يتعرض لها صاحب القرار في أي مستوى كان (Klitgaard, R, 1988: 75). فإذا كانت في الدولة فئة واحدة محتكرة للقرار السياسي أو شركة واحدة محتكرة لإنتاج سلعة ما، أو مؤسسة ثالثة محتكرة لتقديم خدمة ما، فإن فرص الفساد تزداد في هذه الحالة. أما حرية التصرف الناتجة عن اتساع دائرة المسؤولية وعدم ضبطها فإنها عامل آخر من العوامل التي تقود إلى الفساد، (اليوسف، يوسف خليفة، 2011). ومن ثم تتفق آراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويتزعرع في المجتمعات التي تتصف بضعف المنافسة السياسية، ونمو اقتصادي منخفض وغير منتظم، وضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية، وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان عملية صياغة السياسات العامة تؤثر من الناحية المؤسسية على السياسات الاقتصادية، والتي تعبر بدورها عن رغبات الجماهير التي تسفر في نهاية المطاف عن قرارات محددة معنية بتلك الرغبات. وتعتبر السياسات الاقتصادية متغيراً تابعاً من حيث كونها عملية نتاج صناعة لنظام سياسي من ناحية، ومتغير مستقل من حيث كونها تؤثر في البيئة الاقتصادية المحيطة من ناحية أخرى. كما تؤثر الحرية السياسية في عملية صنع السياسات، فغيابها يسفر عن سياسات لا تستجيب لمطالب الجماهير، وعدم إتاحة فرص متساوية لهم، نظراً لتخصيص الموارد في الغالب لمشاريع تخدم مصالح فئة معينة على حساب غالبية الجماهير. وتتوقف كفاءة وفعالية المؤسسات الناقلة لرغبات الجماهير الاقتصادية (أحزاب، جماعات، إعلام...) على طبيعة النظام السياسي؛ فإن كان ديمقراطياً اتسمت تلك المؤسسات بالكفاءة والفعالية وإن لم يكن اتسمت بنقيض ذلك. كما ترتبط كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية بمدى توافر الحرية السياسية، والتي في ظلها يدفع النظام الحاكم الثمن السياسي (الدعم له) في حالة اتخاذه سياسات اقتصادية غير فعالة في الواقع الاقتصادي.

كما ان الأنظمة التي يُفَعَّل فيها الثمن السياسي (الأنظمة الديمقراطية)، يتم التعامل مع المشكلات بالجدية المناسبة سواء من ناحية التحليل أو التقييم أو وضع وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات المناسبة وذلك من منطلق ضرورة الحصول على نتائج ملموسة على الأرض؛ بغرض الحصول على التأييد والدعم السياسيين. وينعكس تنفيذ السياسات الاقتصادية مباشرة على الفاعلين الاقتصاديين؛ وعلى التنمية الاقتصادية على أرض الواقع، نظرا لأن ترجمة تلك السياسات إلى برامج وآليات هو ما يحدد الإطار الحاكم بشأن مَنْ سينتج؟ ولمن؟ وماذا سينتج؟ وكيف؟ أي تحدد إطار الحرية الاقتصادية سواء كانت للمنتج أو للمستهلك. ويجب ان تعمل السياسات الاقتصادية الفعالة على خلق فضاءً تنافسيًا محفزًا لتحرك الفاعلين الاقتصاديين (الوحدات الخاصة المنتجة أو المستهلكة) يؤدي إلى تخصيص الكفو للموارد، الذي تضع شروطه تلك السياسات، من خلال تفعيل جهاز الثمن وحرية الدخول والخروج من السوق، وإفساح المجال للمبادرات الفردية وتنمية روح المخاطرة والابتكار، وتحديد دور إنتاجي للدولة في حالة فشل السوق في إطار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوزيع العادل للنواتج وحماية وتمكين المهمشين. وتتأثر التنمية الاقتصادية بكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية في ظل الحرية السياسية، حيث تتبع تلك الكفاءة من مدى تضمن تلك السياسات لرغبات الجماهير وضمان تنفيذها والرقابة عليها بما يضمن تفعيل الثمن والمنافسة والابتكار، والشرط الضروري لضمان فعالية السياسات الاقتصادية هو البيئة المناسبة التي تعمل بها تلك السياسات، والتي تتمثل في سيادة القانون وانعدام القهر السياسي وبيئة استثمارية محفزة وحكم رشيد، وهذا ما تخلقه الحرية السياسية. وفي إطار النتائج السابقة؛ فإن الدراسة توصي بضرورة تلازم وتزامن برامج الإصلاح الاقتصادي مع برامج الإصلاح السياسي الحقيقي. وخلق وتفعيل الآليات الديمقراطية القادرة على توصيل المطالب الاقتصادية للجمهور إلى النظام الحاكم بكفاءة، وخاصة الأحزاب والنقابات والصحافة وجماعات الضغط. والوصول إلى قرارات اقتصادية بطريقة تضامنية، تشاركية شفافة ومسؤولة، وتمثيل أوسع لمختلف المصالح الاجتماعية. وقيام السياسات العامة على تمثيل مصالح المجتمع المختلفة، وتحقيق قدرٍ من التوازن، وحدٍ أدنى من الاتفاق بين مؤسسات النظام السياسي والمجتمع، واستقلالية كل مؤسسة نسبيًا وفعاليتها وقدرتها في تمرير وتحويل مطالب المجتمع إلى سياسات قابلة للتطبيق. وخلق مؤسسات جامعة Inclusive؛ تهدف إلى السماح لكل شخصٍ بالانغماس في الاقتصاد على أساسٍ متساوٍ. ووضع سياسات اقتصادية قادرة على خلق الدافع للتحرك الاقتصادي؛ لتعظيم المنافع وخلق الضابط لهذا التحرك. ووضع سياسات اقتصادية قادرة على خلق فضاء تنافسي محفز لتحرك الفاعلين الاقتصاديين، وتحديد دور إنتاجي للدولة في حالة فشل السوق في إطار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوزيع العادل للنواتج وحماية وتمكين المهمشين. بالإضافة الي خلق البيئة المناسبة التي تعمل بها السياسات الاقتصادية، والتي تتمثل في سيادة القانون وانعدام القهر السياسي وبيئة استثمارية محفزة وحكم رشيد.

المراجع باللغة العربية

1. الأسود، صادق (1990) علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط (2).
2. الأسود، صادق (1993) :«الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية»، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر.
3. الأمم المتحدة (2016) سيادة القانون والتنمية.
4. أندرسون، جيمس (1999)، صنع السياسات العامة، ترجمة. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى.
5. أنطوني جيدتر: (2002) بعيداً عن اليمين واليسار، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، سلسلة الكتب الشهرية، الكويت.
6. بطرس، ماهر ظاهر (1993)، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دار النهضة العربية - القاهرة.
7. تركماني، عبد الله (2007) جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وأفريقيا « (3/1).
8. تقرير عن التنمية في العالم، 1996م، ص 124.
9. حسن، دهام (2009) عن السياسات الاقتصادية، منبر الحرية، 16 أغسطس.
10. حسن، عمار على (2004)، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 135 - يناير.
11. حمادة، بسبوني إبراهيم: «دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (1993)، ص (110).
12. الخولي، يُمنى، (2008) نشأة الفلسفة الإسلامية كتطور لعلم الكلام، مؤتمر الفلسفة في الفكر الإسلامي: قراءة منهجية ومعرفية، أقامه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع الجامعة الأردنية ووزارة الثقافة، عمان 29، 30 أكتوبر.
13. درويش، إبراهيم (1968) النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية» القاهرة، دار النهضة العربية.
14. الربيعي، صاحب (2004) العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النظم الشمولية والليبرالية، الحوار المتمدن، العدد: 1022 - 2004 / 11 / <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26793> ، 19 /
15. رني، أوستن (1966) سياسة الحكم» ترجمة: حسن على الذنون، ج (2)، بغداد، الأهلية
16. سالم، نادية حسن (1993) التنشئة السياسية للطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد (51)
17. سوليفان، جون (2004) الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة صن، امارتيا (2004) التنمية حرية، عالم المعرفة، 303 ، ترجمة شوقي جلال.
18. عادل، عمرو (2014)، دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر.
19. عبد، حميد عبید ، وآخرون (2015) إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة جامعة بابل
20. عبدالقوي، خيري (1988) دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، ط(1).
21. العزاوي ، وصال نجيب (2001) السياسات العامة: حقل معرفي جديد ، بغداد، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد.
22. العزاوي، وصال نجيب (2003) مبادئ السياسة العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
23. علي، محمد (1981) أصول العلوم السياسية: نظرية الدولة، الفكر السياسي، الرأي العام والإعلام، والعلاقات الدولية، عالم الكتاب، القاهرة).
24. الفهداوي، فهمي خليفة (2002) السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للطباعة والنشر.
25. قاضي، أسامة (2012) إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي» منتدى الفكر والثقافة - ميشغان،.
26. لالاند، أندرية (2001) موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الثاني H-Q ، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت-باريس.
27. محمد، محمد على (1989) أصول علم الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث» ج (3)، القاهرة،المعرفة الجامعية.

28. المنوفي، كمال (1985) **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت.
29. مورو، باولو (1998) **الفساد، الأسباب والنتائج**. مجلة التمويل والتنمية.
30. مؤمن، سلام (2016)، **الديمقراطية طريق التنمية الاقتصادية والحارس عليه، حركة مصر المدنية**.
31. هلال، على الدين ، مسعد، نيفين عبد المنعم (2000) **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
32. اليوسف، يوسف خليفة (2011) **سيادة القانون والازدهار الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي (2)**، دار السلام، المراجع باللغة الأجنبية
1. Acemoglu D and Robinson J. A, (2012) **Why nations failed; the origins of Power, Prosperity and Poverty**, New York: Crown Publishes.
 2. Brady, David, W., (1978) **Critical Elections, Congressional Parties and Clusters of Policy Changes**, British Journal of Political Science, VIII, January.
 3. David Easton (1969), **a Framework for political Analysis**, Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall.
 4. Dye Thomas, (2007) **Understanding Public Policy**, Prentice Hall; 12 edition (January)
 5. Freedman, Milton (2002) **capitalism and freedom**, the University of Chicago press, Ltd., London.
 6. Friedman, Milton (1970) **Essays in Positive Economics Part I - The Methodology of Positive Economics**, University of Chicago Press, USA.
 7. Halperin H. Morton et el (2005) **the Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace**, New York.
 8. Hands, D. Wade (2009) **The Positive-Normative Dichotomy and Economics**, University of Puget Sound, Tacoma - Washington, USA, 2009, pp.2-8.
 9. <http://www.heritage.org/>, 5/5/2012.
 10. <http://www.heritage.org/>, 5/5/2012.
 11. Huntington & Nelson (1976) **No easy choice: Political participation in developing countries**, Harvard University Press (Cambridge, Mass.) James E. Dougherty & L. Pfaltzgraff (1971), **Contending Theories of International Relations**, Lippincott, Philadelphia, (1971).
 13. John D. Sullivan (2004), **Democratic Governance: The Key to Political and Economic Reform**, Center for International Private Enterprise, January
 14. Johnston, M., **What can be done about Entrenched Corruption?**» Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May 1997.
 15. JuditKapás and PálCzeglédi (2007), **Economic Freedom: A Hayekian Conceptualization**, New Perspectives on Political Economy, Volume 3, Number 2.
 16. Klitgaard, R.,(1988) **Controlling Corruption**. Berkeley: University of California Press.
 17. Musgrove, Philip (2004) **The Economics of Choosing and Financing Public Health Services**, in Public Health in the Middle East and North Africa, edited by Anne Maries Pierre-Louis, Francisca Ayodeji Akala, and Hadia Samaha Karam, (Washington D.C., The World Bank, 2004).
 18. Niclas Berggren (2003)The Benefits of Economic Freedom‘ A Survey‘ The Independent Review‘ v. VIII‘ n. 2‘ Fall 2003.
 19. Qiao-xin-sheng (2008) Can the market economy generates democracy? CHINA RIGHTS FORUM | NO. 1. Translated by Musalm talas, medaratkurd, in 2013
 20. Schumpeter J (1934), **Theory of Economic Development**, (Cambridge, Mass. Harvard U. P.)
 21. Sen. A (1999) **Democracy as a universal value**. Journal of democracy 10(3)
 22. Tanzi, V. (2000).**The Role of the State and the Quality of the Public Sector**, IMF, Working Paper No.WP/00/36.
 23. The Fraser Institute‘**Economic Freedom of the world**‘ Annual Report, Different issues.
 24. Hulling , Harald (2001) Economics and Reality, The Milton Friedman Institute for Research, USA, , p2.
 25. W. Ken Farr, et al, (1998) **Economic Freedom, Political Freedom, AND Economic Well-Being: A Causality Analysis**, Cato Journal, Vol. 18, No. 2, fall.

Exogenous institutional chocks and Economic Vulnerability Index(EVI)

Lassaad JEBALI
 ISG of Tunis Lassaad.jebali@gmail.com
 Anis Kaceum
 Primary minister of Tunisia
 Prime Ministry of Tunisia

Abstract

The economic vulnerability is a new concept used by the United Nations experts to allocate specific aids programs to developing countries and especially poor ones. For this purpose, an indicator elaborated since 2000, called Economic Vulnerability Index (EVI), and used to rank countries and so to attribute funds. The EVI tool do not takes in consideration institutional and political factors. Therefore, this can lead to a misspecification of this indicator, and an error in policies' design and funds attribution to poor countries.

In order to test this insufficiency of EVI, we used a statistical approach based on a sample of a group, of Arab countries, called "Arab spring countries" which experienced a deep institutional change (political change) since 2011 (Tunisia, Libya, Yemen, Egypt and Syria). Using the World Bank Indicators for governance-time-series data (Kaufman, Lobaton, 1996), we reintegrate governance and institutional aspects, in the EVI measures to remedy to its insufficiency. This leads to a new ranking of countries different to initialone that do not take account for institutional factors.

Key words: EVI, Kaufman indicators, spring Arab countries, pool data.

JEL:P3.

Glossary

EVI	EconomicVulnerability Index
GDP	Gross Domestic Product
CDP	Committee for Development Planning
LDCs	LessDeveloped countries
HAI	Human Asset Index
UNCDP	United Nations Committee for Development Policy
OLS	Ordinary Least Squares
UN	United Nations

المخلص:

الضعف الاقتصادي أو الهشاشة مفهوم جديد يستخدمه خبراء الأمم المتحدة في تخصيص برامج مساعدة محددة للبلدان النامية، ولا سيما الفقيرة منها. ولهذا الغرض، تم وضع مؤشر منذ عام 2000، سمي مؤشر الضعف الاقتصادي (EVI)، ويستخدم من طرف صندوق النقد الدولي لتصنيف البلدان وفق هشاشة اقتصاداتها لإدراجها ضمن الدول التي تحتاج الدعم. لكن هذا المؤشر لا يأخذ في عين الاعتبار العوامل المؤسسية والسياسية. ولذلك، يمكن أن يؤدي ضعف دقة هذا المؤشر، وإلى الخطأ في تصميم السياسات وإحالة الأموال إلى البلدان الفقيرة. ومن أجل اختبار هذا القصور في مؤشر الضعف الاقتصادي، استخدمنا نهجا إحصائيا يستند إلى عينة من مجموعة من البلدان العربية تسمى "دول الربيع العربي" التي شهدت تغيرا مؤسسيا عميقا (التغيير السياسي) منذ عام 2011 (تونس وليبيا واليمن، ومصر وسوريا). باستخدام مؤشرات البنك الدولي لبيانات سلسلة الحكامة الزمنية (كوفمان، لوياتون، 1996)، فإننا ندمج الجوانب المؤسسية في حساب مؤشر الضعف الاقتصادي لعلاج قصوره، ويؤدي ذلك إلى ترتيب جديد للبلدان تختلف عن الترتيب الأولي الذي لا يأخذ في الاعتبار العوامل المؤسسية.

Introduction

The UN made an indicator in order to assess the success or fail of the development process of developing countries. This indicator called EVI depend to exogenous events or external shocks. Since 1990, many economists are interested on the concept and approach of vulnerability. Indeed, economic crises of the 90th decade pointed out vulnerabilities and market fluctuations. In 2000 and according to (Cariolle, 2010), the UN started the basic form of economic vulnerability by the EVI. This indicator is an important measurement added to GDP per capita and the HAI, in order to assess the economic and social development of countries.

Economic vulnerability without exogenous institutional shocks is a new and basic issue. According to (Guillaumont, 2000), the political instability, especially for primary exports and Small Island, represents a tool to analyze the problems faced by developing countries. After “Arab Spring”, the economic vulnerability of developing countries is on focus and must be revisited. A new attention contributed to explain our interest on Economic vulnerability after Arab spring of 2011. Growth’s fluctuations in “Arab spring countries” become a challenge. These time series fluctuations was the principal source of conflicts between peoples, regions and generations in these countries. For that reason, we make attention on the risk of exogenous institutional shocks on vulnerability. At the same time, exogenous shocks and the Economic crisis have an impact to the vulnerability of some emerging countries.

According to (Guillaumont, 2000, 2009), the basic form of EVI, designed by the CDP, is an indicator of structural economic vulnerability. It is related to structural factors and does not take in consideration institutional factors that can influence global vulnerability. EVI could identify countries, especially the low-income ones that are disadvantaged by structural handicaps, and experienced low economic growth rate.

We use calculations of the EVI for the LDCs. EVI measured for 145 countries and “Arab spring” countries. The EVI database calculated by the UN concerns a large number of countries: low income and middle-income countries. It is, therefore, conceivable that EVI is done for other purposes where different measurement and structural handicap would appear useful.

EVI is an important index. Its formula do not add institutional shocks. However, it is largely useful as an indicator of eligibility of countries on UN programs and funds. Consequently, a misspecification of EVI generate loss of funds.

Does the EVI is sensitive to exogenous and institutional indicators?

To provide an alternative answer for the above question: **aStandard form of EVI under United Natation’s approach is developed in section one. Then, we apprehend in section two, the use of EVI for international development policy. Finally, section three, treats the impact of exogenous institutional chocks to the EVI: the case of Arab spring countries and we conclude.**

1. The standard form of EVI under United Natation’s approach

According to (Cariolle 2010):*”We define Economic vulnerability as the probability (or percentage) that a country’s economic development process is hindered by the occurrence of exogenous unforeseen events, often called external shocks. Since the 90s, the interest in developing countries economic vulnerability has been growing.Indeed, economic crises of this decade pointed out their vulnerability to international market fluctuations”.*

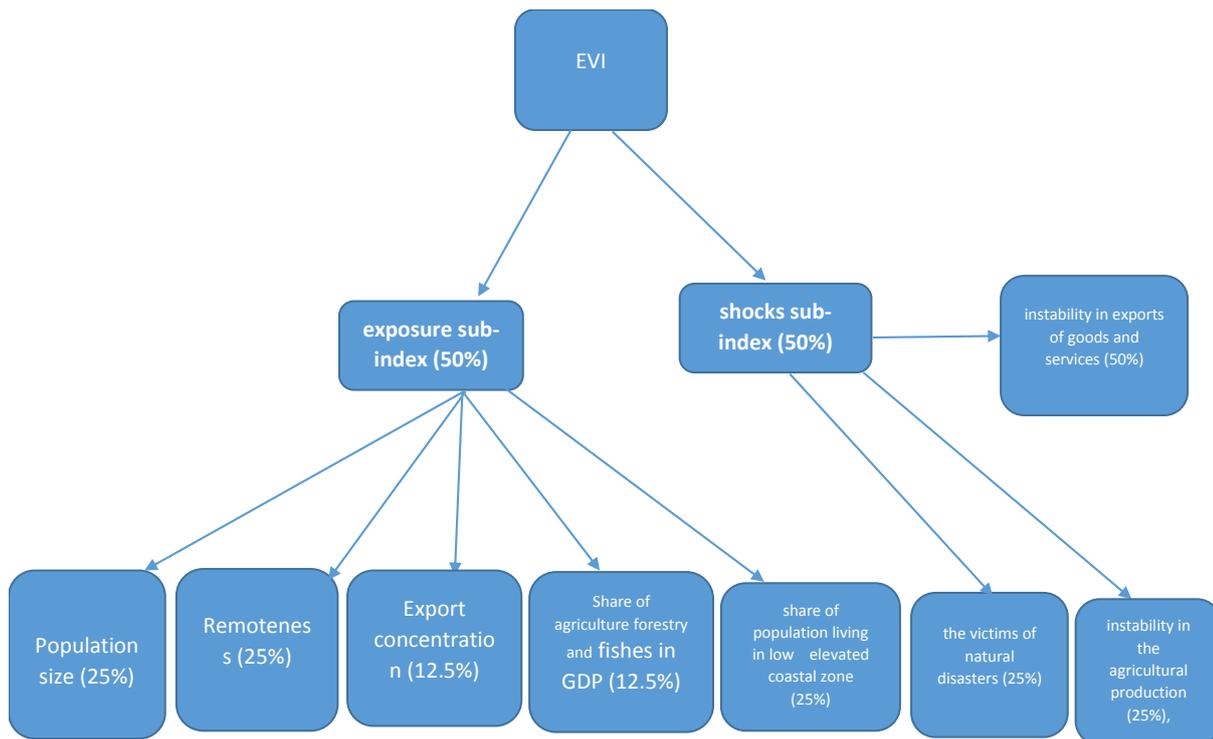
Since 2000,the UN added EVI criterion to the GDP per capita and the HAI⁵⁸to identify LDCs countries. The EVI has been revised in two times⁵⁹ according to the proposition of the UNCDP in order to identify correctly and without errors, the Least Developed Countries.

Basic and initial form of EVI as described by the UNCDP is as the following figure 1.

Figure1: Basic and initial form of the EVI

⁵⁸ Measured by measured by the Human Asset Index

⁵⁹ One revision at 2006 and another one at 2009



Source: author representation

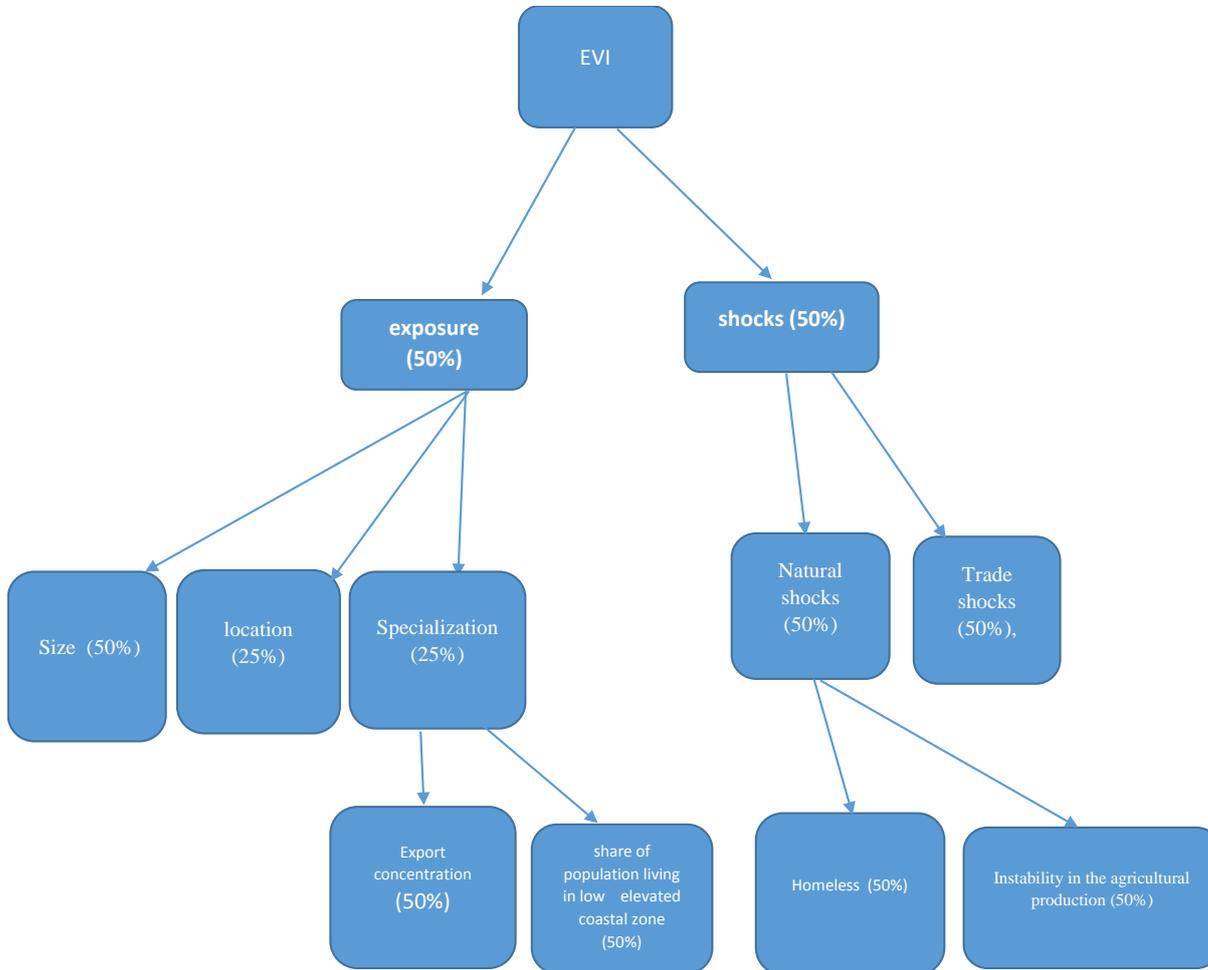
The EVI is an index between 0 and 100. Its components are also measured on a scale varying from zero to 100. The cumulative sum of their weights is equal to one (0.5+0.5). If EVI is near to 100, economy of a given country is highly vulnerable. While a low value of EVI corresponds to a low level of economic vulnerability.

According to (Cariolle 2010), the two revisions of the EVI were similar. They adopted linear form of EVI. The latest one added and switched some components of EVI by other ones. Each revision gave vulnerability scores for 145 countries. However, we cannot compare the EVI scores across time due to the following two reasons.

- First, many changes of the EVI components were introduced. The initial and basic form of EVI was a simple arithmetic average of five components. The revision of EVI was a weighted average of seven components. Second, the two components since 2000: “**share of homeless due to natural disaster in the population**” and “**remoteness or distance**”, are added in its calculation. Third, **the share of agriculture, forestry and fisheries in GDP** replaced the quantitative variables: **the share of manufacturing goods and modern services in GDP**.
- Although, these two revisions across time, intuitional components, as governance indicators, are not taken until now in consideration in the determination and the qualification of the concept economic vulnerability

The 2006 and 2009 form of theEVI is represented according figure 2 as following:

Figure 2: 2006 and 2009 form of the EVI index



Source: author representation

2. The use of EVI for international development policy purpose

We have two principal utilization of the EVI: The first one is a statistical tool that allow us to identify the LDCs. The second one is indirect and general, and the EVI is an instrument in the design of aid policies.

The EVI is a classification and eligibility tool. It represents with the GDP per capita, the Human Assets Index and the composite index of health and education indicators, an important asset. To be included

into the list of LDC, a country must meet three criteria, considered as complementary: to be low income, with a low level of human capital and highly vulnerable. This complementarity is consistent with the assumption of a joint effect of vulnerability and human capital on growth. The LDCs are the LICs suffering the most from structural handicaps and are supposed to be those evidencing *both* a low HAI and a high EVI. It means that a high EVI identifies a risk of a poverty trap when associated with low HAI.

2.1 The EVI criterion of countries' eligibility for international funds and aid

International donors and the UN's programs take into account the EVI in the design of aid policies before considering one country as a relevant for aid. Known criteria of aid selectivity are the level of poverty and GDP per capita. They do not include vulnerability, and this ignorance may generate errors.

EVI, as a principal aid allocation criterion would lead to an effective criteria that dampening of unforeseen shocks.

The challenge is to avoid negative shocks, while promoting good governance. According to EVI, the priority could be given to developing countries recognized as highly vulnerable. Without taking attention on the EVI among the aid allocation criteria, the classification of countries will be difficult and wrong.

EVI inclusion would lead to significant changes in aid allocation, benefiting more of vulnerable countries, LDCs, and SIDS as well.

3. Impact of exogenous institutional shocks to the EVI: the case of Arab spring countries

The critical reading of the EVI index is mainly related to:

- The ignorance of the exogenous institutional factors in the calculation.
- The choice of weights.
- The forms of the components.

To develop the investigation of EVI, we will use a sample of five countries in which there have been radical changes in institutions, as political change. We will deal with the case of the countries of the "Arab Spring": Tunisia, Libya, Yemen, Egypt and Syria. The Arab spring is a set of popular revolutions against authoritarian regimes. These revolutions started in December 17, 2010 and ended,

gives the country's score on the aggregate indicator, in units of a standard normal distribution, i.e. ranging from approximately -2.5 to 2.5”.

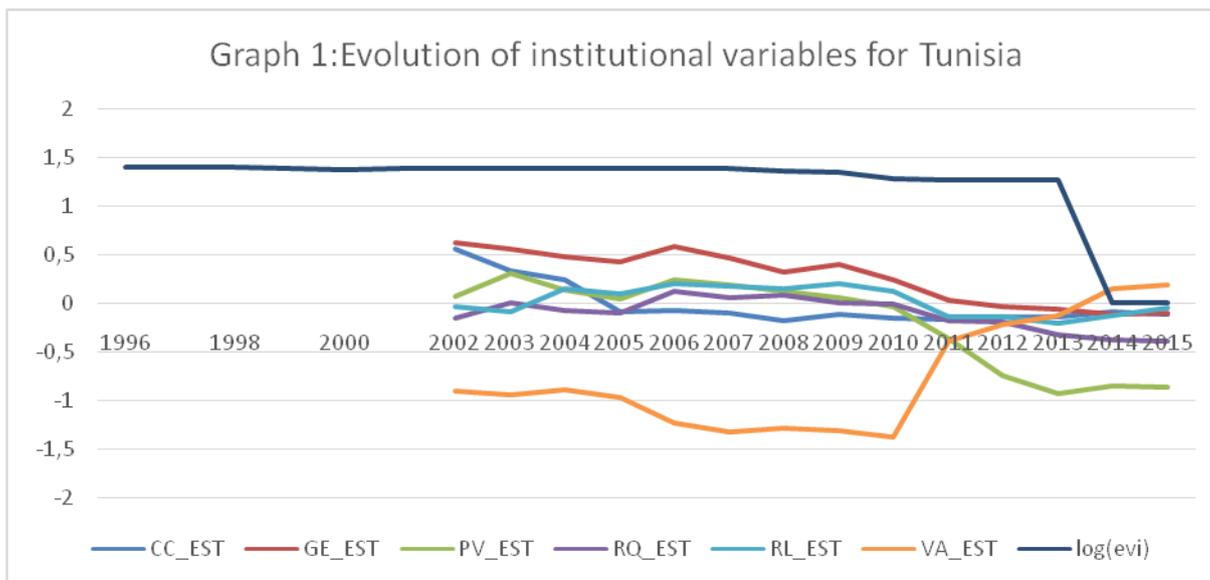
RL_EST: “Rule of Law captures perceptions of the extent to which agents have confidence in and abide by the rules of society, and in particular the quality of contract enforcement, property rights, the police, and the courts, as well as the likelihood of crime and violence. Estimate gives the country's score on the aggregate indicator, in units of a standard normal distribution, i.e. ranging from approximately -2.5 to 2.5”.

RQ_EST: “Regulatory Quality captures perceptions of the ability of the government to formulate and implement sound policies and regulations that permit and promote private sector development. Estimate gives the country's score on the aggregate indicator, in units of a standard normal distribution, i.e. ranging from approximately -2.5 to 2.5”.

VA_EST: “Voice and Accountability captures perceptions of the extent to which a country's citizens are able to participate in selecting their government, as well as freedom of expression, freedom of association, and a free media. Estimate gives the country's score on the aggregate indicator, in units of a standard normal distribution, i.e. ranging from approximately -2.5 to 2.5”.

3.1 Institutional change and economic vulnerability in Tunisia

According to the World Bank database from 1996 to 2015, we represent graph 1 as following:



Source: author illustration with United Nations database and Kaufman index

We see that 2011 is a point of reflection for the Tunisian case. The direction of the Institutional variables have changed⁶⁰.

The variable CC_EST estimates the government effort to control corruption. We observe that this variable has changed from positive value to negative one since 2005. The control of corruption is low and it fallen after the revolution.

In general, all institutional measures have deteriorated, after 2011, from positive values to negative ones. This is true for the variables: GE_EST, PV_EST, RQ_EST and RL_EST.

The variable VA_EST is a political component that measures the participation of citizens in political life and elections. In Tunisia, there was a new constitution, two elections of the assemblies of the deputies and a presidential election. Despite the low turnout in the elections, there was a democratic climate of free expression. The variable VA_EST has therefore become positive.

Paradoxically, with unfavorable institutional changes (except VA_EST), there was a decrease in the EVI vulnerability indicator. After the revolution, annual GDP growth rates were low, even negative, annual unemployment rates exceeded 14%, and external deficits became uncontrollable.

The EVI variable for the Tunisian case declined after the 2011 revolution. Economic vulnerability declined and it gave a positive signal to the Tunisian economy which in radical institutional transition. This reduction in vulnerability does not generate an economic growth or a reduction in the unemployment rate.

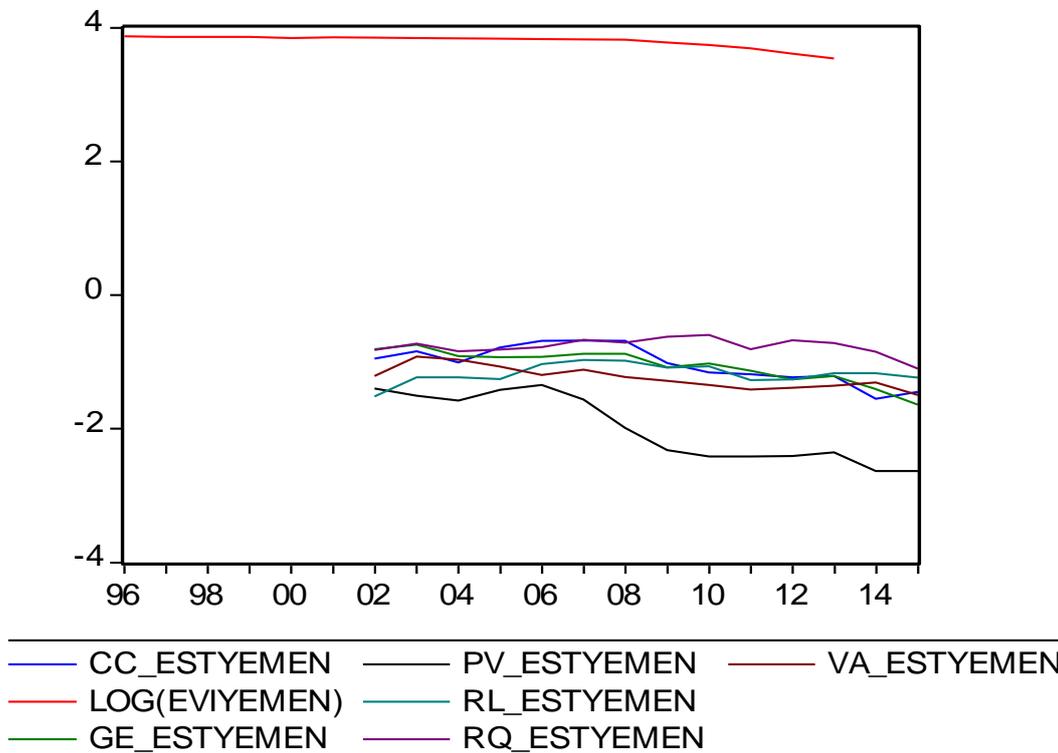
In 2013, Tunisia was the 137th country among 145 vulnerable countries. In 1990, Tunisia was the 1112th. According to the UN statistical measurement, revolution reduce vulnerability, although the mathematical form of the EVI index excludes institutional factor.

3.2 Institutional change and economic vulnerability of Yemen

According to the World Bank database from 1996 to 2015, we represent graph 2 as following:

⁶⁰ According to the World bank database at 2016

Graph 2 :Evolution of institutional variables for Yemen



Source: author illustration with United Nations database and Kaufman index

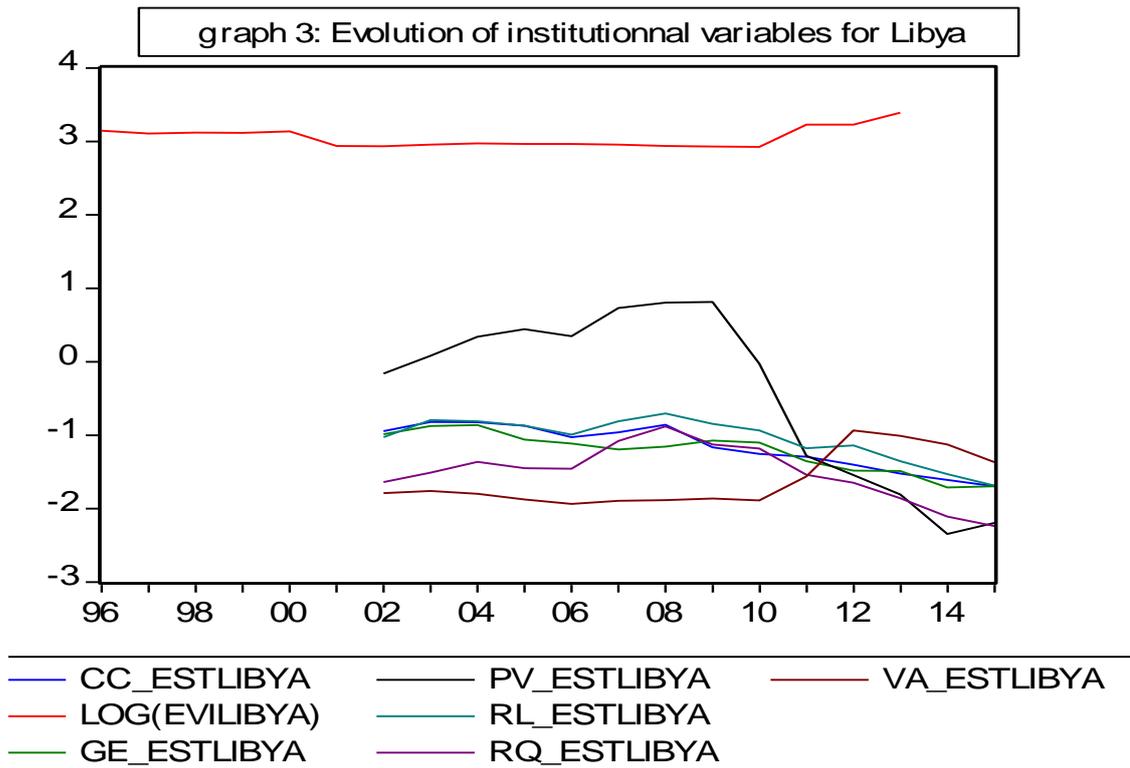
We note that the years 2003 and 2011 are a reflection points for the Yemeni case. Institutional variables have changed their directions.

All institutional variables are negative and they are between -2.5 and 2.5. The 2011 revolution dropped the whole measure of institutional effectiveness.

The Yemen is a poor and vulnerable country. Its vulnerability index was before 2011 higher than 45 and it fell after the revolution due to a change of the old president to another one through a presidential. The new one was supported by the United Nations and golf countries.

3.3 Institutional change and economic vulnerability for the Libyan case

According to the World Bank database from 1996 to 2015, we represent graph 3 as following:



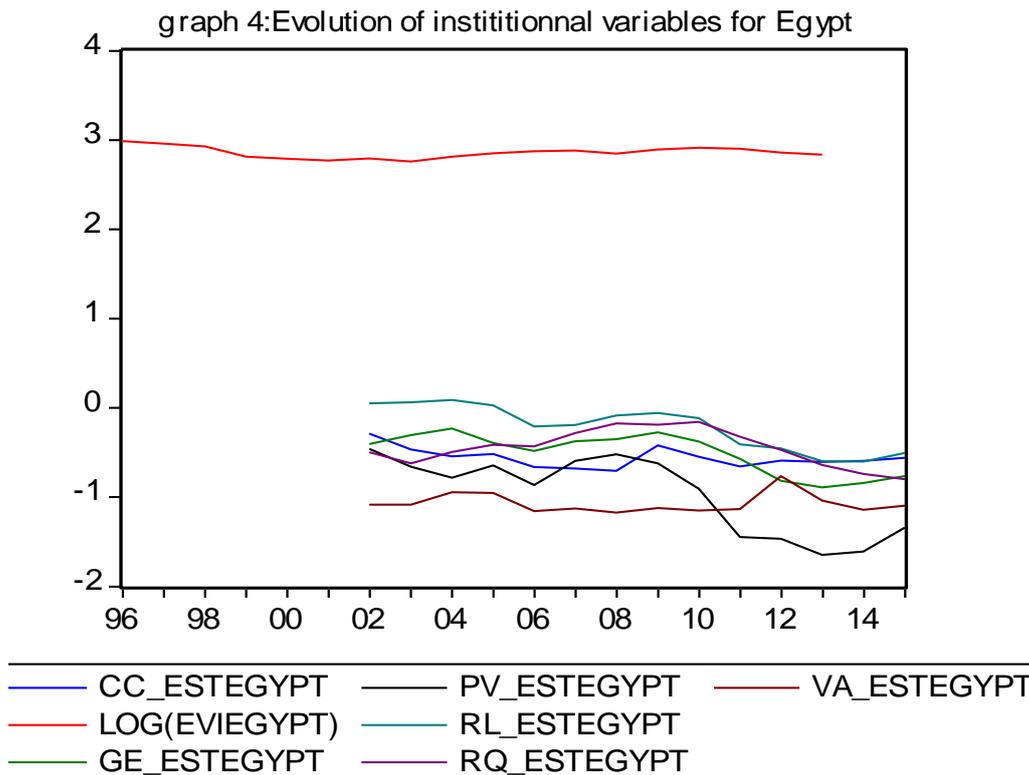
Source: author illustration with United Nations database and Kaufman index

In Libya, all measures of institutional quality have decreased after revulsion. After the death of the president and failure to build strong political institutions, vulnerability has increased. EVI increased by touching the value of 30 in a maximum scale of 100.

For the case of Libya, economic vulnerability is negatively correlated with institutional quality indicators.

3.4 Institutional change and economic vulnerability for the Egyptian case

According to the World Bank database from 1996 to 2015, we represent graph 4 as following:

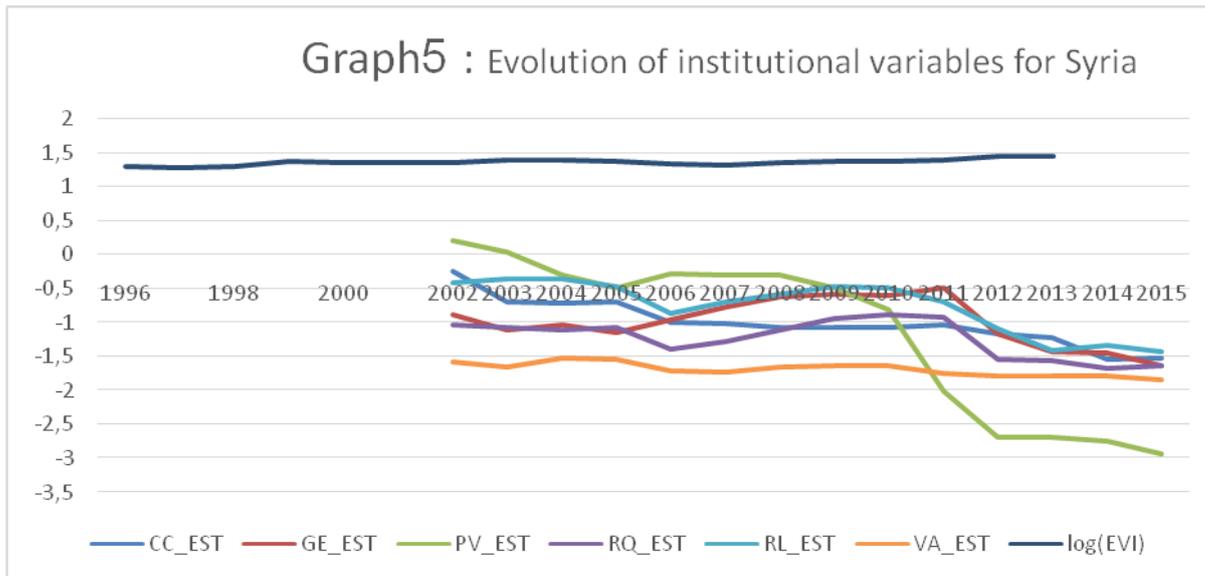


Source: author illustration with United Nations database and Kaufman index

The case of Egypt is almost identical to the Tunisian case. However, in Egypt, the military force governs despite the substitution of the old president who presided over 30 years by another military man. The EVI declined (positive signal) despite the deterioration in institutional quality. In this case, there is a total independence between economic vulnerability and institutional quality.

3.5 Institutional change and economic vulnerability for the Syrian case

According to the World Bank database from 1996 to 2015, we represent graph 5 as following:



Source: author illustration with United Nations database and Kaufman index

Syria is a space of wars. The political regime supported by some other countries and militias has resisted against external forces that aimed to substitute the actual political regime.

The measurements of institutional variables show a decrease of on their values. On the other hand, we see that there is no direct dependence between EVI and institutional measurements.

The above descriptive statistical analysis for five Arab Spring countries gives importance to non-institutional factors on the EVI calculation. Indeed, and according to the evolution of EVI over time, for these five countries, there is no significant change of the economic vulnerability for a sample of 146 countries.

Table 1 below gives the vulnerability rankings for these five countries:

Table 1: vulnerability rankings for five

	Tunisia	Yemen	Libya	Egypt	Syria
1990	112	45	97	120	99
1991	105	47	107	120	99
1992	105	53	107	120	94
1993	108	54	107	119	100
1994	105	54	107	117	114
1995	105	42	107	116	113
1996	102	25	107	114	115
1997	107	29	116	120	122
1998	107	29	114	123	121
1999	108	28	114	129	110
2000	107	27	112	129	113
2001	106	27	122	128	112
2002	106	26	123	128	111
2003	108	27	122	128	105
2004	110	27	121	127	105
2005	108	28	121	126	112
2006	108	28	120	124	117
2007	108	27	121	124	118
2008	110	26	121	125	109
2009	114	32	124	125	106
2010	126	42	127	128	109
2011	135	47	112	136	114
2012	137	58	110	138	98
2013	137	64	90	138	99

countries

Source: author's illustration from UN database

According to table 1: Yemen and Libya are the most vulnerable during the period 1990-2013. The question is: does the EVI is independent from institutional and political measurements?

The answer of this question need statistical analysis by modeling panel data to detect the absence (or presence) of real impact of institutional factors on economic vulnerability through the EVI index.

The pool data is simple and useful in this case because we have not a theoretical development that join economic EVI to Kaufman indicators.

We propose the model as following:

$$\text{Log}(EVI_{it}) = c(0) + c(1)CC_EST_{it} + c(2)GE_EST_{it} + c(3)PV_EST_{it} + c(4)RQ_EST_{it} + c(5)RL_EST_{it} + c(6)VA_EST_{it} + u_{it}$$

(1)

u_{it} is a white noise

Indexes are : t=1990,...2013 and i= Tunisia, Yemen, Libya, Egypt and Syria

The logarithm of EVI was estimated to harmonize the data. Indeed, EVI in the interval [0; 100] while the variables CC_EST, GE_EST, PV_EST, RQ_EST, RL_EST and VA_EST are in [-2.5 ; 2.5].

C(0), c(1), C(2), C(3), C(4), C(5) and C(6) are coefficients to estimate by an econometric software.

The results are in table 2:

Table 2: Estimation of the parameters of Equation 1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(0)	2.975001	0.050744	58.62725	0.0000
C(1)	0.150582	0.047255	3.186614	0.0022
C(2)	0.107634	0.051116	2.105697	0.0389
C(3)	-0.087093	0.024193	-3.599887	0.0006
C(4)	0.209131	0.040984	5.102688	0.0000
C(5)	-0.656138	0.055653	-11.78985	0.0000
C(6)	-0.074096	0.036132	-2.050682	0.0442
Weighted Statistics				
R-squared	0.734004	Mean dependent var		3.189225
Adjusted R-squared	0.710534	S.D. dependent var		0.333628
S.E. of regression	0.179499	Sum squared		2.190947

		resid		
Durbin-Watson stat	0.312395			

Source: author’s illustrations

The pool model estimated by OLS after a Hausmann test. All parameters are statistically significant.

We note that the variables PV_EST, RL_EST and VA_EST are a political and stability measurements. These variables are positive signals. PV_EST, RL_EST and VA_EST are negatively related to the EVI indicator. An increase of one unit of each variable gives a decreases on the economic vulnerability of the countries.

The variables CC_EST, GE_EST and RQ_EST are positively correlated with theeconomic vulnerability. These variables are positive signals. Therefore the sign of the parameters C (1), C (2) and c (4) are unexpected.

We conclude that EVI is dependent on the political variables, but its dependence on the (the economic and institutional aspects of governance) is ambiguous.

The EVI, is correlated positively to the economic governance indicators, negatively correlated to political component of governance, and its relation to institutional component of governance is ambiguous.

Conclusion

The measure of economic vulnerability is a synthetic index calculated according the assumption of linearity. The formula has passed through continuous revisions by integrating certain variables without abandoning the linear form and the main weights (0.5 +0.5).

The EVI is an efficiency sensor used by UN to classify countries into sets. A failure of its specification contributes to a misrepresentation of country classifications and may lead to failure of programs supported by the UN. All EVI revisions ignored institutional and political factors. This ignorance may generate a negative impact on the effectiveness of the UN’s aid and programs.

Statistical approach in this paper show that the political and institutional shocks have an impact on economic vulnerability, although the original formulas of EVI have ignored political and institutional shocks.

With pool data, we noted that political factors: Political Stability and Absence of Violence (PV_EST), Rule of law (RL_EST) and Voice and Accountability (VA_EST) have a positive effect on reducing vulnerability in Arab Spring Countries.

We conclude that: the original form of EVI and its continuous is independent from institutional and political measures without really being dependent on political factors.

Bibliography

- Aizenman, J., Marion M. (1999). *Volatility and Investment: Interpreting evidence from developing countries*, *Economica*, vol. 68, n° 26, p. 157-180. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.183.9414&rep=rep1&type=pdf>.
- Brigugluo, L., Valdemar, G. (2003). *Updating and augmenting The Economic Vulnerability Index*, Occasional papers on Small and states, N°3/2003. https://www.um.edu.mt/_data/assets/pdf_file/0003/131394/2003_4.pdf.
- Burnside, C., Dollar, D. (1997). *Aid, Policies and Growth*, *World Bank Policy Research Paper*, n°1777, June. <http://documents.worldbank.org/curated/en/698901468739531893/pdf/multi-page.pdf>.
- Bussière, M., Mulder, C. (1999). *Political Instability and Economic Vulnerability*, *IMF Working Papers*, April, 36 p. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=727423.
- Cariolle, J. (2010). *The Economic Vulnerability Index*, FERDI, Working paper March 2011 development indicator. <http://www.ferdi.fr/en/publication/i09-economic-vulnerability-index-2010-update>
- Guillaumont, P. (2000). *On the Economic Vulnerability of Low Income Countries*, CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES SUR LE DEVELOPPEMENT INTERNATIONAL. DOCUMENT DE TRAVAIL CERDI. <http://cerdi.org/uploads/ed/2000/2000.16.pdf>.
- Guillaumont, P. (2009). *A retrospective Economic Vulnerability Index*, Policy Brief Series No. 3, FERDI. <http://www.ferdi.fr/sites/www.ferdi.fr/files/publication/fichiers/B19.pdf>.
- Guillaumont, P. (2009). *An Economic Vulnerability Index : Its design and Use for International Development Policy*, Research Paper No. 2008/99, UNU WIDER. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.601.3638&rep=rep1&type=pdf>
- Ursula, K., Lino, B., Helena, M. et al (1999). *Environmental Vulnerability Index (EVI) to summarize national environmental vulnerability profiles*, SOPAC Technical Report 275. <http://ict.sopac.org/VirLib/TR0275.pdf>.